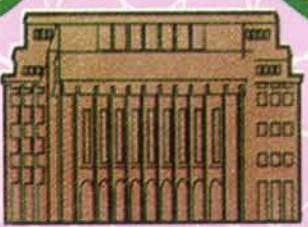


وَأَنْ هُمْ شُوَّرٌ يَكْتُلُونَ
صِرَاطَ الْمُجْرِمِينَ



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



الجزائر
2000 / 2 / 22-19

الاتحاد البرلماني العربي
1974
الدورة الخامسة للاتحاد البرلماني العربي
والدورة الخامسة والثلاثون لمجلس الافتتاح

العدد الخامس والسبعين

آذار (مارس) 2000



الدَّوْرَةُ الْخَامِسَةُ وَالثَّلَاثُونُ لِجَلْسِ الإِتَّحَادِ الْبَرَلَكَانِيِّ الْعَرَبِيِّ

●
المُؤْتَمِرُ التَّاسِعُ لِلإِتَّحَادِ
الجَزَائِيرُ 19 / 2 / 2000

الله
يَا مُحَمَّدُ



فَاتَّهُ الرِّئْسُ عَبْدُ العَزِيزِ بُو تَفْلِيقَةٍ

رَئِيسُ الْجَمْهُورِيَّةِ الْجَزَائِيرِيَّةِ الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ الشَّعْبِيَّةِ



جعید العزبي رئيس بعثة
البرلمان المصري

مع أطقم مهنيات

د. سامي سالم

صورة تذكارية تجمع فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماعات الجلوسية.



لقطات مصوّرة من اجتماعات الجزائر



الرئيس السابق والرئيس الحالي للاتحاد البرلماني العربي



منصة الرئاسة



حفل الافتتاح



أعضاء الوفود أثناء احدى الجلسات



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمثلة العامة للاتحاد البرلماني العربي
السنة الخامسة والعشرون
العدد الخامس والسبعين - آذار - مارس ٢٠٠١

المحتوى	
كلمة العدد :	
بقلم : نور الدين بوشكوح	
الأمين العام للاتحاد 2	
ملف العدد (1) :	
الدورة الـ 35 لمجلس الاتحاد 4	
- جدول الأعمال 5	
- كلمة السيد عبد القادر بن صالح 6	
رئيس الشعبة الجزائرية 6	
- كلمة د. أحمد فتحي سرور 7	
رئيس مجلس الاتحاد 10	
- وقائع وقرارات الدورة الـ 35 14	
- كلمة الشكر التي ألقاها 14	
- السيد عبد القادر بن صالح 19	
ملف العدد (2) :	
المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي 21	
- جدول الأعمال 22	
بيان الختامي والقرارات الصادرة 23	
حفل الافتتاح :	
- كلمة فخامة الرئيس الجزائري 50	
عبد العزيز بوتفليقة 50	
- كلمة د. أحمد فتحي سرور 57	
- كلمة السيد عبد القادر بن صالح 61	
- مداخلات السادة رؤساء البرلمانات والوفود 63	
المذكرات وأوراق العمل :	
- تقرير عن اجتماع الهيئة البرلمانية 139	
للسوق العربية المشتركة 140	
- المداخلات التي أقيمت في اجتماع الهيئة 140	
البرلمانية للسوق العربية المشتركة 142	
- مذكرات الشعب البرلمانية حول بنود 142	
جدول الأعمال 160	
اجتماع البرلمانيات العربيات : 206	
- الكلمات التي أقيمت في الاجتماع 207	
- قائمة بأسماء أعضاء الوفود المشاركة 217	

المدير المسؤول
و
رئيس التحرير

نور الدين بوشكوح
الأمين العام
لاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير
أحمد مكييس
مدير العلاقات البرلمانية

الإدارة :
دمشق - سوريا
ص. ب. 4130
هاتف : 6130042
6130043
412046 : تكنس
فلاكس : 6130224

خلال شهر شباط - فبراير - من هذا العام ، ٢٠٠٠ ، وعلى مدى أربعة أيام ، احتضنت الجزائر العاصمة تظاهرة برلمانية عربية كبيرة تمثلت في اجتماعات الدورة الخامسة والثلاثين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر التاسع للاتحاد ، بالإضافة إلى اجتماعات عدد من الهيئات البرلمانية المختصة مثل الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة ، واجتماع البرلمانيات العربيات .

لقد أصبح معروفاً أن لكل اجتماع من اجتماعات الاتحاد ، سواءً كان الاجتماع لدورات من دورات مجلس الاتحاد أو لمؤتمر من المؤتمرات ميزات خاصة ينفرد بها وتترك بصماتها على مداولات هذا الاجتماع وقراراته . ومن هذا المنطلق يمكن القول أن عوامل ثلاثة تميز اجتماعات الأخيرة التي عقدها البرلمانيون العرب على أرض الجزائر الشقيقة .

العامل الأول - دقة الظروف السياسية وخطورة الفترة التي انعقدت في ظلها تلك المجتمعات ، حتى يمكن القول بكل تأكيد أن هذه الفترة هي واحدة من

أخطر فترات التاريخ العربي المعاصر ، من حيث أنها تطرح بصورة أكثر إلحاحاً مما مضى مسألة وجودنا القومي والحضاري للذين تتأمر عليهماليوم أعمى قوى الشر والعدوان والهيمنة، مستهدفة شرذمة صفونا ، وتحويل كياناتنا إلى مجرد باهت لا حول له ولا قوة .

العامل الثاني - انعقاد تلك المجتمعات على أرض الجزائر ، بكل ما تمثله الجزائر في تاريخنا ووجودنا من قيم وطهارة وأمجاد كفاحية لا يمكن أن يمحوها الزمن ، لأن وقود تلك القيم والأمجاد أكثر من مليون شهيد خطوا بدمائهم أكبر ملحمة للنضال في تاريخ العصر الحديث ، وتوجوا بتضحياتهم استقلال الجزائر بعد مائة وثلاثين عاماً من الهيمنة الاستعمارية ،

وبالإضافة إلى ذلك كله فإن انعقاد هذه المجتمعات في الجزائر قد جاء في مرحلة جديدة من تاريخ هذا البلد الشقيق دشنتها الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي وضعـت أساساً مـكيناً للاستقرار تحت قيادة ربانها الحكيم فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة . وبذلك جاءت المجتمعات الاتحاد تأكيداً لثقة البرلمانيين العرب بقدرة الجزائر على استعادة استقرار نظامها العام ، وتقنـهم بـتصميم الدولة والشعب الجزائري والقوى السياسية المتـوـعة استـعادـة الـوـئـامـ المـدـنـيـ ، وـإـجـادـ الوـسـائـلـ

كلمة العدد



اجتماعات الجزائر
محطة هامة في مسيرة
الاتحاد البرلماني العربي
*

بقلم : نور الدين بوشكوح
الأمين العام للاتحاد

الديمقراطية لإدارة الحياة السياسية ، ونبذ العنف ووضع الجزائر مجدداً على طريق استعادة حيويتها السياسية ودورها العربي والدولي ، الذي تحتاجه اليوم أكثر من أي وقت مضى .

العامل الثالث - أهمية القضايا التي ناقشتها تلك المجتمعات والقرارات التي صدرت عنها .

ولعل الأبرز بين الأمور التي توقفت عندها المجتمعات الجزائرية للأمور التالية :

سياسيًّا :

- تأكيد ضرورة العمل على تعزيز التضامن العربي بوصفه السلاح الأمضى في مواجهة التحديات المترتبة بالأمة العربية وضرورة التوصل إلى صيغة واقعية لهذا التضامن تكون قابلة للتطبيق في إطار الثوابت المستقرة والمتفق عليها بين البلدان العربية .
- تحليل واقعي لمعطيات الظروف السياسية التي تعيشها أممنا العربية والأخطار التي تهددها واقتراحات عملية لمعالجة تلك الظروف ومواجهة تلك الأخطار .
- نظرة واقعية عميقة للمستجدات الدولية في إطار العولمة التي تغزو العالم اليوم وصياغة عملية لموقف من بن من هذه الظاهرة .

اقتصادياً :

تأكيد ضرورة استكمال الخطوات الجدية لإقامة السوق العربية المشتركة الكبرى وإزالة جميع العوائق التي تقف في طريقها باعتبارها الوسيلة الوحيدة لمواجهة عالم التكتلات الاقتصادية العالمية .

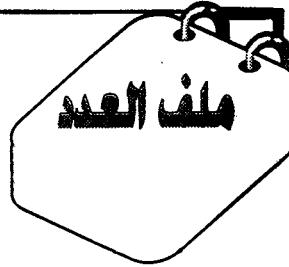
تشريعياً :

- اقتراح آلية مرننة للبدء في توحيد القوانين والتشريعات العربية .

تنظيمياً :

- قبول طلب انضمام مجلس الشورى العماني الشقيق إلى عضوية الاتحاد البرلماني العربي .
- وإجراء تعديلات في ميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي .
- ولعل أهم ما يميز المجتمعات الجزائرية من أمور جديدة أمناً :
- أولهما - صدور "إعلان الجزائر" - الذي يشكل وثيقة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تعبر عن تطلعات البرلمانيين العرب وطموحاتهم وأساساً لبرامجهم في الألفية الثالثة .
- وثانيهما - إنشاء لجنة خاصة بقضايا المرأة العربية في إطار الاتحاد البرلماني العربي وسوف تعمل هذه اللجنة - التي بدأت أول اجتماعاتها في الجزائر - بنظرة مستقبلية للنهوض بالمرأة العربية وتأكيد حقوقها السياسية ودورها في بناء المجتمعات .

إن الكثير يمكن أن يقال عن المجتمعات الجزائرية وأهميتها . ولسوف تبقى محصلة هذه الاجتماعات محطة هامة في مسيرة الاتحاد البرلماني العربي الذي يتبع نشاطاته بتقدمة ونجاح ، الأمر الذي يؤكّد موافقة ممثلي الشعوب العربية للتطورات والمستجدات المحيطة بشعوبهم وببلدانهم ، من جهة ، وقدرتهم على اتخاذ المواقف الملائمة لتلك المستجدات من جهة أخرى .



- 1 -

**الدورة الخامسة والثلاثون العادلة
لمجلس الاتحاد البرلماني العربي**

الجزائر 2000/2/19

محتويات الملف

- جدول أعمال الدورة
- الكلمات التي ألقاها في افتتاح الدورة
- تقرير عن أعمال الدورة والقرارات الصادرة عنها
- كلمة الشكر التي ألقاها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الشعب الوطني الجزائري بعد انتخابه رئيساً لمجلس الاتحاد البرلماني العربي

جدول أعمال الدورة

- 1 - إقرار جدول أعمال الدورة .
- 2 - رئاسة مجلس الاتحاد .
- 3 - تقرير الأمين العام حول تنفيذ مقررات الدورة 34 لمجلس الاتحاد .
- 4 - خطة عمل الاتحاد لعام 2000 .
- 5 - الشؤون المالية .
 - (أ) الحساب الختامي لعام 1999 وتقرير مفتش الحسابات .
 - (ب) ميزانية الاتحاد لعام 2000 .
 - (ج) تقديرات حول ميزانية عام 2001 .
- 6 - المقر الجديد للاتحاد البرلماني العربي :
 - (أ) سير العمل في المشروع .
 - (ب) التمويل .
- 7 - اقتراحات حول تعديل النظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي .
- 8 - وضع جدول أعمال المؤتمر التاسع .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلوة والسلام على رسول الله
السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي
السادة رؤساء البرلمانات والوفود البرلمانية
العربية

السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي
السيدات والسادة أعضاء البرلمانات والمجالس
ضيوفنا الأعزاء

يشرفني ويسعدني أن أرحب بكم بكل المودة
والتقدير في أرض الجزائر .

إننا في الشعبة البرلمانية ، ومعنا كافة الجزائريين
لتعتز كثيراً باستقبالكم وتلبيتكم دعوتنا ومجيئكم بدون
إثناء إلى بلادنا ...

فباسمي الخاص وباسم كافة أعضاء البرلمان
الجزائري بغرفته أقول لكم أهلاً وسهلاً ومرحباً بكم
في بلكم الثاني الجزائر .

إننا ندرك تمام الإدراك الدلالات الحقيقية
لاختياركم الجزائر مكاناً لاجتماعكم هذا ، وتعلم يقيناً
الغاية النبيلة التي حفزتكم على الحضور الشخصي إلى
بلادنا .

فنحن على يقين أن حضوركم لم يكن لمقتضيات
فرضتها رزنة اجتماعات اتحادنا البرلماني وحسب ،
ولا حتى للاستمتاع بجو الجزائر الجميل ، بل جاء
امتداداً وتأكيداً لموافقتكم الأصيلة الداعمة للجزائر ،
وهي الموقف التي عبرتم عنها في أكثر من مكان
وفي أكثر من مناسبة .

إن الواجب يقتضي أن نتوجه بخالص الشكر إلى
الأخوة الذين - في الجزائر - شجعونا وأزرونا ، ومن
دمشق استجابوا لدعوتنا ، وفي بيروت حثوا الأشقاء
للحضور جماعياً عندنا ..



كلمة

السيد عبد القادر بن صالح
رئيس الشعبة البرلمانية الجزائرية
في افتتاح الدورة الخامسة والثلاثين
لمجلس الاتحاد البرلماني العربي

التي أنتهجها فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عندما اعتمد مسعى الوئام المدني . مسعى تبنيه البرلمان ورثة الشعب كله في استفتاء عام ، فأكسب بذلك سياسة الوئام إطاراً ناجعاً لحل الأزمة ووقف النزيف ، وأعطى مسعى الوئام بعداً حضارياً كبيراً استطاع بفضلة الجزائريون فك الألغام التي زرعت في طريق طموحاتهم الرامية إلى حياة أكثر أمناً واستقراراً ، وأكثر تنمية وتطوراً .

واللهم كما ترون بأعينكم ها هي الجزائر (التي تستقبلكم في عاصمتها البيضاء) تستعيد عافيتها وتصالح مع نفسها وتسعى لاسترجاع موقعها بينكم وبين العالم .

لقد قلت لكم في بداية الصافحة الماضية في دمشق وأنا أوجه الدعوة لكم للمجيء للجزائر والمشاركة في هذا المؤتمر «إننا نود أن تستقبلكم في الجزائر بالبسمة العريضة لا بالدموعة الجريحة» ، قلت ذلك لأنني كنت واتقى من أن سياسة الوئام سوف تعطي ثمارها سريعاً، واليوم هنا نحن نستقبلكم والحمد لله بهذه البسمة التي وعدناكم بها واعتمدتم عليها ، والتي أعادها الوئام إلى أبناء الجزائر .

أيتها السيدات والسادة :

إننا لسعداء حقاً لاستقبالكم في ظل هذه الأجواء وسعداء أيضاً لاستقبالكم مع بداية هذا القرن المليء بالأمال والطموحات ، لكنه قرن مليء أيضاً بالتحديات ، وهنا أعتقد أنكم تشاركوني القناعة أننا قادرون على مواجهة هذه التحديات ، إن نحن عرفنا كيف نسخر الطاقات التي بحوزتنا ونوحد المواقف ، وهو أمر ميسّر لنا ، فما علينا إلا أن نتفاعل مع المتغيرات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية بعين الواقعية .

لكن في ظل هذه الأوضاع نتساءل ماذا بمقدور إتحادنا أن يقوم به ؟

ودون الإفراط في التفاؤل أو المبالغة في التقدير ، فإننا نعتقد أن الفضاء الذي ظل الإتحاد

لهؤلاء جميعاً ، ولغير البرلمانيين الذين لبوا مشكورين دعوتنا ، نقول : لكم منا كل التقدير وكل التحيّة لتلبية الدعوة ، وتشريف الجزائر . وأرفع كل آيات التقدير والعرفان والمودة للإتحاد البرلماني العربي وتحديداً رئيسه الدكتور فتحي سرور الذي كان المبادر والحربيص على عقد هذا الاجتماع في الجزائر ، وإليكم أنتم أصحاب المعالي والسعادة والزملاء البرلمانيين ، انتם الذين رحبتم بالمبادرة دون تردد . كما أخص الأمانة العامة للإتحاد بكل الشكر والتقدير .

ولن أنهي كلامي دون الإشارة إلى أخيينا الأستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الشعب السوري الذي حالت ظروف طارئة دون مشاركته إيانا هذا الاجتماع ، والمساهمة كعادته في إنجاحه . ودعاؤنا له بالشفاء العاجل والعودة سريعاً بيننا .

أيتها السيدات والسادة :

يأتي اجتماع الإتحاد البرلماني العربي في دورته الخامسة والثلاثين ومؤتمره التاسع في ظل أوضاع عربية ودولية مميزة جداً ندرك جميعاً أبعادها وتحدياتها .

ففي منطقتنا العربية تخوض شعوبنا نضالاً قوياً من أجل استرجاع الحقوق المغتصبة معتمدة كافة الوسائل ، ومستغلة كل المنابر ، وصولاً لأنتراع هذه الحقوق واستعادة الكرامة للإنسان العربي ، والعمل الجاد لإقامة المجتمع المزدهر وبناء الدولة الحديثة التي يشعر فيها المواطن بالاستقرار ويتمنى بالحق الكامل في المواطنة .

والجزائر التي عرفت واقع مأساة كبيرة ، وهي اليوم تطوي صفحة وفتح أخرى ، تضع حداً لمؤامرة قوى الشر والإجرام التي كانت تترصد بها الدوائر وتخطط لتدمير مستقبلها وضرب وحدتها .

وما كانت هذه الصفحة لتطوى لولا النتيجة التي تحققـت بفضل السياسة الحكيمـة والشجاعة

أيتها السيدات والسادة :

ونحن نلتقي في هذا الاجتماع المميز نسجل بكل أسف أن مسيرة السلام في الشرق الأوسط لا تزال تتعرض لعقبات تحول دون إحلال سلام شامل وعادل و دائم في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

إن السلام الذي نريده لن يتحقق حسب وجهة نظرنا ما لم يسترجع شعب فلسطين حقوقه كاملة من خلال إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، وما لم يسترجع الشقيقة سوريا الجولان المحتل كاملاً ، وما لم تنسحب إسرائيل من جنوب لبنان المحتل .

لبنان الشقيق الذي تعرض هذه الأيام لعدوان إسرائيلي أثم مستهدفاً بقصبه المدن والقرى والمدنيين العزل ، ومدمراً للمنشآت الحيوية بوحشية منقطعة النظير .. إننا من الجزائر ، من هذا المكان نندد بهذا العدوان الهمجي الأعمى ، وفي الوقت ذاته نعبر عن كامل التضامن مع أشقاءنا في لبنان شعباً ونواباً وحكومة ، ونؤيد بالمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته كاملة في وقف هذا العدوان المتواصل ، ويتخذ الإجراءات الردعية المناسبة ضد إسرائيل مما يساعد على توفير الشروط المساعدة لإنقاذ مسيرة السلام في الشرق الأوسط ، السلام المؤسس على الشرعية الدولية .

وفيما يخص الجزر الإماراتية المحتلة ، فإننا في الجزائر نجدد تأكيد دعمنا لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في مطالبها المشروعة في استرجاع الجزر الثلاث التي تحتلها إيران .

وبالنسبة للعراق الشقيق فإننا نطالب مثمنا طالبنا دائماً المجتمع الدولي بتعجيل رفع الحصار المفروض على الشعب العراقي الشقيق ، والذي يذهب نتيجته مئات الأطفال والشيوخ والنساء .

البرلماني العربي يعمل في إطاره ، كان باستمرار واضحاً ، لكنه بالمقابل قادر أيضاً على المساهمة أكثر في إيجاد المناخ المساعد لمواجهة تلك التحديات ، والعمل أيضاً على توفير الأجزاء المواتية لصنع المستقبل الواعد الذي نطمئن جميعاً إلى بلوغه .

إن الذي نقوله بالمناسبة هو أن الاتحاد البرلماني العربي منذ نشأته كان أحد المنابر الهمامة التي لم تتوقف عن العمل حتى في تلك الظروف الصعبة التي مررت بها أمتنا ، كما كان خلال العشرية الماضية إحدى الشموع التي لم تطفىء بالرغم من العواصف والرباح التي كانت تهب من كل جانب على منطقتنا العربية ، والفضل في ذلك يعود إلى سداد رأيكم وبعد نظركم وعمق حكمتكم ، ايها السادة في كيفية التعاطي مع تلك الأوضاع والتغلب على تلك المصاعب والتحديات التي واجهتنا جميعاً .

أيتها السيدات والسادة :

والاليوم ونحن نجتمع في الجزائر مع بداية هذا القرن ، والاتحاد قد وصل إلى هذا المستوى ، وأدرك هذه المكانة ، لا يسعنا إلا أن نقف وقفه تقدير وعرفان لكل الذين ساهموا بجد وإخلاص وفعالية لإصال إتحادنا إلى ما هو عليه اليوم من حيث العدد والمكانة والدور ، وكاد أن يعطي كل الرقعة العربية ، ومن حكمة الأدار وفضلها أن يشارك في إجتماعاتنا هذه إخوة لنا من المملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، الذين جاء حضورهم ليعزز صفوتنا ، ويوسع من دائرة تمثيل أمتنا العربية ضمن إتحادنا ، ويعطي دفعاً نوعياً لها ، فلهؤلاء نقول أهلاً وسهلاً وطاب مقامكم بيننا .

إن الواجب الأخلاقي والتزاهدة الموضوعية يتطلبان منا قول كلمة حق في حق الأستاذ الرئيس فتحي سرور على الجهود المشكورة التي بذلها لصالح اتحادنا حتى جعله واحداً من أهم المنابر السياسية في عالمنا العربي ، بل وفي العالم . فله منا كامل الشكر والتقدير والعرفان .

أهداف أمتنا ، لا القطرية ولا القومية ميدانياً .

أيتها السيدات ، أيها السادة :

لقد حقق إتحادنا خلال السنوات الماضية نقلة نوعية في العمل البرلماني العربي المشترك، الأمر الذي يرشحه لأن يؤدي دوراً أكبر ويتحمل مسؤولية أوسع ، لاسيما في مجالات التضامن العربي وتوحيد التدريب وترقية التعاون العربي السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، وزيادة فعاليته للتعرف بالقضايا العربية المصيرية المشتركة وكسب المزيد من التأييد لها .

أيتها السيدات ، أيها السادة :

إننا نبارك إنعقاد أول إجتماع في إتحادنا للنساء البرلمانيات ، وهي خطوة هامة في استحداث هذه الآلة التي تتبع للمرأة العربية تبوء موقع متقدم على صعيد المحافل السياسية والبرلمانية إلى جانب أخيها الرجل عربياً وإقليمياً ودولياً . كما نؤمن صادقين أن إتحادنا، بهذه الخطوة ، يكون قد حقق منعطفاً جديداً في تجربته وأضاف إلى رصيده الثري إنجازاً جديداً معتبراً ، وبالتالي رفع مظلمة الإقصاء والتهميش التي عانت منها المرأة العربية طويلاً.

في النهاية أجدد لكم ضيوفنا الأكارم الترحيب باسم كل أعضاء الشعبة البرلمانية الجزائرية راجياً من الله العلي القدير أن يكلل أشغال مجلسنا بالنجاح والتوفيق والسداد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أيتها السيدات ، أيها السادة :

من بين التحديات الكبرى التي يواجهها العرب هذه الأيام ، التحديات الاقتصادية الناجمة عن إفرازات نظام العولمة الذي يستدعي من أهل السياسة تعزيز التفكير وتوسيع دائرة التشاور والتيسير حوله لتشمل المؤسسات والهيئات ... والأمر ذاته ينسحب على التحديات الاجتماعية والثقافية التي تشكل إحدى معوقات التنمية في بلداننا .

أيها الأخوة الكرام :

لقد بلغ إتحادنا من التجربة والممارسة ما يؤهله لإعادة النظر واستخلاص الدروس وال عبر ، والوقوف أمام قراءة نقدية للذات ، فهو بحاجة إلى تطوير آلياته ونحوه ، سعياً إلى ترقية العمل البرلماني وجعله أكثر نجاعة ومردودية .

وإن جدول أعمال إتحادنا يؤكد أهمية ما يطرح أمامنا من قضايا كبرى ومتعددة ، فالبرلمان العربي الموحد المقترن ، والذي يعد حقاً خطوة جريئة وهامة جداً ، يتطلب منا الرعاية والاهتمام المناسب ، وبقدر ما يتحتم علينا تبني المبدأ ودعمه ، بقدر ما يتوجب علينا التحلي بالواقعية والبراجماتية ، في توضيح التصور وتحديد الإطار ورسم الآفاق .

و ذات النظرة ، يمكننا أن نعتقدها في مفهومنا للسوق العربية المشتركة التي تتطلب منا التفكير بعمق كبير بغية إثراء محتواها لإزالة كل ما من شأنه أن يعرقل تجسيد هذا المشروع الطموح على أرض الواقع العربي ، ووصولاً إلى تجنبها الإنكماشات التي لا تتحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة الأعزاء أصحاب المعالي والسعادة رؤساء
المجالس والوفود .

السيدات والسادة :

أود بداية أن أعبر باسمكم جمِيعاً عن عميق سعادتكم بانعقاد الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي على أرض الجزائر الغالية دليلاً على نجاح هذا البلد المناضل العزيز بجهد ابنائه المخلصين وعلى رأسهم فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في العبور إلى بر الأمان بعد أن راحت قوى الإرهاب والغدر على إفساد مسيرة نضاله الوطني والقومي التي قدم فيها الشعب الجزائري أروع نماذج التضحية من أجل الاستقلال والبناء من أجل المستقبل ... من أجل العروبة والديمقراطية والتنمية .

وإنني لأشكر من صميم قلبي حكومة الجزائر وشعبها على هذه الضيافة الكريمة ، وهذا التنظيم المحكم الذي سيكون له مردوده الإيجابي دون شك على العمل الذي اجتمعنا من أجل إنجازه . فضلاً عن دلالتهما الأكيدة على استعادة الجزائر لدورها العربي والإقليمي والدولي الفاعل .

السيد الرئيس

لعلمكم تتفقون معى في أن هذه الدورة قد توأمت بمع ظروف بالغة الخطورة تمر بها أمتنا العربية في الوقت الراهن ، ويبز من بين هذه الظروف بصفة خاصة ذلك التدهور الخطير الذي ألم بمسيرة عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي بعد أن كان التفاؤل قد بدأ يشع باستثناف المفاوضات السورية الإسرائيلية من النقطة التي توقفت عندها ، مع استمرار محاولات التوصل إلى إطار عام للتسوية النهائية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ، في ظل دبلوماسية أمريكية نشطة وعدت ببذل أقصى جهد ممكن من أجل وصول عملية التسوية إلى مرحلتها



كلمة السيد

الدكتور أحمد فتحي سرور

رئيس مجلس الاتحاد البرلماني

العربي

في افتتاح الدورة الخامسة والثلاثين

لمجلس الاتحاد البرلماني العربي

الشرعية الدولية . وليدرك الاتحاد الأوروبي أن تطبيق إعلان برشلونة الذي يهدف إلى التعاون بين الدول الأورو-متوسطية قد يتحطم تحت حالة عدم الاستقرار في المنطقة بسبب العداون الإسرائيلي المستمر ، كما أن الحوار البرلماني بين برلمانات الدول الأورو-متوسطية قد يفقد فاعليته بسبب عدم استعداد إسرائيل لتحقيق السلام في الشرق الأوسط .

وإنني لأود أن أعلن من فوق هذا المنبر عن التأييد المطلق من قبل مجلسكم الكريم للبنان حكومة وشعباً ، خاصة وقد طالت أهدافاً مدنية حيوية ، كما يدعو إلى وقفة عربية صارمة وحازمة إلى جوار الحق العربي بكل السبل الممكنة . ولهذا اسمحوا لي أن أطالبكم بتجاوز صبغ التنديد والإدانة وأن أعرض على مجلسكم الموقر اقتراحين محددين أرجو أن ينالا اهتمامكم .

الأول : أن يشكل المجلس لجنة تقصي حقائق برلمانية عربية ، لتحقيق الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني في لبنان والمتمثلة في الاعتداءات غير الإنسانية على السكان المدنيين وتدمير البنية الأساسية في لبنان . وعلى هذه اللجنة أن تنشر تقريرها في جميع المحافل الدولية وخاصة البرلمان الأوروبي ، والاتحاد البرلماني الدولي ، ومؤتمرات رؤساء برلمانات الدول الأورو-متوسطية ، وإنسي لأنساعل أين كلمة البرلمان العربي من إنتهاكات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني وهو الحريص على إبداء رأيه فيما يتعلق بحقوق الإنسان .

الثاني : أن يطالب المجلس الحكومات العربية لكي تطلب من اللجنة الدولية لقصي الحقائق لانتهاكات القانون الدولي الإنساني والمنشأة طبقاً للمادة 90 من البروتوكول الأول الموقع في 8 يونيو 1977 والملحق باتفاقيات جنيف الأربع الموقعة في 12 أغسطس 1949 ، بأن تقوم هذه اللجنة بقصي الحقائق حول انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني

النهائية ، غير أن إسرائيل أبى إلا أن تواصل سلوكها المتعنت وتمعن في التمسك به ، فرفضت التسليم بقبول العودة إلى خطوط الرابع من يونيو/حزيران 1967 ، الأمر الذي أدى بدوره إلى تجميد المفاوضات طالما أن الاستعداد السوري للسلام الكامل يتطلب بداهة الإطمئنان إلى أن أي توسيع للصراع لابد وأن تتضمن العودة الكاملة للأراضي السورية المحظلة . ثم توالت خطى التصعيد الإسرائيلي الأخير في لبنان بالعدوان الهمجي الذي وقع على هذا البلد الصامد ، في إشارة واضحة إلى أن إسرائيل - على الرغم من كل الخبرات المتراكمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل - ما زالت تحمل من تعهداتها الدولية وعلى رأسها اتفاقيات السلام وما زالت لا تفهم منطق التحرر الوطني ، وتتصور أنها تستطيع هزيمته بالقوة الغاشمة . وأنه ما يبعث على القلق والانزعاج البالغين أن نجد قوى دولية مؤثرة وفاعلة تبني مواقف سلبية تجاه أعمال العدوان الإسرائيلي ، وتسوئ بين المعتمدي والمعتمدي عليه ، ولا تفعل سوى أن تطالب الطرفين بضبط النفس ، وكأن إسرائيل لا تحتل أراضٍ ليست لها ، وكأن الشعب اللبناني لا يملك بموجب قواعد القانون الدولي المؤيدة بقرارات الأمم المتحدة الحق في تحرير أراضيه من الاحتلال الأجنبي بكل السبل المشروعة ، بل وكأن إستقرار المنطقة لازال معلقاً على تحقيق السلام العادل الشامل فيها . ولا شك أن إستمرار مثل هذه المواقف غير المقبولة من شأنه أن يعطي إسرائيل مزيداً من حرية المركبة في مواصلة استغافتها بقواعد القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني باعتداءاتها غير الإنسانية على المدنيين الآمنين .

ومما يدعو للأسف أن إسرائيل تعتقد أن حماية منها يمكن أن يتحقق من خلال الاحتلال وأغتصاب الأراضي والاعتداءات على السكان المدنيين ، وهي لا تدرى أن أنها الحقيقي مرتبط بتحقيق السلام العادل الشامل القائم على

تتطوّي عليها عملية الإعداد لعقد القمة العربية القادمة . ولكننا نؤكد في الوقت نفسه على أن إلقاءها بات ضرورة لا مناص منها .

الأخوة الأعزاء

لعل إحساسنا بوطأة الظروف الراهنة هو ما جعلنا نسعى بصدق لجعل الاتحاد البرلماني العربي طليعة متقدمة في المسيرة العربية لبناء مستقبل أفضل ، فلم نكتف بإصدار القرارات أو تبني التوصيات ، وإنما كانت لنا حركتنا الدؤوبة النشطة ل الدفاع عن الحق العربي والوقوف بحزم ضد العدوان وحاولنا قدر طاقتنا أن نوفر لها من آليات التنفيذ ما أمكن ، وهذا تابع الاتحاد البرلماني العربي بنجاح عملي فعال عدداً من القضايا العربية المهمة التي تصب في التحليل الأخير في مسار تعزيز التضامن العربي الذي ننشد جميعاً تحقيقه ، كما في تشكيل هيئة برلمانية عربية لمتابعة مشروع السوق العربية المشتركة والعمل على جعله قضية ذات أولوية في أوساط القوى السياسية والرأي العام في الوطن العربي بما يشكل قوة دفع مؤثرة في اتجاه اتخاذ الخطوات اللازمة للإنجازه ، وانعقد ندوة حول موضوع البرلمان العربي الموحد نظرت في أفضل السبل لتحقيق هذه الغاية المهمة التي يرجى الإسراع في تحقيقها لكي يكون البرلمان العربي لبنة قوية في استكمال بناء النظام العربي الإقليمي بمؤسسات لها فاعليتها في التنسيق والتوحيد والتغيير عن الإرادة العربية . وقد اتسم عملنا في الحالتين بحمد الله بالجدية الفاقعة والإخلاص في الهدف . وأنني لسعيد حقاً بالجهود التي بذلت من أجل إعطاء دفعة شعبية عربية لهدف إنشاء السوق العربية المشتركة والتوصل إلى أنساب السبل لتشكيل برلمان عربي موحد يكون بدوره خطوة نحو إيجاد نظام عربي مؤسس فعال . ولعل من أوائل المهام المطلوبة منا وضع آلية لتنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي ، وخاصة في المجال الاقتصادي والتجاري ويمكن في هذا

في لبنان ، علماً بأن كلاً من الجزائر وقطر ولبنان قد اعترفت باختصاص هذه اللجنة . ويبين من تشكيل هذه اللجنة أن النائب الأول لرئيسها من الجزائر ، وأن أحد أعضائها من الإمارات العربية المتحدة .

وأود أن أشير إلى أن هذا الاقتراح الثاني يتجاوب مع توصيات المؤتمر البرلماني الدولي في دورته التسعين سنة 1993 والتي تضمنت دعوة الدول التي تدخل في منازعات مسلحة إلى أن تستخدم خدمات اللجنة الدولية لتقسيم الحائق في تحقيق أية مخالفة لقانون الدولي الإنساني .

بإذن الله على فرض احترام الحقوق العربية المشروعة ، وهذا هو الدرس الواضح الذي يمكننا استخلاصه بسهولة من خبرة نضالنا القومي من أجل تحقيق أهدافنا المشروعة في التحرر والاستقلال ، ولعله قد آن الآوان في الوقت الراهن ، وبالنظر إلى التحديات الجسام التي تواجه الوطن العربي لأن توضع دعوة انعقاد القمة العربية موضع التنفيذ ، ليس فقط لكي تحاول تسييق المواقف العربية تجاه عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، ولكن تعمل من ناحية أخرى على وضع أسس لبناء المستقبل العربي في عالم يموج بالتيارات والصدامات . ولا يعرف إلا منطق التكتم والتجمّع .

وتذكرون حضرا لكم أن قمة القاهرة سنة 1996 كانت قد وضعت منهاجاً متكاملاً للتركيز العربي ببني موقف مشترك من تطورات عملية التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي ، ووضع خطوات لاستكمال بناء مؤسسات النظام العربي من خلال مشروعية محكمة العدل العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية ، غير أن التطورات التي أعقبت القمة جعلت الغموض يشوب فهم بعض قراراتها ، والقصور يشوب تنفيذ البعض الآخر ، الأمر الذي يستدعي وقف متابعة وتقييم وتحديد لمعالم الطريق الم قبل . وإننا ندرك صعوبة المهام التي

الذي بذله في عقد ندوة البرلمان العربي الموحد في بيروت في ديسمبر الماضي . أتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا في إنجاز الأعمال التي تنتظرنا بموجب جدول الأعمال ، وأثق في قدرتنا على أن نشارك في مواجهة التحديات التي تهدد حاضر هذه الأمة ومستقبلها من أجل غدٍ أفضل لكل عربي ومكانة تليق بأمتنا وما قدمنه من مساهمات في بناء الحضارة الإنسانية عبر العصور .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الصادق تشكيل لجنة برلمانية عربية عليا تتبّع منها لجان فرعية تتولى تنفيذ مهمة التشريع وتقدم تقريراً دوريًا إلى مجلس الاتحاد .
إننا أحوج ما نكون إلى التضامن وتجاوز الخلافات في مواجهة التحديات التي تواجه أمتنا العربية على جميع المستويات وإزالة أسبابها .
وأود بهذه المناسبة أن أعبر باسمكم جميعاً عن أعمق معاني العرفان تجاه السيد نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني ، وأن أحياي فيه الشعب اللبناني بأكمله ، وذلك على الجهد



**وقائع وقرارات الدورة الخامسة والثلاثين العادية
لمجلس الاتحاد البرلماني العربي
الجزائر 19-20/2/2000**

- مفتش الحسابات .
 - ميزانية الاتحاد لعام 2000 .
 - تقديرات حول ميزانية عام 2001 .
 - 6. المقر الجديد للاتحاد البرلماني العربي :
 - سير العمل في المشروع
 - التمويل
 - 7. اقتراحات حول تعديل النظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي .
 - 8. وضع جدول أعمال المؤتمر التاسع .
- ثم ألقى كل من السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني والسيد الدكتور أحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الاتحاد، رئيس مجلس الشعب المصري، كلامتين تناولاً فيها الأوضاع العربية بصورة عامة، والتحديات والمخاطر التي تحدق بالأمة العربية قاطبة، وأكد أهمية التضامن العربي وضرورة تفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي ليقوم بقسطه في توحيد الصف العربي لمواجهة التحديات المحدقة.
- كما رحباً بمشاركة وفدين من مجلس الشورى في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في أعمال الدورة وثمناً انضمام مجلس الشورى العماني في الاتحاد، معربين عن الأمل في انضمام مجلس الشورى السعودي في وقت قريب جداً.
- وبعد أن عرض السيد رئيس مجلس الاتحاد على أعضاء المجلس النتائج التي توصل إليها اجتماع مجلس الرؤساء الذي عقد بتاريخ

انعقدت الدورة الخامسة والثلاثون العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في الجزائر يومي 19 و20/شباط - فبراير / 2000 . شاركت في أعمال الدورة وفود تمثل الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية:

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان (بصفة ملاحظ)، سوريا، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن. كما شارك في أعمال الدورة بصفة ملاحظ وقد يمثل مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية .

افتتح السيد الدكتور أحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس الشعب المصري، أعمال الدورة وعرض على أعضاء مجلس الاتحاد جدول أعمال الدورة الذي تمت الموافقة عليه بالاجماع. وقد تضمن جدول الأعمال البنود الآتية :

1. إقرار جدول أعمال الدورة.
 2. العضوية : طلب انتساب مجلس الشورى في سلطنة عمان إلى عضوية الاتحاد.
 3. تقرير الأمين العام حول تنفيذ مقررات الدورة 34 لمجلس الاتحاد.
 4. خطة عمل الاتحاد لعام 2000.
 5. الشؤون المالية :
- الحساب الختامي لعام 1999 وتقرير

لأي شعبة برلمانية استضافته بناء على طلب منها وموافقة مجلس الاتحاد البرلماني العربي بالأغلبية المطلقة ويحدد المجلس تاريخه وجدول أعماله وتجري دعوة الشعب قبل شهرين على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاده ما لم يقرر مجلس الاتحاد غير ذلك في الحالات " العاجلة "

**2. تبقى الفقرة (ب) كما هي دون تغير .
المادة 38 :**

1(تعديل الفقرة (أ) من المادة لتصبح كالتالي:

"يجتمع مجلس الاتحاد في شباط - فبراير من كل عام ويكون عقده في بلد مقر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ويجوز لأي شعبة برلمانية عربية استضافته بناء على طلب منها وموافقة مجلس الاتحاد البرلماني العربي بالأغلبية المطلقة. "

**2(تبقى الفقرة (ب) كما هي دون تغير .
المادة 50 :**

تضاف لجنة خامسة للجان الدائمة للاتحاد تحمل اسم "لجنة شؤون المرأة" و تصبح المادة المعدهلة كالتالي :

"تشكل في مجلس الاتحاد اللجان الدائمة التالية :

1. اللجنة القانونية .

2. لجنة الشؤون السياسية و العلاقات البرلمانية .

3. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية .

4. لجنة التعليم و الثقافة و الإعلام و الشباب و حماية البيئة .

5. لجنة شؤون المرأة .

كما يجوز تشكيل لجان مؤقتة .

القرار 4/مج 35

حول تجديد تعين الأمين العام للاتحاد :
الموافقة على تجديد تعين السيد نور الدين

2000/2/18 جرت مناقشة حول بنود جدول الأعمال وأحالـت البنود المتعلقة بخطـة عمل الاتحاد والقضايا المالية إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية . وقد اجتمعت اللجنة وتدارست القضايا المتعلقة بخطـة العمل والشؤون المالية واتخذـت فيها توصيات تضمنها تقريرـها الذي وافق عليه المجلس .

وفيما يلي عرض للقرارات التي اتخذـها المجلس حول بنود جدول أعماله :

القرار 1/مج 35

حول العضوية :

الموافقة بالإجماع على طلب الانضمام إلى عضوية الاتحاد الذي تقدم به مجلس الشورى في سلطنة عمان الشقيقة .

القرار 2/مج 35

حول انتقال الرئاسة :

قرار بالتوافق العام :

تحقيقاً للصالح العربي المشترك ، تتولى الشعبة البرلمانية الجزائرية ، برئاسة الأستاذ عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس الشعبي الوطني رئاسة الاتحاد البرلماني العربي لمدة سنتين عقب الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الناجـع للاتحاد البرلماني العربي المنعقد يوم 21 شباط - فبراير - 2000 ، على أن تكون الرئاسة بعد ذلك وفق الترتيب الهجائي لأسماء الشعب البرلمانية الأعضاء .

القرار 3/مج 35

حول تعديل النظام الداخلي الاتحاد البرلماني العربي :

المادة 5:

1. تعديل الفقرة (أ) من المادة لتصبح كالتالي :

"يعقد المؤتمر مرة كل سنتين في بلد مقر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي . ويجوز

- الندوة البرلمانية العربية السابعة حول "البرلمان العربي الموحد" (بيروت، 14-15/12/99).
- 11. مقررات حول الأنشطة القادمة للاتحاد:

 - المؤتمر البرلماني العربي - الإفريقي - التاسع (تونس، ربيع عام 2000)
 - المؤتمر الثالث بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي (عمان ، أيار - مايو 2000)
 - المؤتمر الثالث للأمن والتعاون في حوض المتوسط (مرسيليا - فرنسا ، آذار - مارس 2000)
 - المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي (روما ، النصف الأول من عام 2000)
 - الندوة البرلمانية الإفريقية - العربية حول القدس (عمان ، عام 2000)
 - زيارة وفد برلماني عربي إلى دول أمريكا اللاتينية (قرار الدورة 34 لمجلس الاتحاد 12. ما يستجد من أعمال .

**القرارات المتعلقة بخطة العمل
والشئون المالية**

القرار 6/مج 35

حول التقرير المالي لعام 1999 :

- 1) الموافقة على التقرير المالي لعام 1999 والمتضمن:

 1. مذكرة الأمانة العامة للاتحاد بما فيها:
 - أ - النفقات التي صرفت خلال عام 1999، وبالبلغة (496744.04) دولار أمريكي.
 - ب- إجمالي إيرادات عام 1999 وباللغة (621914.08) دولار أمريكي والمكونة من :

 - الإيرادات المحصلة من مساهمات الشعب البرلمانية لعام 1999 وباللغة (480980.00) دولار أمريكي.
 - الإيرادات غير المحصلة من مساهمات

بوشكوح في منصب الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي لفترة جديدة مدتها ثلاث سنوات اعتباراً من نهاية مدة الحالى في 2001 وذلك وفقاً للتعديلات الجديدة في ميثاق الاتحاد ونظامه الداخلى.

القرار 5/مج

- حول جدول أعمال المؤتمر التاسع للاتحاد :**
- وافق المجلس على أن يتضمن جدول أعمال المؤتمر التاسع للاتحاد البنود الآتية :
1. تشكيل مكتب المؤتمر (رئيس وأمينين للسر) .
 2. إقرار جدول الأعمال .

3. تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر الثامن للاتحاد (ناكشوط ، حزيران - يونيو 1998) .
4. تقرير حول نشاط الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة .
5. دور البرلمانيين العرب في تحقيق المصالحة العربية الشاملة والتضامن العربي الفعال .

6. التضامن مع لبنان في مواجهة العدوان الإسرائيلي الغادر .

7. وضع آلية منته لتنفيذ قرار المؤتمر الثامن حول تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي .

8. العرب و العالم مع بداية الألفية الثالثة :

ضرورة صياغة استراتيجية عربية موحدة لمواجهة الأوضاع المستجدة في العالم.

9. تقرير اللجنة القانونية حول التعديلات المقترنة على ميثاق الاتحاد .

10. تقرير حول التوصيات الصادرة عن كل من :

- اجتماع الهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن العربي..(بيروت ، 13/12/99)

وإضافة مبلغ المساهمة إلى الإجمالي العام لميزانية الاتحاد لعام 2000 ويوزع بالتناسب على أبواب الميزانية.

2- الموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة الاتحاد للعام 2000 وبالبالغة (643800) دولار أمريكي يضاف إليها الزيادة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه.

3- إقرار النسب المقترنة لتوزيع الاعتمادات المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد بعد إضافة مساهمة الشعبية البرلمانية العمانية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، ومطالبة الشعب البرلمانية بالإسراع في دفع مساهماتها حتى يتسمى للاتحاد الوفاء بالتزاماته وللأمانة العامة القيام بواجباتها.

4 - الموافقة على توزيع مساهمة الشعبية البرلمانية الجيبوتية على جميع الشعب العربية .

5 - مطالبة الشعب البرلمانية المدينة بديون السنوات السابقة لعام/2000،المبادرة بتسديد ما عليها من مستحقات في أقرب الآجال.

6 - تقديم دراسة متكاملة حول البحث عن موارد للاتحاد من مصادر أخرى غير اشتراكات الشعب البرلمانية (تبرعات - هبات ... الخ)، وبيان الآثار المالية المتترتبة عن هذا الأمر . وذلك لتقديمها في الدورة القادمة لمجلس الاتحاد.

7 - الموافقة على إعادة تكليف المحاسب القانوني السيد محمد طاهر المفتى بتدقيق حسابات الاتحاد لعام /2000.

8 - تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي بتنفيذ أحكام الموازنة وفقاً لميثاق الاتحاد وأنظمته النافذة.

القرار 9/مج 35

حول التقديرات المبدئية لموازنة عام 2001/

1 - الموافقة المبدئية على الاعتمادات المرصودة في التقديرات الأولية لمشروع موازنة الاتحاد لعام / 2001 والمقدرة بـ (643800)

الشعب لعام 1999 والبالغة (137820.00) دولار أمريكي .

- الإيرادات المحصلة من موارد أخرى (فوائد مصرفيه - حسميات إجازة صحية - فروقات تحويل قطع) وبالبالغة (3114.08) دولار أمريكي .

ج - إعفاء الشعبة البرلمانية في جزر القمر من التزاماتها المالية البالغة لغاية 1999/12/31 (8430) فقط ثمانية آلاف وأربع مائة وثلاثون دولار أمريكي .

د - تحويل وفر الدورة الحالية البالغ (125170.04) دولار أمريكي إلى حساب الاحتياطي العام.

2.البيانات الحسابية الختامية للاتحاد كما هي في 1999/12/31.

3. تقرير مدقق للحسابات.

(2) التوصية ببيان الإيرادات المستحقة وغير المحصلة في بيان المركز المالي.

(3) تخصيص المبالغ المتبقية من الرصيد النقدي الخاص بندوة القدس والبالغ (69769.49) دولار أمريكي لتنظيم ندوة حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجلان.

القرار 7/مج 35

حول خطة العمل لعام 2000-

الموافقة على خطة عمل الاتحاد لعام 2000 كما وردت في مذكرة الأمانة العامة للاتحاد وتنفيذ ما ورد فيها من مبادرات في حدود السيولة المالية المتوفرة.

القرار 8/مج 35

حول مشروع موازنة الاتحاد لعام 2000

1-الموافقة على تفويض الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي للاتصال بمعالي رئيس مجلس الشورى في سلطنة عمان وتحديد مبلغ ونسبة مساهمة الشعبة العمانية في موازنة الاتحاد ،

3 - مطالبة الشعب البرلمانية العربية المدينة بمساهماتها في بناء المقر الدائم للاتحاد بتسديد التزاماتها في أقرب الآجال .

4 - تكليف رئاسة الاتحاد وأمانته العامة بتنفيذ المرحلة الثانية من تمويل المشروع والمتمثلة في البدء بجمع التبرعات من القادة العرب وبعض الشخصيات والفعاليات الاقتصادية والسياسية العربية بالتعاون مع رؤساء الشعب البرلمانية العربية .

القرار 11/مج 35

حول توصية الشكر لجهاز الأمانة العامة
الموافقة بالإجماع على توجيه الشكر والثناء إلى جهاز الأمانة العامة للاتحاد، وعلى رأسه الأمين العام للاتحاد ، على الجهود المبذولة في تنفيذ قرارات مجالس الاتحاد والإعداد الجيد للوثائق وتقديم الموازنات بأسلوب علمي واتباع سياسية ترشيد النفقات.

دولار أمريكي يضاف إليها الزيادة المشار إليها في الفقرة الأولى من القرار رقم 8/مج 35.

2 - إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد، بعد إضافة مساهمة الشعبة البرلمانية العمانية. ومطالبة الشعب البرلمانية بدفع مساهماتها في بداية السنة المالية 2001 .

القرار 10/مج 35

حول مشروع بناء المقر الدائم للاتحاد:

1 - أخذ العلم بجميع المراحل التي قطعت في إنجاز هذا المشروع و الموافقة على التقرير المقدم حول مشروع بناء المقر الدائم للاتحاد بدمشق والمتضمن :

- أ - تقرير الأمانة العامة للاتحاد .
- ب- تقرير مدقق الحسابات .
- 2** - تثمين عمل اللجنة الخاصة ببناء المقر (رئيس الاتحاد ، رئيس شعبة المقر ، الأمين العام للاتحاد) .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلوة والسلام على رسول الله

السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي

السادة رؤساء البرلمانات ومجالس الشورى

والأعيان

السادة رؤساء الوفود الأكابر

السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

في البداية أود - وقد طوقتوني بتنقلكم برئاسة مجلس الإتحاد البرلماني العربي - أن أعبر لكم عن عميق شكري وبالغ تأثري لهذه الثقة الغالية .

وإنني لواشق كل الثقة بأن اختياركم لم يكن لشخصي المتواضع ، بل كان لبلدكم الثاني الجزائر ، التي يسعدها ويشرفها أن تحضن دورة مجلسكم الموقر هذه .

وب قبل هذا وذاك ، فإننيأشكر لكم حضوركم المتميز والممتاز ، هذا الحضور الذي أراه إلتزاماً تاريخياً كبيراً ، يعبر عن متانة النسيج الذي يجمع بينكم وبين شعوب الأمة العربية ، والشعب الجزائري على وجه الخصوص .

أيها الأخوة الأعزاء :

إنها لمسؤولية كبيرة حملتمني إياها في رئاسة مجلس الإتحاد البرلماني العربي ، وإنني بقدر شعوري بتقل الأمانة ، وعبد المسؤولية فإني واثق من أن إجماعكم هذا سيعزز بدعمكم ومساعدتكم لي ، كما أنتي واثق أيضاً من أنكم ستتكلون سندًا دائمًا لي لتحقيق ما يصبو إليه اتحادنا ، وتنفيذ التوصيات القيمة المنبثقة عن مختلف لقاءاتنا للوصول - في أقصر الآجال - إلى أهدافه التي رسمنتوها والمعبرة عن طموحات أمتنا بترسيخ تقاليد التشاور والتلاصح وتبادل الخبرات وتعزيز التصورات وتوحيد الرؤى .

كلمة الشكر التي ألقاها

السيد عبد القادر بن صالح

رئيس الشعبة البرلمانية الجزائرية

عقب انتخابه رئيساً

لمجلس الإتحاد البرلماني العربي

للبرلمان العربي ، ولعل النتائج التي حققها عربياً ودولياً ، تغنى عن أي تعليق .

كما أشكر السيد الأمين العام وكل هيئات الإتحاد على سهرهم الدائم لتطبيق مقررات وتصويتات اتحادنا ، دون أن ننسى كل رؤساء البرلمانات والمجالس النوابية ومجالس الشورى والأعيان على مؤازرتهم الداعمة لاتحادنا .

مرة أخرى أجدد لكم شكري الحار ، وتقديرني العميق على الثقة التي منحتموني إياها ، ومن خاللي لأنشئكم أعضاء البرلمان الجزائري .

وأهلاً وسهلاً بكم في الجزائر
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وإنني لا أجد حرجاً بأن أطلب منكم المزيد من العون والدعم لإثراء تجربتنا البرلمانية وترجمة آمالنا إلى حقائق ملموسة على أرض الواقع العربي الذي هو بحاجة إلى كل الجهود الخيرة وال أفكار النيرة ، وتجسيدها عملاً وممارسات تضمن لهذه الأمة مزيداً من القوة والتماسك والتضامن لتمكنها من مواجهة ما يستجد من تحديات متعددة المصادر والمنابع .

وختاماً لا يسعني ، أيها الأخوة الأعزاء إلا أن أقدم باسم أعضاء البرلمان الجزائري بغرفتيه بجزيل شكري لرئيس المجلس الأستاذ الدكتور فتحي سرور على ما قدمه لاتحادنا خلال عهديتين اتسمتا بالعمل الجاد والدؤوب ، وما بذله من جهد كبير من أجل إعطاء دفع





ملف العدد

- 2 -

المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي

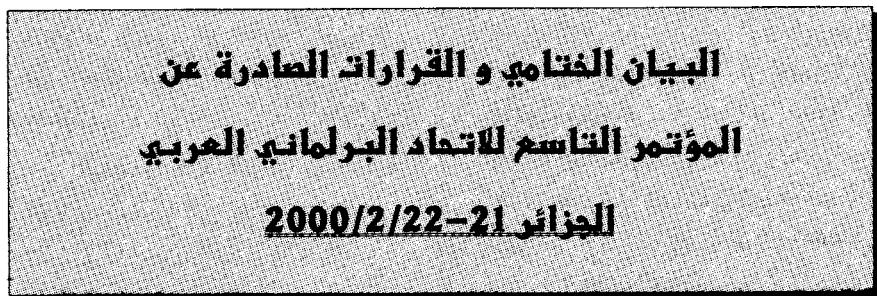
الجزائر 21-22/2/2000

محتويات الملف

- جدول أعمال المؤتمر
- البيان الختامي والقرارات الصادرة عن المؤتمر
- الكلمات التي ألقاها في جلسة افتتاح المؤتمر
- كلمات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود
- اجتماع الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة
- اجتماع النساء البرلمانيات العربيات
- أوراق العمل المقدمة حول بنود جدول الأعمال
- قائمة بأسماء الوفود المشاركة في اجتماعات الجزائر

جدول أعمال المؤتمر التاسع

1. تشكيل مكتب المؤتمر (رئيس وأمينين للسر).
2. إقرار جدول الأعمال.
3. تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر الثامن للاتحاد (نواكشوط ، حزيران - يونيو 1998).
4. تقرير حول نشاط الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة.
5. دور البرلمانيين العرب في تحقيق المصالحة العربية الشاملة والتضامن العربي الفعال.
6. التضامن مع لبنان في مواجهة العدوان الإسرائيلي الغادر.
7. وضع آلية مرنّة لتنفيذ قرار المؤتمر الثامن حول تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي.
8. العرب والعالم مع بداية الألفية الثالثة : ضرورة صياغة استراتيجية عربية موحدة لمواجهة الأوضاع المستجدة في العالم.
9. تقرير اللجنة القانونية حول التعديلات المقترحة على ميثاق الاتحاد.
10. تقرير حول التوصيات الصادرة عن كل من : ماجتمع الهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن العربي .. (بيروت ، 13/12/1999) . الندوة البرلمانية العربية السابعة حول " البرلمان العربي الموحد " (بيروت ، 14 - 15/12/1999) .
11. مقترفات حول الأنشطة القادمة للاتحاد :
 - المؤتمر البرلماني العربي - الإفريقي التاسع (تونس ، ربيع عام 2000) .
 - المؤتمر الثالث بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي (عمان ، أيار - مايو 2000) .
 - المؤتمر الثالث للأمن والتعاون في حوض المتوسط (مرسيليا - فرنسا ، آذار - مارس 2000) .
 - المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي (روما ، النصف الأول من عام 2000) .
 - الندوة البرلمانية الإفريقية - العربية حول القدس (عمان ، عام 2000) .
 - زيارة وفد برلماني عربي إلى دول أمريكا اللاتينية (قرار الدورة 34 لمجلس الاتحاد) .



16. جمهورية مصر العربية
 17. المملكة المغربية
 18. الجمهورية الإسلامية الموريتانية
 19. الجمهورية اليمنية
- وشاركت في أعمال المؤتمر أيضاً وفود ملاحظة تمثل مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية و جامعة الدول العربية ، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات العربية والأجنبية التالية :
- اتحاد المغرب العربي
 - اتحاد المحامين العرب
 - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
 - اتحاد الاقتصاديين العرب
 - الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
 - مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي
 - الاتحاد البرلماني الإفريقي.

حفل الافتتاح :

جرى حفل الافتتاح في قصر الأمم بنادي الصنوبر في العاصمة الجزائرية تحت رعاية فخامة السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وحضر حفل الافتتاح أيضاً رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة الجزائرية وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدون في الجزائر وعدد كبير من أعضاء البرلمان الجزائري وغيرهم من الشخصيات السياسية والاجتماعية في الجزائر. وقد ألقى فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في حفل الافتتاح كلمة جامعة باللغة الأهمية استهلها

تحت الرعاية السامية لصاحب الفخامة السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وبدعوة من البرلمان الجزائري ، عقدت في العاصمة الجزائرية يومي السابع عشر والثامن عشر من شهر ذي القعدة 1420 هـ الموافق ليومي الحادي والعشرين والثاني والعشرين من شباط (فبراير) 2000 ، اجتماعات المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي بمشاركة وفود تمثل الشعب البرلماني العربي في البلدان التالية :

1. المملكة الأردنية الهاشمية
2. دولة الإمارات العربية المتحدة
3. دولة البحرين
4. الجمهورية التونسية
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
6. جمهورية جيبوتي
7. جمهورية السودان
8. الجمهورية العربية السورية
9. جمهورية العراق
10. سلطنة عمان
11. دولة فلسطين
12. دولة قطر
13. دولة الكويت
14. الجمهورية اللبنانية
15. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

مشيرا إلى أننا كعرب نواجه وضعاً مهذداً بالتفاهم بفعل العولمة الراحفة والتطورات التكنولوجية المتتسارعة التي سوف تزيد من تبعيتنا المادية والتكنولوجية ، ولن نتمكن من مواجهة هذه التحديات مالم ننسق أعمالنا ونضم جهودنا . وهذا ما أكدته النتائج الأولى للعولمة ودروس مؤتمر سياتل.

كذلك أشار السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الجهود التي تبذلها الجزائر لترقية العمل العربي الإفريقي على كل المستويات . مؤكداً أنه ينبغي على العرب التضامن مع شعوب هذه القارة التي كانت دائماً سندًا للقضايا العربية . وأشار السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى ضرورة النهوض بالمرأة وتعزيز مكانتها ، مشيرا إلى إيجابية الاتحاد البرلماني العربي في القرار الذي اتخذه مؤتمره بهذا الصدد ، كما نوه بأهمية السوق العربية المشتركة ، ودعا إلى تعزيز العمل من أجل تحقيقها انطلاقاً من مراعاة الشروط التي تضمن إيجاد آليات فاعلة في التكامل الاقتصادي العربي وضمن تدرج موضوعي في تحقيق الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية.

كذلك نوه السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأهمية انعقاد قمة عربية تكرس للمسائل الراهنة المطروحة أمام الأمة العربية. وفي استعراضه لتجربة البرلمانات العربية أعلن عن مباركته لفكرة البرلمان العربي الموحد الذي دعا الاتحاد إلى تأسيسه ، باعتباره مؤسسة هامة على صعيد تنسيق الرؤى والتصورات ، وهذا ما يشكل قفزة نوعية نحو مبادرات مكملة لتحقيق الانسجام والتنسيق بين البلدان العربية.

وكان السيد الدكتور أحمد فتحي سرور، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، ورئيس مجلس الشعب المصري، قد ألقى قبل ذلك كلمة الاتحاد البرلماني العربي، ابتدأها بالإعراب عن الشكر للجزائر قيادة وحكومة وبرلمانا وشعباً على استضافتها لأعمال المؤتمر التاسع للاتحاد

بالترحيب بأعضاء الوفود البرلمانية العربية المشاركون في أعمال المؤتمر عبراً عن سعادة الجزائريين باستقبالهم.

واستعرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الوضع في الجزائر مشيراً إلى أن العنف الذي شهدته الجزائر لا يؤمن بالحدود وليس له جنسية ، و لا هو من الدين في شيء ، وليس له مبرر ولا عذر ، وقد تتجه انحرافات السياسة أو التأويلات الخاطئة للدين الحنيف أو الإحباط الاجتماعي، أو التهميش الثقافي.

كذلك أشار السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى أن الأزمة التي عرفتها الجزائر كان يمكن أن تخزل بسرعة ، لكن هناك في الخارج من أطال عمرها تصريحاً أو تلميحاً . ثم أوضح سيادته أن الوئام الذي ظل ينشده الشعب في الجزائر قد تجسد عن طريق الاستفتاء الحر الذي فتح أبواب الوئام أمام من غرر بهم ، فعادوا إلى بيوتهم في كنف الأمان والأمان الذي كفلته الدولة.

وتوقف سيادته حول الخلافات بين الدول العربية ، مشيراً إلى أن المصالحة لا بد أن تنشدها في هذا المجال ، خاصة في ظروف العلاقات الدولية الراهنة وظهور تهديدات وتحديات أمام بلداننا وشعوبنا ، الأمر الذي يلزمنا ببذل المزيد من الجهد لتخطي التوترات . وأوضح سيادته في هذا الصدد بأن المصالحة هي التعبير الأسمى عن التضامن العربي المنشود. كما نوه بالإمكانات الكبيرة التي يملكها الوطن العربي من خلال موقعه بين ثلاث قارات ، وحيازته لموارد استراتيجية ، ما يجعل منه محل رهان ضمن ما يسود العالم من منافسات . وتساءل سيادته أليس علينا أن نسوي خلافاتنا بأنفسنا بدلاً من أن نضطر إلى تسويتها بضغط أجنبي . وأعرب عن استعداد الجزائر للإسهام في أية مبادرة لتبديد الفرقنة وإصلاح ذات البين.

واستعرض فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التطورات التي تجري في العالم اليوم

الاستعمارية الهمجية التي تجلت في اعتداءاتها على لبنان وشعبه الذي يستحق منا وقفة حازمة وصارمة ضد العدوان.

وفي ختام كلمته دعا الدكتور أحمد فتحي سرور إلى ضرورة عقد قمة عربية تضع استراتيجية مشتركة لمجابهة التحديات ، وأكد أهمية نشر روح التسامح بين البلدان العربية ، وأن على البرلمانيين العرب أن يسهموا في نشر هذه الروح.

كذلك تحدث في جلسة الافتتاح السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، فأعرب عن اعتزازه وتقديره لحضور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ورعايته لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي .

وأشار السيد عبد القادر بن صالح إلى أن أهمية المؤتمر التاسع للاتحاد تتجل في طبيعة القضايا المطروحة أمامنا للدراسة والمناقشة باعتبارها قضايا يتأسس عليها التضامن العربي وتشكل حلقات هامة في بناء صرح الوحدة ، وتحقيق المصالحة والتضامن العربين . وعبر السيد عبد القادر بن صالح أيضا عن شكره وعرفانه لانتخابه رئيسا للاتحاد البرلماني العربي ، ونوه بدور الدكتور أحمد فتحي سرور على ما بذله من جهد في سبيل رفع رسمة الاتحاد وتأكيد فاعليته.

وجدد ترحيبه بمشاركة وفدي مجلسي الشورى في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في أعمال المؤتمر.

بعد انتهاء جلسة الافتتاح بدأ المؤتمر التاسع أعماله ، فاقر جدول أعماله الذي تضمن البنود الآتية :

1. تشكيل مكتب المؤتمر (رئيس وأمينين للسر).
2. إقرار جدول الأعمال.
3. تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر الثامن للاتحاد (نواكتشو ، حزيران - يونيو/ 1998) .

مشيدا بما قدمه الشعب الجزائري من تضحيات في سبيل استقلاله.

ونوه الدكتور أحمد فتحي سرور أن الامتحان القاسي الذي تعرض له الجزائري في السنوات الماضية قد انتهى على أيدي فخامة السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أثبت للعالم كله أن الشعب الجزائري قادر على تجميع صفوفه ورد كيد المتآمرين إلى نحورهم ، مؤكدا أيضا مساندة البرلمانيين العرب لنهج الوئام المدني الذي اتباه الرئيس الجزائري لاستعادة الاستقرار إلى بلاده.

وفي استعراضه للتطورات الجديدة في العالم أشار الدكتور أحمد فتحي سرور إلى العولمة باعتبارها عصرًا جديدا يفرض نموذجا واحدا للتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي الذي وإن تضمن بعض العناصر الإيجابية التي نظمت إلى الأخذ بها ، إلا أنه ينطوي على أبعاد بالغة الخطورة على سيادتنا الوطنية وجهودنا التنموية ، وهذا ما يستدعي لم الشمل العربي وصياغة استراتيجية عربية للتعامل مع تلك المتغيرات.

وأشار الدكتور أحمد فتحي سرور إلى أن الاتحاد البرلماني العربي قد أعطى نموذجا للتنسيق العربي بين المؤسسات العربية المختلفة من خلال توقيعه على اتفاق التعاون مع جامعة الدول العربية عام 1996 وكذلك بالتعاون مع الهيئات العربية الأخرى لتحقيق السوق العربية المشتركة ، كما نجح الاتحاد في إرساء بنية تنظيمية للتضامن العربي من خلال الهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن العربي ، وضع الأساس لإنشاء البرلمان العربي الموحد.

وفي استعراضه للوضع في الشرق الأوسط أوضح الدكتور أحمد فتحي سرور أن النكسة التي تعرضت لها مؤخرًا عملية التسوية قد أثبتت أن إسرائيل ما تزال تفتقر إلى الشروط الدنيا التي تجعلها شريكا حقيقيا في سلام راسخ ، لأنها ترفض حق العرب في استرداد أراضيهم المحتلة كاملة ، وتواصل بتصرفاتها

أمينين للسر هما السيد محمود الخرابشة من الأردن ، والسيد شاكر اسعيد من سوريا.

بعد ذلك استمع المؤتمر إلى كلمات السادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود الذين ركزوا على القضايا الواردة في جدول أعمال المؤتمر ، لاسيما ما يتعلق بالمصالحة والتضامن العربيين ودور البرلمانيين العرب في تعزيزهما.

وبحسب بنود جدول الأعمال شكل المؤتمر لجنة واحدة هي لجنة القضايا السياسية والبرلمانية التي أحل إليها عدداً من بنود جدول الأعمال . وعقدت اللجنة اجتماعاتها وناقشت تلك البنود المحالة إليها واتخذت التوصيات المناسبة التي أقرها المؤتمر.

وفيما يلي نص القرارات التي اتخذها المؤتمر في جلسته العامة وفي جلسته الختامية بعد الاستماع إلى تقارير لجنة القضايا السياسية والبرلمانية ، والهيئة البرلمانية لمشروع السوق العربية المشتركة:

القرار 1/مؤ

حول خطاب فخامة الرئيس عبد العزيز عبد العزيز بوتفليقة :

الموافقة بالإجماع على اعتبار الخطاب الذي ألقاه فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، في جلسة افتتاح المؤتمر التاسع وثيقة رسمية أساسية من وثائق المؤتمر.

القرار 2/مؤ

حول توجيه برقية شكر وتأييد إلى فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة :

الموافقة بالإجماع على توجيه برقية الشكر والتأييد الآتية إلى فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لتكريمه برعاية أعمال المؤتمر التاسع للاتحاد ولسياسة الحكمة التي ينتهجها في قيادة الجزائر على طريق الاستقرار والتقدم :

4. تقرير حول نشاط الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة.

5. دور البرلمانيين العرب في تحقيق المصالحة العربية الشاملة والتضامن العربي الفعال.

6. التضامن مع لبنان في مواجهة العدوان الإسرائيلي الغادر.

7. وضع آلية مرنّة لتنفيذ قرار المؤتمر الثامن حول تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي.

8. العرب والعولمة مع بداية الألفية الثالثة : ضرورة صياغة استراتيجية عربية موحدة لمواجهة الأوضاع المستجدة في العالم.

9. تقرير اللجنة القانونية حول التعديلات المقترحة على ميثاق الاتحاد.

10. تقرير حول التوصيات الصادرة عن كل من :

- اجتماع الهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن العربي .. (بيروت ، 13/12/1999)

- الندوة البرلمانية العربية السابعة حول "البرلمان العربي الموحد" (بيروت ، 14 - 15/12/1999).

11. مقترنات حول الأنشطة القادمة للاتحاد:

- المؤتمر البرلماني العربي - الإفريقي التاسع (تونس ، ربيع عام 2000).

- المؤتمر الثالث بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي (عمان ، أيار - مايو/2000).

- المؤتمر الثالث للأمن والتعاون في حوض المتوسط (مرسيليا - فرنسا ، آذار - مارس/2000).

- المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي (روما ، النصف الأول من عام 2000).

- الندوة البرلمانية الإفريقية - العربية حول القدس (عمان ، عام 2000).

- زيارة وقد برلماني عربي إلى دول أمريكا اللاتينية (قرار الدورة 34 لمجلس الاتحاد).

ثم استكمل المؤتمر تشكيل مكتبه بانتخاب

**فخامة الرئيس عبد العزيز عبد العزيز بوتفليقة
رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

فخامة الرئيس ،

يشرفنا نحن ، البرلمانيين العرب المجتمعين في إطار الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمره التاسع المنعقدين في الجزائر تحت الرعاية السامية لسيادتكم من 19 إلى 22 فبراير 2000 ، أن نعبر لفخامتكم عن أصدق آيات الشكر وأذكي مشاعر العرفان والامتنان على تكريم سيادتكم لنا بحضوركم الشخصي في مراسيم افتتاح مؤتمركم على العفاوة الكبيرة التي لقينها طيلة مقامنا في الجزائر الحبيبة .

إن الكلمات المعبرة الصادقة التي تضمنها خطابكم السامي عند افتتاح دورتنا ، والذي وافقنا بالإجماع على اعتباره وثيقة رسمية ورجحاً أساسياً من أوراق المؤتمر ، كانت نبراساً أضاء طريقنا وأرشدنا لاتخاذ القرارات التي توصلنا إليها خدمة لتحقيق أهداف اتحادنا ونصرة لقضايا أمتنا العربية العظيمة .

إن انعقاد مؤتمركم تزامن ، بفضل الله ، مع انتهاء فترة عصيبة من تاريخ الشعب الجزائري وببداية عصر جديد بدأتموه بإصدار قانون الوفاق المدني الذي نؤيده ونعتبره مثالاً يحتذى به في التسامم والتصالح والنظرية الوعادة لمستقبل مشرق وإننا على ثقة أن حنكتكم وتجربتكم وتاريخكم النضالي الطويل المجيد ستكلما عوامل إيجابية ستساعدكم على قيادة سفينة الجزائر الشقيقة إلى بر النجاة حيث ستعرف الجزائر تحت قيادتكم الرشيدة الأمان والأمان والتنمية والإزدهار وهي اليوم تسترجع مكانتها في ريادة الأمة العربية للتصدي للتهديات الكبيرة التي تواجهها .

أعانكم الله سبحانه وتعالى وسدد خطاكـم وألهمكم سـواء السـبيل وحفظ الله العلي القدير شعب الجزائر حتى يبقى دوماً مصدر عز وقوة للأمة العربية ورائداً للدفاع عن قضاياها المصيرية في التحرير والتقدم والرقي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

القرار 3/مؤ 9**حول تقرير الأمين العام:**

الموافقة بالإجماع على التقرير المقدم من الأمين العام عن أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر الثامن.

القرار 4/مؤ 9**حول تعديل ميثاق الاتحاد :**

وافق المؤتمر على إدخال التعديلات الآتية في ميثاق الاتحاد البرلماني العربي :

المادة 5 -

تعديل المادة لتصبح كالتالي :

"يعقد المؤتمر مرة كل سنتين في بلد مقر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، ويجوز لأية شعبة برلمانية عربية استضافه بناء على طلب منها وموافقة مجلس الاتحاد البرلماني العربي بالأغلبية المطلقة ."

المادة 11 -

تعديل الفقرة (أ) من المادة 11 لتصبح كالتالي :

"أ - يعقد مجلس الاتحاد في شهر فبراير - شباط مرة كل سنة في بلد مقر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي مالم يقرر المجلس بالأغلبية المطلقة عقده في بلد آخر بناء على طلب من شعبته البرلمانية ."

باقي فقرات المادة دون تغيير .

المادة 12 -

تعديل المادة لتصبح كالتالي :

"يكون للاتحاد أمانة عامه مقرها دمشق ، ويعين مجلس الاتحاد الأمين العام بالأغلبية المطلقة لأعضائه بناء على ترشيح إحدى الشعب وتركية شعبة أخرى ، ويكون تعينه من بين الأشخاص ذوي الخبرة في الشؤون البرلمانية المشهود لهم بالكفاءة العلمية والإدارية لمدة ثلاث سنوات قابلة التجديد ، ويحدد مجلس الاتحاد مرتبه

ومخصصاته . ويعين رئيس مجلس الاتحاد بناء على ترشيح الأمين العام مساعدى الأمين العام والمديرين ومن فى حكمهم على أن يراعى عند اختيارهم الخبرة وتمثيل الدول الأعضاء فى الاتحاد قدر الإمكان . ويمكن لرئيس الاتحاد أن يفوض الأمين العام بتعيين الموظفين الإداريين اللازمين لتسهيل أعمال الاتحاد وذلك فى حدود الموازنة المعتمدة من مجلس الاتحاد والملك الوظيفى للأمانة العامة ."

القرار 5/مؤ 9**حول تقرير الهيئة البرلمانية للسوق****العربية المشتركة :**

الموافقة على التقرير التالي الصادر عن الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة وعلى التوصيات الواردة فيه :

**قرار حول الرؤية البرلمانية
لتفعيل السوق العربية المشتركة
دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي
إن مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي :**

* إذ يستذكر القرارات السابقة الصادرة عن كل من المؤتمر البرلماني العربي الثامن ، ودورات مجلس الاتحاد من الحادية والثلاثين وحتى الرابعة والثلاثين والهادفة إلى توفير المساندة البرلمانية الشعبية لدفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، وإخراج مشروع السوق العربية المشتركة إلى حيز الوجود .

* وإذا يشير إلى القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربي بالقاهرة (يونيه 1996) للإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كمرحلة ضرورية للوصول إلى سوق عربية مشتركة .

* وإذا يأخذ بعين الاعتبار حالة الجمود التي تعترى طريق السوق العربية المشتركة (المصغرة) القائمة في نطاق مجلس الوحيدة الاقتصادية العربية ، والتي تضم في عضويتها سبع دول عربية هي مصر ، والأردن ، وسوريا ، والعراق ، ولبنان ، واليمن ، وموريتانيا .

تجزئتها وإخضاعها وجعلها سوقاً استهلاكية ومنفذًا لفواضن الدول الأخرى .

* وإذا يشير مجدداً إلى أهمية الرؤية البرلمانية دور الاتحاد البرلماني العربي في دفع خطوات التكامل الاقتصادي العربي وإخراج مشروع السوق العربية المشتركة إلى حيز الوجود .

يقرر ما يلي :

1) التأكيد من جديد على أن قيام التكتل الاقتصادي العربي ، الذي تمثل السوق العربية المشتركة هذه الأدنى ، هو الخيار الوحيد الممكن أمام الأمة العربية للتصدي لما يواجهها من تحديات ، والأسلوب الفعال والأمثل لإدارة الحوار وصياغة المواقف وتشكيل العلاقات مع الكيانات والتكتلات الاقتصادية والإقليمية الموجدة .

2) يرى الاتحاد أن عقد قمة اقتصادية عربية يكون البند الرئيسي على جدول أعمالها بحث موضوع التكامل الاقتصادي العربي بهدف إعطاء دفعة قوية لإخراج مشروع السوق العربية المشتركة إلى حيز الوجود قد بات أمراً هاماً تحيطه التحديات والظروف والأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة .

3) دعوة الدول العربية لأن تأخذ زمام المبادرة لوضع استراتيجية عربية ، ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ، قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى ، تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والخصوصيات القطرية ، تجعل هدفها وغايتها ووسائلها المواطن العربي .. استراتيجية تأخذ في اعتبارها مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية الدولية ، وتفاعل معها وتتفاعل بها .

4) يؤكّد مجدداً على أهمية الإسراع في تطوير وتحفيظ خطوات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتفعيل وتعزيز السوق العربية المشتركة (المصغرة) باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للسوق العربية المشتركة الكبرى . كما يؤكّد على اعتبار (المنطقة) الخطوة الأولى على الطريق إلى (السوق) ، ويدعو

* وإذا يسترجع العقبات والصعوبات السياسية والاقتصادية والفنية والإجرائية والإدارية وغيرها من التحديات التي تواجهه التكامل الاقتصادي العربي وأدت إلى تعثر هذا المشروع القومي وعدم خروجه إلى حيز الوجود إلى الآن .

* وإذا ينظر بارتياح لبعض التطورات الإيجابية على صعيد العمل العربي المشترك ، المتمثلة فيما تحقق من نجاح نسبي وإنجاز على طريق إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

* وإذا ينوه إلى أنه لا زالت هناك 7 دول عربية من 22 دولة عربية لم تتضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، من بينها 4 دول أعضاء في الاتفاقية هي اليمن ، وموريتانيا ، وفلسطين ، والصومال و 3 دول لم تتضم بعد إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية هي الجزائر ، وجيبوتي ، وجزر القمر .

* وإذا يرافق باهتمام بالغ التطورات الدولية والإقليمية المتتسارعة ، وبخاصة على المستويين الاقتصادي والسياسي ، والتي تشكل تحديات بالغة الأهمية لعلمنا العربي ، يتطلب التعامل المتكافئ والمتوزن معها ضرورة قيام التكتل الاقتصادي العربي .

* وإذا لاحظ أن ما تم من إنجاز حتى الآن على طريق التكامل الاقتصادي العربي هو دون الطموح العربي بكثير ، ولا يرقى إلى مستوى التحديات التي تواجه أمتنا العربية ، رغم ما يتوافر لها من إمكانيات ومقومات مادية وبشرية وتاريخية وجغرافية لإقامة تكتل اقتصادي قوي .

* وإذا يدرك أن الأمة العربية بإمكانياتها الاقتصادية والبشرية والطبيعية قادرة على أن تأخذ لنفسها المكانة الطبيعية التي تستحقها في العالم ، سياسياً واقتصادياً ، وأن تواجه على قدم المنافسة والتكافؤ ، كافة التكتلات الإقليمية الأخرى ، وأن تبطل كل الدعوات التي تستهدف

المواطن العربي القناعة الكافية للدفاع عنها والتصدي لمحاولات التهرب من تنفيذها .

(10) يؤكد الحاجة الماسة إلى تعزيز دور فعاليات القطاع الخاص في الدول العربية والمنظمات العربية ، الحكومية وغير الحكومية ، وإتاحة أوسع الفرص أمامها للاضطلاع بدورها الطبيعي في دعم التنمية العربية المشتركة . كما يؤكد على أهمية تعزيز الربط بين هيئات ومؤسسات رجال الأعمال العرب ، لما ذلك من أهمية في خلق الفرص التجارية والاستثمارية بين الدول العربية .

(11) ضرورة تحديد عملية التكامل الاقتصادي العربي ، في كل مجالاته وعلى مختلف مستوياته ، عن الخلافات السياسية ، والتأكيد مجدداً على أهمية حشد مساندة سياسة وعزز قومي جماعي لموضوع التكامل الاقتصادي ، ليس فقط لدفع مسيرته إلى الأمام ، بل ولتوفير روح الالتزام بقراراته وخطواته لدى المستويات التنفيذية .

(12) يؤكد على ضرورة إثارة وعي الشعب العربية واستقطاب الرأي العام العربي لمساندة مشروع السوق العربية المشتركة باعتبارها قضية حياة ومصير ، وتحت الحكومات العربية على إسراع الخطى في هذا الإتجاه . ويعيد الاتحاد ، في هذا الخصوص ، التأكيد على ماسبق أن قرره بشأن تنظيم جهد إعلامي متواصل ومكثف لحشد تأييد شعبي ، قوي ومستمر ، على مستوى الوطن العربي لمساندة مشروع السوق العربية المشتركة ، وتكليف الأمانة العامة للاتحاد لأن تقوم بالاشتراك مع الهيئة البرلمانية العربية لمشروع السوق العربية المشتركة بإعداد تصور وخطة للتحرك لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ تعرضاً على الاجتماع القادم لمجلس الاتحاد لإقرارها .

(13) يدعو كل الشعب البرلمانية الوطنية للقيام بدور فعال في هذا المجال و إلى تقديم مساهماتها في كيفية دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، وإخراج مشروع السوق

إلى ضرورة إيجاد رابطة أو صيغة قانونية للربط بينهما ، وإلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للانتقال (بالمنطقة) إلى المرحلة الأعلى ، وهي مرحلة الاتحاد الجمركي ، وصولاً إلى مرحلة السوق المشتركة .

(5) ضرورة تحقيق الترابط والتنسيق والشمول بين آليات العمل العربي المشترك لإعطاء التكامل العربي الزخم المطلوب لتحقيق أهدافه .

(6) يؤكد على أهمية الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق التي تشكل المرجعية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، وضرورة تطوير هذا العمل والانتقال به من مستويات التعاون الثنائي ، وشبه الإقليمي ، والإقليمي الانتقائي إلى المستوى القومي الشامل .

(7) يؤكد على ضرورة إيجاد آلية لتنسيق جهود المجتمعات الاقتصادية العربية متعددة الأطراف الموجودة على الساحة العربية لمنع حدوث أي تأثيرات سلبية محتملة في حالة استمرارها كجزء منفصلة ، كما يؤكد على ضرورة أن يظل العمل الاقتصادي العربي المشترك هو الأصل والقاعدة والمنطلق ، واعتبار مختلف أشكال التعاون الاقتصادي العربي الموجودة على الساحة مجرد روافد تصب في الهدف الأساسي ، ألا وهو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

(8) يؤكد مجدداً دعوته للدول العربية التي لم تتضم بعد إلى اتفاقية السوق الاقتصادية العربية الانضمام إلى هذه المعاهدة أو المشاركة في تطويرها لتنواعها مع روح العصر ومتغيراته ومع الواقع العربي الراهن بمعطياته ، توطئة للانضمام إليها فيما بعد ، باعتبار أن هذه الاتفاقية أداة ملائمة ومرنة لعملية التكامل الاقتصادي العربي .

(9) يؤكد على أهمية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المصيرية الهامة المتعلقة بمصلحة المواطن العربي ، وفي مقدمتها قرارات التكامل الاقتصادي ، حتى تتحقق لدى

تتضمن بعد إلى اتفاق السوق للانضمام إليها .

(17) يعرب عن ارتياحه لما تحقق من إنجاز حتى الآن على صعيد تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ويؤكد على أهمية وضرورة العمل على إزالة كل السلبيات التي تؤثر على تنفيذ البرنامج بالكفاءة المطلوبة ، ويدعو بقية الدول العربية التي لم تتضمن بعد إلى المنطقة إلى الانضمام إلى اتفاقها ، كما يدعو الدول التي لم تتضمن بعد إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري الانضمام إليها تمهدًا للانضمام إلى المنطقة .

(18) يؤكد على أهمية إنشاء صندوق لتعويض الدول العربية المتضررة من نقص إيراداتها من الرسوم الجمركية نتيجة تحرير التجارة ، وتوفير الضمانات والضوابط الضرورية للتوزيع المتوازن للأعباء والمكاسب العائدة من التكامل الاقتصادي العربي على كافة الدولة العربية ، بما في ذلك وضع قواعد خاصة مرننة ملائمة ، تطبق تجاه الدول العربية الأقل نمواً ، من أجل تضييق وإزالة فجوات النمو وتقريب مستوياته بين الدول العربية ، وتمكن الدول الأقل نمواً من مواجهة مصاعب التنمية ، والإفاده من ثمار التكامل الاقتصادي ، وتحقيق المشاركة المتكافئة والفعالة مع شقيقاتها الأخرى في مسيرة التكامل مستقبلًا .

(19) يعيد الاتحاد التأكيد على قراراته السابقة بدعوة الحكومات العربية للعمل على إزالة كافة المعوقات سواء كانت تشريعية أو إدارية أو إجرائية أو فنية ، خاصة وأن الاستمرار في فرض العديد من القيود غير الجمركية يلغى أثر الإعفاء الجمركي ، مع التأكيد على ضرورة إبقاء مراجعة للقوانين والتشريعات التجارية والمالية والنقدية بين الدول العربية والعمل على إزالة التناقضات القائمة فيها ، وأن يكون للبرلمانيين العرب دور فاعل في هذا المجال .

(20) ويؤكد مجدداً على ماورد في قراره (34 / مج 36) بشأن ضرورة أن تراعي الدول

العربية المشتركة إلى حيز الوجود .

(14) كما يدعو الشعب البرلمانية التي لم تشكل حتى الآن لجاناً برلمانية بها لمشروع السوق العربية المشتركة ، أن تبادر إلى تشكيل هذه اللجان للقيام بالدور المعقود عليها في متابعة ودفع خطوات هذه السوق وتحقيق المساندة البرلمانية والتأييد الشعبي الواسع لها .

(15) يؤكد الاتحاد مجدداً على أهمية إعداد الدراسة الشاملة المتعقبة ذات الطابع التطبيقي حول إطار محدد لمشروع السوق العربية المشتركة الكبرى تتضمن عرضاً دقيقاً واضحاً لخطوات ومراحل تحقيق المشروع ، مشتملة على استعراض مقارن لأهم التجارب العالمية المماثلة لتكامل الاقتصادي بين مجموعات من الدول المتقدمة والنامية ، التي سبق أن كلف أمانته العامة بإعدادها . ويطلب من الأمانة العامة سرعة الانتهاء من الدراسة المطلوبة ، وأن تشارك الهيئة البرلمانية العربية لمشروع السوق العربية المشتركة في هذا الأمر إعمالاً للمادة (2) من لائحتها الداخلية ، مع الاستعانة بمجموعة من صفو الخبراء الاقتصاديين العرب ، حتى يتتسنى إرسال هذه الدراسة إلى الشعب البرلمانية العربية لإبداء رأيها بشأنها .

(16) يؤكد على أهمية أن يكون مشروع السوق العربية المشتركة مفتوحاً لكافة الدول العربية ، وألا يتوقف أو يتقطع انطلاقه بسبب عدم توافر إجماع عربي عليه في المرحلة الراهنة ، وعلى أهمية مراعاة التدرج في التنفيذ وضرورة العمل على تلافي السلبيات التي عطلت انطلاق هذا المشروع الحيوي المصيري إلى الآن ، لاستقطاب وتشجيع الدول غير الأطراف في مجلس الوحدة الاقتصادية التي أبدت رغبتها في الانضمام إلى السوق وفقاً للبرنامج التنفيذي المقرر ، للانضمام إلى السوق من خلال آلية الانتساب التي أشار إليها البرنامج التنفيذي لاستثناه تطبيق أحكام السوق والتي تراعي ظروف وأوضاع كل دولة ترغب في الانضمام ، ويدعو الدول العربية التي لم

بالبنية المعلوماتية لتحقيق شفافية المعلومات ودقها .

(26) التأكيد على أهمية رفع مستوى جودة المنتجات العربية ، وتوفيرها بأسعار مناسبة حتى تستطيع منافسة مثيلاتها من المنتجات الأجنبية ، وتأكيد الالتزام بالمقاييس والمواصفات القياسية .

(27) الدعوة إلى ضرورة إيجاد نمط لتحديد منشأ السلعة العربية يجمع بين القيمة المضافة والتصنيع الوفي .

(28) يحث البرلمانيات العربية على الإسراع للمصادقة على الانفاقيات التي توقع من قبل الدول العربية في مجال تحرير التجارة فيما بينها ، قصد الاستفادة من المزايا التي تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

(29) يدعو البلدان العربية إلى الإسراع للوصول إلى آلية عمل موحدة ، تسمح بالتحرير الفعلي للتجارة ، ورفع العراقيل من أجل تسهيل حركة اليد العاملة العربية بين الدول الأطراف وحمايتها .

القرار 6/م٩

حول تقرير لجنة شؤون المرأة :

الموافقة على التقرير الذي تقدمت به لجنة شؤون المرأة وعلى التوصيات الواردة فيه :
القرارات الصادرة عن لجنة شؤون المرأة إن النساء البرلمانيات الأعضاء في لجنة شؤون المرأة المنبثقة عن الاتحاد البرلماني العربي ،

- استشرافاً للقرن الحادي والعشرين (21) ودخول الألفية الجديدة مع ماتحمله من تحديات جسام وتحولات عميقة جيو - سياسية ، على الصعيد الإقليمي والعالمي مما يفرض علينا تضامن جميع أبناء الوطن العربي نساء ورجالاً ، وتضافر جهودهم واستغلال عقول وسواعد الجميع ،

- انطلاقاً من التضحيات الجسام والدور الريادي الفعال الذي لعبته المرأة العربية عبر

العربية عدم وضع أي نصوص أو أحكام في التشريعات التي تقوم بسنها أو في الاتفاقيات التي تقوم بإبرامها مخالفة لنصوص وأحكام الموايثيق التي تحكم التكامل الاقتصادي العربي .

(21) التأكيد على أهمية التعاون في مجالات الطاقة ، وبخاصة في مجال الربط الكهربائي ، بين الدول العربية .

(22) ضرورة العمل ، على مستوى الوطن العربي ، لدعم و توفير الخدمات المساندة المتعلقة بالنقل والمواصلات والاتصالات والتأمين والتعبئة والتغليف ... إلى غير ذلك من خدمات ، لحفز و تشجيع وزيادة حجم التجارة العربية البنية ، وبالتالي إتاحة الفرصة لكي تلعب التجارة دوراً في حفز و دفع مسيرة التكامل الاقتصادي .

(23) ضرورة تكامل إجراءات السوق الواحدة مع إجراءات مماثلة على صعيد التكامل الصناعي والزراعي ، وتنسيق سياسات الاستثمار ، ووضع الإجراءات الملائمة لتشجيع الاستثمارات العربية المشتركة بما يخدم تنمية القاعدة الانتاجية التي يجب أن تعتمد بصورة رئيسية على تطوير المعرفة التكنولوجية والصناعية والفلاحية المتواجدة في البلدان العربية .

(24) يؤكد على أهمية تطوير المناخ الاستثماري العربي وجعله في المستوى المنافس للمناطق الأخرى في العالم سواء من حيث الخدمات المالية والمصرفية والقديمة أو البنية التحتية والتشريعات الاقتصادية ، حيث أدت ظاهرة الأسواق المفتربة إلى نقل رؤوس الأموال بحثاً عن الفائدة الأعلى بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى قومية أو قطرية ، وأن التجارب قد أثبتت أنه لا يمكن جذب الاستثمارات بالنداءات العاطفية والحماسية .

(25) يعيد الاتحاد التأكيد على ماجاء بقراره رقم (36/مج 34) بشأن أهمية وضع سياسة عربية لنقل وتطوير التكنولوجيا وأساليب البحث العلمي واستيعاب التقنيات الحديثة والاهتمام

البرلماني العربي التاسع لإقرارها :

- 1 - إعادة النظر في التشريعات والقوانين العربية المتعلقة بالمرأة ، لمسايرة التطورات الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي وتحقيقاً لما يكفل لها حق المواطنة الكاملة،
- 2 - العمل على إزالة مظاهر عدم المساواة الناجمة عن التراكمات التاريخية الطويلة ومواجهة التكاليف الاجتماعية المفرطة المتولدة عن عملية التحول الاقتصادي محلياً ودولياً وفتح مجال مساهمة المرأة في قوة العمل بصورة أكبر والنهوض بالمرأة الريفية،
- 3 - وضع آليات تضمن للمرأة مشاركة أوسع في رسم السياسات الوطنية لتحقيق تنمية مستديمة،
- 4 - تشجيع إقامة علاقات بين البرلمانيات العربيات من جهة ، وبينهن وبين البرلمانيات في العالم من جهة أخرى لتداول المعلومات وكسب مزيد من الخبرة في التعاطي مع شؤون المرأة ،
- 5 - ضمان وجود تمثيل نسوي ضمن الوفود العربية في زيارتها البرلمانية إلى الخارج والمشاركة في المؤتمرات والندوات البرلمانية الدولية ،
- 6 - تسهيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية وحث الأحزاب على فتح قوائم الترشيح المنصف للنساء مما يساعد على تكوينهن بما يؤهلن لاعتلاء المناصب السامية وتوسيع تواجدهن ضمن الحكومات والمجالس النيابية ، وتمكينهن من الوصول إلى موقع صنع القرار ،
- 7 - تنسيق وتوحيد المواقف والتصورات تجاه قضايا المرأة بالنسبة للمجموعتين العربيتين البرلمانيتين المنتديتين إلى منطقتي إفريقيا وغرب آسيا على مستوى مؤتمرات الأمم المتحدة والهيئات الدولية المعنية ،
- 8 - حث وسائل الإعلام وأجهزة الاتصال العربية على إبراز الصورة الحقيقة والمشرفة للمرأة – المواطنـة – والعمل على تحسين

التاريخ واستعدادها التام لتحمل مسؤولياتها والتزاماتها في عملية البناء والتنمية ،

- تماشياً مع متطلبات الارتقاء الإنساني الداعي إلى تشكيل قوى عربية تكون في مستوى آفاق المستقبل وتحقيق التوقع اللائق بالأمة العربية ،
- استناداً إلى واقع المرأة في الدول العربية وتماشياً مع قيمها وأصالتها ووعياً منها بأن حقوق المرأة أصبحت من أهم المواجهات المثارة في عالمنا اليوم لما لها من أثر في تحقيق مجتمعات متوازنة سياسياً ، ومستقرة اجتماعياً قوامها الشراكة المبنية على الكفاءة والاستحقاق والاحترام ،
- استناداً إلى أدبيات وخطط عمل لجنة المرأة والأسرة المنبثقة عن جامعة الدول العربية وانطلاقاً من تكريس جل الدساتير العربية لمبدأ المساواة ، وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال ، وتأكيداً للفلسفة ومبادئ المعاهدات الدولية التي تلغي كل أشكال التمييز حيال المرأة ،
- وعيًّا منا بأن إنشاء لجنة تعنى بشؤون المرأة في الاتحاد البرلماني العربي يعتبر خطوة جادة على الطريق الصحيح ويلقي على عاتقنا مسؤوليات قومية هامة تستدعي منا العمل البرمجي والمكتف لإنجاز الأهداف التibleلة التي أنشئت هذه اللجنة من أجلها ،
- تماشياً مع ما أكدته اجتماع بيروت الأول للهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن والعمل العربي المشترك في الألفية الثالثة ، واجتماع تونس حول آفاق مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية ،
- إيماناً بما تتوفر عليه الأمة العربية من عناصر التضامن ووحدة القيم والتي تضعنا نحن البرلمانيات العربيات أمام مسؤولياتنا للمساهمة في تطوير وترقية العمل البرلماني العربي ،

يقررن رفع التوصيات الآتية إلى المؤتمر

التاسع والدورة الخامسة والثلاثين لمجلس
الاتحاد البرلماني العربي .

القرار 7/م9

حول إعلان الجزائر :

الموافقة بالإجماع على إعلان الجزائر
التالي نصه :

إعلان الجزائر

العالم يتغير ، والعرب - أمة ودول - يمرون
بمرحلة حاسمة من مراحل تطورهم ، إما أن
يتقوعوا ضمن رؤى الماضي المعيقة لتقدير
الأمة ورقيها ، وإما أن يقبلوا بشروط التقدم
والخضوع لمنطق الحضارة . وهذا لا يتم إلا إذا
تم استيعاب ووعي منطق هذه الحضارة
والتفاعل معها ، لهذا بات من الواجب تحسيس
المواطن العربي بضرورة الإنقاء الحضاري
وتتفيفه انطلاقاً من النقد الواعي للواقع والذات ،
ونقد الآخر الفاعل والمؤثر في حياتنا وحركتنا .
وإن حتمية التفاعل مع المتغيرات التي
يفرضها العالم اليوم ، تقتضي إعادة تشكيل
العقل العربي وصياغة وعي جديد قادر على
استيعاب إفرازات العولمة بمختلف مظاهرها
السياسية والاقتصادية والثقافية ، وانعكاساتها
على مقومات الأمة وجود الدولة ، بتفكيك بنية
المجتمع وتقويت كيان الأسرة وتدمير المناعة
لدى الفرد .

وإذ تحفظ الأمة العربية في ذاكرتها
بانتكاسات مؤلمة وإحباطات مريرة خلال القرن
الماضي فقدتها موقعها الحضاري بين الأمم
 واستترفت مقدراتها الحيوية ، وعطلت كل
 مشاريعها في الوحدة والتنمية والسلم ، فإنه
 أصبح لزاماً عليها ، وهي تلجم الألفية الثالثة ،
 أن تتخلص من أعباء الماضي ، وتحرر من
 العقد التي استحکمت فيها طويلاً ، وأن تعيد
 صياغة مشروعها الحضاري المؤسس على
 أصالتها وعمق انتهاها ، بتعزييل آليات
 النهضة ، وتوظيف مواردها البشرية والمادية
 الهامة في إطار "النظام العربي الجديد"

صورتها في المناهج التعليمية والتربوية ،
والاهتمام بها كعنصر منتج ، وتمكنها من
إظهار قدراتها وطاقاتها الفكرية والاجتماعية
 والإبداعية ،

9 - دعم وتبني التوصيات الصادرة عن
 الهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن والعمل
 العربي المشترك وخاصة منها اعتبار عام
 2000 عاماً للمرأة العربية . والدعوة إلى
 مؤتمر الحوار الدائم للمرأة العربية تحت شعار
 (معاً مائة عام) . واعتبار الأول من فبراير -
 شباط - من كل عام يوماً للمرأة العربية ،

10 - العمل على عقد مؤتمر للمرأة العربية
 من أجل تنسيق وتوحيد المواقف العربية
 استعداداً لانعقاد المؤتمر التقييمي - بيجين + 5
 في نيويورك يوم 06/06/2000 ،

11 - إدانة تعنت إسرائيل في خرق
 القرارات الأممية باستمرارها في احتلال
 الأراضي العربية والتادي في عرقلة تطبيقها ،
 مع تذكرة مجلس الأمن الدولي بواجهه في حفظ
 السلام في منطقة الشرق الأوسط والعالم كله ،

12 - الإشادة بتصدي المرأة الجزائرية
 للإرهاب والتدين بهذه الظاهرة ، وتجديد
 التضامن مع المرأة العربية في مقاومة الاحتلال
 الإسرائيلي في فلسطين والجولان وجنوب لبنان
 وبقاعه الغربي ، ومواجهة الحصار الجائر
 والعقبات الاقتصادية على شعب العراق ،

13 - تكليف الأمانة العامة للاتحاد
 البرلماني العربي بإعداد نظام داخلي للجنة
 والقيام بأعمال أمانة سر اللجنة لتسهيل الاتصال
 بين أعضائها ،

14 - في الختام نرفع نحن النساء
 البرلمانيات العربيات المجتمعات بالجزائر
 خالص شكرنا وعظيم امتناننا لفخامة الرئيس
 عبد العزيز بوتفليقة وللشعب الجزائري على
 كرم الضيافة وحسن الاستقبال ،

15 - ننوه بالجهودات التي بذلتها الأمانة
 العامة للاتحاد البرلماني العربي والبرلمان
 الجزائري بغرفته على سهره لإنجاح المؤتمر

والتطور ، المستشرعة بوعي كبير حجم التحديات الجديدة كحرية التعبير وحقوق الإنسان ، وتنامي العنف والإرهاب والجريمة المنظمة ، وقضايا حيوية أخرى كالمرأة والطفولة وتلوث البيئة وانتشار الأوبئة والمدمرات ، فضلاً عن الحاجة لامتلاك التكنولوجيا وتضاؤل الثروة المائية وكلها مرتبطة بالتحدي الأساسي ألا وهو التنمية القائمة على فعل التغيير لامنطق التبرير . لقد حدد البرلمانيون العرب ، وهم ضمير الشعب العربي ولسان حاله ، في دمشق قبل ربع قرن أهدافاً سامية ترمي إلى تنسيق الجهود وتوحيد المواقف وتحقيق المصالح الكبرى للأمة ، التي طالما اشراقت لها أعناق كل العرب مشرقاً ومغارباً ، وفي الجزائر اليوم ، يصدر البرلمانيون العرب إعلانهم هذا إشهاداً للتاريخ وشعوراً منهم بضرورة استقراء وضع الأمة ، ويسجلون ما يأتي :

* إن الاتحاد البرلماني العربي مدعو ، اليوم أكثر من أي وقت مضى ، لبذل جهد أكبر تجاه الهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية وفتح مزيد من المنابر لشرح القضايا العربية والعمل على إقناع الآخرين بعدلتها وشرعيتها وكسب التأييد لها .

* وسيبقى صراع الأمة العربية من أجل استرجاع كل أراضيها المحتلة وتنكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته وعاصمتها القدس ، من أهم التحديات المصيرية المنوطبة بنا للعمل على تحقيقها في إطار الأعراف والقوانين الدولية والحلول العادلة والشاملة .

* وانطلاقاً من مبدأ التدرج في البناء بخطوات متأنية وأمنة ، فإن البرلمان العربي الموحد يأتى كثمرة تفكير عميق وجاد يشكل خطوة متقدمة على طريق توحيد التصور والرؤى والتطبيق ، وإنشاء منظومة تشريع عربية موحدة ، لتجاوز ظواهر التباين والاختلاف .

* وإن الواقع يفرض علينا الإقرار بحقائق

و ضمن منهج العروبة الكفيل بتجير الطاقات الكامنة للأمة ، وتمكينها من المشاركة بفعالية في تشكيل العالم الجديد .

إن التحديات التي تواجهه أممًا كثيرة ومتعددة ، والسرعة التي يدار بها العالم اليوم قد تؤدي بمصائر شعوب ، وتكون وبالاً على دول وقارات ، وليس أمام العرب إلا أن يعززوا صفات تضامنهم ، ويملتوا بحل وحدتهم ، ويعيدوا قراءة أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقافية بالعين الناقدة ، والموضوعية الازمة بعيداً عن كل أساليب التشنج والإنغلاق .

فالديمقراطية بكل آلياتها ، اليوم ، لم تعد مظهراً سياسياً أو واجهة شكلاً فقط ، إنما أصبحت فعلاً في الوعي والتنمية ، ومؤشرًا على القدرة على المطارحة وال الحوار وقبول الرأي الآخر ، والشعور بالانتماء لأمة تتصرّر للعقل والكفاءة .

والديمقراطية ليست مقصدًا أو غاية ، إنما وسيلة لخدمة المجتمع وترقيته وإشاعة الحريات وحمايتها ، وتعزيز التجربة الإنسانية بما يحقق الإبداع الخلق والتربية السوية والسلم المنشود .

والديمقراطية ، أيضاً ، هي ممارسة يومية للحريات ، ونقاش مستمر في قضايا المواطنة والحقوق والواجبات ، وأداة فعلية في ترشيد الحكم وإدارة مؤسسات الدولة والمجتمع .

إن العرب ، وهم قلب العالم ، يتحكمون في المناذ الحيوية والاستراتيجية الهامة ، ويمتلكون النخب والعقول ، ويزحفون الثروات والموارد الهائلة ، ويدركون أنهم بقدر ما هم بحاجة إلى القوة المادية من عدة وعائد فإنهم بحاجة أمس إلى التعاون والتكامل والتضامن وتمثل روح الإسلام السمحاء ، ونبذ الخلافات التي أوهنت صفهم وألجمتهم عن تبوء الموقع الذي بلغته الأجيال السابقة .

إن الأمل معقود بنا ، نحن البرلمانيين ، وبالأجيال الجديدة المدركة لمعوقات النهضة

* ويشكل التضامن العربي الإفريقي بعداً استراتيجياً هاماً في الدفاع عن القضايا المشتركة ، وتطوير مختلف أدوات التعاون الاقتصادي .

* كما تشكل الشراكة بين البلدان العربية والأوروبية والحوار الإفريقي العربي رؤية جديدة للتعاون الاقتصادي الذي يراغي توافق المصالح ويكرس الاحترام المتبادل ، ويتيطلب هذا من العرب خاصة أن يكونوا أكثر فاعلية من خلال ما يتوفرون عليه من أدوات تحطيمهم في موقف تفاوضي قوي ومؤثر .

وختاماً فإن البرلمانيين العرب الذين اجتمعوا في المؤتمر التاسع بالجزائر ، وهم يعبرون عن ارتياحهم الكبير لخروج الشعب الجزائري من محنته بفضل الوئام المدني الذي انتجه فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، يعلنون من الجزائر دعوتهم الصريحة لكل الضمانات العربية وأبناء الأمة الشرفاء والخيرين بالعمل على تجديد مشروع الأمة العربية وضمان تماسكتها ووحدتها ، ويفتحوا للأجيال آفاق المساعدة في بناء وطن عربي كبير أساسه العدل وقوامه العربية وهدفه الأمن والرفاهية والاستقرار .

الجزائر 22 فبراير 2000

القرارات السياسية

القرار ٨/م٩

حول التضامن العربي

المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي :

- مذكراً بـالأهداف السواردة في ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ، لا سيما ما يتعلق بـ"ضرورة حشد طاقات العرب وقدراتهم واستخدام إمكانياتهم لمواجهة جميع التحديات على طريق الإنماء والتطور والتقدير" .

- معتبراً أن الأمة العربية تمر في هذه الآونة بفترة دقيقة من تاريخها ، أدت فيها الخلافات بين البلدان العربية والضغوط المختلفة التي تتعرض لها إلى حالة متربدة من الانقسام

تتطلب نقداً صريحاً ومراجعة سريعة ، كما هو شأن بالنسبة للمعاهدات والاتفاقيات التي وقعت بين البلدان العربية ولم تعرف طريقها ، لأسباب ومبررات كثيرة ، إلى التطبيق ، وهو ما يعيق المساعي الصادقة للبرلمانيين العرب . ورغبتنا الملحة هي تجاوز الظروف والمبررات الراهنة ، فالعبرة بالقليل المفيد لا بالكثير المحمد .

* إن المرأة العربية التي تجاوز حضورها الموقع الاجتماعي التقليدي ، بدأت تأخذ مكانتها في مختلف الواقع والمنابر ، وهو حضور يدعمه البرلمانيون العرب ويدعون إلى تعزيزه وتوسيع أفقه و مجالاته .

* إن الإرهاب الذي استشرى في جسد العالم ، وأصبح ظاهرة لا يختص بها بلد دون آخر ، ولا تقتصر آثارها على منطقة دون أخرى ، يستدعي تعاوناً جدياً بين الجميع ، وينتطلب مواجهة جريئة وصارمة . ويجب أن يعمل الجميع على تبرئة الدين الإسلامي الحنيف من كل ما نسب إليه أو يتم باسمه أو تحت غطائه ، محاولاً لكل تشويه أو مغالطة ، فالإسلام دين الرحمة والمحبة والتسامح ، يبقى إسمه ووحدة الأمة ومصدر قوتها وعنوان عزتها ومناعتها .

* وإن المصالحة العربية وتنمية الأحوال بين البلدان العربية ، تجعل البرلمانيين العرب ، أكثر فلماً وحرصاً ، على ضرورة الإسراع في إعادة لم الشمل وتوحيد الصيف وراب الصدع وإنشاعة روح الوئام بين الأشقاء ، إدراكاً منها في الوحدة من قوة ، وما في الفرقه من ضعف وهوان .

* وبقدر تمسك العرب بالشرعية الدولية والإلتزام بقواعد العلاقات الدولية في إطار المواقف والأعراف فإنهم يرفضون كل إخلال بهذه الشرعية أو محاولة النيل أو الانتهاص من حق العرب في قضيائهم العادلة وقضيائهما الشعوب الأخرى التي تظل جزءاً من اهتماماتهم ، ودعمها واجب يملئه الالتزام بالمبادئ والموافق العربية الثابتة.

فإليه :

1. يؤكد أن التحرك الوعي والمدروس لدعم التضامن العربي يجب أن يأتي انعكاساً لفهم عميق وإدراك ووعي كبيرين بخطورة التحديات وحجم المسؤولية القومية وضرورة العمل من أجل لم الشمل وتوحيد الصنوف والارتفاع فوق الخلافات وإزالة أسباب الفرقة والتباذل والشقاق.

2. ينشد القادة العرب الاستجابة للدعوات المخلصة بعقد قمة عربية شاملة ، في أقرب أجل ممكن ، لدراسة المستجدات التي تحيط بالوضع العربي العام وصياغة مبادرة عربية للمصالحة ، ووضع آلية لإحياء التضامن العربي وتعزيزه ، وخطة عمل لمواجهة تحديات عملية السلام واستحقاقاتها ، ويدعو إلى تحويل القمة العربية إلى مؤسسة دائمة تجتمع بصورة دورية منتظمة لمواكبة التطورات التي تتم بالوضع العربي واتخاذ المواقف المناسبة لها .

3. يرحب بالخطوات الإيجابية التي تمت على طريق إنشاء السوق العربية المشتركة - لا سيما على الصعيد البرلماني - والتي تمثلت بإنشاء الهيئة البرلمانية لمشروع السوق العربية المشتركة الكبرى وتشكيل لجان برلمانية للسوق في البرلمانات العربية .

ويدعو الحكومات العربية إلى إعطاء الأولوية في العمل العربي المشترك موضوع تحقيق السوق العربية المشتركة وما يتعلق بها خاصة موضوع منطقة التجارة الحرة العربية وتقديم جميع أشكال الدعم لهذا المشروع ، وسن التشريعات والقوانين التي تسهل تحقيقه .

4. وضع استراتيجية عربية قومية لقضية الأمن القومي ، وخطة عمل متكاملة لمواجهة الغزو الثقافي المعادي للأمة العربية ، والتصدي لمحاولات تشویه التاريخ العربي والحضارة العربية .

5. يدعوا إلى تعزيز دور جامعة الدول

والتشรذم ونمو الروح القطرية .

- مشيراً إلى أن الأمة العربية تواجه تحديات كبيرة من أبرزها التحديات المرتبطة بنشوء النظام العالمي الجديد وحيد القطب ، والتحولات الاقتصادية الهامة المتمثلة بسيادة نظام الاقتصاد الحر وقيام التكتلات الاقتصادية العالمية وانتشار العولمة ، فضلاً عن التحدي شديد الخطورة الذي تطرحه عملية السلام الشامل والعادل وضرورة توفير القدرة للتصدي لنزعات إسرائيل العدوانية ومواجهة المشكلات التي تشيرها على مسارات التفاوض المختلفة بهدف فرض سياساتها وإفراج العملية السلمية من محتواها .

- يعتبر أيضاً أن معالجة الأوضاع العربية المتردية ومواجهة التحديات المترتبة يتطلب موقفاً عربياً موحداً ينبع من رؤية مشتركة ، ويستند إلى تضامن عربي قادر على توفير مستلزمات الصمود والمواجهة .

- مؤكداً أن التضامن العربي يستمد ضرورته وقوته من أساس قوية ترتبط بحقائق ثابتة جغرافية وتاريخية وديمغرافية وثقافية ، وبمصالح مشتركة أمنية وسياسية واقتصادية وغيرها ، وأنه كان وما يزال مطلاً استراتيجياً مطروحاً من جانب الدول العربية منذ استقلالها في أواسط القرن الماضي .

- مدركاً أن التضامن العربي ، بالرغم من أهميته وضرورته الحيويتين ، لم يصل إلى المستوى المطلوب ، وبقي تضامناً هشاً مؤقتاً تستدعيه ظروف رد الفعل على خطر خارجي طارئ ، وأظهرت آلياته عجزاً واضحاً عن إيجاد حلول للخلافات العربية التي تعيق تحقيق وحدة الصف وجدية المواجهات للتحديات والأخطار المحدقة .

- مؤكداً جميع القرارات المتعلقة بالتضامن العربي الصادرة عن دورات مجالس الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمراته السابقة .

كما يشدد على تلازم المسارين السوري واللبناني وبضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 425 دون قيد أو شرط .

2. يدين المؤتمر المطاطلات الإسرائيليية إزاء عملية السلام والتي أدت إلى تجميد هذه العملية على المسارات كافة . ويعتبر سياسة حكومة باراك وممارساتها الأخيرة إزاء هذه العملية محاولة مفتوحة للتخلص من استحقاقات عملية السلام ودفعها إلى طريق مسدود بغية فرض إرادة إسرائيل ومشروعها التوسيعى القائم على أخذ الأرض والسلام معاً دون تقديم أي شيء بالمقابل .

3. يطالب المؤتمر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره ، وخاصة راعي عملية السلام ودول الاتحاد الأوروبي ، بالتحرك الفوري لحماية هذه العملية والضغط على الحكومة الإسرائيلية لللتزام بمرجعية مدريد القائمة على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات مجلس الأمن 242 ، 338 ، 425 .

4. يطالب المؤتمر راعي عملية السلام والاتحاد الأوروبي بالضغط على إسرائيل لتنفيذ بنود الاتفاقيات مع الجانب الفلسطيني كافية والمتعلقة بقضايا المرحلة الانتقالية تمهدًا للدخول في مفاوضات الوضع النهائي .

5. يؤكد المؤتمر على أن محاولات إسرائيل استغلال الاحتلال القائم في موازين القوى بينها وبين الأقطار العربية ولجوئها إلى استعمال القوة العسكرية لفرض إملاءاتها وشروطها يتعارض كلية مع روح السلام وإرادة العيش المشترك ، ويفقد إلى بعد النظر أو أي إدراك بما ستجره هذه السياسات من وبال على شعبها وعلى شعوب المنطقة والعالم بأسره من ويلات ودمار .

6. يرى المؤتمر أن توافق الجهود الإقليمية والدولية في الوقت الراهن من أجل تشطيط عملية السلام التي تحاول إسرائيل إغراقها من محتواها ، يتطلب بالضرورة تشطيط

العربية وتطوير ميثاقها ، بما يكفل تعزيز عملها في معالجة الأزمات العربية وفق آلية مرنة يتم الاتفاق عليها وإنشاء محكمة العدل العربية وإقرار ميثاق الشرف العربي الذي وضعه الجامعة العربية .

6. يؤكد ضرورة تعزيز التشريعات المتعلقة بممارسة الحريات العامة وحماية حقوق الإنسان وترسيخ العملية الديمقراطية في الوطن العربي ، ويدعو إلى توطيد دور المؤسسات والمنظمات العربية غير الحكومية لتشكيل بعد شعبي عربي يسهم في حماية التعاون والتضامن بين البلدان العربية .

7. يدعو إلى تعزيز دور الاتحاد البرلماني العربي وزيادة فاعليته و إلى اتخاذ المبادرات السياسية والتشريعية الرامية إلى إقامة البرلمان العربي الموحد ، بما لا يتعارض مع مقتضيات دساتير وأنظمة الدول العربية والعمل على المحافظة على السيادة الوطنية للدول العربية واحترام وحدتها ، و توفير كافة العوامل الكفيلة بإقامة هذا البرلمان على أساس متين ورصينة وواقعية تكون هي الضمانة في تحقيقه وإعطائه المكانة التي يستحقها كمؤسسة تشريعية مشتركة للوطن العربي .

8. تكليف الهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن العربي بوضع اقتراحات ملمسة لنشاط الاتحاد البرلماني العربي خلال عام 2000 باتجاه الإسهام في تحقيق المصالحة وتنمية الأجزاء بين البلدان العربية .

القرار 9 / مؤ

* حول العملية السلمية *

1. يرحب المؤتمر باستئناف المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي ويدعم الموقف السوري في مطلب العادل بضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران 1967 ،

* سجل الوفد العراقي تحفظه على مجل الفقرات المتعلقة بالعملية السلمية .

11. يطالب المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والعرب القابعين في سجونها والمعتقلين اللبنانيين ، وذلك وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة والاتفاقيات الموقعة معها .

القرار 10/مؤ9

حول فلسطين

(1) يؤكد المؤتمر أن الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية هو صاحب الحق الوحيد في تجسيد إعلان الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على أرض فلسطين ، وأن هذا الحق مطلق لا يخضع للمساومة أو التناوض .

ويدعو المؤتمر الحكومات العربية والصديقة بعمل كل ما يلزم لإسناد هذا الحق ودعمه .

(2) يناشد المجتمع الدولي بعامة الدول العربية والإسلامية وخاصة تقديم جميع أشكال الدعم السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لتمكنه من بناء مجتمعه ودولته المستقلة .

(3) يدعوا الدول العربية والإسلامية وكذلك الدول الصديقة الأخرى دعم المفاوضات الفلسطينية على كافة الأصعدة في وجه المناورة والمراءفة الإسرائيلية لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على أساس مرجعية مدريد وبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 242 و 338 وقرارات الجمعية العامة 181 و 194 .

(4) يدعوا راعي عملية السلام والاتحاد الأوروبي إلى الضغط على إسرائيل لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة معها ، والالتزام بالمواعيد المنقولة إليها بإنهاء مفاوضات وضع النهائي

آليات التنسيق العربي لخدمة الأطراف العربية المعنية بالمفاوضات الثانية المباشرة ومختلف الأطراف العربية عامة ، بما يساعد على تدعيم مواقف هذه الأطراف ، من جهة ، وحرمان المفاوض الإسرائيلي من لعبته التقليدية المتمثلة بضرر المسارات المختلفة بعضها ببعض ، من جهة أخرى .

7. يدين المؤتمر سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي القمعية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان التي تمارسها ضد المواطنين العرب في فلسطين والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان وبقاعه الغربي ، ومصادرتها لحقوقهم الأساسية في التنقل والعبادة والعيش بسلام وأمن على ترابهم الوطني .

8. يؤكد المؤتمر على حق اللاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على الخروج من ديارهم في العودة إلى وطنهم عملاً بالقرار الدولي 194 . كما يشدد على أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم ووطنهم شرط أساسي لأي سلام واستقرار في منطقتنا ، ومن هذا المنطلق يرفض المؤتمر أي محاولات أو خطط لتوطين اللاجئين الفلسطينيين خارج وطنهم الأصلي .

9. يدعو الحكومات العربية التي لها علاقات مع إسرائيل إلى إيقاف خطوات التطبيع مع إسرائيل وإيقاف كافة أشكال التعامل معها وإغلاق المكاتب والبعثات حتى تتصاعد إسرائيل إلى مرحلة مدريد وبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية وتفيد جميع الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي تم التوصل إليها على كافة المسارات خلال محادثات السلام .

10. يؤكد على التزام الحكومات العربية بتعليق المشاركة العربية في المفاوضات متعددة الأطراف وعلى استمرار المقاطعة العربية من الدرجة الأولى وتعليقها إزاء إسرائيل حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل القائم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة .

الضغط على إسرائيل للتوقف عن سياسة مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات وتوسيعها باعتبارها مخالفة للقانون وغير شرعية وتنتقض مع الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل .

(3) يطالب المجتمع الدولي وقواه الفاعلة الضغط على إسرائيل لتفكيك المستوطنات، التي أقامتها على الأرضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري المحتل، وفقاً للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وأسس عملية السلام .

(4) يدعو الحكومات العربية والإسلامية وشعوبها إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في نضاله العادل والمشروع ضد الاستيطان وتقديم الدعم المادي لصناديق الأرض ، حماية للأراضي الفلسطينية وصيانته لحقوق شعبها فيها .

القرار 13/مؤ 9

حول التضامن مع سوريا :

(1) تأيد استئناف المفاوضات بين سوريا واسرائيل من النقطة التي توقفت عندها عام 1996 .

(2) تأيد الموقف السوري بأن استئناف المفاوضات التي توقفت يجب أن يعطى الأولوية لترسيم الحدود في الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران عام 1967 .

(3) الاستكثار الشديد للتهديدات الإسرائيلية الموجهة ضد سوريا من وقت آخر والرامية إلى تصعيد التوتر في المنطقة وتدمير عملية السلام .

(4) تأكيد تضامن وتجديد دعم البرلمانات العربية ومساندتها الحازمة لمطلب سوريا العادل وحقها في استعادة كامل الجولان المحتل وفقاً لأسس عملية السلام ولقرارات الشرعية الدولية .

(5) مطالبة راعي عملية السلام والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياتهم بالالتزام بإسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تدعوا إلى

بحلول الثالث عشر من أيلول 2000 .

القرار 11/مؤ 9

حول القدس

(1) يؤكد المؤتمر على أن القدس جزء لا يتجزأ من الأرضي العربية المحتلة في عام 1967 ينطبق عليها ما ينطبق على تلك الأرضي .

(2) يرفض قرار إسرائيل ضم القدس ، ويدين السياسات والممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير المعالم الديمغرافية والجغرافية والوضع القانوني السياسي للقدس بما في ذلك زرع البور الاستيطانية داخلها وفي محيطها وانتهاك حرمة مقدساتها ومحاولة إفراغها من سكانها العرب لتهويدها .

(3) يشن الاتفاق الذي وقع يوم 15/2/2000 بين منظمة التحرير الفلسطينية وحاضرة الفاتيكان والذي يرفض بشكل قاطع سياسة الأمر الواقع التي تنتهجهما السلطات الإسرائيلية تجاه القدس بعدم الاعتراف بأي تغيير أحادي الجانب للوضع القانوني والديني للمدينة المقدسة واعتباره لاغياً . كما يشن المؤتمر الإعلان الصادر عن الاتحاد الأوروبي في مارس 1999 والذي رفض الإدعاء الإسرائيلي بالسيادة على القدس بشطريها الشرقي والغربي استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 .

(4) يناشد المؤتمر حكومات الدول العربية والإسلامية وكذلك المؤسسات والشركات والمنظمات الشعبية دعم صمود أهالي القدس في مدينتهم بالتبرع لصناديق بيت مال القدس الذي أنشأته لجنة القدس من أجل الحفاظ على هوية القدس العربية - الإسلامية وحمايتها .

القرار 12/مؤ 9

حول الاستيطان

(1) يؤكد المؤتمر أن الاستيطان الإسرائيلي في الأرضي العربية المحتلة هو أبغض أوجه الاحتلال وأنه الخطر الأكبر الذي يهدد عملية السلام .

(2) يدعو المجتمع الدولي وقواه الفاعلة إلى

فاته يجدد :

1. إدانة الاحتلال الإسرائيلي المستمر لجنوب لبنان وبقاعه الغربي ، وشجب الاعتداءات الإسرائيلية على أراضيه والتي يسقط من جرائها شهداء وجرحى ، واعتبارها انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف (1949) ، ولأحكام اتفاقية لاهاي (1907) ، وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولمبادئ القانون الدولي ، ولميثاق الأمم المتحدة ، ويدين المجلس ويستكر بصورة خاصة الاعتداء الإسرائيلي الأخير على لبنان ليل 7-8 شباط - فبراير 2000 الذي استهدف البنية التحتية فيه ويعتبره انتهاكاً فظياً لقرارات الشرعية الدولية وتصعيدها خطيراً للتوتر في المنطقة وخرقاً لاتفاق تفاهم نيسان - إبريل 1996 ، ورفض كامل محاولات إسرائيل لإلغاء أو تعديل هذا التفاهم .

2. الطلب من الدول العربية ، ترجمة قراراتها بدعم لبنان وصمود شعبه من خلال الوفاء بالتزاماتها المقررة له في القمم العربية ، وذلك بحث الحكومات على المباشرة بدفع التزاماتها خلال عام 2000 ، والمطالبة بالالتزام كل بلد عربي بإقامة مشروع إنساني في الجنوب وبالقاع الغربي لدعم صمود الشعب وبقائه في أرضه .

3. دعم لبنان في مطالبه الدائمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 (1978) بنصه الحرفي الذي لا يتحمل أي تأويل أو تفسير ، ودعوة المجتمع الدولي مثلاً بمنظمة الأمم المتحدة ، إلى التوقف عن معاملة إسرائيل كاستثناء لا تطبق عليه القرارات الدولية وإجبارها على تنفيذ القرار المذكور .

4. توجيه التحية والإكثار إلى الرهائن اللبنانيين المحتجزين في سجون الاحتلال في الخيام وفي فلسطين المحتلة ، والذين يعانون القهر والتعذيب النفسي والجسدي ، وإدانة قرار المحكمة الإسرائيلية العليا اعتبارهم " أوراق مساومة والمطالبة بالإفراج عنهم فوراً " ، وكشف مصير المفقودين منهم ، ومناشدة

الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران لعام 1967 ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير بإقامة دولته وعاصمتها القدس .

6) الإشادة بتجديد التأكيد على دعم صمود المواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته الفعلية وإصرارهم على التمسك بأراضيهم وهويتهم السورية ، والتشديد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة 1949 المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب على مواطنى الجولان السوري المحتل ومطالبة إسرائيل بإطلاق سراح المعتقلين السوريين وتقديم العناية الطبية الضرورية لهم وتسهيل لقاء الأقارب .

7) التأكيد على رفض كل ما اتخذته وتنفذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي في الجولان السوري المحتل واعتبار الإجراءات الإسرائيلية غير قانونية ولاجية وباطلة وتشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ولاسيما قرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981 وقرار الجمعية العامة في دورتها 38/45 تاريخ 1/12/1999 الذي يؤكد أن قرارضم الجولان العربي السوري لاغ وباطل وغير ذي أثر قانوني ويشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981 .

القرار 14/م9

حول لبنان

إذ يذكر المؤتمر التاسع بالقرارات الصادرة عن الاتحاد البرلماني العربي في دوراته السابقة حول التضامن مع لبنان ، وخصوصاً قرار مجلس الاتحاد رقم 12 في دورته المنعقدة في دمشق 27-29 حزيران (يونيو) 1999 .

السكن والاحتلال على الأرضي واستيطانها وواقع المعتقلين العرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي). وتضم إلى هذه اللجنة شخصيات تمثل مؤسسات الرأي العام العربي الثقافية والإعلامية، وشخصيات برلمانية دولية وشخصيات دولية صديقة للعرب . وأن تدعوا الدول العربية التي لم تسم بعد مندوبيها في هذه اللجنة إلى الإسراع بتسمية مندوبيها ، ويدعو المؤتمر إلى الإسراع بعقد اجتماع عاجل للجنة لوضع تقرير حول العدوان الإسرائيلي على المدنيين والمنشآت المدنية في لبنان لتقديمه للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي و المنظمات البرلمانية الأقليمية .

10. مطالبة الحكومات العربية بتقديم شكوى إلى اللجنة الدولية لقصصي الحقائق المنشأة البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف لرصد انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني في لبنان ، وعرض الأمر على كافة المنظمات الدولية المختصة لاتخاذ التدابير اللازمة لوقف هذه الانتهاكات .

القرار ١٥/مؤ

حول الأسلحة النووية

يشجب المؤتمر موقف إسرائيل الرافض لاتفاقية
انتشار الأسلحة النووية ، ويدعو الأمم المتحدة
والمجتمع الدولي لإجبار إسرائيل التوقيع على هذه
المعاهدة ، وإخضاع منشآتها النووية للمراقبة
الدولية . كما يطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط
منطقة خالية من الأسلحة النووية .

القرار ١٦/مؤ٩

الكتاب الإلكتروني

بالنسبة لرفع الحصار عن العراق ولقضية الأسرى والمفقودين الكويتيين فإن الاتحاد البرلماني العربي يؤكد على قرارات مجالس الاتحاد، مؤتمراته الساقية التئاماً للحرار ودعاً

• سجل الوفد العراقي تحفظه على مجل لقارئ .

الحكومات العربية والرأي العام الدولي
والمنظمات الإنسانية العالمية دعم
جهود لبنان في سبيل إطلاق سراحهم .

5. اعتبار المقاومة الوطنية اللبنانية ظاهرة مجيدة ومشرفه في النضال العربي ، من أجل استرداد الأراضي والحقوق العربية المغتصبة ، الأمر الذي يقتضي تقديم الدعم والمساندة لها من قبل الحكومات والبرلمانات والشعوب العربية بما يؤدي إلى تحرير الجنوب والبقاع الغربي وتأكيد اعتبارها استخداماً لحق الدفاع الشرعي ضد الاحتلال الإسرائيلي المستمر .

6. دعم وتأييد تلازم المسارين اللبناني والعربي ، خدمة للمصلحة اللبنانية السورية والعربية المشتركة ، التي تستمد مثانتها وارتباطها من جذور تاريخية وجغرافية واقتصادية وثقافية وبشرية .

7. تأييد لبنان في سعيه إلى تشكيل محكمة جنائية دولية من أجل محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا "مجزرة قانا" في 18 نيسان (إبريل) 1996 ، وسائر المجازر الأخرى ، ومن أجل إجبار إسرائيل على تقديم تعويضات عن الأضرار البشرية والمادية الناتجة عن عدوانها المستمر على الأراضي اللبنانية .

8. الطلب إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية ، الضغط على الحكومات التي تواصل مساعدة إسرائيل على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، من أجل وقف هذه المساعدات التي تشجعها على سياساتها العرقية والعدوانية والتوسعية .

٩. تفعيل اللجنة البرلمانية العربية برئاسة رئيس مجلس النواب اللبناني ، ومقرها مجلس النواب اللبناني ، ومهنتها كشف الحقائق المتعلقة بالجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين العرب في فلسطين والأردن وسوريا ولبنان (وضمنا : المجازر وعملية اقتلاع

السودان الشقيق ضد الاعتداءات والحصار الذي يستهدف وجوده الحضاري وثرواته ، ويعتبر أي اعتداء على السودان اعتداء على الأمة العربية بأسرها .

2. يؤكد دعمه لوحدة السودان واستقلاله ضد محاولات تجزئته والانتهاك من سيادته أو التدخل في شؤونه الداخلية .

القرار 21/مؤ 9

حول الصومال

1. يدعو المؤتمر الفصائل الصومالية إلى نبذ الخلافات وتوحيد الصنوف من أجل إعادة بناء دولتهم وتأييد مبادرة الجامعة العربية في هذا المجال .

2. يدعو الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى تقديم المساعدات المادية والمعنوية إلى الصومال الشقيق والوقوف إلى جانبه كلياً حتى يستعيد مركزه بين الأقطار العربية .

3. يدعم مبادرة جمهورية جيبوتي حول بناء وتوحيد الصنوف الصومالية .

القرار 22/مؤ 9

حول إحلال الوئام والتآخي بين قطر والبحرين

يرحب المؤتمر بالخطوات الإيجابية الهامة التي أخذها أصحاب السمو أميراً دولتي قطر والبحرين لحل جميع الخلافات وإحلال الوئام والتآخي بين الشعبين الشقيقين والتنسيق التام في مواقف الدولتين باعتبار ذلك يشكل مبادرة قومية يجب الإقتداء بها تقويتها لفرصة على أداء الأمة والمتربصين بها .

القرار 23/مؤ 9

حول الإرهاب

1. يدعو المؤتمر إلى إدانة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله ، بما في ذلك إرهاب الدولة ، الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة . ويدعو إلى التفريق بين الإرهاب ونضال الشعوب من أجل تحرير أراضيها

لوحدة الصف العربي ووحدة الأمة وتعزيزاً للتضامن العربي .

القرار 17/مؤ 9

حول الجماهيرية العربية الليبية

المؤتمر إذ يؤكد على قراراته السابقة :

- يدعوا لرفع الحظر نهائياً بدل تعليقه خاصة بعد أن أوفت ليبيا بالتزاماتها وأيدتها محكمة العدل الدولية .

- يدعم مطالبتها بالتعويض العادل عما لحقها من جراء الحظر من خسائر .

القرار 18/مؤ 9

حول الجزر العربية الثلاث المحتلة

اعتماداً على ما يربط الدول العربية وجمهورية إيران الإسلامية من أواصر الدين والتاريخ وعلاقات حسن الجوار ، يدعوا المؤتمر الجمهورية الإسلامية في إيران إلى حل النزاع حول جزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث طنب الكبرى ، طنب الصغرى وأبو موسى بالطرق السلمية ، وفق الأعراف وقواعد القانون الدولي ، من خلال المفاوضات الجادة ، ووفق جدول زمني محدد يفضي في النهاية إلى حل هذا النزاع ، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة .

القرار 19/مؤ 9

حول مساندة الجزائر

يؤكد المؤتمر مساندته للجزائر في مسعى الوئام المدني والمصالحة الوطنية ومكافحة آفة الإرهاب ودعم السياسة الرشيدة التي ينتهجهها فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لمعالجة الأزمة وأسبابها وأثارها واسترجاع الأمن والاستقرار .

القرار 20/مؤ 9

حول السودان

1. يعرب المؤتمر عن تضامنه التام مع

المغرب العربي وفي وقت تميز بالتكلات السياسية منها والاقتصادية ، فإن المؤتمر يدعوه إلى العمل على تنشيط الاتحاد المغاربي كقوة فاعلة في التضامن العربي وعنصر مؤثر ومساهمة واعدة في طريق المصالحة والوحدة العربية .

القرار 27/مؤ 9

حول العرب والعولمة مع بداية الألفية الثالثة

- منطقاً من أن العولمة هي تطور موضوعي للنظام الرأسمالي العالمي بعد وصوله إلى درجة عالية جداً من التمركز تتمثل في تعيم نمط الإنتاج الرأسمالي على العالم بأسره،

- موضحاً أن التجليات الأساسية للعولمة تتمثل في :

- أ. نمو رأس المال العالمي وتهاوي الحدود والحواجز أمام حركته .
- ب. تحرير الأسواق وانتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات في ظل اتفاقيات تحرير التجارة الدولية .

ج. التطور التكنولوجي العاشر وثورة المعلومات والاتصالات .

د. تزامي قوة الشركات الاقتصادية الدولية ومتعديها الجنسيات وتحكمها في اقتصاديات العالم ، لا سيما اقتصاديات البلدان النامية ومحاولتها السيطرة على القرار السياسي في هذه البلدان .

هـ. تزايد أهمية ونشاط المؤسسات الإعلامية والدعائية الدولية والترويج لأنماط المجتمعات الاستهلاكية والاتجاه لخلق ثقافة عالمية لها قيم ومعايير تتناقض مع الثقافات الوطنية للشعوب وتقاليدها وتطورها .

و. مدركاً أن العولمة تشكل تحدياً خطيراً للبلدان العربية يزيد من تفاقمه وخطره :

- التجذئة التي تسود النظام العربي -

المحتلة ، واستعادة حقوقها المشروعة وفق المواثيق والقرارات الدولية .

2. يطالب الحكومات بعدم إيواء وتدريب وتمويل الإرهابيين ، والعمل على تفكيك شبكاتهم والالتزام بتسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية لمحاكمتهم وفقاً للقانون .

3. يدعو إلى عقد مؤتمر دولي على أعلى المستويات لوضع تعريف للإرهاب والاتفاق على مختلف أوجه التعاون بين الدول لمكافحة هذه الظاهرة التي لا ترتبط بأي دين أو جنس أو لغة .

القرار 24/مؤ 9

حول احتلال مدينتي سبتة ومليلة للمغاربة

يدعو المؤتمر إسبانيا إلى الانسحاب من الأرضي المحتلة في سبتة ومليلة والجزر الجعفرية ويعينها على القبول بإنشاء (خليفة) هيئة مشتركة لإيجاد حل لهذه المشكلة بما يضمن للمغرب سيادته الوطنية على المدينتين والجزر وحقوقه التاريخية وللأسبان المقيمين مصالحهم .

القرار 25/مؤ 9

حول التضامن العربي- الإفريقي

يؤكد المؤتمر على تمسكه بالتضامن العربي الإفريقي في القضايا ذات المصير المشترك . وعلى مساندته للمساعي الحميدة القائمة من أجل إخماد نار الفتنة بين الأشقاء الأفارقة في ظل احترام وحدة الشعوب وسيادتها الوطنية وسلامة حدودها .

ويحيي الجهود المكثفة التي ما فتئ يبذلها فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية من أجل استباب الأمن والسلام في ربوع القارة السمراء .

القرار 26/مؤ 9

حول التعاون والتضامن في المغرب العربي

وفي مجال التعاون والتضامن في منطقة

الوطن العربي والإسهام في تعزيز التضامن العربي وتسريع الخطوات التكاملية العربية على جميع الأصعدة.

القرار 28/مو9

حول وضع آلية مرننة لتنفيذ قرار المؤتمر الثامن للاتحاد المتعلق بتنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي

- منطلقاً من ميثاق الاتحاد البرلماني العربي الذي ينص على ضرورة " العمل على تنسيق التشريع في الدول العربية وتوحيده " ،
- معتبراً أن تنفيذ التشريع وتوحيده في الوطن العربي هو السند القانوني الأهم لإقامة دعائم العمل العربي المشترك والمؤشر الأساسي لإنجاحه ، وخطوة هامة وضرورية على مسار التقارب والتكامل بين البلدان العربية وشعوبها ،
- مثمناً جهود جامعة الدول العربية في مجال توحيد التشريعات العربية ، لا سيما جهود مجلس وزراء العدل العرب ودور المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لجامعة الدول العربية ،
- مستذكراً قرار المؤتمر الثامن للاتحاد المنعقد في نواكشوط (حزيران - يونيو/1998) حول هذا الموضوع ،

فإن المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي :

1. يدعو إلى التنسيق بين الاتحاد البرلماني العربي و جامعة الدول العربية في موضوع تنسيق التشريعات العربية وتوحيدها ، وتکليف رئاسة الاتحاد وأمانته العامة باتخاذ الإجراءات الازمة لذلك .
2. يبحث رؤساء الشعب الأعضاء في الاتحاد على عقد اجتماعات خاصة لجان القانونية (أو لجان التشريع) ، في برلماناتهم و مجالسهم خلال ستة أشهر من انتهاء أعمال المؤتمر التاسع لوضع اقتراحات ملموسة تتضمن وجهات نظرها في القوانين المقترحة للتوحيد كما وردت

انساع الهوة التكنولوجية وعمقها .

- تزايد وتفتح الفجوة الغذائية والمائية في العالم العربي .

- استنزاف الثروات على نحو متزايد لصالح دول المركز القوية .

- تزايد الخطر الإسرائيلي من خلال المحاولات الرامية إلى إدماج إسرائيل في المنطقة عن طريق ما يسمى الشرق أوسطية .

فإن المؤتمر البرلماني التاسع :

1. يرى أن الموقف الصحيح من قضية العولمة يقوم على التعامل معها بصورة مرننة وذلك بالعمل على استيعاب إيجابياتها والاستفادة منها والتصدي لسلبياتها لدرء مضارها وأخطارها ، وأن التصدي لسلبيات العولمة وأخطارها لا يتأتى إلا من خلال صياغة استراتيجية عربية موحدة قادرة على تجميع الطاقات العربية في جميع المجالات .

2. يؤكد ضرورة الإسراع بتشكيل السوق العربية المشتركة الكبرى وإزالة العقبات التي تعرّض تشكيلها على المستويات كافة .

3. تطوير سوق عربية للمال لتلبية احتياجات التمويل والاستثمارات في السوق العربية المشتركة .

4. اعتماد التدريجية في تحرير الأسواق العربية للحد من سرعة انتقال المشاكل والأزمات التي تترافق مع انتشار ظاهر العولمة وألياتها .

5. يؤكد ضرورة تحسين أداء أجهزة الإعلام العربية ووضع أعمالها في المسارات الصحيحة لمواجهة السلبيات التي قد تنتج عن العولمة وتوسيع التعاون بين أجهزة الإعلام العربية وتفعيل حضورها لتقديم صورة واقعية عن تطور العالم العربي وثقافته الوطنية والقومية .

يدعو إلى الاهتمام الجدي بتشكيل البرلمان العربي الموحد باعتباره جزءاً من البناء الدستوري الملائم لتنسيق التشريع وتوحيده في

3. اعتبار الاتحاد البرلماني العربي نواة للبرلمان العربي الموحد .
4. تكليف الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بإعداد مشروع متكامل للبرلمان العربي الموحد لعرضه على المؤتمر القادم للاتحاد البرلماني العربي مع الاستعانة بخبراء عرب عند الاقتضاء .
5. الموافقة على مبدأ المساواة بين الدول العربية في تشكيل البرلمان العربي الموحد ، بما يضمن تمثيلاً عادلاً ويوفر ضمانات أوسع للدول العربية .
6. التأكيد على المبادئ العامة الرئيسية لإقامة البرلمان العربي الموحد من حيث تشكيله واختصاصاته وموقعه بين مؤسسات العمل العربي المشترك ، مع الاستفادة إيجابياً من التجارب المماثلة التي عاشتها بعض مناطق العالم ، وخصوصاً أوروبا وأمريكا اللاتينية مستفيدين من العناصر التي ساهمت في إنجاحها ومستبعدين كل العوامل السلبية التي أدت إلى تعرّفها في بعض الميادين .
7. دعوة جميع مكونات المجتمع المدني وخاصة الأكاديميين والمفكرين العرب ووسائل الإعلام في الوطن العربي إلى دعم مبدأ إقامة البرلمان الموحد واتخاذ كل المبادرات التي من شأنها دعم هذه المؤسسة وتمكينها من القيام بدورها الريادي في توحيد الأمة لمجابهة الأخطار المحدقة بها .

القرار 30/م9

حول الأنشطة الدولية والإقليمية للاتحاد :

1. المؤتمر الثالث بعد المائة للاتحاد

البرلماني الدولي :

- أ. تقديم طلب لإدراج بنـد إضافي في جدول أعمال المؤتمر باسم المجموعة العربية تحت عنوان "مساندة البرلمانات لحقوق اللاجئين والمهجرين بسبب الحروب والاحتلال والمساعدة على إعادةتهم إلى أوطانهم" .
- ب. تكليف إحدى الشعب العربية (شعبية

في مؤتمر نواكشوط (قوانين البيئة ، المرور مكافحة المخدرات ، قوانين الطفل) ، والخطوات التي يرون إتباعها لتحقيق عملية التوحيد ، وإبلاغ الأمانة العامة للاتحاد بما توصل إليه اللجان .

3. يدعوا إلى تنظيم ملتقى للخبراء التشريعية العربية خلال عام 2000 للبحث في موضوع تنسيق التشريع وتوحيده في ضوء ما تتخذه اجتماعات اللجان القانونية في البرلمانات وال المجالس العربية وعرض النتائج على الدورة القادمة لمجلس الاتحاد .

4. يدعوا إلى العمل على توحيد المفاهيم والمصطلحات القانونية بالنسبة للنصوص موضوع التنسيق والتوكيد والاستفادة مما تحقق في جامعة الدول العربية وأجهزتها في هذا المجال .

5. يطالب الحكومات العربية بالعمل من أجل وضع الاتفاقيات والمواثيق التي صادقت عليها موضوع التطبيق العملي ، وعدم الإقدام على وضع آية نصوص أو أحكام في الاتفاقيات التي تقوم بإيرامها مع آية جهات خارجية تختلف نصوص وأحكام المواثيق العربية المشتركة .

القرارات المتعلقة بالقضايا البرلمانية

القرار 29/م9

حول البرلمان العربي الموحد :

1. الموافقة على مبدأ إقامة "برلمان عربي موحد" والعمل على إقراره من خلال اتفاقية دولية توقعها الدول العربية بما يتافق مع تطلعاتها ودستورها .

2. اتخاذ المبادرات السياسية والتشريعية الرامية إلى إقامة برلمان عربي موحد بما لا يتعارض مع مقتضيات دساتير وأنظمة الدول العربية والعمل على المحافظة على السيادة الوطنية للدول العربية واحترام وحدتها أرضاً وشعباً وحل الخلافات بالطرق السلمية وتحريم اللجوء القوة والتهديد .

والإفريقية ذات الاهتمام بموضوع القدس .

3. العلاقات البرلمانية العربية - الأوربية:

عقد المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي في روما بالتنسيق مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي وتنسيق موافق الوفود المشاركة فيه .

4. العلاقات مع برلمان أمريكا اللاتينية :

أ. تلبية الدعوة الموجهة من برلمان أمريكا اللاتينية إلى الأمين العام للاتحاد للمشاركة في مؤتمره الدوري الذي سيعقد في النصف الثاني من عام 2000 .

ب. الاستفادة من حضور المؤتمر لبحث زيارة وفد برلماني عربي إلى دول أمريكا اللاتينية لتعزيز العلاقات مع هذه الدول ، تنفيذاً لقرار الدورة 34 لمجلس الاتحاد .

القرار 31/مؤ

حول توصيات الهيئة البرلمانية لتطوير

صيغ التضامن العربي وتوصيات الندوة

البرلمانية السابعة حول البرلمان العربي

الموحد :

1) الموافقة على التوصيات التي تضمنها البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الأول للهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن والعمل العربي المشترك .

2) الموافقة على نظام عمل الهيئة واختصاصاتها .

3) الموافقة على التوصيات التي تضمنها البيان الختامي الصادر عن الندوة البرلمانية العربية السابعة حول البرلمان العربي الموحد .

4) تكليف رئاسة الاتحاد وأمانته العامة بمتابعة تفاصيل التوصيات وتقديم تقرير حول ذلك إلى مجلس الاتحاد القائم .

هذا وقد وجه المؤتمر في نهاية أعماله برقية الشكر التالية إلى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، ورئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي :

الرئاسة) بتقديم الطلب باسم المجموعة العربية.

ج. عقد اجتماع تنسيقي للوفود العربية المشاركة في مؤتمر عمان عشية انعقاد المؤتمر .

د. المشاركة في المؤتمر البرلماني الدولي الثالث للأمن والتعاون في حوض المتوسط (مرسيليا) وتنسيق موافق البرلمانات العربية المشاركة .

2. العلاقات البرلمانية الإفريقية - العربية:

أ. الحرص على المشاركة في المؤتمر البرلماني الإفريقي - العربي التاسع (تونس) من قبل جميع الشعب الأعضاء في الاتحاد .

ب. عقد اجتماع تنسيقي للوفود العربية المشاركة عشية انعقاد المؤتمر للتداول في الأمور المطروحة واتخاذ موافق موحدة . وستقوم الأمانة العامة للاتحاد باتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد الاجتماع المقترن وإبلاغ الشعب الشقيق بموعده حالما يتم تنفيذه .

ج. تلبية الدعوة الموجهة إلى الأمانة العامة للاتحاد للمشاركة في أعمال المؤتمر 23 للاتحاد البرلماني الإفريقي .

د. عقد الندوة البرلمانية الإفريقية - العربية حول موضوع القدس بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الإفريقي والشعبة البرلمانية الأردنية ، والعمل على تنفيذ الإجراءات التالية:

- التشاور مع الشعبة الأردنية الشقيقة لتحديد الموعد الملائم لانعقاد الندوة وتوجيه الدعوات لها بصورة مبكرة .

- تحديد المحاور التي سيتناولها النقاش في الندوة بالتشاور مع رئاسة الاتحاد وممثلي الجانب الإفريقي والشعبة المضيفة .

- تكليف بعض الخبراء من الجانبين العربي والإفريقي بتغطية محاور الندوة تمهدًا للمناقشات .

- تعليم نتائج الندوة وتوصياتها على جميع البرلمانات والحكومات والمنظمات العربية

**سيادة المؤمن عبد القادر بن صالح
رئيس المجلس الشعبي الوطني
رئيس الاتحاد البرلماني العربي**

يسرنا ويشرفنا، نحن البرلمانيين العرب المجتمعين في أرض الجزائر الشقيقة العبيبة تحت الرعاية السامية لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية، أن نتقدم إليكم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان على حسن الوفادة وكرم الضيافة وحفاوة الاستقبال الشيء الذي كان له الأثر البالغ في نجاحنا والانعكاس الإيجابي على أعمالنا ونتائج مؤتمرنا.

ونغتنم هذه الفرصة لتجديد شكرنا لجميع السادة الزملاء، أعضاء الشعبية البرلمانية الجزائرية وللسلطات الجزائرية على التنظيم الجيد لأعمال دورة المجلس و المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي.

وتقىم الله وسدد خطاك حتى تساهموا في تحقيق كل ما يصبوا إليه الشعب الجزائري الشقيق من نمو ورقي وازدهار وأمن وآمان وطمأنينة واستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الن صوم الكاملاة للكلامات التي ألقاها في حفل افتتاح المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي

تحدث في حفل افتتاح المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي كل من:

- فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، راعي المؤتمر .
- سعادة عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، الرئيس المنتخب لمجلس الاتحاد البرلماني العربي .
- سعادة الدكتور أحمد فتحي سرور ، الرئيس الخارج لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس الشعب المصري .

كلمة فخامة الرئيس
السيد عبد العزيز بوتفليقة
رئيس الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلوة والسلام على أشرف المرسلين

وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين

السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي

السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

السادة رؤساء البرلمانات العربية ومجالس الشعب والشورى

السادة رؤساء الوفود الأفاضل

السادة ممثلي المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية

السادة رؤساءبعثات الدبلوماسية

ضيوف الجزائر الأعزاء

حضرات السيدات والسادة الأفاضل

يسعدني أن أرحب بكم أجمل الترحيب في بلدكم الجزائر فإذا لم يسعكم فيها المكان احتضنكم القلوب والأفندة والصدور .

الجزائر التي تسعد بحضوركم ، لا زالت حية في وجdanكم ، ماثلة أمامكم ، شامخة كما عهدموها . إنها أدارت ظهرها للأزمة التي أخنقتها بالأحزاء ، والقتل ، والخراب ، لكنها لم تفت في عضدها ، الأزمة التي حاصرتها طويلا غير أنها تغلبت عليها بالصبر الجميل والصمود أمام من تأمروا عليها في الداخل والخارج .

والمحصنات كسؤال « من يقتل من؟ .. ». أيسفي غليهم سؤال كهذا في لحظة يزداد فيها الدم تدفقاً ، والنار تأججاً ، والفحشاء والمنكر تفشياً واستفحالاً ؟

تسائلني نفسي : من ضرك أكثر من الآخرين؟ فقلت لها : ذوقى القربى والإخوة والأشقاء والأصدقاء . لا أبالغ بالآخرين مهما اشتد بطعمهم وزادوا في الهجر والجور والعدوان .

ولكن أن يلدغ المرء من أخيه وأن تصيب عليه مقالات الصحف كالزيت على النار ، ويعامل الأخ معاملة المنافق الحقود ، ويتنذذ بدماء البراءة التي تسفك قرباناً لمن؟ والأرواح التي تزهق ظلماً وعدواناً في عز النهار وظلمات الليل التي تستر ، وأن يعتدى على العذارى والمحصنات أعراضهن ، وأن تحرق المقررات العمومية والجامعات والمستشفيات ، هل هناك ما يبيح التشفي والتشهير بالعار وكأن آلام شعبنا غير كافية ولابد لها من ملح يزيدها احتراقاً ولو عة .

ليس هذا من شيم العروبة ولا من الإسلام ، وليس هذا من الإنسانية بشيء .

صحف جليلة تدل بالعنواني الضخمة بضاعتها بوس الأرمدة واليتم تقتي من القوميس ما هو جدير بمفردات القصابين والجزارين ، وإذاعات صادحة بصياغ الأطفال والشيوخ ، وأخرى مرئية تتناقض مع الأعداء فتغلبهم . إذا كان هذا مفهوم الأخوة عند البعض فلا نحن منهم ولا هم منا . ولكننا قوم نستقي من دين حليم ، نتباهى بالصفح الجميل ما دام الله يحب التوابين ، غلاظ على أعدائنا وأشد بأساً منهم ، ولكن ليس من شيمنا شتم الأخوة وخيانة الدم والتكر للأرحام .

أترك أمري لله الذي يمهل ولا يهمل . وأنترك الجواب للسرائر والضمائر .

اللهم لا شماتة بين الأخوة والأشقاء ! إنني شكرت إلى الله ، دماء الجزائريين وعرض

هذه هي الجزائر ، كما ترونها ، تضمد جراحها ، ولا تنغلق في سنوات الدم والمكابدة المرة ، توصد أبواب الشر والأتراح ، وتفتح أبواب الخير والمحبة ، وتشق آفاق المستقبل الواعد للشعب المعتصم بحبل التضامن الواحدة والوئام والمصالحة مع الذات .

شعبنا ، كشعوبكم ، يميل ولا يحيط ، يتزعزع ولا يتتصدع ، يستهدف ولا يهان ، يحاصر ولا يدجن ، تقىض جوانحه بما يرمز إليه عبر التاريخ الحديث من أفة في الشدة ، وعزّة النفس في المحنة ، وطموح مشروع في الحفاظ على مكانته الرفيعة ، والتطلع إلى الحداثة ومواكبة العصر ، والتشبث بالأمجاد الطريفة والتلدية .

ذروني أصارحكم . إن العنف لا يؤمن بالحدود ، وليس له جنسية ، ولا هو من الدين في شيء . العنف أعمى في تصرفه ، يخطّب خطب عشواء ، يختار هدفه أو لا يختار ، وفي كل الحالات لا نجد له مبرراً ولا عذراً ل بشاعته وسوء صنعه بالبلاد والعباد . قد تتجه إنحرافات السياسة ، أو التأويلات الخطأة للدين الحنيف ، أو الإحباط الاجتماعي أو التهميش التقاقي ، أو ربما نتيجة إيديولوجية الإلغاء ، والتهميش ، والتعطش البائس إلى السلطة ، وطلبها بشتى الوسائل ، دون وازع أخلاقي ولا شرعى ، ولا سياسى حتى .

إن الأزمة كانت إمتحاناً عسيراً لنا . وما دفعته الجزائر إبان ثورتها من الشهداء ، كان عزة وكرامة الإنسان والأمة العربية ، وما دفعته في سنوات الجمر الحمراء كان أيضاً من أجل هذا الإنسان ، وهذه الأمة .

ولا أجد غضاضة إن قلت ، موجع القلب ، إن أزمة الجزائر في العشر الدامييات العجاف ، كان يمكن أن تخترل ويقطع رأس الفتنة فيها بسرعة قدرة الله ، لكن هناك ، في الخارج ، من أط韶 عمرها تصريحاً أو تلميحاً ، إنا بالتواطؤ الصريح أو بتحريك الخيوط من الخفاء ، أو بطرح تلك الأسئلة الفجة المتفاسفة على جثث أبناء شعبنا ، وعرض البوائل

التاريخ ، حيث يغير تقلب المعطيات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، العلاقات الدولية تغييراً عميقاً ، وفي وقت تت Insider فيه من خلال آفاق التطور تهديدات وتحديات جديدة بالنسبة لبلداننا وشعوبها ، لا يجردانا أن نقطع بضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تخطي التوترات وإفراط مناخ ملائم للعمل العربي المشترك الذي لا مناص لنا منه لنحقق في وطننا العربي مستقبلاً يسوده التقدم والعزّة للجميع ؟

فعلاً ، لقد ظلّ حلم الوحدة العربية يكبر مع الأجيال . لكن كلما زادت الحاجة إلى تلك الوحدة ، ظهرت غيوم الخلافات ، وصار الطم يتلاشى ، والشrix يتسع بين الشعوب وحكوماتها . تذر ، مع تفاقم الأزمات حتى العمل على رأب الصدع ، وتذليل العقبات ، وصولاً إلى مصالحة عربية ، أرى نفسي واحداً من الدعاة إليها ، إلى جانب عدد من القادة العرب الذين لم يترددوا في السعي من أجل تحقيق الحد الأدنى من التوافق للوصول إلى أرضية إتفاق تجعلنا نقف على آلامنا ونحد من اتساع رقعة الخلاف الذي يبقى الرابع فيه خاسراً .

فالمصالحة اليوم هي التعبير الأسمى عن التضامن العربي المنشود . لقد آن الأوان لتحل بينما تقافة المحبة والوئام ، محل الضغينة والخصام . وهل من أمن قومي يذود عن حوضنا ويحمينا ، في نفس الوقت ، من تشكيك البعض في البعض الآخر ؟

إن سعينا هذا يجد في منابركم القوة الدافعة التي تستمدونها من مطامح الشعوب التي لا تجني ، ولم تجن ، من تلك الخلافات سوى مزيد من الفرقة والتشتت . أو لا تكونوا سندًا قوياً لمسعى إعادة اللحمة العربية ، وأداة فاعلة في تحقيق المشاريع الكبرى التي ظلّ العرب يحلمون بها ويخططون لها منذ زمن طويل ؟

صحيح جداً أن أمتنا العربية أخذتها سنة نوم طالت فوق الحد . لكنها ها هي ذي قد هيئت بعد رحلة الألم والمعاناة ، وباتت رقمًا تقافيًا

الجزائريات ، واستودعته دموع الثكالي والأيامى والأيتام ، واستجرت به ممن كان ، ولا يزال ، سبباً في تخريب بيوتنا وإجهاض آمالنا وطموحنا .

إن الوئام الذي ظلّ ينشده شعبنا في أتون الأزمة كان لزاماً أن يجسّد ، من خلال إرادة كل أبناء الجزائر عن طريق ذلك الاستفادة الحر الذي فتح أبواب الوئام مشرعة أمام من غرر بهم أو ضلت بهم السبل ، وعادوا اليوم إلى بيوتهم ، في كف الأمان والأمان الذي تكفله الدولة لكافة المواطنين .

سيأتي بالتأكيد يوم يدرك فيه الناس قيمة الوئام المدني ، لأنّه لم يكن وليد نزوة ولا إجحافاً في حق الأرمدة واليتيم . لقد كان تعبرياً عن إحساس مكبوت ، وقناعة لا يرقى إليها الشك أو التردد . وهل للمصالحة بديل أعز عند الله من الصفح الجميل ؟

أو لا الإسلام دين الرحمة والتسامح ؟ كان وما يزال إسمنته وحدتنا ، ومصدر قوتنا ، وعصب حياتنا الروحية . إنه لم يكن أبداً دين عنف أو إرهاب أو إقصاء أو إلغاء . ولم يكن ديناً لا للتشريع لهذا ولا لإضطهاد ذاك ، كان ديناً لاغياً للعقل أو مانعاً للإجتهاد . كان الإسلام وبيقى ، نبراً للعالمين ، كرم فيه الإنسان ، وروعيت فيه حدود الله . فكلّ غلو في الدين مداعنة للتطرف وسوء التصرف ، وكلّ غلق لأبواب الإجتهاد والتفكير والتبشير إنغلاق على الذات ، وإنسياق إلى الجهالة والجهول .

أيتها السيدات الفضليات ، أيها السادة الأفاضل :

إن إيماننا بالوئام والمصالحة يحملنا ، أكثر من أي وقت مضى ، على اليقين من أن المصالحة لابد لها أن تنشدها في مجال العلاقات ما بين الدول العربية . فهنا ، أو هناك ، توجد شفاقات وضغائن لن أعد إلى تجاهل حدتها ولا عمقها البشري . ولكن ، في هذا العصر من

تكنولوجية ، وذلك بمساعدة تبعيـة المادية والتقنية إزاء مراكز لا يكون لها فيها محل من الإعراب عند اتخاذ القرارات ، وبالزيادة في مصاعبنا الاقتصادية واستقطاب مجتمعاتـا بين نخبـة لها ضـلـع مباشرـ في الإقـتصـادـ العـالـمـيـ وأـغلـبيـةـ مـهـمـشـةـ خـاصـصـةـ لـلـمـزـيدـ مـنـ الـخـيـاتـ وـمـخـاطـرـ إـفـجـارـ العنـفـ ، وـمـاـ يـنـجـزـ عنـهـ منـ إـنـشـارـ ، بـمـضـاعـفةـ تـأـخـرـناـ جـمـيـعاـ مـنـ حـيـثـ الـقـدـرـةـ التـكـنـوـلـوـجـيـةـ ، وـإـحـتـمـالـ اـنـحلـ الشـخـصـيـةـ الـذـاتـيـةـ وـاضـمـحـلـ عـقـرـيـتـاـ الـعـرـبـيـةـ الـإـسـلـامـيـةـ الـمـشـتـرـكـةـ فـيـ خـضـمـ الـحـرـكـةـ الـمـتـسـارـعـةـ لـلـأـفـكـارـ وـالـعـرـفـةـ ، وـهـوـ الـمـجـالـ الـذـيـ قـدـ نـسـمـرـ فـيـ الـمـسـاـهـمـةـ فـيـ إـمـاـ بـالـإـسـتـهـلـاكـ مـنـ مـوـقـعـ الـيـدـ السـفـلـىـ الـذـينـ لـاـ يـزـينـ ، وـإـمـاـ بـمـقاـوـمـةـ تـجـلـزـهاـ الـزـمـنـ وـبـاتـ غـيرـ مـجـدـيـةـ فـيـ عـهـدـ الـأـنـتـرـنـاتـ INTERNET ، وـأـنـتـهـارـيـةـ مـنـ حـيـثـ أـنـهـاـ تـضـيقـ آـفـاقـ الـتـدـمـ .

منـ هـنـاـ يـتـجـلـىـ أـنـ مـوـاطـنـ تـحـديـاتـ الـعـصـرـ الـتـيـ تـتـرـصـدـ الـبـلـدـانـ الـعـرـبـيـةـ تـقـعـ فـيـ الـنـظـامـ الـاـقـتصـاديـ ، وـكـذـاـ فـيـ التـتـمـيـةـ الـتـكـنـوـلـوـجـيـةـ وـالـحـيـوـيـةـ الـقـاـفـيـةـ الـلـتـيـنـ لـاـ تـفـصـلـانـ .ـ وـإـذـ أـنـ هـذـهـ التـحـديـاتـ تـوـاجـهـنـاـ كـلـاـ ،ـ لـاـ يـمـكـنـاـ التـصـدـيـ لـهـاـ مـاـ لـمـ نـنـسـقـ بـيـنـ أـعـمـالـنـاـ وـنـضـمـ جـهـودـنـاـ .ـ وـالـحـالـ أـنـهـ ،ـ إـذـ رـجـعـنـاـ إـلـىـ مـاضـيـ الـعـلـاقـاتـ مـاـ بـيـنـ الـعـربـ وـجـدـنـاـ أـنـ ضـائـلـةـ مـاـ سـجـلـ مـنـ تـقـدمـ فـيـ الـمـيـادـينـ الـمـذـكـورـةـ ،ـ مـنـ حـيـثـ تـضـافـرـ الـأـعـمـالـ وـإـبـرـازـ قـرـاتـ الـتـكـاملـ الـحـقـيقـيـةـ الـنـافـعـةـ لـلـجـمـيـعـ ،ـ نـاتـجـةـ عنـ إـخـضـاعـهـاـ لـلـمـعـطـيـاتـ السـيـاسـيـةـ وـالـنـظـرـاتـ الـتـوـحـيدـيـةـ الـنـازـعـةـ إـلـىـ الشـمـولـيـةـ الـإـعـتـابـاطـيـةـ وـمـنـ ثـمـةـ غـيرـ الـوـاقـعـيـةـ .ـ فـلـاـ بـدـ لـنـاـ أـنـ نـقـرـ بـأـنـ خـطـبـنـاـ حـولـ الـأـخـوـةـ وـوـحدـةـ الـمـصـيـرـ لـمـ تـفـدـ فـيـ الـوـاقـعـ بـفـتـيلـ سـوـىـ بـإـرـاحـةـ الـضـمـيرـ فـيـ غـيـابـ نـظـرـاتـ مـشـتـرـكـةـ حـولـ الـمـسـأـلـةـ الـمـلـمـوـسـةـ ،ـ مـسـأـلـةـ مـحـلـنـاـ حـنـ الـعـربـ مـنـ هـذـهـ الـعـالـمـ السـرـيعـ التـحـولـ ،ـ وـفـيـ غـيـابـ مـشـارـيعـ مـشـتـرـكـةـ فـيـ وـقـتـ نـرـىـ فـيـهـ تـشـكـيلـ ،ـ فـيـ كـلـ أـسـقـاعـ الـمـعـمـورـةـ ،ـ التـجـمـعـاتـ الـإـقـتصـاديـةـ الـتـيـ لـاـ وزـنـ مـنـ دـوـنـهـاـ فـيـ الـمـفـاـوضـةـ الـدـولـيـةـ .ـ

وـاقـتصـاديـاـ وـسيـاسـيـاـ لـيـسـ مـنـ السـهـولـةـ تـجاـوزـهـ فـيـ الـحـسـابـاتـ الـسـيـاسـيـةـ وـالـاـقـتصـاديـةـ الـدـولـيـةـ الـراـهـنـةـ .ـ

وـلـكـنـ هـلـ نـرـيدـ حـقـاـ أـنـ نـشـارـكـ صـفـاـ وـاحـداـ كـماـ يـفـعـلـ غـيرـنـاـ ،ـ وـنـحنـ فـيـ عـهـدـ التـكـتـلـاتـ فـيـ صـنـعـ الـعـالـمـ الـجـدـيدـ ،ـ أـمـ سـيـصـنـعـ هـذـاـ الـعـالـمـ مـرـةـ أـخـرـىـ بـدـوـنـنـاـ وـضـدـنـاـ جـرـاءـ فـرـقـتـاـ ،ـ وـبـمـوارـدـنـاـ وـطـاقـاتـنـاـ الـذـاتـيـةـ ؟ـ فـهـلـ لـاـ يـدـرـكـ الـعـربـ أـنـ فـيـ مـوـقـعـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ ،ـ بـيـنـ ثـلـاثـ قـارـاتـ ،ـ وـحـيـازـتـهـ لـمـوـارـدـ اـسـتـرـاتـيـجـيـةـ ،ـ مـاـ يـجـعـلـ مـنـهـ مـحـلـ رـهـانـ ضـمـنـ مـاـ يـسـوـدـ الـعـالـمـ مـنـ مـنـافـسـاتـ وـمـنـاوـءـاتـ مـصـلـحـيـةـ ،ـ وـمـنـ ثـمـةـ عـرـضـهـ لـمـحاـواـلـاتـ التـدـخـلـ وـالـإـسـتـرـاجـ بـشـتـىـ أـنـوـاعـهـ؟ـ

فـالـتـطـورـاتـ الـمـخـلـفـةـ الـتـيـ شـهـدـهـاـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـ ،ـ مـنـذـ عـقـودـ خـلـتـ ،ـ إـلـاـ تـجـسـدـ قـاسـ عـلـيـنـاـ لـإـخـفـاقـنـاـ فـيـ الـاستـجـابـةـ النـاجـعـةـ لـذـلـكـ .ـ

وـهـذـاـ إـنـاـ نـرـىـ الـلـيـوـمـ مـسـارـ سـلـمـ يـجـريـ وـقـدـ يـفـضـيـ إـلـىـ الـمـرـجـوـ مـنـهـ إـنـ هـيـ إـسـرـائـيلـ إـنـصـاعـتـ وـتـقـبـلـتـ قـيـامـ دـوـلـةـ فـلـاسـطـيـنـيـةـ عـاصـمـتـهـاـ الـقـدـسـ ،ـ إـنـ هـيـ إـسـرـائـيلـ تـقـبـلـتـ بـلـ شـرـطـ إـخـلـاءـ الـجـوـلـانـ كـلـ الـجـوـلـانـ وـإـخـلـاءـ جـنـوبـ لـبـانـ .ـ أـلـاـ يـجـبـ ،ـ نـظـرـأـ لـمـصـالـحـ خـارـجـيـةـ ،ـ أـنـ تـسـتـحـبـ لـاضـطـرـارـ الـبـلـدـانـ الـعـرـبـيـةـ الـتـيـ فـيـ إـمـكـانـهـاـ أـنـ تـسـوـيـهـاـ ،ـ إـنـ هـيـ بـادـرـتـ إـلـىـ ذـلـكـ ،ـ تـسـوـيـةـ تـكـونـ لـاـ مـحـالـةـ أـفـضـلـ وـأـدـوـمـ وـأـكـثـرـ كـرـامـةـ؟ـ

وـمـهـمـاـ يـكـنـ وـجـبـ عـلـيـنـاـ جـمـيـعـاـ أـنـ تـنـشـدـ ،ـ مـنـ بـابـ الـأـوـلـيـةـ ،ـ الـوـسـائـلـ الـكـفـيـلـةـ بـالـقـضـاءـ عـلـىـ أـسـبـابـ الـتـبـلـيـنـ وـإـيـجادـ مـاـ يـحـقـقـ الـقـلـرـبـ ،ـ وـبـذـكـ نـبـرـهـنـ عـلـىـ إـرـادـةـ الـعـربـ فـيـ الـعـلـمـ سـوـيـةـ ،ـ بـأـنـفـسـهـمـ ،ـ وـلـأـنـفـسـهـمـ .ـ

وـأـمـاـ الـجـزـائـرـ ،ـ فـإـنـاـ فـيـمـاـ يـخـصـهـاـ مـسـتـعـدـةـ لـلـإـسـهـامـ فـيـ كـلـ مـبـادـرـةـ ،ـ إـيـاـ كـانـ مـسـتـواـهـاـ ،ـ مـنـ أـجـلـ فـتـحـ مـسـارـ لـتـبـدـيـدـ الـفـرـقـةـ وـإـصـلاحـ ذاتـ الـبـيـنـ .ـ

فـالـمـسـارـ هـذـاـ أـصـبـحـ لـاـ مـنـاصـ لـنـاـ مـنـهـ وـنـحنـ نـوـاجـهـ وـضـعـاـ مـهـدـداـ بـالـفـاقـمـ بـفـعـلـ الـعـولـمـةـ الـزـاحـفـةـ وـمـاـ يـجـريـ سـرـيـعـاـ مـنـ تـطـورـاتـ

والتضامن ، بما من شأنه حفظ مصالحنا الجوهرية إن أمكن ذلك .

إننا نعلم كلنا أن مصالح بلداننا لا تتوافق دائمًا في الوقت الراهن ، ولكنها نادرًا ما تتعارض ، بل لا تتعارض وإنما تتوافق عموماً في بعدها الاستراتيجي . من ثمة ، إنه من الممكن أن تستخلص نظرة مشتركة وأن يكون لنا وزن جماعي في أحكام الدفاع عن اشتغالاتنا المشتركة ولدعم الطلبات الخاصة للبلدان العربية الأكثر تضررًا وأخيراً الشروع في إرساء قواعد لشراكة استراتيجية مع إفريقيا ، وهي الشراكة التي تمليها عوامل عدة في إطار تعاون جنوب - جنوب من شأنه أن يخفف تدريجياً من وطأة علاقات الهيمنة السائدة في العالم .

إن الجزائر التي احتضنت في الصافحة الماضية الدورة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية تسعى جاهدة إلى ترقية العمل العربي الإفريقي على كل المستويات لقد شاركتنا فعلاً هذه القارة همومنا ورغباتنا في التنمية والسلم وكان على الدوام سندًا للقضايا العربية ، ولساناً قوياً يصدح ببطروحتها ، كلما دعت الضرورة . فهذه القارة التي أرهقتها الحروب الدمرة ، والأمراض الفتاكة ، والديون المرهقة ، تحاول اليوم ، أن تستجمع قواها وتتماسكها وتضامنها ، نرى ، ونحن جزء منها ، من واجبنا أن تكون سندًا حقيقياً لها أيضاً ، وفي هذا الظرف بالذات .

إلى جانب ذلك ، إنه من المستحيل إيجاد الوسائل الكفيلة بتنمية التكاملات الاقتصادية الكبرى وغيرها التي تكمن في مجالنا العربي المتراخي الأطراف .

من أجل ذلك ، لابد ولا مناص أن نقتصر بوجوب تحرير مختلف المجالات المواتية والإندماج الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي التدريجي ، من الساحة السياسية بحيث لا تقع تحت تأثير تقلبات ما يجري فيها . ومن وراء ذلك يتعين علينا أن نقتصر فعلًا بأن كثافة وقوة

يبين لنا جلياً من حوصلة أولى للعلمة ، ومن الدروس المستخلصة من مؤتمر سياتل SEATELE ، أنه من وراء المبادئ والغايات المعلن عنها تنتج كيفيات بناء النظام العالمي الجديد ، الذي هو بصدق القيام ، جوهرياً عن علاقات قوة .

لما توصل البلدان الغربية إلى صرف المبادلات الفلاحية من مجال تحرير السوق ، أو لما تضاعف هذه البلدان من الحماية الصريحة أو المقصنة فيما يخص المنتسوجات وغيرها من المنتوجات التي بها تملك البلدان النامية ميزات قابلة للمقارنة ، ألا يجب أن نرى في تلك نية في إعداد النظام الجديد لفائدة هذه البلدان لا غير ، بحيث أنها تستتر الأرباح وتعفي نفسها مما توجبه تلك الأرباح من مقابل لبلدان الجنوب؟ ولما ترفض هذه البلدان معالجة تدهور عناصر التبادل المستمر المصحف ، غاية الإجحاف ، ولما ترفض أن تعالج مسألة المديونية بكيفية أخرى غير تلك التصرفات التي لا ترجى منها جدوى ، مسألة المديونية التي تسد آفاق التنمية في وجه البلدان الأقل نمواً ، ألا يجب أن نقر بأن هناك نية في تأييد السيطرة ، وليس في المساعدة على بروز شركاء لتقسم معهم الرفاهية الشاملة ، في كتف التوازن بين المصالح ؟

هناك تجمعات من البلدان النامية تجتهد ، في إطار المنظمة العالمية للتجارة OMC ، أو في الحوارات المتعددة الأطراف ، التي تتنظم بين التجمعات الجهوية ، في سبيل إدخال ترتيبات خاصة في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية .

وأما الوطن العربي الذي يملك قدرة تفاوضية لا يستهان بها فإنه لم يجد موقفاً ملماساً ، وهو من ثمة غائب من ساحة إعادة تحديد العلاقات .

ومهما يكن من أمر يتعين على العرب ، وهم الذين يتوفرون على مقومات النهضة وشروط التطور ، أن يخوضوا طريق العولمة من خلال التنسيق المنسجم والثقة بالنفس ،

اللحمة الاجتماعية بما يترتب عن ذلك من آثار وخيمة على الاستقرار والسلم المدني ، وفي نهاية المطاف على التقدم .

وفي هذا الإطار ، على الخصوص ، لابد من التفتح للتطلعات الجديدة . ولا بد لنا هنا ، كل حسب خصوصياته ، أن نسهر من خلال التحسين الاجتماعي ، والتعليم على الخصوص ، على ألا ننسى بالإجماع الاجتماعي ، وأن نسعى من أجل تعجيل تفتح مجتمعاتنا أمام الحركة الفكرية العالمية أولاً ، وننهض بما يترتب عنه ، أي بالحوار الحر المسؤول .

ثم ، نضطلع ، اعترافاً منا للمرأة بالمكانة التي تدرجها ، وفقاً لما في روح ديننا الحنيف من تحرر وعدالة ، في النشاط الاجتماعي بفضل استفادتها من التعليم ومن التعبير عم كل ملكاتها وهي الملكات التي يكون من الحماقة والجهلة ألا نوظفها في خدمة رقي مجتمعاتنا بكل أشكاله . ذلك أن موضوع المرأة لا زال يطرح نفسه بإلحاح على مجتمعاتنا العربية بالرغم من التقدم الذي تحقق في ترقية المرأة في مختلف المجالات . وإن اجتماعكم ، هذا الذي أولى المرأة البرلمانية لأول مرة إهتماماً خاصاً يسجل حسنة جديرة بالثناء والتشجيع ، إذ بها يفتح آفاقاً عريضة أمام المرأة العربية .

أيتها السيدات الفضليات ، أيها السادة الأفضل :

لا أحاب الحقيقة إن قلت إن كثيراً من القضايا ما فتئنا ندبرها في اجتماعاتنا منذ عقود من مثل السوق العربية المشتركة ، أصبحت ضرورة بفعل التحديات التي يفرضها العالم اليوم ، وهي تحتاج إلى مزيد من التعميق والتذليل ، إنطلاقاً من مراعاة الشروط التي تضمن إيجاد آليات فاعلة في التكامل الاقتصادي العربي وعيّاً بخصوصيات كل بلد ، وضمن تدرج موضوعي في تحقيق الاندماج الاقتصادي بين البلدان العربية .

هذا الاندماج الذي يرتكز على تشجيع

العلاقات في المجالات المذكورة قمينة بأن تبعث ديناميكية ستسهم في تجاوز ، أو تفادي ، الخلافات السياسية القائمة منها ، وتلك التي قد تطرأ .

فالمطلوب إذن هو أن نتوخى ، إنطلاقاً من دفع سياسي إرادي قوي ، إعادة لتفكير ، وتجدیداً عميقاً بالنسبة لأطر وأدوات العمل العربي المشترك من أجل أن نفتح باب المجال العربي على مصراعيه أمام الفاعلين الحاليين في الساحة الاقتصادية ولضم الجهود الرامية إلى ترقية الحكم في التكنولوجيا والتقدير الفكري .

من الضرورة بمكان أن نتوخى ، في تحديد الوسائل المرجو منها إتاحة هذه الحركة ، تحاشي العجلة في التصرفات ، وتبسيط الأمور بتغطية ما ينطوي عليه الواقع من اختلاف وتبادر بعواطف فياضة لا تغنى ولا تسمن من جوع . فالامر يتعلق إذن بمسار معقد ودقيق إذ أنه يقتضي أن تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الموضوعية الخاصة في المجال الاقتصادي وضرورة إيجاد السبل الكفيلة بالحلولة دون تفاقم التباينات في مستويات التنمية الحالية ، والعمل على ترقية الرفاهية المشتركة .

وأما في المجال الثقافي العام ، والقيم الاجتماعية وما تتطوّر عليه من أشكال التنظيم ، فهناك من التهديدات والتحديات ما يستدعي منا أن نواجهه عاجلاً . المطلوب منا ، في هذا المجال ، هو أن نعرف كيف تتطور تطوراً يساوّب ذكاء بين سلوكيات وأنماط تنظيم آتية إلينا من المجتمع الصناعي والمجتمع ما بعد الصناعي الذي انبعى على الفردانية ، وبين قيم التضامن والعدالة الاجتماعية ، القيم التي لا زالت عميقية التجذر في مجتمعاتنا حيث تشكل أساس تقاوتنا الأصيلة .

فإذا لم نتوصل إلى تحقيق مرج منسجم بين ما ينطوي عليه تراثنا من رصيد إنساني للغاية من جهة ، ومتطلبات التكيف مع العالم الراهن من جهة أخرى ، فإن ما آننا يكون مواجهة تمزق

له جميعاً بالتبصر والإقدام .

أيتها السيدات الفضليات ، أيها السادة الأفاضل :

إن الجزائر عازمة اليوم على الإسهام في توحيد موقفنا من القضايا التي إخترتموها موضوعاً لهذا المؤتمر ، والخروج بنتائج في مستوى تطلعات الشعوب الشقيقة التي تمثلونها . ذلك أن التطور الكبير الذي تعرفه تجربة البرلمانات العربية في ظل تسارع التجربة الإنسانية يجعلنا أكثر طموحاً للوصول إلى تجربة أخرى أكثر عمقاً ، تشكل متناقلاً قوياً يقوم عليه المشروع العربي المشترك .

إذا كانت الممارسة البرلمانية العربية قد خطت خطوات نحو توحيد الفهم والتصور في بعض مؤسسات التشريع الإقليمية ، فذلك تعد مرحلة متقدمة في سبيل الوصول إلى «البرلمان العربي الموحد» الذي نبارك المسعى إليه ، وندعم كل رغبة لتجسيده ، إبراًكاً مما لهذه المؤسسة من فائدة جمة على صعيد تنسيق الرؤى والتصورات . ولأننا ، حين ننتمس طريقنا إلى ذلك ، ونختزل المسافة والوقت ، نراعي في ذلك التجارب الناجحة للأمم الأخرى ، ونقتدي بما نراه مفيداً وصالحاً ومتماشياً مع واقعنا .

فسعيكم هذا ، وحرصكم على إنشاء مؤسسة للتشاور توحد الرأي والموقف ، يمثلان ، ففزة نوعية تفتح المجال واسعاً نحو مبادرات مكملة تحقيق التنسيق والإنسجام بين دولنا .

فرة أخرى ، أرجح بكم بين أهلكم وذويكم ، وأتمنى لكم التوفيق في أعمالكم . وإننا ، كغيرنا وصغيرنا لكم من الشاكرين الذاكرين للإلتئافة والمعروف ، الحافظين للعهود والأمانات ، الممتدين لكل البرلمانيات والبرلمانيين العرب الذين وقفوا إلى جانب الجزائر إيان محتتها خلال العقد الفارط .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

المنتج الوطني الصرف الذي نفتخر به ونروج له ، لا تلك السلع والمواد التي تنتجهما معامل شرق آسيا وأوروبا وأمريكا ، ونتباهى نحن بشكل أو بأخر ، لأن في ذلك ضرباً من الاستخفاف بهذا الهدف النبيل ، هدف إقامة السوق العربية المشتركة .

وإن ما يدفعنا إلى دعم كل رغبة في الاندماج الاقتصادي العربي ، والعمل على إنجاح هذه الفكرة ، هو حرصنا الشديد على أن ينشأ المولود معيناً أو مشوهاً أو منقوصاً .

إن الدور الذي يمكن أن يضطلع به البرلمانيون في إنجاح المشروع الضروري للتجديد الجدرى لأطر التعاون العربي وآلياته قصد موااعيدها مع التحديات الجديدة التي تواجهنا جماعياً ، دور هام ، دور جوهري بالنسبة للتحسيس ، بما هناك من رهانات بالنسبة للجميع وفي كل بلداننا .

إن جدول أعمال دورتكم هذه يعكس انشغالات الساعة الجوهرية ، ولا ريب أن أعمالكم ستsem في بعث وعي أكبر في المجال العربي بطبيعة الرهانات . وأتمنى أن يتأتى لها الإسهام في توضيح كيفيات إعادة ترتيب العمل المشترك .

وقد ينطلق المسار بانعقاد قمة عربية تكرس خصيصاً لهذه المسألة ، قمة تقف على الواقع الجديد السائد في عالم سريع التحول ، قمة تعبر عن إرادة الأمة العربية في أن تتبوأ فيه مكانة فاعلة ، المكانة اللائقة بمواردها وبعقريتها التي طالما أسهمت في رقي الإنسان عبر التاريخ .

إن المسألة هي أن نعرف إن نحن نريد أن يكون لنا وجود جماعي فاعل في عالم الغد ، وفي ترقية شخصيتنا العربية وحمايتها ، أو أننا نقنع بـأن تكون سوى توابع لمجموعات أخرى ليس لنا ما يجمع بيننا ولا نفوذ لنا في تقرير مصيرنا ولا تربط بيننا ثقافة وأخلاقيات ستذهب ريحها ولن يبقى لها ذكر سوى في متن التاريخ . فالتحدي هذا نملك الأدوات لمواجهته وما علينا إلا أن نسلح

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس الأخوة الأعزاء

اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أعبر عن المعاني التي أعلم أنها تجيش بصدرنا جميعاً ونحن نجتمع اليوم على أرض الجزائر التي كانت دوماً رمزاً لإرادة النضال من أجل القيم الإنسانية النبيلة ، والأهداف العربية والوطنية الشامخة ، ولن ينسى تاريخ هذه الأمة ما قدمه الشعب الجزائري من تضحيات هائلة من أجل انتزاع استقلاله الوطني ، وكذلك لن ينسى الدور الذي لعبه هذا الشعب بعد ذلك في نضال أمته العربية وقارته الأفريقية بل وسعى العالم الثالث برمه من أجل بناء نظام عالمي جديد يقوم على التكافؤ والقضاء على الاستغلال .

يسريني ونحن نلتقي على أرض البطولة والتضحية ، موئل العروبة والعزة أن أتقدم باسمكم جميعاً بخالص مشاعر العرفان على عمق المودة التي صادفناها جميعاً في هذه البقعة الطيبة من وطننا العربي . وأرجو تمنيات كل البرلمانيين العرب للجزائر - قيادة وحكومة وبرلماناً وشعباً - أن تستخلص للمستقبل قوة العزيمة التي لم تغب يوماً عن الشعب الجزائري في مواجهة التحديات ، ووحدة الصدف القادرة بعون الله على رد كيد المتربيصين بأمن واستقرار هذا البلد .

وإذا كانت إرادة الله - سبحانه وتعالى - قد شاءت أن تتعرض الجزائر في السنوات الماضية لامتحان قاس أثر على مسيرة العمل الوطني فيها ، وكذلك على دورها العربي والأفريقي والدولي ، فإنه جلت حكمته قد قيض لهذا البلد العزيز واحداً من خيرة أبنائه ، أودع الشعب الجزائري ثقته فيه ، وجعله محظ آماله في أن يعيج الجزائر إلى مسارها الصحيح وهو فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، الذي لم يأل جهداً



كلمة سعادة

الدكتور أحمد فتحي سرور

الرئيس الخارج

لمجلس

الاتحاد البرلماني العربي

رئيس مجلس الشعب المصري

دولة إسرائيل قائم منذ عشرات السنين ، وعجزنا عن تحقيق النقلة النوعية المطلوبة في أوضاعنا العربية قائم كذلك منذ سنوات ليست بالقليلة ، وهذا فضلاً عن بعض المشكلات المتفاقمة التي واجهتها أقطار عربية عديدة .

ومع ذلك فلن نستطيع أن ننكر أننا دخلنا في الآونة الأخيرة في عصر جديد في إطار ما يسمى بالعولمة ، حيث يراد لكافحة الكيانات في هذا العالم أن تتطوّي في إطار نموذج واحد للتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي ، وإذا كان هذا النموذج يتضمن بالتأكيد عناصر إيجابية نطمح إلى الأخذ بها ، فلا شك أن يشتمل أيضاً على أبعاد بالغة الخطورة على سيادتنا الوطنية وجهود التنمية الاقتصادية والتكامل القومي العربي ، ولذلك فإننا أحوج ما نكون اليوم إلى السعي للتوصّل إلى صياغة استراتيجية عربية للتعامل مع هذه المتغيرات العاتية التي أثّق أنه بمقدورنا أن نستفيد مما توفره من فرص ، ونتلافى ما تحمله من أخطار إذا ما تم التوصل إلى مثل هذه الاستراتيجية والالتزام بها . وما يزيد في ثقتي بقدرتنا على التعامل الصحيح مع هذه التطورات أننا لسنا وحدنا في هذا العالم الذين نستشعر الخطر منها ، ونرفض أن تكون غطاء لهيمنة وقوية أو قوى دولية بعينها على مقدراتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وإنما يشاركونا الكثيرون في الإدراك نفسه ، ويحاولون كما حاول وضع الأمور في نصابها السليم . لقد إزداد إزدهار بعض دول العالم على حساب دول أخرى وتلك الثروات لا يتم تقاسمها بطريقة عادلة .

السيدات والسادة :

ولست أبالغ إذ أقول إن عملنا المشترك في إطار الاتحاد البرلماني العربي في السنوات الماضية قدم دعماً برلمانياً عربياً للعمل العربي المشترك ، فقدم نموذجاً لما يجب أن يكون عليه التسيير العربي والتحرك من أجل تحقيق الأهداف المشتركة . فقد رسمت خطة العمل المشتركة

في أن يثبت للعالم كله أن هذا الشعب الذي استخلص بقوة النضال استقلاله من واحدة من أعتى القوى الاستعمارية في حينه قادر على أن يعيد تجميع صفوفه ، ويرد كيد المتأمرين إلى نحورهم ، ويواصل نضاله من أجل البناء لخيره وخير أمته العربية وقارته الأفريقية والإنسانية جماء .

واسمحوا لي - يا فخامة الرئيس - أن انقل لكم مشاعر الإعجاب والتقدير والإعتزاز التي سادتنا جميعاً ونحن نتابع خطاك الراقة ونهجكم السليم في استعادة الوئام المدني في الجزائر ودورها العربي والأفريقي والدولي في آن واحد، مؤكدين بذلك أنكم واحد من هؤلاء القادة العرب الفاردين على أن يكتبوا صفحات مضيئة وخلدة في تاريخ أوطانهم وأمتهم بل وعالمهم الإنساني الكبير . من هنا - يا فخامة الرئيس - فإن وجودكم بيننا اليوم ليس مجرد شرف نعتز به وإنما هو في الوقت نفسه تعبير عن معنى حرص عليّ ، وتعزيز للجهود التي بذلها في الاتحاد البرلماني العربي من أجل حماية أهداف أمتنا وتأمين حقوقهم في عالم لا يعرف إلا الأقوياء ، وإنني على ثقة بأن أمتنا العربية هي أول المستفيدن من استعادة الجزائر لعافيتها الوطنية ودورها الخارجي .

وإننا على ثقة من أن الشعبة البرلمانية الجزائرية برئاسة معالي الأخ عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني وهي تتسلم رئاسة اتحادنا البرلماني العربي عقب هذه الجلسة الافتتاحية سوف لا تألوا جهداً في دفع العمل البرلماني العربي المشترك نحو تحقيق آمال أمتنا في التضامن والوحدة والتنمية .

السيد الرئيس

السيدات والسادة

ينعقد مؤمناً هذا للمرة الأولى منذ حلول العام 2000 الذي أعتبره نقطة فاصلة في تطور البشرية ، والحق إننا لا نستطيع أن نزعم أن التحديات التي تواجهها أمتنا العربية مرتبطة بتاريخ محدد ، فالاحتلال أراضي عربية من قبل

في إطار إتحادنا لكي نضرب بذلك المثل - بكل التواضع للقوى الفاعلة في أمتنا على أن التحرر المشترك من أجل تحقيق أهدافنا العربية ممكن وقابل للنجاح .

السيد الرئيس
السيدات والسادة

لأشك أنكم تشاركوني الإحساس بالقلق العميق من النكسة التي تعرضت لها عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي في الأيام الأخيرة بعد أن كان التفاؤل قد بدأ يأخذ طريقه في أعقاب استئناف مفاوضات المسار السوري - الإسرائيلي مع استمرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ، ومع ذلك فقد اثبتت إسرائيل مجدداً أنها ما زالت تققر إلى الشروط الدنيا التي يجعلها شريكاً حقيقياً في سلام راسخ ، فها هي ترفض التسلیم بأبسط المطالب العربية وهو الحق في الاسترداد الكامل للأراضي العربية المحتلة ، وتواصل التصرف بنفس المنطق الاستعماري الهمجي الذي لا يفهم حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي مقاومة من يحتلها بشتى السبل ، فتسبب بذلك مجدداً في عرقلة عملية التسوية ، وترتكب من جديد سلسلة من الإعتداءات الغاشمة ضد لبنان وشعبه الصامد الذي يستحق منا وقفة حازمة وصارمة ضد هذا العدون الذي ينطوي دون شك على مؤشرات خطيرة يمكننا قبولها . لقد ارتفعت النداءات من أجل احترام حقوق الإنسان إلا أنه ما زالت الانتهاكات البالغة لهذه الحقوق في كل مكان . إن السلام واحترام حقوق الإنسان أمور تتطلب أكثر من الإعلانات والتوصيات والقرارات ، إنها تتطلب عملاً صادقاً فعلاً ، لأن الشرعية التي تتبنى معايير مزدوجة تتحول إلى شرعية مزيفة ، فلا يجوز تكريس الاحتلال والعدوان والتحلل من التعهدات والالتزامات الدولية في مجتمع ينادي بالسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان .

وقد آن الأوان لأن تجتمع القمة العربية للإعداد لرؤية استراتيجية مشتركة تمكننا من

العربي في نوفمبر 1996 بتوقيعه اتفاق التعاون مع جامعة الدول العربية التكامل بين مؤسسات العمل العربي المشترك بشقيها التشريعي والتنفيذي ، مما عزز من قدرة اتحادنا على خدمة الأهداف والمصالح القومية العليا . ولست في حاجة إلى التوسيع بالقواسم المشتركة بين جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي ، لاسيما فيما يتعلق بالتضامن العربي ، والعمل على استعادة الأراضي العربية المحتلة وتحقيق السلام العادل الشامل في الشرق الأوسط ، وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

ودعماً لهذه القناعات المشتركة فقد بذلت على سبيل المثال في الآونة الأخيرة جهود محددة من أجل تشجيع العمل العربي باتجاه تأسيس سوق مشتركة والتغلب على الصعوبات المختلفة في هذا الصدد ، من هنا كان إنشاء الهيئة البرلمانية العربية لمشروع السوق العربية المشتركة الكبرى بإعتباره مدخلاً عملياً لإقامة تجمع إقتصادي قوي يكفل للأمة العربية استثمار تكامل طاقاتها للتعامل الكفاء و الفعال مع التجمعات والتكتلات الإقتصادية القائمة في عالم اليوم . كما نجحنا في إرساء بنية تنظيمية تعامل مع قضية التضامن العربي بخطيط واع ومدروس ، فأنشأنا الهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن العربي التي عقدت اجتماعها الأول في بيروت في أواخر العام الماضي بهدف وضع برنامج ملموس لاستعادة التضامن وتعزيزه بين البلدان العربية من خلال صيغ متطرورة تتناسب مع المستجدات الإقليمية والدولية في الألفية الثالثة . أيضاً شرعنا بتوقيع الله في الموافقة على إقامة برلمان عربي موحد في الندوة التي انعقدت في بيروت أواخر العام الماضي . ودعونا المفكرين العرب والأكاديميين ووسائل الإعلام إلى اتخاذ كل المبادرات التي من شأنه دعم هذه المؤسسة وتمكينها من القيام بدورها الرئادي في توحيد الأمة لمجابهة الأخطار المحدقة بها ، وما زال أمامنا الكثير الذي يتquin علينا أن نقدم لإنجازه

مستساغاً الاستمرار في احتلال جزر عربية بواسطة دولة شقيقة .

إن مهمة البرلمانيين أن يبيّنوا للشعب الطريق نحو الحق والشرعية وسيادة القانون . ول يكن انعقاد مؤتمتنا في الجزائر نقطة انطلاق نحو إصدار إعلان يعبر عن روح الزمان والمكان في النضال والصمود ويعبر عن آمالنا في بداية الألفية الثالثة من أجل تأكيد الحق العربي ورسم استراتيجية ثابتة للتضامن العربي والعمل العربي المشترك .

السيدات والسادة

لقد أنجزنا خطوات ، وأمامنا الكثير ولكن بعون الله ، وبصدق توجهاتنا نحو المستقبل الوضاء الذي ننشده جميعاً سنكون من القوة التي نواجه بها ألفية ذلك القرن ، ولا مراء أن أسباب التلاقي والتلامم التي ارتفعت وتيرتها لدى كل مواطن عربي ستكون أساساً لاستكمال القوة ، وإنارة سبل الرشاد .

أتمنى لكم التوفيق وأشكركم على حسن الاستماع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مجابهة التحديات ، وتضمن لأمة العرب مكانها اللائق في عالم اليوم .

ولعلني أعود في هذا السياق إلى المعنى الذي بدأت به عن استعادة الجزائر الغالية دورها الفاعل ، ذلك لأننا بحاجة إلى أن نخرج جميعاً من ركام الانكفاء على همومنا القطرية والوطنية ، وندرك أن إكمال تحقيقنا لأهدافنا لن يكون ممكناً إلا إذا تم في إطار منظومة فاعلة للتكامل العربي ، وإنني لعلى ثقة كاملة في قدرة هذه الأمة على أن تتجاوز الصعاب ، وأن تمضي قدماً في طريق البناء من أجل أن يتتوفر لأبنائنا حقهم المشروع في مستقبل آمن يمكنهم من مواصلة دورهم الذي لعبوه عبر التاريخ في بناء الحضارة الإنسانية وإعلاء رأية القيم السامية . وعليها كبرلمانيين أن نبني الطريق ونمهده نحو حل الخلافات عن طريق الحوار والتسامح والالتزام بالشرعية وتصحيح الأخطاء ، فلم يعد مقبولاً ولا مستساغاً أن تظل بين شعوبين عربيين بعض القضايا المعلقة دون إرادة أسبابها وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بشأنها ، ولم يعد مقبولاً ولا مبرراً أن يستمر فرض العقوبات على شعب عربي بما يمس حياة ابنائه وكرامته . ولم يعد مقبولاً ولا



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلوة والسلام على رسول الله
فخامة السيد الرئيس الجمهورية
السادة رؤساء الشعب البرلمانية العربية
السيد رئيس الحكومة
السادة رؤساء الوفود
السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي
ضيوف الجزائر
السادة الزملاء أعضاء البرلمان الجزائري

إنه لمن دواعي الإعزاز والتقدير والتجبيل أن يحضر بيتنا فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة راعي مؤتمتنا هذا ، وهو الذي كان يحرص على أن تكون الجزائر عاصمة للبرلمانيين العرب ، تقديراً منه لموافهم ، وإكباراً منه لاتحادنا الذي يسعى منذ إنشائه للعمل على لم شمل العرب ، وتوحيد كلمتهم ، وإزالة أسباب الفرقة والخلافات التي أوهنت الصفة العربية .
فباسكم جميعاً نرحب به الترحيب كله ونشكر له

هذا التكريم المميز الذي خص به مؤتمتنا .

فشرف للجزائر أن تكون عاصمة للبرلمانيين العرب ، وشرف لها أن تستقبل فيهم ممثلي أزيد من ربع مليار عربي ، وشرف للجزائر أيضاً أن تحضن أول مؤتمر برلماني عربي في الألفية الجديدة .

ولعل ما يزيد من اعزازنا وسعادتنا هو هذا الحضور الكبير والنوعي الذي ينبع بجلاء عن روابط عميقة ، وعلاقات أخوية متينة ، وعن تضامن حقيقي وأصيل .

أيتها السيدات والسادة :

إن أهمية مؤتمتنا الناجع تتجلى في طبيعة القضايا المطروحة أمامنا للدراسة والإثراء والمناقشة ، وهي في اعتقادي ، قضايا جوهريّة يتأسس عليها التضامن العربي ، وتشكل حلفات هامة في بناء صرح الوحدة وتحقيق المصالحة والتضامن العربيين .



كلمة

السيد عبد القادر بن صالح
رئيس الشعبة البرلمانية الجزائرية
الرئيس المنتخب
لمجلس الاتحاد البرلماني العربي

مصر الشقيقة على ما بذله من جهد في سبيل رفعة اتحادنا وزيادة حضوره وتأكيد فعاليته . كما أرحب مرة أخرى بوفدي الممكلة العربية السعودية وسلطنة عمان بيننا لزيارات الصرح البرلماني العربي تماسكاً وعلواً ، ويتعزز الصف العربي أكثر فأكثر .

أيتها السيدات أيتها السادة :

أمامنا يومان متواصلان للنقاش وتبادل الآراء والمقترنات وإثارة الأفكار ، أملٌ كبيرٌ في أن يكون المؤتمر التاسع علامةً فارقةً في تجربتنا ، بالوصول إلى نتائج تدفعنا خطوات إلى الأمام ، ولا تجعلنا نتراجع في المكان ، وهذا لا يتم إلا بالحوار الجاد والمطاراتن المسؤولية والآراء الواضحة ، وقبل هذا وذاك الانطلاق من وضع مصلحة الأمة العربية فوق كل اعتبار .

قال تعالى : « وقل اعملوا فسيرى الله علّكم ورسوله والمؤمنون »
صدق الله العظيم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في باسم الأخوات والإخوة أعضاء البرلمان الجزائري بعرفتيه ، أجدد شكري وتقديرني لكل الشعب البرلمانية العربية التي شرفت الجزائري بحضورها الكبير ، ومشاركتها المتميزة والجاده في أشغال دوره مجلسنا الخامسة والثلاثين ومؤتمرينا التاسع هذا .

ولا يسعني بهذه المناسبة التاريخية إلا أن أكرر شكري وعرفاني لزملائي أعضاء مجلس الإتحاد على الثقة الغالية التي وضعت في الجزائري بانتخابها رئيساً لهذا المجلس ، وهي ثقة ، أقل ما يقال عنها ، أنها عبء ثقيل ، ومسؤولية جسيمة .

ويقدر اعزازنا بهذه الثقة التي تكرس دور الجزائري في تعزيز التضامن العربي ، فإننا ندرك جيداً أن ذلك لن يكون فاعلاً ومفيداً إذا لم يعزز بالتعاضد والتعاون والجهد المشترك .. وهو ما يميز اتحادنا .

وباسمكم أيضاً ، أيتها الزميلات أيها الزملاء ، أرفع خالص التحيّة والتقدير للأستاذ الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب في



النصوص الكاملة

لكلمات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود المشاركة

استمع المشاركون في أعمال المؤتمر التاسع
للاتحاد البرلماني العربي إلى كلمات كل من السادة :

أحمد عبيدات	محمد بن مبارك الخليفي (نائب الأول لرئيس مجلس الأعيان الأردني)
محمد خليفة بن حبور	جاسم محمد الخرافي (رئيس المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية)
ابراهيم محمد حسن حيدان	نبهه بري (رئيس مجلس النواب اللبناني)
فؤاد المبرع	الشيخ الرناتي محمد الزناتي (أمين مؤتمر الشعب العام في الجمهورية العربية الليبية)
عبد الرحمن حسن رiale	كمال الشاذلي (وزير الدولة لشئون الشعب والشورى في مصر)
عبد الله موصلي	عبد الواحد الراضي (رئيس مجلس النواب المغربي)
منصور عبد الغفار	الشيخ سيدى أحمد ولد بابا (رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية)
الدكتور سعدون حمادي	الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر (رئيس مجلس النواب اليمني)
الشيخ عبد الله بن علي القنبي	ومن الوفود الملاحظة السادة : طلعت حامد السيد (مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية)
سليم الرعنون	(رئيس المجلس الوطني الفلسطيني)

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

أيها السيدات والسادة أعضاء المؤتمر التاسع
للإتحاد البرلماني العربي المحترمون .

نلتقي اليوم على أرض الجزائر العزيزة ، تغمرنا السعادة ويملا قلوبنا الأمل ، ونحن نتطلع إلى المستقبل ، يحدونا الإيمان بالله والثقة وبقدرة الشعب الجزائري المجاهد ، على تجاوز الأزمة واستئناف عملية البناء ، على قاعدة الإستجابة لصوت الحق وصون كرامة الإنسان وترسيخ الوئام الوطني .

ويسعدني بهذه المناسبة أن أتوجه ، باسم الشعبة البرلمانية الأردنية وباسمي شخصياً، بخالص التحية والإحترام والتقدير ، إلى الشعب الجزائري الشقيق وإلى قيادته الحكيمة . كما أتوجه بالتهنئة إلى الأخ الأستاذ عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، بمناسبة تسلمه اليوم رئاسة مجلس الاتحاد البرلماني العربي .

ومع علمنا الأكيد بحقيقة الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بنا جمِيعاً في هذه المرحلة ، فإننا على ثقة بأن دور الجزائر في لم الصُّف وتعزيز التضامن العربي ، وهو الدور الذي ننتظره من كل أقطارنا العربية ، ينطلق أساساً من إيمان شعوبنا بضرورة تحقيق مصالحة عربية شاملة ، تعالج أسباب الخلافات ، وتضع حدأً للفرقـة ، وتسهم بفعالية في حشد الطاقات وتوجيه الإمكـانـيات العربية ، لخدمة المصالح الحقيقة المشروعة للإنسان والمواطن العربي حيثما كان .

وإذا كانـا في معظم أقطـارـنا ، نعيش أزمـاتـ مختـلـفةـ ومتـفاـوتـةـ ، بـسـبـبـ انـدـعـامـ أوـ ضـعـفـ الـحـوارـ الـديـمـقـراـطـيـ وأـخـلـاقـيـاتـهـ ، وـنـدـرـكـ كـذـلـكـ حـقـيقـةـ الصـعـوبـاتـ الـذـاتـيـةـ الـتـيـ تـعـيـقـ تـقـدـمـ الـعـلـمـ الـعـربـيـ المشـترـكـ ، فـيـ

كلمة

السيد أحمد عبيدات

النائب الأول

رئيس مجلس الأعيان الأردني

نقطتين وقد ترددت طويلاً قبل أن اقرر الحديث عنهما إلا أن هذا المنبر العربي وهذا الحضور الكريم يشجعني على إبداء وجهة نظرى الشخصية حولهما ، وهما الحصار المفروض على الشعب العراقي ، وقضية الأسرى والمفقودين الكويتيين .

بخصوص الحصار المفروض على الشعب العراقي فأنتم تعرفون الحقائق كاملة ولا حاجة بالحديث مطولاً على هذه النقطة ولكنني أعتقد أن الحصار المفروض على الشعب العراقي منذ عشر سنوات في جزء هام منه إنما هو حصار عربي ، وإذا لم تبادر الدول العربية إلى رفع الحصار من جانبها فمن العيب استمرار الحديث عن هذه المسألة في مثل هذه المنتديات .

أما بخصوص الأسرى والمفقودين الكويتيين فأعتقد أن هذه المسألة هي جزء لا يتجزأ من المشاكل العالقة بين العراق والكويت منذ عام 1990 وحتى اليوم ، وقد تم بحث هذه المسألة عبر السنوات العشر الماضية من خلال كل وسائل الإعلام العربية والأجنبية ولم يعقد مؤتمر عربي أو دولي إلا وكانت هذه المسألة نقطة ساخنة فيه .

وبالرغم من كل ذلك فإن هذه النقطتين لم تقدم سنتيمتراً واحداً إلى الأمام أعتقد أنه آن الأوان لأن نبحث هذه النقطتين في إطار عربي هادئ بعيداً عن الدعاية السياسية والضجيج الإعلامي . وأظن أن الاتحاد البرلماني العربي يمكن أن يكون له دور في معالجة هذه النقطتين إذا صحت التوبيخ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والتشريعية ، فإن طبيعة وحجم التحديات التي تواجه الأقطار العربية منفردة ومجمعة ، في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة تحتم على القيادات السياسية أولاً ، وعلى المؤسسات الوطنية بشكل عام ، ومؤسسات العمل العربي بشكل خاص وفي مقدمتها الاتحاد البرلماني العربي ، أن تتحمل مسؤوليتها في تأصيل العملية الديمقراطية وتطوير آلياتها ، وتعبئة الرأي العام في بلدانها للوعي بحقيقة ومخاطر تلك التحديات ، وأن تعمل بصورة منهجية لتوفير الظروف الموضوعية ، التي تسهم في خلق المناخات السليمة لتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك ، وبناء الإرادة السياسية للأمة ، وتوظيف السياسات والإمكانيات والمواقف العربية الرسمية منها والشعبية ، للتعامل مع تحديات العولمة التي تداهمنا ، بأبعادها السياسية والإقتصادية والثقافية ... من خلال استراتيجيات وبرامج واضحة ، تحدد الأولويات وتعتمد العلم والتقدم التقني أساساً في عملها ، وتستفيد من تجارب الأمم والشعوب التي عرفت أهدافها ، ونجحت في الإنقاذ على ذاتها ، وتجديد مناهجها ، وخرجت من أزماتها بأقل الأضرار ..

وفي هذه المناسبة فإنني أحسي بالمقاومة المؤمنة في جنوب لبنان ، وأحنى رأسي لشهادها شهداء الأمة الذين يدافعون عن كرامتها ومستقبلها ، فهم الشعلة التي تضيء هذا الظلم الدامس من حولنا ، وهم الرد على العدوان الصهيوني الهمجي الغاشم على أمتنا .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أتحدث حول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سعادة الأستاذ/ عبد القادر بن صالح
رئيس الاتحاد البرلماني العربي - رئيس المجلس
الشعبي الوطني الجزائري
أصحاب السعادة رؤساء المجالس البرلمانية
ورؤساء الوفود
أيها السيدات والسادة الحضور

بادىء ذي بدء أود أن أتوجه إلى سعادة الأستاذ/
 عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني
 الجزائري على انتخابه رئيساً للاتحاد البرلماني
 العربي خلال الفترة القادمة متمنياً له دوام النجاح
 والتوفيق مؤكداً في ذات الوقت بأنه سيجد منا كل
 الدعم والتأييد في أداء مهامه لتكثيف الاتحاد البرلماني
 العربي من تحقيق أهدافه . كما أتوجه بالشكر الجزيل
 إلى معالي الدكتور أحمد فتحي سرور على الجهد
 الكبيرة التي بذلها خلال فترة رئاسته للاتحاد البرلماني
 العربي والتي كان لها الأثر الكبير في دفع مسيرة
 الاتحاد إلى الأمام . وأرجو أيضاً ترحيب بانضمام
 مجلس الشورى بسلطنة عمان الشقيقة إلى منظومة
 العمل البرلماني العربي الذي سيكون بلا شك رافداً
 أساسياً لدعم مسيرة العمل البرلماني العربي المشترك .
 وإنه ليشرفني بالأصلحة عن نفسي ونيابة عن
 إخواني أعضاء الشعبة البرلمانية بالمجلس الوطني
 الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة المشاركة في
 أعمال المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي ،
 الذي ينعقد هذه المرة على أرض الجزائر الشقيق ،
 هذا البلد الذي نفتخر بما تحقق له من إنجازات عظيمة
 وما نأمل له من أمن واستقرار وسلم بفضل الإرادة
 القوية للشعب الجزائري الذي ايد مسيرة الوئام المدني
 التي قادها فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة .



كلمة

السيد محمد خليفة بن حبتور
رئيس المجلس الوطني الاتحادي
دولة الإمارات العربية المتحدة

دولة الإمارات الداعية بدعوة الحكومة الإيرانية لعقد مفاوضات مباشرة ، أو الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية لحل النزاع القائم ، كما أنها لتحث الشعب التي لحكوماتها علاقات جيدة مع الحكومة الإيرانية على العمل والطلب من إيران الاستجابة للمبادرات الإماراتية الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى نزع فتيل التوتر في منطقة الخليج العربي .

كما إنها لتنمى استثمار فرصة انعقاد المؤتمر الدولي القادم في العاصمة الأردنية عمان لحشد الجهد نحو اتخاذ موقف عربي موحد تجاه قضية الجزر والقضايا العربية الأخرى ، بهدف إيصال صوت الحق العربي إلى العالم أجمع .

السيد الرئيس ..

إن ما يحدث اليوم في لبنان من تدمير وتخريب لبنيته الأساسية على مرأى ومسمع من العالم وبماركة ضئيلة من شريك السلام الأساسي وأحد راعيه لهو أمر جل خطير ، فالازمة التي يمر بها حالياً ما هي إلا دلالة واضحة على مدى صلف وغطرسة العدو الصهيوني تجاه الشعب اللبناني الذي من حقه أن يقاوم المعتصب الذي سلب أرضه وهجر أهله .

والشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة لندعو من على هذا المنبر الشعب البرلماني العربي لإدانة هذا العدوان السافر ، وندعو الدول الصديقة إلى اتخاذ مواقف متوازنة مع أطراف الصراع ، الوقف مع لبنان حكومة وشعباً في محنته الحالية ومساندته في تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم (425) والذي يدعو صراحة إلى إنسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية المغتصبة وإنهاء احتلاله دون قيد أو شرط .

السيد الرئيس

إن مسيرة السلام في الشرق الأوسط ، والتي بثت فيها الروح إثر انطلاق المسار

السيد الرئيس

إن الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وانطلاقاً من حرصها على أهمية العمل البرلماني العربي كأحد الآليات الداعمة للعمل العربي المشترك الهدف إلى تعزيز الموقف العربي تجاه التحديات والمواقف التي تواجهه الوطن العربي ، لتأمل أن يكون هذا المؤتمر هو فاتحة خير في الألفية الجديدة للعمل العربي المشترك ، وأن يخرج باستراتيجية عربية موحدة تجاه القضايا والتحديات التي تواجهه العالم العربي .

السيد الرئيس

لقد انتهت دولة الإمارات العربية المتحدة في علاقاتها الدولية والإقليمية سياسة متوازنة مبنية على الاحترام وحسن الجوار ، وهو البدأ الذي حدد علاقاتها مع جمهورية إيران الإسلامية في تصفية نزاعها على سيادة جزر الإمارات الثلاث طنب الكبrij وطنب الصغرى وأبو موسى ، والتي احتلتها إيران منذ عام 1970 ، حيث دعت دولة الإمارات العربية المتحدة الجارة المسلمة إيران إلى الجلوس على طاولة المفاوضات لحل النزاع الدائر بينهما حول السيادة على هذه الجزر ، وذلك وفق جدول زمني محدد يقضي في النهاية إلى حل هذا النزاع ، وفي حالة عدم نجاح تلك المفاوضات في إطارها الزمني يرفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية للبت فيه . ودولة الإمارات في سعيها لحل هذا النزاع لم تغلق الباب أمام مبادرات الأشقاء والأصدقاء في محاولة التوسط بين الطرفين بل رحبت وما زالت ترحب بهذه المبادرات إيماناً منها بدبولوماسية الحوار ، وإساحة لأصحاب الحكم والعقل بالتدخل .

إن الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة لندعو الشعب البرلماني العربي الممثلة في هذا الاجتماع إلى مساندة موقف دولة الإمارات في نزاعها مع إيران من خلال تبنيها بصرامة في المحافل الدولية والإقليمية مطالب

تقوم بها الطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية ، وإزالة منطقتي الحظر واللنان لا تستندان على الشرعية الدولية .

وفي الإطار ذاته فإن الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات ترى أنه ومن بعد قيام الجماهيرية الليبية بتسليم المشتبه بهما طبقاً لقرارات الأمم المتحدة فإنه لم يصبح هناك أي مسوغ لاستمرار الحصار الاقتصادي المفروض عليها الأمر الذي يتطلب اتخاذ موقف عربي موحد حول العمل على رفع الحصار عن الجماهيرية الليبية .

السيد الرئيس

إن ما شهدته الساحة السودانية من تطورات في الآونة الأخيرة وما أدت إليه من حل للبرلمان وفرض حالة الطوارئ ، وإن كان شأناً سودانياً داخلياً ، إلا أن الشعبة البرلمانية بدولة الإمارات العربية المتحدة لتدعوا الحكومة السودانية إلى الإسراع في إحياء العملية البرلمانية في السودان الشقيق للعمل سوياً من أجل إحلال السلام والأمن وتؤدي إلى مشاركة كافة القوى السياسية والوطنية لتعزيز الاستقرار والتنمية في السودان الشقيق ، كما إنها لتدعم الجهود والخطوات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً في الانفتاح على المعارضة ودعوتها للعودة والحوار المباشر ، الأمر الذي سيعزز في النهاية فرص السلام في السودان .

السيد الرئيس

لقد أحدثت التطورات العالمية المتتسارعة تحولات مذهلة في النظام السياسي العالمي وفي السياسات الاقتصادية الدولية الأمر الذي فرض على الدول الانتظام في شكل من أشكال التكتلات الاقتصادية لمواجهة تلك التغيرات والتطورات وهو ما عرف بظاهرة العولمة .

إن مفهوم العولمة بأبعاده المختلفة يحتم علينا نحن كأمة عربية أن نكون على أبهة الاستعداد لمواكبة هذه الظاهرة متسلحين بما نملكه من مورثات عقائدية وحضارية ، ومن

السوري الإسرائيلي وبده مفاوضات الحل النهائي للمسار الفلسطيني ، قد تكسرت هي الأخرى أمام التعتن الإسرائيلي برفضه التقيد بأساس عملية السلام وهو مبدأ الأرض مقابل السلام الذي أقره مؤتمر مدريد ، وتلكنه في تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالجانب الفلسطيني لا سيما اتفاقيات شرم الشيخ واتفاقية واي ريفر 2. إن الموقف الإسرائيلي المتعنت هذا ليشكل خطراً كبيراً على المنطقة قد يجرها إلى متأهات مظلمة لا يعلم مداها إلا الله سبحانه . والشعبة البرلمانية بدولة الإمارات العربية المتحدة لتوّكّد دعمها ومساندتها المطلقة لموقف الجمهورية العربية السورية ومطالبتها بحقها الشرعي بضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من تراب الجولان العربي السوري .

كما تؤكد مساندتها لموقف السلطة الفلسطينية في مطالبتها إسرائيل بتنفيذ التزاماتها السياسية والقانونية ، وإعادة الحقوق الوطنية المنشورة للشعب الفلسطيني وتمكينه من إقامة دولته المستقلة على ترابه في فلسطين وعاصمتها القدس الشريف .

السيد الرئيس

لا يزال الشعب العراقي يعيش مأساته الإنسانية المروعة منذ أن فرض الحصار عليه نتيجة غزوه لدولة الكويت الشقيق . إن الشعبة البرلمانية بدولة الإمارات وإن كانت تحمل الحكومة العراقية ما آلت إليه الأوضاع في العراق نتيجة التصرفات الماضية ، وعدم التزامه بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بتحرير دولة الكويت ، إلا إنها ترى من حق العراق أن يعرف الأسس والمعايير التي سيتم على أساسها رفع الحصار عنه لا سيما في حال تعاونه مع لجنة الأمم المتحدة الجديدة للتفتيش عن الأسلحة العراقية .

كما أن الشعبة البرلمانية لتوّكّد حرصها وتمسكها التام على استقلال العراق ووحدة وسلامة أراضيه وسيادته الوطنية ، داعية في الوقت ذاته إلى وقف الهجمات المتكررة التي

بصورة أكثر واقعية .

السيد الرئيس

إن الدول العربية مدعوة اليوم ، وأكثر من ذي قبل ، إلى التحرك السريع للحفاظ على كافة المنجزات والمكتسبات ، والشعبة البرلمانية بدولة الإمارات العربية المتحدة ترى أن تفعيل دعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حول لم الشمل وإحياء التضامن العربي بما المدخل الأساسي لتنمية الصد العربي في مواجهة التحديات التي تواجهنا كأمة عربية ، وإن من الآليات لإحياء التضامن العربي يتمثل بانعقاد القمة العربية بصفة دورية .

وإن هذه القمة مطلوب منها أن تصبح استراتيجية عربية شاملة تعمل على حماية المكتسبات القومية وصيانتها ، وتعين على استغلال أفضل الفرص ، لا سيما في إطارها الاقتصادي من خلال دعم التكامل الاقتصادي العربي ، وتعزيز الشراكة الاقتصادية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إمكانات وموارد اقتصادية توهلنا لأن نكون مقدمة الركب لا في مؤخرته .

فلا يخفى على الجميع أن العولمة الاقتصادية ، وهي الأكثر بروزاً في هذا الظاهر لها نتائجها التي قد تكون مأساوية على فئات المجتمع الأشد فقرًا ، التي ستتأثر سلبًا بهذه النتائج . ومن هنا فإن دور البرلمانيين العرب ، وهم ممثلي الشعب يتمثل في تذكير الحكومات وحثها على العمل على إيجاد الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تخفف من وطأة النتائج السلبية للعولمة الاقتصادية . كما أن ذلك يضع علينا نحن البرلمانيون عبئاً في المساهمة بصياغة استراتيجية عربية موحدة لمواجهة أوضاع العولمة وتسيم في ذات الوقت بتحديد الدور الذي يمكن أن يلعبه العرب من خلالها في الألفية الثالثة .

على أنه لابد من التأكيد أن مثل هذه الصياغة يجب أن يشارك فيها أكثر من باحث ومتخصص في شتى مناحي المعرفة ، إلى جانب قطاعات شعبية ممثلة بجمعيات المجتمع المدني وذلك بهدف خروج تلك الاستراتيجية



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس
السادة رؤساء وأعضاء الوفود
أيها السيدات والسادة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
إنه لمن دواعي الفخر والسعادة أن نلتقي اليوم
مجتمعين على أرض الجزائر الشقيقة ، هذه الأرض
التي ارتوت بدم الشهداء الأبرار من أبنائها ، هذا البلد
العربي العتيد ، بلد المليون شهيد ، ذو البأس الشديد ،
والماضي المجيد ، فتحية وتقديرًا لشعب الكفاح
العظيم .

السيد الرئيس

إن العالم يشهد - اليوم - تطورات جذرية بالغة
الأهمية ، تطورات في المفاهيم والقيم والمؤسسات
التي تدير الحركة الدولية وتحدد سياساتها ، وبلا شك
فإن هذه التطورات ستكون لها آثارها وانعكاساتها على
مجمل العلاقات الدولية وعلى دور كثير من الدول
والشعوب في الحاضر والمستقبل . ولا يمكننا أن
نكتفي برصد هذه التطورات وتحليل آثارها ومتابعتها ،
بل من واجبنا أن ننتقل إلى دور العمل الإيجابي من
أجل الاضطلاع بدور فعال يسهم في توجيه حركة
العالم على شتنى الأصعدة السياسية والاقتصادية
والاجتماعية .

ومن هنا يبرز دور التضامن العربي باعتباره
المحور الأهم في العمل العربي المشترك ، إذ ليس من
سبيل أمم الأمة العربية إلا التضامن العملي لمواجهة
التحديات الحالية والمستقبلية ، واستعادة فاعليتها على
الساحة الدولية .



كلمة السيد

ابراهيم محمد حسن حميدان
رئيس مجلس الشورى في البحرين

أن نضع في حسابنا تلك التكتلات ونحدد حركتنا وسياساتنا الاقتصادية العربية بناء على مدى سلطتها وقوتها تأثيرها .

وتأتي السوق العربية المشتركة في هذا الخصوص ضرورة حيوية لمواجهة تلك القوى الاقتصادية ، ذلك أن الأمة العربية تملك من المقومات والإمكانات ما يوهلها لأخذ مكانها الطبيعي في هذا النظام العالمي الجديد .

وعلى ذلك فإن على شعوب الأمة العربية أن تفكر جدياً في الأساليب والآليات الكفيلة بتحقيق تقارب وتفاعل اقتصادي شامل وفعال بينها قائم على تضافر المصالح وتحفيز القيود المفروضة على حرية انتقال السلع والأفراد فيما بينها ، ولابد في هذا الإطار من إعادة النظر في الأنظمة والتشريعات الاقتصادية لإلغاء القيود التي تحد من انطلاقها نحو تحقيق الطموحات والأمال المعقودة على السوق العربية المشتركة .

السيد الرئيس

إنه مهمما كانت التحديات والعقبات والمشكلات كثيرة أو كبيرة فإنها يمكن أن تتضاءل إلى حد كبير إذا ما توافرت الرغبة الصادقة من جانب الشعوب العربية من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية المأمولة والتي يتمناها كل عربي مخلص .

السيد الرئيس

إن الاهتمام بقضايا الديمقراطية والمساواة واحترام مبادئ حقوق الإنسان أمر جد هام وخطير وملح ، ففي ضوء المتغيرات الدولية التي نعيشها على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة ، أصبحت تلك الأمور جزءاً من الشرعية الدولية والمعيار الذي يقاس به مدى مصداقية سياسات الدول ، وتتبلور بناء عليه أسس التعامل الدولي بعد أن أصبح لها قواعد وقوانين ومؤسسات شرعية داخلية ودولية تحرك من خلالها . وهذه الأمور وإن كان ظهورها وتناولها بهذا الحجم على الساحة

فالأمة العربية تملك من الإمكانيات المتاحة ما يوهلها أن تستجمع طاقاتها ومواردها للذود عن مصالحها وتجاوز مشاكلها ومواجهة التحديات التي تعرّض مسيرتها .

السيد الرئيس

إن استغلال تلك الإمكانيات يستلزم التغلب على الأوضاع المرحلية الطارئة التي نمر بها ، وذلك يتطلب التهديد والتحذير لتنقية الأجواء العربية بالقيام بمشروع مصالحة عربية حقيقة تقوم على حصر الخلافات القائمة في أضيق نطاق مع تسوية ما يمكن تسويته منها بالطرق الودية وفي نطاق الأسرة الواحدة مع إيجاد آلية جادة تحول دون نشوء خلافات في المستقبل .

كما أنه لا بد من ترسیخ وتعزيز التزام كافة الدول العربية بعدم اللجوء في الحوار إلى لغة القوة أو التهديد بها في مواجهة بعضها البعض ، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول مهما كانت البواعث والأسباب ، لأن في ذلك إلغاء لمبدأ الاحترام المتبادل بين الدول ، وإنهاء لمفهوم الأمن القومي العربي ، وإهداً لميثاق الدفاع العربي المشترك .

ولعل في التوصيات الصادرة عن الندوة البرلمانية العربية بشأن الموافقة على مبدأ إقامة برلمان عربي موحد بادرة خير وأمل في تحقيق التضامن العربي المنشود ، وصولاً إلى الآمال والأهداف التي توثق أواصر العلاقات بين الشعوب العربية . وفي ذات الإطار فإنه ينبغي زيادة تعزيز دور الجامعة العربية حتى تتمكن من القيام بدورها وبالواجبات المنوطة بها على الوجه الأمثل والذي بلا شك سيؤثر إيجاباً على التضامن العربي .

السيد الرئيس

إن العالم يشهد الآن حركة اقتصادية متزايدة أفرزتها عدد من التكتلات الاقتصادية أدت إلى بروز دور القوة الاقتصادية كعنصر أساسي في تشكيل القوى الدولية القادرة والمؤثرة على باقي دول العالم ، ومن ثم يتعين

والبنية التحتية والمنشآت الاقتصادية ، الأمر الذي أدى إلى خسائر فادحة على الشعب اللبناني الشقيق كما نؤكد على أن مثل هذه الإعتداءات ستؤثر سلباً على عملية السلام .

أما بخصوص جزر الإمارات العربية المتحدة فإننا ندعم موقف دولة الإمارات العربية تجاه جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ونساند مطالبها باتخاذ كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تدعوا إليها لاستعادة حقها في هذه الجزر .

السيد الرئيس

في ختام كلمتي هذه أتمنى للجزائر الشقيق وشعبها العزيز الأمن والسلام في ظل قيادة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكيمة ، وفقه الله وسدد على طريق العزة خطاه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدولية حديث العهد ، إلا أنها بالنسبة لنا ليست جديدة ، فديننا الحنيف أرسى دعائمها وحضر عليها وحث على مراعاتها وتطبيقها ، ومن هذا المنطلق فإنه يلزم التأكيد على هذه الثوابت الإسلامية .

أما بالنسبة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط فنؤكد ضرورة العمل على إنجاح عملية السلام على كافة مساراتها وصولاً إلى السلام العادل والشامل وال دائم في المنطقة وذلك تأسيا على قرارات مجلس الأمن الدولي (242) و (338) و (425) ، واتفاقات السلام الداعية إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية في فلسطين والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان والإقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة عاصمتها القدس الشريف كما نستذكر وندين الإعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على الأراضي اللبنانية واستهدافها الأهداف المدنية



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلوة والسلام على خير المرسلين
معالى الأخ عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس
الشعبي الوطني الجزائري ورئيس الاتحاد البرلماني
العربي

السادة رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية العربية

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن أحل على رأس وفد
برلماني تونسي بأرض الجزائر الشقيقة بمناسبة انعقاد
المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي والدورة
الخامسة والثلاثين للمجلس ، ويطيب لي باديء ذي
بدء أن أرفع إلى فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة
وأعضاء حكومته والشعب الجزائري الشقيق تحيات
سيادة الرئيس زين العابدين بن علي ومساعره
الأخوية.

كما يسعدني أن أعبر لكم ، معالي السيد الرئيس ،
عن أخلاص التهاني بمناسبة انتقال الرئاسة إليكم متمنياً
لكم كل التوفيق في إنجاح مسيرة اتحادنا ، وإنني على
يقين من أننا سنجد لاتحادنا فيكم أحسن خلف لخير
سلف معالي الدكتور أحمد فتحي سرور الذي يحق لنا
أن نشكره على كل المجهودات التي بذلها لفائدة
الاتحاد .

ويطيب لي أن أعرب لكم وللشعبة البرلمانية
الجزائرية عن أخلاص التشكرات و جميل العرفان لما
حظى به الوفد التونسي منذ حلوله بهذه الأرض
العزيزه المضيافه من فائق الحفاوة التي تترجم عمما
يكتبه أشقاؤنا الجزائريون لنا جمیعاً من أخوة ومحبة
وأن أبلغهم وأبلغكم تحيات زملائكم أعضاء مجلس
النواب التونسي متمنياً أن يكلل الله أعمالنا بالنجاح
والتوفيق لما فيه نصرة قضيانا العربية .



كلمة

السيد فؤاد الميزع
رئيس مجلس النواب التونسي

ومن منطلق إيماناً بأن التنمية والديمقراطية عنصران مترابطان وأنه لا يستقيم أحدهما بدون الآخر ، عملت تونس على تطوير نمط حياة الشعب سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً في إطار وفاق وطني نسعى به لربط بين الديمقراطية والتنمية حتى تتاح الفرصة لكل المواطنين المشاركة بوعي ومسؤولية في تدبير شؤون البلاد والانتفاع العادل بثمرة الجهد .

وإن من واجب الجميع حكومات وشعوباً التضامن من أجل نجاح هذا المسار وتوقفه لخدمة الإنسان ، و المجالسنا النيابية مدعاة قبل غيرها لتعزيز هذا التوجه ودعم الديمقراطية ، وكلنا ندرك أن صيغ الديمقراطية يصنعها كل بلد على قياسه وإنها ممارسة يومية وسلوك حضاري واع وإنها تقضي مجاهدة النفس وتحطيب العام على الخاص ، كما تقضي رعائية دائمة وإحاطة متواصلة حتى لا ينحرف مسارها أو تزيغ عن أهدافها وتبقى أصلاً اختيار الشعب لمصيره بحرية .

وإن من مسؤولياتنا كبرلمانيين تشجيع هذا التطور الذي يعكس التطلعات الأساسية للشعوب التي تريد الديمقراطية وتريد التنمية ولا تقبل التضحية بإداتها ، فلا تنمية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية مهما يكن شكلها بدون تنمية وإن مستقبل البلدان العربية الاقتصادي يبقى رهين نجاحها في تطوير قدراتها الذاتية .

حضرات السادة والسيدات

إن العلاقات الودية بين الأمم وإن ثقيلت تحسن بالانفراج بين الغرب وما كان يسمى الشرق تعرضاً صعبويات دائمة وإن أسباب التوتر لم تنته بعد ، وبؤر النزاع ما زالت متواجدة خاصة في فلسطين وما حولها بسبب تكرر الحكومة الإسرائيلية لمسؤولياتها وهي مناسبة لنؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف واسترجاع الجولان السوري وجنوب لبنان إلى أصحابهم الشرعيين .

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

إن تونس قد اعتمدت دوماً على سياسة ثابتة في علاقاتها قوامها التعويل على الذات والتفاعل الشيط مع محبيتها إيماناً منها بالترتبط الوثيق بين مقومات السياسة الداخلية والخارجية لمواكبة العصر والالتحاق بمصاف الدول المتقدمة ، لذلك أولت المحيط الخارجي على امتداده كل العناية .

وبحكم انتمائتها الجغرافي ، كان للفضاء المغاربي في هذا التوجه النصيب الأوفر نظراً للروابط الحضارية والتاريخية والثقافية التي تجمع بين شعوب المنطقة .

وانطلاقاً من هذه الاختيارات جاءت المبادرات المغاربية التي قام بها سعادة الرئيس زين العابدين بن علي ، رئيس الجمهورية التونسية ، لتوجّه الاستراتيجية الوطنية في مجال العلاقات الخارجية وجهتها الصحيحة ، حيث اضطلعت تونس بدورها في المساهمة في تحديد ملامح اتحاد المغرب العربي وبعثه إلى الوجود وجعل مواقف التصالح والتآخي والنظر بعيداً إلى المصير المشترك تسود المنطقة .

ولقد أكدت تونس في كل المناسبات تمسكها بالبناء المغاربي ودعمها لمسيرة الاتحاد باعتباره مطحاماً مشروعًا وحيوياً للشعوب المغاربية يرسخ التضامن والتكامل بينها ، ومكملاً تاريخياً من الضروري أن نسعى جمِيعاً للحفاظ عليه وتطويره .

وإننا نأمل أن يرفع الحظر عن الشقيقة ليبيا نهائياً في أقرب الآجال ويستعيد اتحاد المغرب العربي حيويته وتزول العقبات الظرفية التي اعترضت مسيرته .

السيد الرئيس

إننا وقد التقينا لدراسة قضيانا العربية نعلم علم اليقين أن العالم في تغير مستمر وأن التطورات المسترسلة قد امتدت إلى أغلب أوجه الحياة .

بندية والتحكم في آثار العولمة التي حولت العالم إلى قرية صغيرة .

السيد الرئيس - السادة الزملاء

إن الجوء الذي لمسناه في هذا المؤتمر العربي والروح البناءة التي اتسمت بها أشغالنا يجعلنا نعتقد أن العزم صحيح على الانطلاق بمسيرتنا العربية نحو ما يمناه لها كل مواطن عربي .

وإننا ندخل مرحلة جديدة في طريق التغيير والبناء الجديد ، ولنا نحن البرلمانيين مسؤولية كبرى في استهاضن دولنا وحكوماتنا ومساندتها للإسراع بالعمل الإيجابي الصالح . ولاتحدنا البرلماني العربي دور هام للقيام بالمبادرات الخيرة ، ولنا أن ندعمه في توجيهاته وإصلاحاته ونبارك التعديلات التي أدخلت على أنظمته من ذلك إنشاء لجنة جديدة خامسة ، خاصة بشؤون المرأة واعتبار عام 2000 عاماً للمرأة العربية تقدم خلاله كل المبادرات الممكنة للنهوض بها وتمكينها من ممارسة حقوقها السياسية إلى جانب الرجل ، وهذا يندرج في نطاق القرارات والتوصيات الصادرة عن الندوة البرلمانية حول مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية التي انعقدت بتونس خلال شهر نوفمبر 1999 بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية .

وفي الختام ، أجدد لكم مرة أخرى التهاني على حسن التنظيم لأشغال مؤتمرنا وأعبر لكم عن جزيل شكرنا وبالغ تقديرنا على كرم الضيافة وحسن الاستقبال .

وأتمنى لمؤمننا النجاح والتوفيق
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وإن تدهور الأوضاع بالمنطقة يجعلنا نشعر بقلق شديد فالعمليات المتواصلة للقصف الإسرائيلي على المدن والقرى اللبنانية وما أسفت عنه من سقوط ضحايا من المواطنين الأبرياء وتهدم البنية التحتية إنما هي أوضاع تبقى المنطقة في دوامة الصراع والعنف واختلال الاستقرار .

إننا كذلك ندعو بكل إلحاح إلى أن نتعاون جميعاً لتصفيية الأجواء العربية وفتح صفحة جديدة للتعايش السلمي والأمن والاستقرار في المنطقة وإنهاء معاناة الشعب العراقي برفع الحظر الذي طال أمده عنه .

السيدات والسادة

إن أقطارنا حكومات وبرلمانات مدعوة إلى السعي الحثيث نحو تحقيق ما تتطلع إليه شعوبنا من التضامن والتعاون وتنسيق المواقف والتفرغ لمعالجة قضايانا المصيرية لذا فإننا مدعون أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز الجهود وتعزيز التعاون بين دولنا وبرلماناتنا وإرساءه على أسس جديدة من تشابك المصالح والمنافع .

وإن تفعيل مشروعات التكامل الاقتصادي العربي يمثل رافداً حيوياً مكملاً للتضامن العربي المنشود إذ يعد إحدى الأولويات التي ستتمكن العرب من التعامل مع كافة التجمعات الاقتصادية الأخرى من موقع القوة ، لذلك لابد من تعزيز التنسيق بين مواقفنا في الميدان الاقتصادي والتموي للوصول تدريجياً إلى بناء السوق العربية المشتركة الكبرى التي لابد لها أن تبدأ أولاً من تجمعات ثنائية أو جهوية في صيغة مناطق تبادل حر تتسع شيئاً فشيئاً إلى أن تشمل كافة بلداننا العربية ، وتفتح آفاق التعامل



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ

السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي
السادة رؤساء البرلمانات والوفود العربية
السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي
السادة رؤساء الوفود الملاحظة
السيدات والسادة أعضاء البرلمانات والمجالس
ضيوفنا الأعزاء

يسعدني أن أرحب بكم الترحيب كل الترحيب باسم إخوانكم أعضاء البرلمان الجزائري بغرفته (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) .

ونحن إذ نلتقي اليوم كعائلة واحدة ، يزيدنا ذلك غبطة وسروراً ويملا خلجان صدورنا محبة واعتزازاً بما حققناه من تضامن وترتبط ، وانسجام كانت أمتنا بحاجة إليه في أصعب أيامها وأحلّك لياليها .

إنني ، مثل أي واحد من ممثلي الشعب الجزائري ،أشعر بسعادة بالغة لإنعقاد مؤتمرنا التاسع للمرة الثانية خلال عقدين على هذه الأرض التي ضحي شعبها بخيرة أبنائه وبناته من أجل حريته وكرامته .

ويكبر ، أيها الضيف الأعزاء ، اعزازنا بحضوركم القوي والمتميز ، لأننا نجتمع في هذا المكان الذي شهد على امتداد ربع قرن أحداثاً تاريخية كبرى من عقد قمة دول عدم الإنحياز إلى تاريخ إعلان قيام الدولة الفلسطينية إلى مؤتمرات القمة العربية والإفريقية ، كما شهد ميلاد عدد كبير من الهيئات والمنظمات والأحزاب .. واليوم يشهد هذا المكان عقد مؤتمرنا التاسع في ظل تحولات سريعة يشهدها العالم وتتفاعل معها شعوب الوطن العربي بوعي كبير .

كلمة

السيد بوعلام بساجع

رئيس وفد الشعبة البرلمانية

الجزائرية

الوطن فوق السياسة ، والأمن فوق الفناعات الذاتية .. وأكدو بحسهم الوطني المسؤول أننا قد نختلف في الأشكال والألوان ، وقد تبتعد في المشرب والإنتماء ، وقد لا تتوافق في التصور والاتجاه ، لكن ولاعنة يبقى للوطن يبقى للمواطن ، ولا وطن دون أمن ، ولا مواطن دون كرامة .

إن الوئام المدني لم تفرضه نزوة عابرة أو حسابات سياسية محدودة في الزمان والمكان ، إنما جاء كفعل حضاري واع لتجاوز حالة التراوح التي أنتجتها سنوات الأزمة .

هذه الأزمة التي وإن تركت جرحًا غائراً في نفوسنا نحن الجزائريين فإنها أخفقت في تدمير وجдан الإنسان وكسر بناء الدولة ، لأن الشعب الذي عجزت أعتى قوى الإستعمار عن تركيده وضرب قيمه ومسخ شخصيته وتحوير مساره عن التاريخ ، كيف لا يقوى على مواجهة امتحان استهدف أمنه وهو رأسه ، ودينه وهو عنوان انتمائه وأصالته ، ودولته وهي التي منحها أغلى ما يملك الإنسان .

ولعلكم ، أيها الأشقاء ، تتبعتم الخطوات العuelleة التي ميزت العمل الكبير الذي قام به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في فترة قياسية ووجيبة حين أعلن الحرب على الفتنة واستخدم سلاح الحكم والعقل وال الحوار ، وكسر الحصار الذي تشكل حول الجزائر بفعل الفهم الخاطئ لما يحدث عندنا ، وعمل على محوار آثار التشويه الإعلامي للحقائق والمغالطات المغرضة التي صورت بلادنا وكأنها مستنقعات الموت والدمار .

لقد كان الرد سريعاً ، وأدرك الجميع أن الجزائريين قادرون على رفع التحدي وعدم الاستسلام لمنطق الاستنزاف الذاتي .. واحتضن الشعب الجزائري الوئام بإخلاص وصدق وثقة ، وتفاعل تلقائياً مع القرارات الهامة لرئيس الجمهورية الذي كان يدرك بنظرته الثاقبة أن الحل لا يمر عبر أكثر من طريق ، إنما من خلال وئام مدني ومصالحة

ولا يسعني ، أيها الأخوة الأفاضل ، إلا أن أرفع خالص شكري وعظيم تقديرني لكم جميعاً لقومكم المبارك هذا ، وتلبية دعوة الجزائر وشعبها وبرلمانيها ، كما أخص بالشكر الدكتور فتحي سرور رئيس الاتحاد البرلماني العربي للعهدة المنصرمة وكذلك السيد نور الدين بوشكوح الأمين العام للاتحاد ، وكل كفاءات هيئات الإتحاد لمابذلوه من جهد مخلص وعمل كبير في سبيل ترجمة توصيات المؤتمر الشام بنواقشط ودورتي عمان ودمشق وندوة بيروت التي أعقابه ، وكانت كلها روافد متصلة وأرضية متينة لعقد مؤتمر الجزائر هذا .

إن هذا المؤتمر الذي ينعقد في ظرف حساس وهام ، نريده مجازاً حيوياً للجسم في القضايا التي نالت حظاً أوفر من النقاش والدراسة ، والفصل في المسائل المطروحة أمامنا باللحاج كبير .

ولا أجائب الحقيقة ، أيتها السيدات أيها السادة ، إن قلت إن اختياركم الجزائر لم يكن مجرد اختيار لموقع جغرافي ، أو لسبب ظرفي ، إنما يحمل دلالات سياسية عميقة وواعية ، إدراكاً منكم للجزائر من مكانة كبيرة في وجانكم ، وتعبيرأ صادقاً منكم تجاه الشعب الجزائري ، وتضامناً قوياً و حقيقياً معه بعد سنوات الأزمة والمحنة .

أيها الأخوة والزملاء

إن الشعب الجزائري استطاع أن ينجز في الأشهر الأخيرة خطوة جريئة نحو تأكيد حاجته القصوى للأمن والاستقرار ونبذ العنف والفرقة بإجماعه يوم 16 سبتمبر الماضي على انتهاج سياسة الوئام منهجاً لحماية وحدته وصيانته دم أبنائه المراق ، وهو الشعب المتعلق بأمنه المتتسك بوحدته ، الرافض للعنف والإرهاب والتخرّب ، المدرك لما ينتظر الأجيال من آمال وطموحات ، فكان قانون الوئام المدني الذي أقره قبل ذلك البرلمان الجزائري في جلسات مشهودة أبدى فيها النواب الجزائريون وعيّاً عميقاً تجاوز الرؤى الحزبية المختلفة ، فجعلوا

أيها الزملاء الأكارم

لقد فتحت ورشات كثيرة في مؤتمرنا السابقة واستوفت جهداً كبيراً وقطعت مراحل عديدة في سبيل تجسيدها .. واليوم في مؤمنا هذا نتقدم خطوات أخرى نحو الققارب في الرؤى وتبادل التجارب والخبرات ، والإفادة من حقول المعرفة البرلمانية العربية المتتوعة . فأمامنا جملة من القضايا التي لا أعتقد أنها ستخالف حولها ومن الضروري تعميقها وإثراؤها وأولى هذه القضايا تلك المتعلقة بإنشاء البرلمان العربي الموحد . ونعتقد أن التصورات التي يضعها كل واحد منا له ولابعده وأهدافه وأهميته كمؤسسة تأخذ على عائقها توحيد الرؤية والموقف .. ستكون ، دون شك ، تصورات هامة ومفيدة ، ويتأتى هذا المسعي الهام مع ضرورة الإسراع في عملية تنسيق التشريع العربي وتوحيد ، وهو لا ينفصل عن موضوع التعديلات التي طالت ويمكن أن تطال ميثاق الإتحاد حتى يتوازن مع التطورات والمعطيات الجديدة .

إلى جانب هذا سيكون مؤمنا مجالاً خصباً لفتح نقاش حول العرب والعلمة ، وطرح السؤال الجوهرى التالي : العولمة قائمة وسائلة لا محالة .. فكل الأمر هل ستتم بنا أو بدوننا ؟

هذا إلى جانب المسألة الحيوية التي تشغف بالكثير من مجالسنا النيابية وبرلماناتنا وهي مشاركة المرأة البرلمانية العربية في النشاط البرلماني العام ، وإسهامها في ترقية حضور المرأة السياسي وتفعيل دورها كجزء من المجتمع العربي الذي بدأت نظرته للمرأة كشريك سياسي دائم تأخذ مجالاً أوسع في نقاشات السياسة والإعلام والمجتمع عموماً .. فتضييق ورشة لهذه المسألة تعد من المكاسب التي حققناها في مسيرتنا البرلمانية العربية ، وترجمة فعلية لما قررته الدورة السابقة .

فالجزائر التي شرفت باحتضان أول اجتماع للنساء البرلمانيات العربيات تعتبر بهذا الحد الكبير ، وتعتبره امتداداً طبيعياً لما قدمته

وطنية وحل إنساني للأزمة ومعالجة عميقة لأسبابها وآثارها .. فلم يكن العفو الذي أصدره رئيس الجمهورية مجرد حدث سياسي عابر ، إنما كان موقفاً حضارياً نابعاً من قناعات شعب كامل ، قائماً على رغبة كبيرة في استعادة الأمن المفقود والاستقرار المرجو .

وما من شك في أن ما ورد في كلمة السيد رئيس الجمهورية في افتتاح مؤمنا هذا عن أهمية الوئام في عودة السلم والاستقرار ما يغني عن الشرح وإبراز الأهمية .

أيها الإخوة الزملاء

إن إنعقاد مؤمنا هذا على أرض الجزائر يعني ، دون ريب ، ان التجربة التعديدية في البرلمانات العربية ترتفقى وتتطور ، وإن البرلمانيين العرب في اللحظات التاريخية الصعبة ، التي تهتز فيها القيم ، وتمتحن فيها العقول ، وتزكي فيها الأ بصار ، في اللحظات التي تهب فيها العواصف من الجهات الأربع ،قادرون على قيادة سفينية الأمة ومنعها من الغرق ، بل والوصول بها إلى شاطئ الأمان والأمان ، وهو أمر بات يفرض نفسه علينا جميعاً في مؤمنا هذا وفي هذا اليوم المشهود .

ف صحيح تماماً أننا في الجزائر وفي عموم الدول العربية انتصرنا على المؤامرة التي استهدفت تدمير حاضرنا ومستقبل أبنائنا .. لكن لا بد من تثبيت هذا النصر وتعزيزه .. لذلك لابد من الارتفاع بالعمل البرلماني العربي ، فلم يعد كافياً أن تكون البرلمانات العربية منابر مكملة للعمل الحكومي أو مجرد آليات للتشريع والتقيين .. فقد آن الأوان للدخول الجاد في العمل الميداني ومواجهة الواقع لتطويره سريعاً ، بل وتحفيزه في بعض المواقع أحياناً .

واتحادنا البرلماني الذي جاوز ربع قرن من الممارسة والجهد الدؤوب والعمل الجاد ، تجاوز سن الرشد ، وأضحى أهم هيئة عربية جامعة للصفوف على الإطلاق ، بما حققه عربياً ودولياً بعيداً عن كل إقصاء أو إلغاء .

وبالتالي فلا بديل عن العمل الدؤوب لترميم البيت العربي الكبير ..

وانطلاقاً من مبدأ التأسي والتأثر بين أبناء الأمة الواحدة وارتكازاً على ما يصبو إليه اليوم كل مواطن عربي في كل مكان لجمع الشمل وتوحيد الصف في وقت يتميز بالنكبات الإقليمية ، الاقتصادية منها والسياسية ، مع الحث دوماً على توسيعها ، فإننا ندعوا إلى مصالحة عربية شاملة ، كاملة ، تفتح من خلالها صفحات جديدة لوتام القلوب ، وتكامل المصالح ، وتظافر المساعي وترتبط المصير .

في هذا السياق ، فإننا نبارك كل مبادرة عربية لترقية هذا المطلب ، ونشارك في كل خطوة لتوفير أسباب القوة لأمتنا ، سواء بعقد قمة عربية ، وذلك هو الأمثل ، أو بدعم أي مقترن يفضي إلى رأب الصدع وتذليل الصعوبات في طريق العمل العربي المشترك .

ولا شك ، أنها الزملاء الأفضل ، أن مؤتمرنا التاسع هذا ينعقد في ظرف متميز ، وفي وضع تشهد فيه بلداننا استفادة سريعة على وقع الألفية الثالثة ، فالدعوة إلى التضامن بين دولنا وشعوبنا أصبحت أمراً حتمياً ، والتفاعل مع موجات العولمة والكونية أصبحى من متطلبات الوعي بها وبالتحولات التي يشهدها العالم ، والسلم الذي أخذ حيزاً من مسيرة أمتنا نحو الإستقرار منا موقفاً داعماً للحق العربي المسلوب ، رافضاً لكل محاولات النيل من تاريخ هذه الأمة وتضحيات أبنائها .

كما أن اهتمامنا يتجه نحو تعميق التعاون العربي الإفريقي والتعاون المتوسطي والدولي ، وهو تعاون يتأسس على قواعد الشراكة الموضوعية ومراعاة المصلحة ، ونبذ الإجحاف .

وإذا ابتعينا أن يكون البحر الأبيض المتوسط ، حقاً ، بحيرة سلام ووثام ، ينبغي أن يقوم التعاون الأورو - متوسطي على أساس احترام الشرعية الدولية وتساوي كل الأطراف أمام القانون الدولي .

المرأة الجزائرية من تضحيات أيام الثورة التحريرية ، وإسهامها البارز في بناء الدولة ، ومشاركتها في صنع الديمقراطية ، ووقفها الباسل والشجاع في وجه قوى الشر والإرهاب .

أما على الصعيد الاقتصادي فإننا سنواصل إثراء الرأي حول السوق العربية المشتركة ، فمثلاً نسأل شعبتنا البرلمانية بشأن هذا الموضوع في الدورة الرابعة والثلاثين العادية التي احتضنتها دمشق بسوريا الشقيقة في نهاية يونيو من السنة المنصرمة ، أقول هل استطاعت بلداننا إزاحة العوائق التي تعترض هذا المشروع الطموح ؟ وهل حدثنا مراحل لتطبيقه ؟ وهل أخذت بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية لكل قطر ؟ .. وأسئلة أخرى أملني أن تكون الهيئة البرلمانية التي كلفت بمتابعة الملف قد وفقت في إيجاد الآليات الضرورية لذلك ..

وكل الأمر ، ايها الأخوة الأعزاء ، إننا بحاجة أكثر إلى التحلي بالواقعية والموضوعية للتوفيق بين الطموحات المشروعة وتأمين الشروط الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة ..
أيها الإخوة والزملاء

إننا في الجزائر ندرك أكثر من أي وقت مضى أن القضايا العربية سواء الاقتصادية منها أو السياسية ، لم يعد بالإمكان حلها على انفراد بعيداً عن عوامل المحيط المؤثرة تاريخية أو ثقافية أو سياسية .. فتشابه هذه القضايا من جهة ، ووحدة عناصر تكوين المجتمع العربي من جهة أخرى ، وظهور العولمة وتحدياتها السياسية العابرة للحدود من جهة ثالثة ، تجعل الحل الإقليمي المشترك للقضايا الاقتصادية والسياسية والثقافية هو الطريق الأسلام ، إن لم يكن الوحيد . لذلك فالجزائر اليوم تسعى بكل جدية لإعادة تفعيل اتحاد دول المغرب العربي ، والعمل على بذل أقصى الجهد لإرساء قواعد التعاون وتحقيق التضامن العربيين والوصول إلى المصالحة العربية التي تفرض علينا تدارك ما ألم بأمتنا من خلافات واحتلال في العلاقات

الأشقاء المسؤولين في كل من دولة قطر ودولة البحرين ، فإننا نبارك هذه المساعي الحميدة الرامية إلى تسوية النزاع القائم بين القطرين الشقيقين . ونعبر بهذه المناسبة عن ارتياحنا العميق وعن شجاعتنا الحارة لمثل هذه المبادرات التي تخدم ، ليس فقط ، مصلحة البلدين وإنما تخدم مصالح المنطقة كلها ، ومصلحة الوطن العربي كله بفضل ترقية الحوار الأخوي والمسؤول .

وفيما يتعلق بالحصار المفروض على الشعب العراقي الشقيق وما نجم عنه من معاناة طويلة ، فإننا نؤكد على ضرورة التعجيل برفع الحصار .. ذلك الحصار الذي فرض أيضاً على ليبيها الشقيقة ، وأصبح أداة جديدة لفرض منطق القوة بدل الحوار ، وفي بعض الأحيان يشكل إخلالاً بالشرعية الدولية .

ويظل ، أيتها السيدات أيها السادة ، موقفنا ثابتاً من كل القضايا التي تشكل جزءاً من انشغالاتنا واهتمامنا ، ويبقى تركيزنا منصباً على إزالة أسباب التباعد والفرقة والعمل على تمتين الصدف العربي لمواجهة التحديات الكبرى .

أيها الأخوة الأكارم

أيها الزملاء الأفاضل

في ختام كلمتي هذه أود أن أجدد لكم الترحيب باسم الوفد الجزائري في هذا المؤتمر لحضوركم الذي شرف الجزائر وزادها تقىة وإصراراً في ضرورة بذل مزيد من الجهد للمساهمة معكم في تحقيق التضامن العربي المنشود والدفاع عن المصالح العليا للأمة العربية .

مرة أخرى ، باسم الأخوات والأخوة أعضاء البرلمان الجزائري ، أجدد ترحبي بكم ، فأهلاً وسهلاً ومرحباً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أيها الأخوة الأكارم

لقد أصبح عرفاً أنه لن يزيد أحد على أحد في القضايا المصيرية للأمة العربية ، ولا حتى الإلزاق في تقدير الدروس .. فالتضامن العربي يفرض نفسه ، والدفاع عن الحاضر والمستقبل لا يختص به جيل دون آخر .. وكم كانا ننتمنى أن تكون ذلك الجيل .

إن التعاون بين بلداننا وشعوبنا هو الذي يقيها الجوع والخوف والفرق ، وهذا يعني أن البرلمانيين العرب بإمكانهم اليوم تقديم الكثير في الميدان وذلك بمواجهة الواقع وتطويره ، والدفاع عن مشروع الأمة العربية مغرباً وشرقاً ، والوقوف في وجه أولئك الذين أرادوا إسكات تاريخها ، وتدمير حاضرها ، ومصادرة مستقبلها في غفلة من الزمن .

أيها الزملاء الأكارم

إن قضايا الأمة العربية هي قضايانا جميعاً، والتحديات المفروضة علينا اليوم لا مناص لنا من التصدي لها دون تردد أو تخاذل ، ونحن إذ نبدي كامل تعاطفنا ومساندتنا للشعب اللبناني الشقيق ، نستكر بشدة الإعتداءات الإسرائيلية السافرة التي استهدفت سيادة لبنان بقصد القرى والسكان الآمنين وتحطيم المنشآت الحيوية ، وندعو المجتمع الدولي إلى تحمل كامل مسؤولياته بعيداً عن منطق الكيل بمكيالين ، كما أننا ندعم المفاوض العري في مسار السلام الذي لا يمكن أن يكون عادلاً وشاملاً ودائماً إلا باستعادة كل شبر من أراضي سوريا الشقيقة ، وانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان كاملاً . كما لا يمكن لمساعي السلام أن تتحقق ، ولا للسلام أن يكتب له البقاء ، دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس .

كما نجدد موقفنا الثابت من قضية الجزر الثلاث التي تحتلها إيران ، وحق دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ، في استعادة سيادتها عليها .

ونظراً للإتصالات الأخيرة الجارية بين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، فالق الأصباح ، جاعل الملائكة رسلاً يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل ، وسخر الشمس والقمر .

والصلوة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ، صاحب الرسالة العظمى محمد عبد الله وعلى آله وأصحابه ، والذين أwooه ونصروه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين .

السيد رئيس المؤتمر

السادة رؤساء البرلمانات والوفود البرلمانية العربية

السيد الأمين العام لاتحاد البرلمانات العربية

سيادتي سادتي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أقدم الشكر المستحق إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قيادة وبرلماناً وشعباً وحكومة على ما بذلوه من جهد واهتمام ، وبما وفروه من تسهيلات لراحتنا واستقبالنا وعلى ما قدموه لنا من كرم الضيافة ، وكرم العروبة الأصيلة .

سيادتي سادتي :

لقد آن الأوان أن نفيق من هذا الوضع المتردي الذي نحن فيه الآن حيث أهدرت كرامة أمتنا وسيادة أوطاننا بفعل هيمنة إسرائيلية وغطرسة صهيونية ، وشاهد على ذلك ما يجري الآن في المنطقة العربية .

ويقيناً ما كانت تحدث هذه الأحداث إذا كانت الأمة العربية على طريقها الصحيح « كنتم خير أمة أخرجت للناس » فحرري بنا نظراً إلى الأوضاع الراهنة ، أن نسعى إلى إعادة التضامن العربي وتنسيق سياسة التكال أمام عولمة زاحفة التي لا ترحم أحداً في الميادين الحضارية والاقتصادية والاجتماعية ،

كلمة السيد

عبد الرحمن حسن زيالة

عضو الجمعية الوطنية في

جبوتي

ولذا فإن الشعبة البرلمانية الجيبوتبية المشاركة في هذا المؤتمر تقدم بإدراج توصية لتأكيد هذه المبادرة ، تشجيعاً لخاتمة رئيس جمهورية جيبوتي للمضي قدماً لمصالحة الفرقاء الصوماليين مع دعم مادي ومعنوي ، من أشقاء العرب كما تطالب الشعبة برفع الحصار المفروض على الشعب العراقي الشقيق.

كما تسجل الشعبة في ملتقانا هذا بكل حزن واكتتاب بأن مسيرة السلام في الشرق الأوسط لا تزال تتعرّض بفعل تعنت إسرائيلي وبتماديه الوحشي ، ولا يهدأ لنا البال إلا باسترداد حقوق شعب فلسطين ، والانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان وإعادة الجولان إلى أصحابه .

كما تجدد دعمها لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في مطالبتها لاسترجاع الجزر الثلاث التي تحتلها إيران ، وتتمنى للشعب السوداني الاستقرار وإنهاء الصراع الدائر في جنوب السودان الذي تحركه أيدي أجنبية .

ولا يفوتي في هذا المقام إلا أن أجدد الشكر المستحق إلى الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس المؤتمر لحسن إدارته وكفائه المتميزةتين أثناء ترأسه مؤتمر الاتحاد كما أهنئ السيد عبد القادر بن صالح بانتخابه لرئاسة الاتحاد وإلى الأمين العام تهنئة موصولة لإعادة انتخابه في منصب الأمين العام ، وذلك لجذارته وحسن عمله والشكر مستحق أيضاً لأعضاء الشعبة البرلمانية الجزائرية لما لمسناه منها من كرم وود .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ويعلم الله أن الأمة العربية غنية اليوم بمقومات بشرية ومادية فضلاً ب موقعها الاستراتيجي الذي بوأها الله تكريماً وتشريفاً لها .

سيداتي سادتي :

إن البرلمانيين العرب مطالبون « من أي وقت مضى » أن يؤثروا سياسات حوكمةهم ، ويقدموا لها المشورة في تنسيق العمل العربي المشترك ، وفي أرجح السبل للتكتل وتعزيز التضامن العربي ، وتنمية الأجياء العربية وفقاً بما جاء في توصيات الهيئة البرلمانية العربية ومقررات مؤتمرنا هذا .

سيدي الرئيس

أثناء انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة الأخيرة تقدم فخامة رئيس جمهورية جيبوتي السيد اسماعيل عمر جيلة بمبادرة لمصالحة الفرقاء الصوماليين ، وذلك لإعادة كيان دولة الصومال التي داهمتها القبلية وأطماع فئة متغطشة إلى نهب أموال الشعب الصومالي .

وقد أيدت الجمعية العمومية وجامعة الدول العربية هذه المبادرة كما أيدت رابطة الدول الإفريقية ومنظمة إيغاد الإقليمية وخصصت لذلك مبالغ من قبل الأمم المتحدة ومن بعض الدول العربية لتسير هذه المبادرة ، وإنجاح إعادة دولة الصومال .

ولا يخفى على أحد أن الصومال كان عضواً مؤثراً في المؤتمرات العربية والدولية والإقليمية ، فضلاً عن مشاركته في العمل العربي المشترك ونتيجة لغياب دولة الصومال فقدت الأمة العربية عضواً ، وصوتاً في المحافل الدولية والإقليمية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً في الغدو والآصال والصلة
والسلام على رسول الله الهادي الأمين والمعلم
الأول .

معالي الرئيس
 أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء
الشعب البرلمانية

أيها الأخوة والأخوات الحضور الكريم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أحييكم جميعاً أطيب تحيية ثم في البداية أنقدم باسم
وفد مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية
لخاص الشكر والتقدير والاعتزاز إلى سيادة الرئيس
عبد العزيز بوتفليقة على رعايته الكريمة لأعمال هذه
الدوره ثم إلى الأخوة الأشقاء في المجلس الشعبي
الجزائري ومجلس الأمة وعلى رأسهم الأخ الكريم
معالي الأستاذ عبد القادر بن صالح على ما قوبلا به
جميعاً من حسن الاستقبال وكرم الضيافة العربية
الأصلية النابعة من أصالة الشعب الجزائري
وعراقته ، داعين المولى عز وجل أن يحفظ الجزائر
من كل مكره وأن يديم عليها أمنها واستقرارها
ووحدتها ونمورها وندعوا لها كما دعا النبي إبراهيم
الخليل عليه السلام ربى اجعل هذا البلد آمناً .

وأستهل كلمتي هذه بالتعبير عن حرص مجلس
الشورى في المملكة العربية السعودية على المشاركة
في فعاليات وأنشطة الاتحاد البرلماني العربي ، وذلك
امتداداً لسياسة المملكة العربية السعودية الداعمة لكل
ما من شأنه توحيد الصف العربي وتحقيق أمني الأمة
العربية وطموحاتها .

كلمة

السيد منصور عبد الغفار
رئيس وفد مجلس الشورى
السعودي

كما أن المملكة العربية السعودية عضو مؤسس في كثير من الصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية وتحرص من خلال هذه الصناديق على تأكيد حضورها في تفعيل ودعم خطط الدول العربية والإسلامية لإعادة الهيكلة وتعزيز القدرات الاقتصادية وتشجيع البيئة الاستثمارية وتدفق الاستثمارات إضافة إلى زيادة التجارة البيئية .

أيها الأخوة الأعزاء لا أريد الإطالة عليكم فقد سبقني الإخوة الزملاء إلى ما يكفي .

و قبل أن أختتم كلمتي أود أن أزف التهنئة لمعالي الأخ الأستاذ عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الجزائري بمناسبة اختياره رئيساً للاتحاد البرلماني العربي ، وفي ذات الوقت نقدر لمعالي الأخ الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري جهده المميز أثناء فترة توليه رئاسة الاتحاد و مباركين للأخوة في مجلس الشورى العماني انضمامهم لعضوية الاتحاد .

وختاماً نسأل الله عز وجل أن يوفق الجميع للإسهام في تحقيق الأهداف النبيلة لهذا الاتحاد. مختتمين الدعاء إلى الله لهذا البلد المزيد من الأمن والرخاء ودعاء نبی الله الخليل عليه السلام حين دعا ربـه فقال : ربـي اجعل هذا البلد آمناً مستلهـمين جميعـاً من الآية الكـريمة : وإن هذه أمتـكم أمة واحدة وأنـا ربـكم فـاتـقون

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

وأن مما يثـلـج الصدور عمـق إدراك الشعب البرـلمـانـية لـجـسـامـة المـهمـة وـنـبـلـ الرـسـالـة المـنـوـطـة بالـجـمـيع وـهـوـ ماـ تـجـسـدـ فيـ حـرـصـ الجـمـيعـ عـلـىـ تـنـاؤـلـ قـضـاـيـاـ وـهـمـومـ وـشـؤـونـ وـشـجـونـ أـمـتـاـ العـرـبـيـةـ وـبـخـاصـةـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـأـهـمـيـةـ الـعـلـمـيـةـ السـلـمـيـةـ وـتـحـرـيرـ كـافـةـ الـأـرـاضـيـ الـعـرـبـيـةـ الـمـحـلـةـ وـإـقـامـةـ الدـوـلـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ وـعـاصـمـتـهـ الـقـدـسـ الشـرـيفـ وـتـأـكـيدـ عـلـىـ إـلـزـامـيـةـ تـوحـيدـ الصـفـ وـلـمـ الشـمـلـ وـنبـذـ الفـرـقةـ وـالـتصـديـ لـلـتـحـديـاتـ الـمـحـدـقـةـ بـالـأـمـةـ الـعـرـبـيـةـ ،ـ وـلـاـ يـخـفـىـ عـلـىـ الجـمـيعـ الدـورـ الـبـارـزـ وـالـمـمـيـزـ لـلـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ فـيـ تـوحـيدـ الصـفـ وـلـمـ الشـمـلـ الـعـرـبـيـ وـالـدـافـاعـ عـنـ حـقـوقـهـ فـيـ كـلـ مـكـانـ وـمـسـانـدـةـ قـضـاـيـاـ الـمـتـعـدـدـةـ بـمـوـاـقـفـ قـدـ لـاـ يـسـمـحـ الـمـجـالـ لـحـصـرـهـاـ أـوـ تـحـدـيـدـهـاـ كـمـاـ أـسـعـدـنـاـ تـرـكـيزـ الـجـهـودـ عـلـىـ دـعـمـ إـيـجادـ سـوقـ عـرـبـيـةـ مـشـترـكـةـ مـاـ يـعـكـسـ عـمـقـ إـدـرـاكـ وـتـقـاعـلـ مـعـ قـضـاـيـاـ الـجـوـهـرـيـةـ ذـاتـ الـصـلـةـ بـمـسـتـقـلـ الـأـمـةـ الـعـرـبـيـةـ وـنـمـوـهـاـ وـفـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ أـوـكـدـ عـلـىـ أـنـ الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ كـانـتـ وـلـاـ تـزالـ فـيـ طـلـيـعـةـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ الـتـيـ وـقـعـتـ اـنـفـاقـيـةـ تـسـهـيلـ التـبـادـلـ التـجـارـيـ عـامـ 1953ـ مـ وـعـلـىـ اـنـفـاقـيـةـ تـيـسـيرـ وـتـمـيـةـ التـجـارـةـ الـعـرـبـيـةـ عـامـ 1981ـ مـ ،ـ وـكـذـلـكـ اـنـفـاقـيـةـ السـوقـ الـعـرـبـيـةـ عـامـ 1998ـ مـ ،ـ إـضـافـةـ إـلـىـ اـنـفـاقـيـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ دـوـلـ الـخـلـيـجـ الـعـرـبـيـ رـغـبـةـ فـيـ جـعـلـ تـلـكـ الـاـنـفـاقـيـاتـ تـدـعـمـ وـتـكـوـنـ حـلـقـاتـ مـتـرـابـطـةـ لـتـحـرـيرـ الـأـسـوـاقـ وـتـيـبـيـنـةـ الصـنـاعـاتـ الـعـرـبـيـةـ لـلـاـنـفـتـاحـ وـالـتـنـافـسـ مـاـ يـسـهـمـ فـيـ اـنـدـمـاجـهـاـ وـتـقـاعـلـهـاـ مـعـ الـأـسـوـاقـ الـعـالـمـيـةـ .ـ



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية العربية

المشاركة

السيدات والسادة

بطيب لي - بداية - أن أعرب باسم وفد مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية عن بالغ شكرنا وعميق تقديرنا لحسن الاستقبال وكرم الضيافة اللذين أحطنا بهما منذ حلتانا في هذا البلد الشقيق . كما ونخص بالتقدير الشعبة البرلمانية الجزائرية على الجهود المشكورة التي بذلتها والإعداد الجيد الذي قامت به ل توفير شروط نجاح أعمال مؤتمرنا ، بالتعاون مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي . وأود أن أنقل إليكم اعتذار السيد عبد القادر قدورة رئيس مجلس الشعب عن عدم المشاركة في هذا المؤتمر الهام نظراً للظروف الصحية التي ألمت به . وهو الآن بخير ويتغافى وكان يتمنى أن يكون بينكم . وقد كلفني أن أنقل إليكم شكره العميق على إرسالكم البرقيات التي تضمنت صدق وحرارة المشاعر وعميق الاهتمام .

السيد الرئيس

نجتمع في هذا المكان العزيز على قلوبنا جميعاً على أمل أن تتوج مداولاتنا بقرارات تكون على مستوى تطلعات شعبنا العربي وأماله . وحماسنا للتوجه إلى هذا البلد وعقد مؤتمرنا فيه ، ليس من قبيل الصدف بل هو للتلاقي في بلد المليون شهيد الذي ضحي من أجل الاستقلال ومن أجل القضايا العربية على مدى عقود عديدة . واسمحوا لي باغتنام الفرصة لتوجيه التحية لشعب هذا البلد وقادته البرلمانية والحكومية ولرئيسه السيد عبد العزيز بونغليقة رئيس



كلمة

السيد عبد الله موصلى
نائب رئيس مجلس الشعب
السوري

الرابع من حزيران عام 1967 ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي ، فإن إسرائيل ما تزال تعتمد نهج الأقوال والتباكي على السلام من جهة وتعمل على نسف هذا السلام بكل الوسائل المتاحة من جهة أخرى ، رغم معرفتها أن سوريا لن توقع اتفاقاً يُمْلِي عليها أو يبقى وجوداً لإسرائيل في الجولان .

ورغم ترحيب سوريا باستئناف المفاوضات في شيراز تاون بالولايات المتحدة من النقطة التي توقفت عندها عام 1996 ، إلا أن النتيجة وبعد عودة المفاوضات ما تزال سلبية حتى الآن بسبب التعتن والمماطلة الإسرائيلي . وما العدوان الهمجي الأخير على لبنان واستهداف بناء تحتية كالمنشآت الكهربائية والمرافق العامة والأبنية السكنية وما نجم عن ذلك من خسائر بشرية لأناس مدنيين أبرياء ودمير للممتلكات إلا حلقة من حلقات هذا الإطار العدائي التوسيعى . كل ذلك في الوقت الذي تصور فيه إسرائيل - ومن يدعمها - أنها الضاحية والمجني عليها من قبل المقاومة اللبنانيّة . إنها مهزلة أخرى من مهازل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي اتسم حتى الآن بالتمييز والإزدواجية في تطبيق المعايير والقوانين وتمكن المعادي والمحتل من التمادي في عدوانه وتقديم التبريرات والذرائع له ليستمر في ممارسته العدوانية الهمجية وليهدد بحرق لبنان .

إننا إذ ندين ونشجب هذا العدوان الغادر على لبنان الشقيق ومحاولات إسرائيل الالتفاف على «ناهض نيسان » فإننا نقف إلى جانب لبنان وشعبه بكل إمكانتنا . وإننا ولبنان دماً مشتركاً ومصيرأً واحداً ومساراً لا ينفصما إلى أن تتحرر أرضنا في الجنوب والجولان وحتى نستعيد حقنا العربي كاملاً .

السيد الرئيس

إن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى يزيد من غطرستها من جهة ويزيد من فلقنا من جهة أخرى سيما وأن

الجمهورية الذي نجح في تحقيق السلام الأهلي والقضاء على الإرهاب متمنين للجزائر التقدم والازدهار وتحقيق الآمال .

السيدات والسادة

لعل أهمية المؤتمر هذا تكمن في كونه ينعقد في ظل ظروف دقيقة عربيةً ودولياً ، وبما يؤكد أن ليس لنا من خيار سوى التضامن ورص الصفوف إذا ما أردنا لأمتنا أن تحظى بمكانها الطبيعي والمأمول تحت الشمس وبين الأمم . وإننا على قناعة بأن العمل العربي المشترك هو السبيل الوحيد أمام أممتنا لمواجهة مختلف التحديات المفروضة عليها وتخلصها من واقع الإنقسام والاختلاف .

وانطلاقاً من فهمها العميق لحقائق التاريخ والجغرافيا ولواقع الظروف الراهنة ومتطلباتها ، فقد عملت سوريا بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية كل ما تستطيعه لتوحيد كلمة العرب ولم شملهم لإقامة أعلى درجات التنسيق والتضامن في مواجهة الأطماع المعادية والتصدى للكم الهائل من التحديات المطروحة على كل صعيد ومجال سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً ، وأخطرها ذلك التحدي الدمر المتمثل في العدوان الصهيوني المتواصل على إمتنا مستهدفاً وجودنا وكل ما نملك ، ومستفيداً من فرقة العرب وانقسام كلمتهم ، وبما مكن إسرائيل من استغلال الشروط والظروف التي تسمح لها بـ التعتن والتتمادي في عدوانها وعنجهيتها ودمير عملية السلام ونسف كل الجهود التي بذلك من أجل إنجاحها .

وفي الوقت الذي أوضح فيه العرب أن السلام هو خيار استراتيجي لهم إذا ما استند إلى قاعدة العدل والشمول واسترداد الأرضي العربية المحتلة ، وهي أمور تتحقق إذا ما اتبعت مرجعية مدريد وقرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 425 و مبدأ الأرض مقابل السلام وبما يضمن الإنسحاب الإسرائيلي من كامل الجولان السوري المحتل حتى خطوط

ومرضاه في نهاية المطاف للدوائر الصهيونية
وإذاعاناً لمخططاتها .

إننا مع الحفاظ على وحدة العراق أرضاً
وشعراً ورفع الحصار والمعاناة عن الشعب
العربي الشقيق ومع رفع الحصار بشكل كامل
عن الجماهيرية الليبية . ومعالجة موضوع
الجزر (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو
موسى) بالحوار والطرق السلمية .

السيد الرئيس

السيدات والسادة

أكرر الشكر للجزائر الأبية شعباً وقيادة ،
ومنتمنى لهذا البلد العزيز كل الخير . كما أشكر
الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ممثلاً
بالسيد الأمين العام وجهاز الأمانة لما بذلوه من
جهود مشكورة لإنجاح هذا المؤتمر .

وشكرأ لحسن استماعكم

والسلام عليكم

إسرائيل هي الجهة الوحيدة في الشرق الأوسط
التي تمتلك القدرة العسكرية النووية وترفض
التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة
النووية ، وترفض مراقبة وإشراف هيئة الطاقة
 الذرية على منشاتها . إنه أمر خطير كنا ولا
نزال نحذر منه .

السيدات والسادة

إننا إذ نميز ما بين الإرهاب والكافح
الوطني من أجل الاستقلال والتحرر واستعادة
الأراضي - وهو حق تضمنه كافة القوانين
والمواثيق الدولية - فإننا ندين الإرهاب بكلفة
أشكاله بما فيها إرهاب الدولة المنظم . ولا نرى
من بين ممارسي الإرهاب بكلفة صوره من هو
أجرد بصفة الإرهابي أكثر من إسرائيل . وهذا
لا يحتاج إلى أي دليل وبرهان ، والجميع يعلم
ذلك ، ويعلمه حتى أولئك الذين يدعونها
ويشدون من أزرها لأسباب انتخابية وداخلية
تارة، وتارة لأسباب خارجية وغيرها ...



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشقيقة
أيها الأشقاء الأعزاء
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
أبدأ كلمتي بالتحية الحارة للسيد الرئيس عبد
العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية الشقيقة على رعيته هذه الدورة
وتوفير وسائل نجاحها ، ولجهاده المشهود في نضال
الجزائر من أجل الاستقلال ، ومساعيه لإرساء
التضامن العربي .

كما أود تقديم الشكر لرئيس الاتحاد الدكتور أحمد
فتحي سرور لجهوده المشكورة في رئاسة الاتحاد .

وأود أن أعبر عن شكري للمجلس الشعبي الوطني
الجزائري الشقيق ورئيسه على ما لقيناه من حسن
استقبال وحفاوة أخوية داعياً لشعبنا الجزائري الشقيق
كل عز وازدهار واستقرار على طريق الوحدة
الوطنية والعدالة والديمقراطية والتنمية الوطنية .

كما يسرني أن أنقل إليكم تحيات شعب العراق
وقائده الرئيس المجاهد صدام حسين ، متمنياً لهذه
الدورة التوفيق في مهامها في هذا الظرف العصيب
الذي تمر به الأمة العربية ، حيث تداخلت الخنادق بين
حقوقها المشروعة ومصالح الأعداء الذين ما انفكوا
ينسقون تkalibهم على ثرواتها واستقلالها ونهضتها في
زخم لم يفتر منذ بداية القرن العشرين وحتى الآن .

وفي هذه الظروف نؤكد من جديد إننا في العراق
نؤمن بأن يأخذ العمل على تعزيز التضامن العربي
مساراً دؤوباً جاداً دون كلل أو ملل ... ومهما كانت
الصعوبات ، لأن التضامن العربي الحقيقي الشامل هو



كلمة

الدكتور سعدون حمادي
رئيس المجلس الوطني العراقي

سبتة ومليلة والجزر الجعفريّة إلى السيادة المغربية ، ونُشجب استمرار التدخل الأجنبي في شؤون السودان ، وسلب حقوق سوريا في مياه نهر الفرات ونُشجب الحصار على ليبيا .

أيها الأخوة الكرام

في شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام 1998 وصل الإحباط واليأس لدى الإدارة الأميركيّة ذروته ، فأقدمت على سحب اللجنة الخاصة التي كانت تزعم أنها تفتش عن أسلحة الدمار الشامل العراقيّة ، ووجهت ضربات صاروخية وجوية ضد العراق من أقصاه إلى أقصاه ، نالت مراقبه العسكريّة والصناعيّة والمدنيّة ، ثم رصدت مبلغ 97 مليون دولار لدعم عملائها خارج العراق ، وكأنّ مئات المليارات التي أتفقّت على ضرب العراق ومحاصرته لم تكن كافية ، وأعلنت على لسان رئيسها وزيرة خاريتها وزیر دفاعها ومدير مخابراتها أنها لن ترفع الحصار عن العراق إلا بعد تغيير النظام فيه إلى نظام تابع لأميركا .

كما افتصح دور اللجنة الخاصة ومهامها التجسسيّة أيما افتضاح ، وبأنّ لكل ذي ضمير حي صدق موقف العراق وصحّة ما قاله عن هذه اللجنة .

وأخيراً لم تجد الإدارة الأميركيّة وحليفتها الحكومة البريطانيّة بعد مرور أكثر من عام على خرقهما اتفاق وقف إطلاق النار والأحكام الأخرى لقرار مجلس الأمن 687 من سبيل إلا ممارسة لعبة مخادعة جديدة تهدف إلى خلط الأوراق والتلاعب بالتزامات مجلس الأمن تجاه العراق ، من أجل الاستمرار في فرض الحصار عليه إلى أمد غير محدود ، فأصدرت القرار (1284) الذي يحاول أن يضع العراق تحت وصاية الأمم المتحدة في صيغة أسوأ من قرار مجلس الأمن 687 الذي أوجّب على المجلس رفع الحصار عن العراق بعد أن أوفى بالتزاماته بموجب القرار المذكور .

إننا أيها الأخوة .. لا ننتظر من مجلس الأمن أو من أميركا أو من بريطانيا قراراً برفع

الذي يؤدي إلى ضمان حقوق الأمة وحقوق أقطارها وأمنها القطري والقومي .

إن اتباع هذا المسار يتطلب منا أيضاً ، أن نعزل بين قدرة الأجنبي على تأجيج الخلافات وتوسيع رقعتها بين الأشقاء ، وبين قدرتنا على استخدام علاقاتنا الخاصة مع الأجنبي لخير كل الأشقاء ، فتلك هي أولى قواعد زرع بذور الثقة بيننا ورعاية نموها ، وبعكسه لن يزرع الأجنبي غير الشوك ، ولن ينث غير السموم .

ويظل إيماننا بالجامعة العربية وميثاقها ومؤسساتها واتفاقاتها برغم أنها لم تتحقق الكثير على طريق أهدافها ، لذا نظل الحاجة قائمة لأن نعمل جمِيعاً على تطوير العمل العربي المشترك بدءاً من السوق العربية المشتركة ، إلى العمل بجد وثابرة وصبر وجلد وروح أخوية واعية وعلى قاعدة من العدل والمساواة ، لنبني سافاً فوق ساف مشروع الصرح الحضاري العربي المنشود .

ثم إننا نتطلع أن ننتقل بالاتحاد البرلماني العربي من صيغته الحالية ، إلى صيغة أرقى حتى يكون برلماناً عربياً يجسد إرادة الأمة وتطلعاتها ، ويسمّهم في دعم مصالحها ، ويدافع عن حقوق الإنسان العربي وكرامته التي تخرق يومياً ، وأن يكون برلماناً ذاتا حضور قوي في المحافل الدوليّة .

إن دعم العراق المبدئي الثابت لتحرير فلسطين وتنشيط عروبتها لا ينطلق من كونها قضية نزاع على أرض أو حدود ، بل لأنّها من أخطر التحديات التي تهدّد المصير العربي ، وإننا حين نطالب بالانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الصهيونية من الجولان السوري وجنوب لبنان ، لا يمكننا أن نتصور للحظة أن الكيان الصهيوني وحليفه أميركا يمكن أن يعيدا النظر في أهدافهما الاستراتيجية تجاه الوطن العربي .

ومن هذا المنطلق القومي المبدئي ذاته .. ندعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة جزرها الثلاث المحتلة وكذلك عودة

ال العربية الأخرى كالملكة العربية السعودية والكويت .

ولكن المؤسف إن هناك إصراراً على المضي في معاداة العراق وتسهيل الأعمال العدوانية العسكرية الأمريكية والبريطانية التي تتطلق يومياً من أراض عربية ضد موقعه العسكرية والمدنية تسببت في مقتل وجرح المئات من أبناء الشعب في العراق وهدم دورهم ومدارسهم والبنية الإرتكازية .

إن مقاومة العراق قيادة وشعباً للعدوان الأميركي البريطاني والقوى الصهيونية التي تقف وراءه سيستمر ونضاله المبدئي من أجل نهضة الأمة العربية وحقوقها سيتواصل مهما كانت التضحيات وسينتصر بعون الله .

إن المجلس الوطني في العراق يحيى بإكبار وتقدير عالين ، وقفه جماهير الأمة العربية من الخليج إلى المحيط التي تعبر يومياً عن تضامنها مع العراق ضد الباطل الأميركي الصهيوني وطالب برفع الحصار عنه ووقف جريمة إبادة شعبه وأطفاله .

وختاماً أود أن أكرر شكري وإمتناني لمجلس الشعب الوطني في الجزائر الشقيقة ورئيسه راجياً لشعبنا المجاهد في الجزائر كل عز وازدهار واستقرار .

والسلام عليكم ورحمة وبركاته .

الحصار عن العراق ، فالحصار يتآكل بفضل صمود شعب العراق ، ولكن السؤال الذي يتردد في ضمير كل عربي هو : أليس مطلوباً من العرب قبل الروس والصينيين والفرنسيين أن يسعوا ، إلى كسر هذا الحصار بل يكسروه بكل جهد يقدرون عليه مما كان بسيطاً ؟

فهل بقي حق من حقوق الإنسان لم ينتهك أعداء العراق والأمة بحصارهم الظالم ؟ وهل بقي عرف دولي لم يخرقه ؟ بل وصل الأمر بهم إلى خرق قرارات مجلس الأمن ذاتها التي عملوا على إصدارها خلال السنوات الماضية . إن هناك وهماً أو سوء فهم لدى بعض الأخوة العرب أسمهم الإعلام الأميركي والبريطاني في تكوينه ، وهو إن العراق إذا التزم بقرارات ما يسمى (بالشرعية الدولية) فإن الحصار سيرفع عنه ، ولا يكفي هؤلاء الأخوة أنفسهم معرفة ما الذي على العراق أن ينفذه بعد تسع سنوات من الحصار والتفتيش والتجسس والأعمال العدوانية .

لقد أوفى العراق بالتزاماته بموجب القرارات 687 و 715 الخاصين بنزع أسلحة العراق والرقابة عليه ، كما اعترف بالكويت وحدودها طبقاً لقرار 833 والقرارات الأخرى ذات الصلة ، وطرح العديد من المبادرات لفتح صفحة جديدة من العلاقات الطبيعية مع الدول



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على
خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين
معالي الأخ/ عبد القادر بن صالح ، رئيس
المجلس الشعبي الوطني الجزائري
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
 أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود
المشاركة

السيدات والسادة الحضور الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه لمن دواعي الغبطة والاعتزاز أن أكون بينكم
في هذا الجمع الكريم الذي يجمع الأشقاء ممثلي
البرلمانات العربية في هذا البلد العربي الأصيل ،
حاملاً إليكم تحيات وتننيات حضرة صاحب الجلالة
السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله
ويرعاه - والشعب العماني ، ومستهلًا مرحلة جديدة
في تاريخ مجلس الشورى العماني بانضمامه إلى
الاتحاد البرلماني العربي .. هذا البيت العربي الكبير
الذي يجمع بين شعوب الأمة العربية على مبادئ
الوحدة والحرية والتقدم والسلام ...
أيها الأشقاء الأعزاء

إنه لمن حسن الطالع أن يتزامن انضمام سلطنة
عمان إلى الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد يعقد
أعمال مؤتمره التاسع والدورة الخامسة والثلاثين
لمجلس الاتحاد على أرض الجزائر ... هذا البلد
العربي المضيف الذي ظل على مر التاريخ رمزاً
للكفاح والنضال العربي ، وبهذه المناسبة أغتنم
الفرصة لأنقدم من على هذا المنبر بتحية الإجلال
والتقدير لهذا الشعب الصامد المكافح وعلى رأسه
فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، كما أتقدم بجزيل
الشكر والامتنان لمعالي رئيس المجلس الشعبي



كلمة معالي الشيخ
عبد الله بن علي القاتبي
رئيس مجلس الشورى
في سلطنة عمان

ال恬نولوجية ، ما هي إلا عنوان عريضة لتحديات كبرى تواجه هذه الأمة وهي تخطو أولى خطواتها إلى القرن الجديد ... وإذا كان النظام العالمي الجديد قد دفع الآخرين الذين لا يربط بينهم غير المصالح المادية إلى تكوين تكتلات اقتصادية وسياسية ، فنحن الذين تجمعنا وحدة الدين والدم واللغة والتاريخ الواحد والمصير المشترك أحق بالتضامن وأحوج إليه وأقدر عليه بإذن الله تعالى .

نأمل أن يخرج مؤتمركم هذا بقرارات وتوصيات إيجابية ، وبخطاب حضاري إلى دول العالم وشعوبه المحبة للعدل والسلام ، يتم إيصاله إلى الدول والشعوب من خلال اتحاداتها الدولية ، وبرلماناتها المؤثرة على اتخاذ القرار .. إحقاقاً للحق وترسيخاً لمبادئ العدل والأمن والسلام .

وفي الختام ، اشكركم على ترحيبكم الحار بانضمام سلطنة عمان إلى الاتحاد البرلماني العربي ، وأدعوا الله العلي القدير أن يكلل أعمالكم بال توفيق والسداد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الوطني الجزائري على دعوته لنا للمشاركة في هذا المؤتمر الذي تستضيفه بلاده بكل عرف عنها من كرم ضيافة وحسن تنظيم ...

الأخوة الكرام

لا شك أننا ندرك جميعاً أن هذا المؤتمر يعقد في ظل ظروف إقليمية وعالمية بالغة الدقة والتعقيد ، أفرزت وما زالت تفرز كل يوم تحديات جديدة ، تهدد مصالح الشعوب العربية مما يستوجب منا جميعاً التضامن وجمع الكلمة وتوحيد الموقف .

إن التحديات التي تواجه أمتنا العربية ، واضحة المعالم وبينة الأبعاد . فتعثر عملية السلام بسبب التعنت الإسرائيلي ، ومعاناة الشعب العراقي ، والإعتدادات اليومية المتكررة على جنوب لبنان ، كلها صور حية تمثل خطورة الوضع الراهن على شعوب المنطقة ، بكل مأساتها وكوارثها الإنسانية ، واحتمالاتها الوخيمة .

كما إن المنافسة الاقتصادية غير المكافئة التي فرضتها المنظومة الاقتصادية العالمية الجديدة وتحديات التنمية البشرية والثورة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**سيادة الأخ / عبد القادر بن صالح رئيس الاتحاد
البرلماني العربي ، رئيس المجلس الشعبي
الوطني الجزائري**

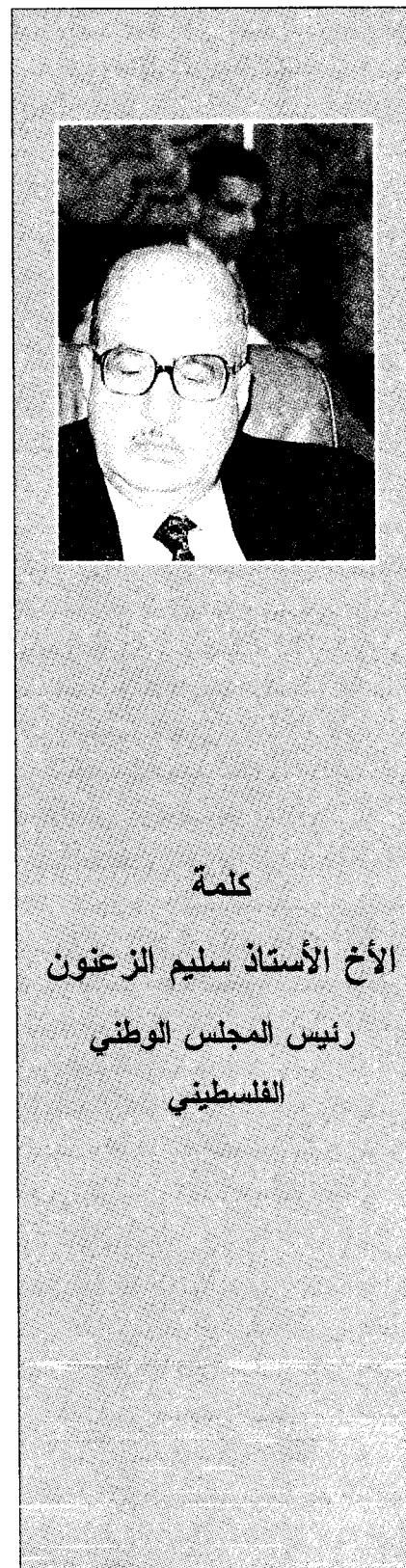
**الأخوة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة
السيدات والسادة**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد
«وعلقنا العزم أن تحيى الجزائر» أنشودة ترددت
في وهاد وجبار وهضاب بلد الجهاد والنضال ، بلد
المليون شهيد ، فأرجعت صداتها أفقنة وحنجر شعوب
أمّتنا من محيطها إلى خليجها .

وتنتصر الجزائر بعد أن لون دم شهدائها ترابها
الظهور بمعاني العزة والكرامة وإرادة الحياة ، وبعد
أن أحيا في الدماء العربية معاني الصمود والتضامن
والتوحد .

وتتفضّل الجزائر عن نفسها رجس الاحتلال وتسير
على طريق التعافي من مخلفاته وآثامه لتتفرغ لنجد
أقطار أمّتها بل وأقطار أخرى عديدة تتوزع على
خريطة العالم أجمع منكوبة بالاستعمار والاحتلال .

والجزائر التي لم تكن في يوم من الأيام لنفسها
فقط ، جعلت من فلسطين قضيتها همها وشاغلها ،
وأحاطت شعب فلسطين ومناضليها بكل أشكال
التضامن والعون ، وهافتت بسان قادتها ومجاهديها
نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة ، ومثل قائدتها
المجاهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الجزائر ورئيسها
المرحوم هواري بومدين في حضور المؤتمر
التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطيني الذي عقد في
القدس الشريف عام 1964 ، واصطحبه إلى منصة
الخطابة في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام
1974 ، وكان حينذاك رئيس دورتها ، ليلاقي أول
خطاب له في الأمم المتحدة ، واحتضنت عاصمتها



**كلمة
الأخ الأستاذ سليم الزعنون
رئيس المجلس الوطني
الفلسطيني**

من ثقافية واجتماعية على مقدرات ومصالح وثقافات شعوب وأقاليم أخرى لم تحسن نفسها بما فيه الكفاية ، ولم ترق بآدائها إلى المستوى الذي يجعل من تعاملها مع المستجدات الدولية من عولمة وتجارة حرة وثورة في مجال المعلومات والاتصالات مصدرًا لتبادل المنافع والمصالح بدل أن تصبح سوقاً للإستهلاك ومصدراً رخيصاً للمواد الأولية .

وفي حالتنا العربية فإن تباشير صحوة عامة لمستجدات المرحلة القادمة ومتطلباتها قد تمثلت في إصلاحات اقتصادية وقانونية وتعزيز للديمقراطية في العديد من أقطار أمتنا ، إضافة إلى توجه حقيقي نحو إعادة صياغة علاقاتنا وطنياً وقومياً ودولياً على أساس من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة ، ويسعي حديث لتعزيز وتفعيل أشكال ومؤسسات العمل العربي المشترك خاصة ما يتصل منها بالسوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، القاعدة الرئيسية للتكامل الاقتصادي والمدخل الأساسي إلى مثل هذا السوق .

وإنه لمن يسعدنا ويعظم من آمالنا الخطوات البناءة التي قام و يقوم بها اتحادنا في هذا الإطار ، بداية من الالتزام بالدعوة لن تلك السوق كهدف قومي لا غنى عنه لتحقيق التنمية والأمن القومي لشعوب أمتنا ، وكم طريق أمثل لخلق كيان عربي اقتصادي موحد قادر على التعامل مع الكيانات الاقتصادية الإقليمية والدولية الكبرى بندية واقتدار ، وكأساس متين لخلق الكيان العربي الواحد ، أمل ومستقبل أمتنا .

الأخوة الكرام ...

إن تلمس إتحادنا لأهمية وتنسيق التشريعات في الوطن العربي وإدراج ذلك الأمر على جدول أعمال مؤتمراتنا دليل عملي على جدية برلمانيي أمتنا في سعيهم لتأمين الأرضية الصلبة والضرورية لتسهيل وتنوير قيام مؤسسات العمل العربي المشترك بجميع أشكالها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتربوية مما يحفز أقطار وحكومات أمتنا لتوحيد مواقفها

أربع دورات من دورات المجلس الوطني الفلسطيني ومن بينها دورة إعلان الاستقلال عام 1988 ، فتحية من فلسطين وشعبها إلى الجزائر رئيساً وحكومة ومجلساً شعباً ، مع دعاء إلى الله عز وعلا أن يحميها وشعبها من كل مكره ، وأن يكون في قانون الونام المدني والوفاق الوطني الذي أجمع عليه الحشد الأكبر من أبنائنا ، بعد أعراسها الديمقراطية التي تمثلت في انتخاباتها الرئاسية والتشريعية والمحلية ، طريقاً لجمع الجهد الوطني نحو التنمية والبناء لتبقى الجزائر ، كما كانت دوماً ، سندًا ، وذخراً لأمتها وقضاياها العادلة ، وسداً منيعاً أمام الطامعين والمتربيسين بها .

الأخوة الكرام ..

كثيرة هي القضايا التي تشغله بال كل منا ، في وطن غابت عن سمائه شمس الحرية لعشرين السنين ، وتتازعه عوامل التفرقة والتجزئة لآجال طويلة ، فأفل نجمه الساطع وتأهت حضارته وتاريخه العريق على هامش وحضارات الآخرين ، وتبعد جهود أبنائه يمنة ويسره ، فاختلط الحابل بالنابل وطغت المصالح الذاتية والآلية التي غلت فيأغلب الأحيان بادعاء الحرص على الخصوصيات الوطنية على المصالح القومية التي لا تتعارض أبداً مع المصالح الوطنية الحقيقة بل تعتبر عوامل إثراء وتعزيز لها . ومن رحمة المولى على أمتنا أن قيض لها من بين ظهرانيها من نهض بأعباء مرحلة الاستقلال وتعانتها وقدم في سبيل ذلك النفس والنفيس ، وهذا هي أمتنا بشرائحها المختلفة تتلمس طريقها نحو التقدم والإزدهار والمنعة في زمن تلاشي فيه الحدود وتضمحل فيه الخصوصيات الوطنية والقومية من ثقافية وحضارية وفكرية لصالح أطراف دولية فاعلة ، وتكللت إقليمية وقارية ضخمة تمتلك من ناصية العلم والمعرفة ومن وسائل التكنولوجيا الحديثة ومفردات القوة بأشكالها المختلفة من مالية وتجارية وعسكرية ما يؤهلها لبسط مصالحها الاقتصادية وتوجهاتها الفكرية

إلى تركيعه وفرض إملاءات وشروط عليه لا تقرها أية قرارات أو اعتراف دولية ، وننظر إلى حالنا وما يتعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من تعسف واضطهاد وإنكار للحقوق ، وما يشهده مفاوضونا من تعتن ومحاولات تملص من التزامات ومواعيد منصوص عليها في اتفاقات موقعة شاهد وضامن لها الولايات المتحدة الأمريكية ، القوة الأعظم كراع لعملية السلام وأطراف دولية مهمة أخرى ، ونلتفت إلى ما آلت إليه المفاوضات بين أشقائنا في سوريا والإسرائيليين من جمود ، لنتأكد أن خيار السلام العادل والشامل القائم على أساس مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وتتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، وبشكل خاص قرارات مجلس الأمن 242 ، 338 ، 425 و القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ذات الصلة بحق شعبنا الفلسطيني في العودة والاستقلال والسيادة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ، ذلك الخيار الذي اعتبرته أمتنا خيارها الإستراتيجي ، لم تحسم القوى الإسرائيلية المتفوقة أمرها وأنها لا زالت غير مستعدة بعد لتبنيه استحقاقاته ومتطلباته .

الأخوة الكرام ..

في الوقت الذي نجدد فيه تضامننا التام مع الشعب اللبناني الشقيق ونؤكد على حقه المشروع في مقاومة المحتلين لجزء عزيز من أرضه نناشد شعوب وحكومات أمتنا تقديم كل أشكال الدعم من مادي ومعنوي له لتعزيز ذلك الصمود وإفشال مخططات المحتلين . كما أنتا ، ومن وحي تلك الإعتداءات المتكررة الأئمة نجدد المطالبة بالتنسيق والتشاور الفعال بين أقطار أمتنا وحكوماتنا خاصة تلك التي تجري مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي منعاً ودرءاً للإستفراد أو اللعب على المسارات ، وهو أسلوب يتقنه الإسرائيليون تمام الإنقاذ ، ونناشد حكومات وشعوب أمتنا قاطبة ليقاف جميع أشكال التطبيع مع الدولة العبرية إلى أن تستجب لمتطلبات السلام العادل والشامل وتعيد

ورؤاها السياسية حماية لمؤسساتها ومصالحها المشتركة ، ولابد من الإشارة في هذا لمجال إلى حقيقة كوننا نمتلك كما لا بأس به من التشريعات الموحدة التي أقرها مجلس وزراء العمل العرب تحتاج مما إلى دراسة سبل تنفيذها .

الأخوة الكرام ...

إن وعيانا كبرلمانيين معبرين عن أحاسيس و حاجيات شعوبنا ، وإدراكنا لحاجة أقطار أمتنا للتنسيق والتضامن فيما بينها تجاوز ، كما تعلمون ، المفردات اللغوية والأدبيات العامة ليتحول إلى برنامج عمل تمثل في تشكيل الهيئة البرلمانية للتضامن والمصالحة والتي قامت بعقد اجتماعها الأول في بيروت في الثالث عشر من كانون الأول / ديسمبر الماضي بدعوة كريمة من دولة الأستاذ نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني الشقيق ، والتي نأمل أن يكون في توصياتها ، بعد دراستكم ومناقشتكم لها وإقرار ما ترونوه مناسباً منها ، مدخلاً لدور برلماني عربي مدوم بتأييد شعبي عربي عارم ، يعمل على لم شمل أقطارنا وتنسيق مواقفها حيال ما تجاهله من مستجدات وتحديات . ونحن على قناعة تامة أن شعوب أمتنا التي نشرف بتمثيلها يسعدها ان تكون جسراً للتفاهم والتصالح فيما بين أقطارها وقد تعذر على حكومات بلدانها تجاوز خلافاتها وتناقضاتها . وإننا كبرلمانيين و المجالس نيابية وشورية نمتلك بكل تأييد ، من القوة التشريعية والأدبية ما يساعد في دفع حكوماتنا لإيجاد الحلول المناسبة لخلافاتها والعمل على تنسيق مواقفها حيال جميع القضايا ، وإحياء مؤسسات العمل العربي المشترك وتفعيل أدائها ، وعلى رأس تلك المؤسسات مؤسسة القمة التي أصبح انعقاد رؤسائها مطلبًا قومياً ملحاً لا يجوز بأي حال من الأحوال التهانؤ أو المماطلة فيه وأمتنا بكل أقطارها تواجه ما تواجهه من مستجدات على جميع الأصعدة .

الأخوة الكرام ..

نجتمع اليوم وفي مخيلتنا صور الإعتداءات الإسرائيلية الغاشمة على لبنان الشقيق والهادفة

سلام حقيقي شامل يؤمن الاستقرار والأمن والتنمية لشعوب منطقتنا ، قيمها بالمزيد من عمليات مصادر الأرضي وبناء المستوطنات والطرق الالتفافية ، خاصة في محيط مدينة القدس وبيت لحم ، بهدف نقطيع أوصال الأرض الفلسطينية وإجهاض تجسيد دولتنا على ترابنا الوطني .

الأخوة الكرام ..

إن التسويق والتضامن العربي خاصية بين الأطراف العربية ذات الصلة المباشرة بحكم موقعها الجغرافي بالعملية السلمية سيعظم بلا شك من مقدرة المفاوض العربي ويقلل من هامش المناورة أمام الطرف الآخر ، كما سيحسن من الاستجابة الدولية لمطالبنا وموافقنا.

ولابد في هذا الصدد من الإشارة والإشادة بالاتفاق العام الذي تم توقيعه مؤخراً بين دولة الفاتيكان ممثلة بقداسة البابا يوحنا بولس الثاني وسيادة الأخ ياسر عرفات ، رئيس دولة فلسطين ، بخصوص القدس ورفض الفاتيكان لأى تصرفات أو افعال أحادية الجانب تمس الوضع القانوني والديني للمدينة المقدسة ، مما عزز الموقف الأوروبي المعلن والرافض لأية سيادة إسرائيلية على القدس بشقيها الغربي والشرقي وفقاً لقرار الأمم المتحدة 181 . إن توحد العالمين الإسلامي والمسيحي في رفضها لسياسة الأمر الواقع التي تتهمجه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه القدس الشريف وخاصة والأراضي الفلسطينية وال العربية المحتلة بعامة لعامل مؤثر وهو لا يمكن استماره على الشكل الأمثل إذا استمرت بلداننا على وضعها الحالي من تفرق وتشتت .

الأخوة الكرام ..

إننا نرى في التضامن العربي المبني على مصالحة حقيقة تعامل مع خلافتنا وأختلافاتنا بروح واقعية وبنظار قومي بعيد عن الانغلاق والتعنت ، السبيل الأوحد لتعينة طقات أمتنا والسير بها في طريق المنعة والتقدم والعمل المشترك الجاد ، ولا يجوز أن نبقى في حالة من الخلاف

الحقوق المسلوبة لأصحابها . كما أننا نتطلع إلى تأييد ومساندة من إخواننا جميعاً يدعم موقفنا التفاوضي ويعزز صمود أهلنا في مواجهة المحتل وي العمل على إفشال مخططاته الهادفة إلى تهويد الأرض العربية الفلسطينية بعامة و القدس خاصة .

الأخوة الكرام ..

إن دعاوى الحكومة الإسرائيلية الموجهة بالأساس للإعلام والرأي العام الدوليين حول تمسكها بعملية السلام ورغبتها فيه ، تتضمنها مواقفها العملية التي تثبت أن تلك الدعاوى ما هي إلا غلاف براغ يخفي في داخله رغبة غير محدودة في قضم الأرض الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة وتهویدها .

لقد كان التزام الجانب الفلسطيني بعملية السلام إلتزاماً حقيقياً صادقاً على أساس من قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومرجعية مدرب ومبداً الأرض مقابل السلام ، وتوصلنا مع الجانب الإسرائيلي إلى العديد من الاتفاقيات التي كانت مذكرة شرم الشيخ آخرها ، وكان من المقرر إعلان تجسيد الدولة الفلسطينية في 4/5/1999 تاريخ انتهاء المرحلة الانتقالية على إثر تعطيل عملية السلام ، إلا أنها استجبنا للمناشدات الدولية ، خاصة تلك المتمثلة برسالة الرئيس الأمريكي كلينتون وما جاء في إعلان برلين الأوروبي ، ووافقنا على تمديد المرحلة الانتقالية عاماً آخر . وفي هذاخصوص نود الإشارة إلى ما جاء في الفقرة الأولى من بيان المجلس المركزي في دور انعقاده الأخيرة في مدينة غزة في الفترة من 2-3 فبراير 2000 والتي أكد فيها على ضرورة إعلان تجسيد دولة فلسطين خلال هذا العام ، وعلى ضرورة اتخاذ كافة الخطوات والإجراءات والاتصالات الدولية اللازمة لتحقيق ذلك ، ونحن على ثقة تامة أن جميع الأخوة العرب سيساندوننا في تحقيق أكبر تأييد دولي لهذا الغرض .

لقد كان رد فعل الحكومة الإسرائيلية على هذه الاستجابة الكريمة النابعة من رغبتنا في

المشارك بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الجزائر رئيساً وحكومة ومجلساً شعرياً على حسن الاستقبال وكرم الضيافة الذي غمرنا به منذ أن وطئت أقدامنا أرض الجزائر الحبيب ، كما نزحى غاية الشكر والإمتنان للقائمين على أمر اجتماعنا هذا لروعة الإعداد والتنظيم ، ونجدد تهنئتنا للأخ الكري姆 عبد القادر بن صالح بحصوله على إجماع برلماني أمتنا لتولي رئاسة اتحادهم ، نرجو له كل التوفيق في السير باتحاذنا قدمأً على طريق لم شمل الأمة وتعزيق الديمقراطية في أقطارها ، وشاؤنا للأخ الكبير الدكتور أحمد فتحي سرور على ما بذله من جهد وما تحمله من عناء ، خدمة لقضايا اتحادنا وإعلان شأن أمتنا أشقاء قيادته لدفة الاتحاد البرلماني العربي خلال الفترة الماضية . ونحن متاكدون أنه ، وكما قال سيادة الأخ عبد القادر بن صالح ، لن يدخل على اتحادنا بخبرته ومشورته خلال الفترة القادمة .

وفقاً لله إلى ما فيه خير أمتنا وعزتها

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

والفرقة نصبح معها عاجزين عن إعادة التضامن العربي للوقوف صفاً واحداً أمام العطربة الإسرائيلية التي تستعمل أنواع الدمار ضد أقطارنا العربية ، ولا يجوز السكوت عن الحصار الظالم على شعب العراق والإعتداءات الجوية المتمالية على أرضه ، علينا أن نبذل كل جهد لإعادة العلاقات الطبيعية بين الكويت والعراق بما في ذلك حل المشكلة الإسلامية المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين . كما أن علينا مساندة إخواننا في الإمارات العربية المتحدة في موقفهم الداعي ليران إلى الدخول في مفاوضات ثنائية جادة لإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث أو تحويل القضية برمتها إلى محكمة العدل الدولية ، كما يجب علينا العمل على تعزيز الانتصار الليبي الذي تحقق في قضية لوكربي لتحقيق الإنماء الكامل لجميع أشكال الحصار عن البلد الشقيق ، ومساندة ودعم إخواننا في السودان الشقيق في سعيهم للتآلف والتضامن ودحر ما يواجهونه من فتن وحروب تسعى لتقسيم ترابهم الوطني ونهب ثروات بلادهم .

الإخوة الكرام

لا يسعني في نهاية كلمتي إلا أن أقدم باسمي وباسم الإخوة أعضاء الوفد الفلسطيني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معالي الأخ عبد القادر بن صالح ، رئيس الاتحاد
البرلماني العربي
رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري
 أصحاب المعالي رؤساء الشعب البرلمانية ورؤساء
الوفود

إخوة الأفضل أعضاء الوفود المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد
معالي الرئيس

يسريني غالية السرور أن أرفع إليكم التهنئة
بانتخابكم رئيساً لمجلس الاتحاد البرلماني العربي لهذه
الدوره متمنياً لكم دوام التوفيق والنجاح في هذه المهمة
العظيمة، مع تفتقنا الكاملة بأنكم قادرون على السير
بهذا الاتحاد إلى الطريق المنشود الذي يحقق الآمال
العظيمة لشعوبنا العربية قاطبة وأنتم أهل لذلك بإذن
الله تعالى .

كما يسرني أن أرجو الشكر الوافر الكريم للسلف
معالي الأخ الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس
الشعب المصري الذي أعطى الكثير من جهده ووقته
من أجل تحقيق النجاح للمسيرة البرلمانية العربية
خلال الدورات السابقة ، وترك بصمات واضحة في
تطور هذا المجلس ، فإليه يزجي الشكر والثناء .

ويسعدني غالية السعادة بانضمام الشقيقة عمان إلى
عضوية الاتحاد البرلماني العربي لتضيف إليه لبلنة
قوية ودعاً أساساً لما لهذه الشقيقة من مكانة طيبة
ولما لها من مشاركات إيجابية فعالة في جميع المحافل
العربية والدولية ، وبما ستثري هذا المجلس من
مناقشات جيدة وعظيمة وصولاً إلى نتائج طيبة
وناجحة بإذن الله .



كلمة سعادة السيد

محمد بن مبارك الخليفي
رئيس مجلس الشورى بدولة قطر

ووضع آلية لتنفيذ قرار المؤتمر الثامن بشأن تنسيق وتوحيد التشريعات في الوطن العربي وتطوير صيغ التضامن العربي وقيام برلمان عربي موحد ، وقيام السوق العربية المشتركة .

كما أن الصعوبات والمواجهات التي تفرضها الظروف العربية والدولية تحمّل علينا سلوك النهج الصحيح لمواكبة المستجدات والتطورات التي تشهدها في نظام العولمة حتى نواجه هذه الألفية بمفهوم وعلم ومنهج جديد قائم على الواقعية ورفعة الإنسان العربي وتطوره من خلال تنمية شاملة يسودها أمن وسلام واستقرار .

كما يجب علينا أن نسعى لأن يكون لنا كيان مرموق في عالم التجمعات الكبيرة .

ولا يخامرنا أدنى شك في وعيكم وإدراككم لأهمية المسؤولية التاريخية التي تحملها أمام شعبينا كممثلين لإرادتهم وأمالهم لذلك لا بد أن تتوافر بيننا روح التضامن والعمل المشترك .

الأخوة الأعزاء

نحن في دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى نضع قضايا الأمتين العربية والإسلامية في مقدمة أولوياتنا ويبذل سموه قصارى الجهد في لم الشمل العربي وإزالة الخلافات ومعوقات التضامن وحرصاً من سموه على تفعيل مؤسسات التضامن وأليات التوحيد ، يدعوا دوماً لنفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرار العربي .

الأخوة الكرام

لا زالت عملية السلام تراوح مكانها في ظل التعتت الإسرائيلي للمطالب العادلة للدول العربية التي احتلت أراضيها لذلك فإننا نتمسك بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي المحتلة الفلسطينية وفي مقدمتها القدس الشريف وهضبة الجولان السورية وجنوب لبنان طبقاً لقرارات مجلس الأمن رقم 242 ، 338 ، 425 ليسود السلام الشامل

فباسمي وباسم أعضاء الوفد القطري أتقدم إليهم بالتهنئة بذلك .

الأخوة الأفاضل

لقد جئنا من قطر حاملين تمنياتنا وأمالنا بعودة مظفرة لبلد المليون شهيد لسابق دوره وعهده بممارسة مهامه ومسؤولياته تجاه أمته العربية والإسلامية بعد عودة الوئام والسلام لهذا البلد العزيز علينا جميعاً بقيادة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي قدم الأسلوب الأمثل للوئام الوطني حتى تتبوأ الجزائر مكانتها في الركب العربي في الاتحاد والتضامن .

وبالرغم من كل ما عانته الجزائر طيلة السنوات السابقة من الإرهاب فإنه لم تس惰 دورها الطبيعي بالمشاركة في جميع المناسبات والمؤتمرات والمجتمعات العربية في شتى المستويات بما يحقق التكافف والتعاضد والوحدة .

فيجب علينا أن تكون جميعاً متضامنين مع هذا البلد العزيز بما يمليه الواجب والمصير المشترك ليخرج من المحن والكوارث التي واجهته قوياً متيناً كما عهدهناه سابقاً في مقاومة الاحتلال .

ويسرني أن أقدم وأعضاء الوفد المرافق بالشكر الجليل والتقدير العظيم على كرم الضيافة وحسن الاستقبال وحسن الترتيب والإعداد الجيد لهذا الاجتماع لمجلس الشعب الوطني والأمة الجزائريين ونخص بالشكر معالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري وصحبه الكرام على ما قوبلنا به لحظة وصولنا إلى هذه الأرض العزيزة .

الأخوة الحضور

نلقي اليوم هذا التجمع الذي يأتي تتويجاً واستكمالاً لجماعات سابقة حققت خطوات كثيرة خلال الدورة السابقة من الإجازات ومتابعة لسير العمل في هيئات المجلس وأمانته العامة لتحقيق الغايات المنشودة لمصلحة العمل العربي المشترك وتطوير النظم والمواضيق

البرلمان العربي الموحد لأنه يجسد الرغبة الصادقة في تحقيق آمال الشعوب العربية في الوحدة والتنمية والتكامل مع حرصنا على دراسة مقومات هذا البرلمان العربي الموحد على أسس واضحة سلية ومتناوحة بين الدول الأعضاء ليكون رافداً قوياً للتضامن والعمل العربي المشترك إسوة بالتجارب الناجحة والمماثلة لهذه المجالس في بعض التجمعات مثل أوروبا وأمريكا اللاتينية.

الأخوة الكرام

إنني باسم وفد مجلس الشورى القطري أدعو هذا التجمع البرلماني للخروج بقرارات إيجابية تسهم في إزاحة عقود الظلم والقهر والتخلف عن كاهل شعوبنا ، وأننا لندعوا الله أن يكلل مساعدينا بالتوفيق والنجاح وأن يكفي أمتنا شرور التمزق والفرقة وأن يوجد لكمتا حول مصالحنا العليا .

وفقكم الله جميماً وسدّد على دروب الخير
خطاكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

والكامل ربوع المنطقة العربية بإسرها .
لكن إسرائيل لم تلتزم بكل الاتفاقيات حيث تشن الغارات الوحشية على جزء عزيز من وطننا الكبير لبنان الشقيق حيث استهدفت المدنيين العزل وتقويض البنية التحتية للبنان متذرعة بإضعاف عصب المقاومة اللبنانية .

إننا نناشد هذا المحتل بمؤازنة إخوتنا في لبنان وجميع الأراضي المغتصبة وذلك بتكشف الجهود البرلمانية من أجل عودة الحق إلى أصحابه .

الأخوة المحترمين :

أننا في دولة قطر نعرب عن تضامننا ومساندتنا للشعب العراقي الشقيق في محنته ومعاناته بسبب الحظر المفروض عليه ولابد من رفع المعاناة عن إخوتنا في العراق وتضافر الجهود لحل هذه المشكلة في إطار الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما يحقق للعراق أمنه واستقراره وسيادته ووحدة ترابه .

الأخوة الوفود

إن دولة قطر توافق بصفة مبدئية على قيام



بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الأخ الفاضل / عبد القادر بن صالح
رئيس الشعبة البرلمانية الجزائرية ورئيس
المؤتمر
الأخوة الأفاضل رؤساء الوفود ورؤساء الشعب
البرلمانية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في البداية ، يطيب لي أن أسجل لكم باسمي وباسم زملائي أعضاء الوفد الكويتي خالص الشكر والتقدير على دعوتكم الكريمة ، وجهودكم الطيبة الحيثية ، لإنجاح هذا التجمع البرلماني العربي ، الذي يحظى برعاية كريمة ، من فخامة الرئيس / عبد العزيز بوتفليقة ، والذي ينعقد على أرض الجزائر الشقيقة ، التي تحضى من دولة الكويت حكومة وشعباً بكل تقدير ومحبة . نجتمع هنا لنعلن للعالم ، أن الجزائر قد تجاوزت محنها بالتفاف الشعب وراء قيادته ، التي فتحت أبواب الوفاق لجميع أبناء شعبها ، داعية إلى حوار مسؤول تحوطه مصلحة الوطن ويرعايه مصير الأمة .

الأخ الرئيس ، الأخوة والأخوات

يأتي اجتماعنا هذا في ظل ظروف عصيبة ، تمر بها أمتنا العربية ، خاصة بعد أن تفرق صفها ، وتشتت شملها ، بسبب العدوان غير المسبوق في تاريخ أمتنا الحديث ، الذي قام به العراق على دولة الكويت ، واستمراره في تأكيد عدوانه باحتجازه لما يزيد عن ستمائة مرتين وأسير دون جريرة ولا ذنب ، إلا إمعاناً في إثارة العداوة والبغضاء ، ورجاء استخدامهم كورقة ضغط سياسية يلعب بها وقت ما يشاء . لم تشفع لهم أنة أم ، ولا دمعة طفل ، ولا صرخة زوجة .



كلمة سعادة

جاسم محمد الخرافي

رئيس مجلس الأمة الكويتي

وفي الوقت الذي أكد فيه الجانب العربي على رغبته في إقامة سلام دائم وعادل ، اساسه الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان ، وهدفه الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط ، تستمر الحكومة الإسرائيلية بالمحاكمة والتملص من التزامات السلام وما تم إقراره من أساس واتفاقات ، منذر بنسف عملية السلام ، والعودة بالمنطقة إلى حالة الحرب . وبطبيعة الحال ، فما كان لها أن تقوم بذلك إلا بسبب فرقتنا وعدم القدرة على تكوين جبهة تفاوضية موحدة الأهداف متناسقة المواقف ، يؤازرها نظام إقليمي عربي فعال ، تجد فيه عمقها وسندتها .

أود في هذا الشأن أن أتقدم باقتراح بمطالبة الاتحاد البرلماني العربي لجميع الحكومات العربية بالمسارعة بتقديم الدعم السياسي والمالي اللازمين لمساعدة الأخوة في لبنان على مواجهة آثار العدوان الإسرائيلي الآثم وإفشال مخططاته بالضغط النفسي والمعنوي على الشعب اللبناني الشقيق .

الأخ الرئيس

الأخوة والأخوات

تأكيداً على مبادئ الأخوة الإسلامية ، وسعياً لنزع أسباب التوتر في منطقة الخليج العربي فإننا ندعو المسؤولين في جمهورية إيران الإسلامية الصديقة إلى المسارعة بإيجاد حل لأزمة احتلال الجزر الإماراتية الثلاث عن طريق التفاوض المباشر بين الدولتين الإسلاميةتين الجارتين .

الأخ الرئيس

الأخوة والأخوات

لقد قام اتحادنا بمناقشة العديد من القضايا المهمة ، واتخذ حيالها القرارات المناسبة التي ستضيف ، دون أدنى شك ، إلى رصيد أمانتنا الشيء الكثير . ويأتي ضمن هذه القرارات موضوع السوق العربية المشتركة التي نأمل أن تكون نواة للتكامل الاقتصادي العربي وفق

حدث دانه المجتمع الدولي مثلاً في مجلس الأمن ، ودانه قرارات جامعة الدول العربية ، ودانه الاتحاد البرلماني العربي . وأخيراً دانه البرلمان الأوروبي في قراره الذي طالب العراق بالإفراج الفوري عن جميع من تم اعتقالهم أثناء محلة الاحتلال ، والكشف عن مصيرهم حتى تنتهي معاناة ذويهم ، التي استمرت عبر السنوات التسع الماضية دون أدنى شك ، سيكون لتأكيد اجتماعنا اليوم على هذا الطلب أثره البالغ الأهمية في حل هذه المشكلة الإنسانية .

الأخ الرئيس

الأخوة والأخوات

رغم جراحتنا التي لم تلتئم ، ورغم فراق الأحبة الذي لم ينته ، فإننا في الكويت نعيش هم الأمة العربية ، نفرح بفرحتها ونحزن لحزنها ، ولا نقبل أبداً المتاجرة بالآلامها وجرحاتها ، وإن ما يعانيه الشعب العراقي يؤلمنا كما يؤلم كل عربي شريف ، لكن الطريق إلى رفع معاناته لا يبدأ بالخطب الرنانة ، والكلمات الحماسية ، بل بصدق النصائح بضرورة التزام الحكومة العراقية بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بدعوانها على دولة الكويت دون إبطاء ولا مماطلة .

الأخ الرئيس

الأخوة والأخوات

رغم الجهود الجارية في ملفوظات السلام ، فإن الحكومة الإسرائيلية مستمرة في عدوانها على لبنان الشقيق ، تسفك الدماء وتتمرّد مقوّمات بلد لا يطلب إلى تحرير أرضه من براثن الاحتلال الإسرائيلي الذي أدانه القرارات الدولية وطال أمره ليصبح عاملًا مستمراً من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة وحجر عثرة أمام إقامة سلام دائم وعادل . وعليها أن تقف صفاً واحداً خلف المفاوض السوري الذي يقف بكل صلابة أمام المماطلة الإسرائيلية ومحاولاتها التوصل مما انفق عليه من مبادئه وقرارات .

الأخ الرئيس .. الأخوة والأخوات

قبل أن أختتم كلمتي لابد من وقفه وفاء ، وكلمة حق تقال في حق الرجل الذي قاد سفينه الاتحاد في بحر متلاطم الأمواج ليصل بها إلى بر الأمان . إلى الدكتور أحمد فتحي سرور الذي استلم قيادة الاتحاد في فترة عصيبة ، لكنه بحسن قيادته ، وسعة خبرته ، وحنكته ، وحكمته استطاع أن يجمع الصف ويوحد الكلمة ويتجاوز بالاتحاد العقبات فله هنا كل تحيه وتقدير . راجين لقيادة الاتحاد الجديدة برئاسة الأخ الكريم عبد القادر بن صالح كل توفيق وسداد .

وفي الختام أكرر شكري وتقديري للأخوة رئيس وأعضاء البرلمان الجزائري على حسن الوفادة واللقاء وكرم الضيافة ممنينا لهم وللشعب الجزائري الشقيق كل تقدم ونجاح . واغتنتم هذه الفرصة لأدعو المولى عز وجل أن يمن بالشفاء العاجل على الأخ الكريم عبد القادر قدوره رئيس مجلس الشعب السوري الذي ألمت به ظروف صحية منعه من المشاركة في اجتماعنا ، وأن يعيده سالماً إلى وطنه .

وفقا الله جمِيعاً لما فيه الخير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

أسس واقعية تتناسب مع إمكانياتنا الاقتصادية ، وتلائم بين المصالح القومية والوطنية ، و تستفيد من دروس الخبرة والتعثر التي اعتبرت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك . كما يحدونا الأمل ، ووفق نفس الأسس ، أن تتمكن الهيئة البرلمانية من تطوير صيغ للعمل العربي المشترك مثل مشروع البرلمان العربي الموحد الذي تمت مناقشته بالندوة العربية السابقة في بيروت ، والذي نأمل أن يتم إنجازه في القريب العاجل .

الأخ الرئيس

الأخوة والأخوات

لقد انقلنا إلى الألقية الثالثة في خضم تحولات دولية هائلة ، وفي ظل تطورات وتغيرات متسرعة في جميع مجالات الحياة ، وفي إطار نظام عالمي جديد تستعر فيه المنافسة ، وتميل فيه كفة الميزان للتكتلات الدولية . وأصبح من اللازم علينا ، شعوباً وحكومات ، أن تستوعب هذه التحولات ، ونعد العدة لمواكبة هذه التطورات . وذلك لن يتسعنى لنا إلا بترسيخ علاقات عربية عربية مبنية على المصارحة والاحترام المتبادل والفهم المشترك وتكريس المشروعية الدولية . فتلك هي الخطوة الأولى لتبوء المكانة المطلوبة في عالم التكتلات الكبيرة .



بسم الله الرحمن الرحيم

ثم ها نحن في الجزائر التي يشهد الله أتنا خفنا
عليها من الوحش الذي كاد أن يفتكم بها ويرخي رماده
على لهيب احترافها .

ثم ها نحن في الجزائر ، التي مدت غير مرة يدها
إلى لبنان الجريح ، والتي مددنا لها كفأً متعباً لم يصل .
ها نحن في المكان الذي شبينا على تألقه وعلى
وهج دم المليون من شهدائه وهم يؤسّسون
لاستقلالهم ، ويحفزون لتحررنا وغليان دمائنا وارتفاع
قامتنا وهامتنا وسمو سمائنا وتشيّت أسمائنا .

ها نحن لانتهي إلى الحزن بل إلى الفرح ، بأن
الجزائر وفي ظل قانون الوئام المدني تعود إلى
أصولها .

للجزائر إذن ، وهي تلتفت صوب حلمنا وتبادر
ذكرينا إلى صورها الأولى وإلى أسمائها الأولى ،
التي حفظنا عن ظهر قلب دون أن نراها وترانا .
لجبال الأوراس ووهران ، والبليدا وحتى القصبة ،
التي لاتزال تحن بأنفاس المجاهدين وهم يرسمون
أجسادهم أشجاراً ، ويرون بياكسس بوح الليل بخطى
أعدائهم .

لصراخ مجاهدينا المضرج بالصمت ، وهم يكتبون
الحياة لوطنم ،

لحن حبهم للأرض الذي يرفض الفاجعة ،
لقامة الشهداء التي تتخطى الردى ، وتخرج من
رجفة في التراب لتخدم نار الحرائق ، وتعلن أنه قد
أن أوان ازدهار الحدائق .

للجزائر من لبنان ، ومن جنوب لبنان ومقاومة
لبنان الف تحية وبعد ..



كلمة

دولة السيد نبيه بري
رئيس مجلس النواب اللبناني

بأبعد مجلس ومؤتمر الاتحاد ، اسمحوا لي بداية أن أنقل لكم رسالة لبنان في محنته الجديدة ، خصوصاً مع استمرار إسرائيل في ضربه على حواسه أو على أطراfe ، في محاولة لأعماله أو لمنع نهوضه ، منطلاقاً بقية من أن بلدي ومعه سوريا وعطفكم ودعمكم سيكون على الدوام قادراً على إطفاء نار إسرائيل وحرائقها ، ولن تتمكن إسرائيل من إطفاء أنواره .

من لبنان حيث الحدث هي نابض ، وحيث ضغط صورة الحركة العدوانية الإسرائيلية مستمر بالتصاعد ، أتحدد إليكم بصرامة البرلمانيين المنتخب من شعبه ومن زملائه رئيساً لشعبة برلمانية عربية ، وأنا بهذه الصفة مسؤول أمام شعبي وزملائي وأمامكم ، لذلك لم أضع من خلا لفظي ، ولن أستعمل كلمات الثورية في مخاطبة هذا اللقاء البرلماني العربي ، حيث يجب أن تسود الصراحة وأن لا يكون الكلام مقنعاً .

وبصرامة ، فإن تجربة إسرائيل على جعل لبنان حقل رماية لأسلحتها الحديثة خصوصاً الجوية ، واستباحة منشآته الحيوية ومدنـه وببلادـه وقرـاه ، لا ينبع فقط من تفكـك الموقف والخطاب العربي الموحد ، بل ينبع أيضاً من تقديم بعض المصالح القطرية العربية على المصلحة القومية في دعم الأقطار والشعوب العربية التي يقع عليها الاحتلال والعدوان الإسرائيليـين .

أقول ذلك ، لأنـه وإن اعتقدت أو لمست بعض الأقطار العربية أن إقامة صيغ متـوعـة للعلاقات مع إسرائيل أمر يعكس نفسه إيجابياً : على السياسات الخارجية والداخلية لتلك الأقطار ، فإن إسرائيل تستغل هذا الأمر وهذه الصورة الدبلوماسية لتطبيع علاقاتها مع أشقاء لنا لنتصـعد عـدوـانـها على أشـقاءـ لكم ، ولتضـعـفـ على مستـقبلـ التـسوـيةـ والـقاـعدـةـ التيـ انـطـلـقتـ منها وهي عـدـالـةـ وـشـمـولـيـةـ التـسوـيةـ اـرـتكـازـاـ علىـ القرـاراتـ الدـولـيـةـ ومـبدأـ الـأـرـضـ مـقـابـلـ السـلـامـ .

بداية أتوجه باسم الشعبة البرلمانية اللبنانية بخالص الشكر للرعاية السامية لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشقيقة ، التي خص بها انعقاد الدورة الخامسة والثلاثون لمجلس الاتحاد والمؤتمر التاسع للاتحاد ، كما أتوجه بالشكر إلى الأخ السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجزائر ، والزملاء أعضاء المجلس ، على استضافتهم لنا ، وعلى كل ما لقيناه من حفاوة واستقبال وطيب إقامة وحسن تنظيم ، ما عدا الوقت .

السيد الرئيس ،

زملائي رؤساء الشعب البرلمانية ،

الزملاء البرلمانيون ،

أود أن أسجل أن انعقاد اجتماعاتنا في الجزائر هو لتأكيد ثقة البرلمانيين العرب بتمكن الجزائر من استعادة استقرار نظامها العام ، وتقديماً بتصميم الدولة والشعب الجزائري والقوى السياسية المتـوـعـةـ استـعادـةـ الـوـنـامـ المـذـكـورـ ، وإيجـادـ الوـسـائـلـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ لإـدـارـةـ الـحـيـاةـ السـيـاسـيـةـ ، ونبـذـ العنـفـ ووضعـ الجـازـيرـ مـجـداـ عـلـىـ طـرـيقـ استـعادـةـ حـيـويـتهاـ السـيـاسـيـةـ ودورـهاـ العـرـبـيـ وـالـدـولـيـ ، الذـيـ نـحـاجـهـ الـيـوـمـ فـيـ لـبـانـ وـسـوـرـيـ وـفـلـسـطـيـنـ أـكـثـرـ مـنـ أيـ وـقـتـ مـضـيـ ، خـصـوصـاـ وـأـنـ الـجـازـيرـ كـانـ عـلـىـ الدـوـامـ ظـهـيرـ الـمـجـاهـدـينـ وـالـمـقاـومـينـ وـالـمـانـعـينـ لـقوـىـ الـاسـتـعـمـارـ وـالـعـدـوـانـ وـالـاستـيطـانـ ، وـكـانـ دـائـماـ خـيرـ رـافـدـ وـداعـمـ لـلـتصـديـ وـالـصـمـودـ الـعـرـبـيـ بـوـجـهـ الـعـدـوـانـيـ الصـهـيـونـيـةـ .

وفي البداية لابد وأن أتوجه بالشكر إلى الأخ الدكتور أحمد فتحي سرور على الجهود التي بذلها خلال فترة رئاسته للاتحاد ، وأن أتوجه بالتهنئة إلى الرئيس الجديد للاتحاد ، مؤكداً بـاسمـ الشـعبـ الـبرـلـمـانـيـ الـلـبـنـانـيـ تـعاـونـنـاـ الـكـامـلـ لـتـحـقـيقـ الـأـهـدـافـ الـتـيـ نـصـبـوـ إـلـيـهـ سـائـلـنـ اللهـ لـهـ التـوفـيقـ فـيـ مـهـمـتـهـ .

السيد الرئيس ،

الزملاء الكرام ،

قبل أن أتناول الشؤون والشجون المتعلقة

حسني مبارك قام بزيارة لبنان ، هل تتصوروا ذلك ؟ هل تتصوروا أن عبئا إسرائيليا وغضبا إسرائيليا ينتاب الحكومة الإسرائيلية الآن لأن رئيس أكبر دولة عربية الرئيس حسني مبارك يقوم بزيارة للبنان ، هل تصدقون ؟ هذا هو الواقع . إن الاتحاد البرلماني سوف يؤكّد ، وهذا ما أعتقده على حرصه الد ... التي يريد من كل لبنان وسوريا وفلسطين . فإننا اليوم وإن كنا بحاجة للتأكد على المواقف الثابتة والدائمة تجاه أقطارنا فإننا صرنا بحاجة لأكثر من التأكيد وفي البيانات ، واستشهد هنا بما قاله سعادة الرئيس الجزائري صباح اليوم بأن خطينا نحو الأخوة ووحدة المصير لم يجد إلا راحة لضمير لا أكثر ولا أقل ، لذلك فإننا في لبنان بحاجة وبصراحة إلى تحريك مفاعيل القمم العربي بدعم لبنان ماديا فإن كان لا خيل تهديها ولا مال ، فليسعد النطق إن لم يسعد الحال ، الخيل هي في جنوبكم في جنوب لبنان جنوب العرب ، فهل يعترض العرب بهذا الجنوب بأنه جنوب العرب ويقدمون الموقف السياسي بالدعم المالي سيما أن قمةً عربية كثيرة قررت هذه المبالغ ولم تدفع ، بعد مؤتمر الطائف الذي عقد في المملكة العربية السعودية ، وكانت الجزائر أحد العاملين لهذا الاتفاق كان هناك أيضاً قرار لإنشاء صندوق عربي مشترك لمساعدة لبنان وهو لوقفه على قدمين ولم يحصل أي شيء من ذلك .

إن للبنان في قمة القمم العربية مبالغ مقررة ، كما أن للبنان في ذمة الموقف العربي وعلى خلفية اتفاق الطائف قراراً بإنشاء صندوق عربي دولي لمساعدتها .

إني أطالب البرلمانيين العرب بالعمل لدى حكوماتهم وسلطات القرار في بلدانهم لإبراء ذمة أشغالنا تجاه لبنان . وسوف نتعهد دائماً بأن نبرئ ذمتك بدماء الشهداء .

إن هذا المطلب يقع في صلب مهمات البرلمانيين العرب في إطار الاتحاد ، خصوصاً وأن دول أوروبية تتتسابق لإقامة مشاريع في

أصل إلى الموقف الذي يستدعيني القول أن لبنان ضرب من بيت أبيه فهل نحن بحاجة كعرب لقانون وثام مدني بيننا تماماً كما تفضل الرئيس بوتفليقة بالنسبة للشعب الجزائري .

سمعت وسمعنا خير الكلام في مستهل هذه الدورة من القرآن الكريم مرتين متتاليتين ، و « أذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوان » صدق الله العظيم . هل أصبحنا فعلاً إخواناً أم أتنا على شفي جرف من نار . صار حوني كما أصار حكم ما الذي اقترحه لبنان ، هل قامت صرخة من الكناة أو في المغرب أو في فلسطين أو في الأردن أو في العراق أو أي بلد غلا وكان لبنان الصدى والصوت وصدر التصدي هل اعتقلت جميلة بوحيرد في أي مكان من العالم العربي وبقيت أصداح بيروت في بحورها ؟

أن جل ما أطالب به هو زيادة الحرص العربي وأنا لا أتهم ولاأشك بـمواقف القيادة العرب الذين أعلم مدى ارتباطهم ومحبتهم لـإخوانهم اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين .

إلا أنني ومن أجل أن لا تحكمنا رادات الفعل فقط في لحظات الجرائم الإسرائيلية ، فإبني أتوجه إلى العمق العربي في الشرق والغرب وال الخليج ذلك العمق الذي تستند إليه لكى بـتفهموا حساسية الموقف واللحظة السياسية .

نشكر إسرائيل لاتفاقاتها مع الأخوة الفلسطينيين ونشكر لاتفاقات الاتفاقيات ، ثم تقدم أيضاً على رفض تعهداتها بالإنسحاب حتى حدود الرابع من حزيران في الجولان السوري . أما بالنسبة لتفاهم نيسان ، ورد في هذا التفاهم عدم الاعتداء على المدنيين ، وورد بالنص الحرفي عدم الاعتداءات على المنشآت المدنية وخصوصاً المائية والكهربائية مع ذلك تتصف إسرائيل المنشآت الكهربائية مرة تلو مرة و ... لقد عكرتم الماء وأنتم الذين تخرقون تفاهم نيسان ، وأكثر من ذلك فهي تؤلف ترويكا لاختصار القرار من أجل تدمير لبنان ، ثم تعترض وتحتج بالأمس لأن سيادة الرئيس

الاتحاد البرلماني الدولي ، ومجلس دول منظمة المؤتمر الإسلامي ، وعبر لجان المتابعة والحوار مع البرلمان الأوروبي ، ولجنة المتابعة للحوار البرلماني العربي الأفريقي ، والجمعية الدولية الناطقين بالفرنسية ، وبرلمانات دول أمريكا اللاتينية التي تضم عشرات البرلمانيين من أصل عربي ولبناني .

كذلك وفي إطار الجهد البرلماني العربي في هذا المجال ، فإني أطالب بإنجاز تنفيذ الفقرة التاسعة من القرار الثاني عشر الصادر عن مجلس الاتحاد البرلماني العربي الرابع والثلاثين القاضي : بتشكيل لجنة برلمانية عربية ، مهمتها كشف الحقائق المتعلقة بالجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين العرب ، وضمنها عملية اقتحام السكان والاستيلاء على الأراضي والاستيطان ، وواقع المعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية .

إنني أتمنى على الشعب البرلمانية العربية التي لم تسم ممثليها إلى هذه اللجنة ، اتخاذ هذا القرار لتمكن من إطلاق المهمة الملحة لهذه اللجنة في مهلة أقصاها الثامن عشر من نيسان (أبريل) الذي يصادف الذكرى الرابعة لمجزرة قانا ، وسأدعو إلى اجتماع قبل هذا التاريخ .

إن عمل هذه اللجنة من شأنه أن يوفر مادة هامة لتشكيل رأي عام عالمي حول الحقوق العربية وحول بعد الإنساني لقضايا الصراع العربي الإسرائيلي .

وأعتقد أن هذه اللجنة دورها يغني عن تشكيل لجنة تقصي برلمانية استناداً إلى ما تقدم به الأخ الدكتور أحمد فتحي سرور مع الإشارة إلى تبنيها لاقتراحه الثاني .

السيد الرئيس
الزملاء الكرام

لقد دقت تماماً في برنامج عمل الدورة الحالية لمجلس لاتحاد وفى خطة عمله للعام 2000 (ألفان) وفي جدول أعمال مؤتمراً وفى القارير والوثائق .

الجنوب والبقاع الجنوب وحتى في الشريط الحدودي الذي تحته إسرائيل ، فأين مشاريع العرب وبعض العرب وأين دعم العرب ، صدقوني إنه جنوب العرب .

إنني أثير هذا المطلب الآن ليس بسبب ما سببه العدوان الإسرائيلي الأخير عبر استهدافه لمحطات التوليد وتوزيع الطاقة في بعض أنحاء لبنان ، وإنما لأن موارد الخزينة اللبنانية استنزفت على الدوام بفعل العدوان الإسرائيلي اليومي منذ اثنين وخمسين عاماً ، خصوصاً في الأعوام الائتين والعشرين الأخيرة ، أي منذ احتياج الأرضي اللبناني في 14 آذار 1978.

إن بلدات وقرى ومخميات ومدننا من جملتها العاصمة بيروت قد سحقت وحطمت بالنار الإسرائيلية ، وضررت كل مظاهر الحياة في محافظتي الجنوب والبقاع الغربي ، ولم تسلم البنى التحتية ولا المساجد ولا الكنائس ولا المدارس ولا المستشفيات من آثار العدوان .

إنني وعلى خلفية كل ما تقدم ، أؤكد لكم تصميمنا في لبنان على استمرار مقاومتنا وصمودنا وعلاقة المصير المشترك مع سوريا . وأؤكد لكم أننا لن نقبل بأقل من تنفيذ مجلس الأمن الدولي ، مشددين على تصميمنا عدم الانحراف في أي مفاوضات إلا بعد أن نلمس نقا الفاوض السوري بأن إسرائيل ستسحب من الجولان حتى حدود الرابع من حزيران 1967 .

وفي إطار المهامات البرلمانية ، وطالما الحديث عن الواقع المترتبة على العدوان الإسرائيلي على لبنان وعلى التسوية ، فإني لا بد هنا من التأكيد أن الحقوق العربية المتضمنة للأبعاد الإنسانية والمانوية والاستراتيجية المتعلقة بالحدود والسيادة ، خصوصاً « قضية اللاجئين من أبناء الشعب الفلسطيني » ، هي مسؤولية عربية برلمانية كما هي مسؤولية حكومية تقضي : استهلاض دبلوماسية عربية لإنشاء وعي عام دولي حولها ، انطلاقاً من علاقات وموقع اتحادنا البرلماني العربي مع

وتشارك بصنع عقولنا وتأخذ إلى طريق الاقتراع ولمن نقترح ثم ترانا نقطع يدها عن المشاركة في الاقتراع .

أما بالنسبة إلى ملاحظاتي على ما احتواه ملف الوثائق الخاصة بانعقاد مجلس مؤتمر الاتحاد فأود أن أسجل ما يلي :

بالنسبة للإعلام :

1 - الطلب إلى وسائل الإعلام الرسمية العربية إعداد برامج حول النشاطات القطرية لمؤسسات التسيير العربية ، وأاليات صنع القوانين منها ، وأدوارها في الرقابة والمحاسبة على أعمال الحكومات ، وبرامج حول النشاطات المشتركة في إطار الاتحاد البرلماني العربي .

2 - تحديد موقع على الانترنت للتعریف بالاتحاد البرلماني العربي وأهدافه وأنشطته ، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والسبانية والبرتغالية .

بالنسبة للوضع المالي :

لاحظت بأسف أن هناك مبالغ كبيرة من بعض الشعب البرلمانية غير مسدة لصندوق الاتحاد خاصة بالنسبة لبناء مبنى البرلمان العربي الموحد .

إن متابعة التوصيات والقرارات الصادرة عن مؤسستنا البرلمانية لا يمكن أن تتم دون الالتزام الثابت للشعب البرلمانية بتضييد مساهماتها المالية .

بالنسبة للحوار البرلماني العربي - الإفريقي

إدراج موضوع الجاليات العربية وشؤونها وشجونها في إطار العناوين المطروحة للحوار ، خصوصاً « وأن الجاليات اللبنانية مثلاً التي لها دور في تنمية وبناء عدد كبير من الدول الأفريقية تدفع في كل مرة ثمن الاضطرابات والتحولات السياسية في تلك البلدان . ولا أخفى جميع الزملاء القول أن هذه الجاليات لعبت ولا تزال دوراً في صمود لبنان

وأود في هذا المجال أن أتوه بأن الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس الاتحاد التي انعقدت في دمشق شكلت محطة هامة لإعادة إطلاق فعاليات هذا الاتحاد ومهماته القومية ، وقد لمست منذ ذلك جدية متميزة في متابعة القرارات والتوصيات خصوصاً وأن الأمانة العامة للاتحاد لم تأل جهداً في تنظيم المبادرات في هذا المجال .

ومن نافل القول أن اجتماع الهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن العربي والندوة البرلمانية السابعة حول البرلمان العربي الموحد المنعقد في بيروت ، وانعقاد اللجنة القانونية حول التعديلات المقترحة على ميثاق الاتحاد في دمشق ، تشكل علامات مضيئة في إطار جهد البرلمان المبذول والذي يتعرض خلاصاته ووثائقه على مؤتمركم الكريم .

ومن أحد أبرز تلك العلاقات :

1 - إقرار نظام الهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن العربي .

2 - الموافقة على مبدأ إقامة برلمان عربي موحد ، ويحمل وفد الشعبة البرلمانية اللبنانية إلى هذا الاجتماع مشروع نظام أساسي لهذا البرلمان نأمل أن يلقى عنايتك .

3 - تطرق اجتماع بيروت بكل جرأة إلى موقع المرأة في النظام العربي ، وأسجل بفخر هنا مبادرة المجلس الشعبي الوطني في الجزائر انسجاماً مع التوصيات التي اتخذت في بيروت دعوته إلى تنظيم اجتماع للنساء البرلمانيات العربيات بالترافق مع أعمال هذا المؤتمر .

إنني في ما خص المرأة العربية ، أعود إلى ما جاء في كلمتي في هذا المجال من أجل إغناء موضوع مشاركة المرأة العربية في كل ما ينتج حياة دولنا ومجتمعاتها ، أملاً سماع هذه الصرخة في برية الأمة حرصاً على مستقبلها وحاضرها ومصالحها .

وإلا فإن الأسئلة ستسقطنا ويكون أولها لماذا نشكك بأمهاتنا وهي تحملنا وترضعننا وتعلمنا

لذلك اقترح الإجازة لرئيس الاتحاد أن يكلف من يراه ليتراس لجنة ما لتحرיקها وإعطاءها الفعالية اللازمة .

مجدداً « جئت إليكم من لبنان أحمل هموماً وشجوناً ، ولكنني أحمل آمال المقاومين ، وشعبنا الصامد بمواجهة إرهاب الدولة الذي تمثله إسرائيل ، وهذه الآمال تتطرق من أن حسكم بالانتقام إلى تاريخ أمتك العظيم ومسؤوليتها عن الحاضر تقتضي تعزيز العريات وترسيخ الديمقراطية كنمط حياة ، وبناء سلامنا القومي الذي يرتكز على سلامنا القطري ، وإدارة اختلافاتنا بوسائل حضارية تعزز ثقتنا بأنفسنا وببعضنا وتزيل العارقيل من أمام تسيير وتعاون أقطارنا وتخدم آليات العمل المشترك ، وكذلك اطلاق خطط النهوض الاقتصادي التي تتصل بأماننا بإنشاء سوق عربية مشتركة ، وأساساً ، وضع خطط للتنمية تدور حول الجوهر الذي هو الإنسان .

إن آمال شعبنا وتعاوننا معلقة كذلك على بناء ممانعة عربية لكل أشكال التطبيع مع إسرائيل ، طالما أن إسرائيل لا تقدم الدليل على اتخاذها الخطوات الضرورية للتوصل إلى سلام عادل وشامل ، وفي طبيعة تلك الخطوات الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وإزالة أسلحة الدمار الشامل وفي الطبيعة التهديد النووي الذي تشكله على الأمن والسلام الدوليين .

أملني أن نتمكن من إزالة شعورنا بالغبن ، بأننا مجرد ضاحية عربية وهامش محروم ، بعدما أثبتنا أننا حراس الثغور العربية ، وبعد أن أصبحنا فخر العرب ومقاومتنا وبراءة المحبة والتعايش التي يمثلها لبنان .

عشتم

عاش الاتحاد البرلماني العربي

عاشت الجزائر

عاش لبنان

وجنوبه ، وفي توثيق عرى العلاقات العربية - الأفريقية الاقتصادية والثقافية والسياسية المتعددة .

بالنسبة للحوار البرلماني العربي - الأوروبي

الدفع إلى الأمام بمشروع المتوسطية الذي يعطي موقع متوازن للأطراف المشاركة فيه . وبالنسبة إلى العلاقة مع البرلمانات الأخرى فإنني أدعو إلى المبادرة خلال هذا المؤتمر لتشكيل وفد برلماني عربي لزيارة دول أمريكا اللاتينية .

أني أرى أن الاتحاد يعني بآيجاد الوسائل لتبادل الخبرات بين البرلمانات العربية ، ولا يكفي إنشاء صيغة أو إطار للتحامس بين الأمناء العالمين للبرلمانات .

إنني في هذا المجال أشدد على إنشاء مركز برلماني عربي ينطلق من التجربة التي أسسها البرلمان اللبناني ، وينطلق من التجارب التي أنشأها أكثر من برلمان عربي بين التكنولوجيا والتشريع والإدارة ، وكذلك تنفيذ الفقرة التاسعة من القرار (32) الثالث والعشرين الصادر عن الدورة 34 لمجلس الاتحاد في ما خص إنشاء مركز للدراسات في إطار الأمانة العامة للاتحاد ، بغرض إعداد الدراسات وتحليل المعلومات .

على مستوى إدارة الاتحاد :

لابد من الملاحظة أنه كلما تم تشكيل هيئة برلمانية حول أحد العناوين ، فإن رئاسته هذه الهيئة تناط برئيس الاتحاد كما حصل في تشكيل الهيئة البرلمانية العربية لمشروع السوق العربية المشتركة والهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن والعمل العربي المشترك .

أني أرى أن إلقاء الكثير من المسؤوليات على رئاسة الاتحاد أمر يجعلها عاجزة عن إدارة مهمتها الأساسية ، إضافة إلى أن رئيس الاتحاد لديه مشاغله القطرية كرئيس لبرلمان بلاده .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي
السادة رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانيين
السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

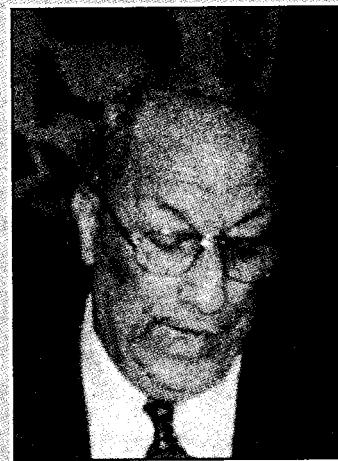
بمناسبة انعقاد المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي في الجزائر الشقيقة ، باسم وفد بلادي أتقدم إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة ، قيادة وشعباً بالشكر والتقدير على حفاوة الإستقبال وكرم الضيافة ، وعلى التسهيلات التي قدمت والتي كان لها عظيم الأثر في إنجاح مؤتمrnنا هذا متمنين لهذا البلد الشقيق التقدم والأمن والاستقرار .

ويسريني أن نتقدم بالتهنئة للسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري معالي عبد القادر بن صالح ، على اختياره رئيساً لهذه الدورة الهامة للاتحاد البرلماني العربي ، الذي عرفناه بحكمته وقدرته على إدارة الجلسات المستمرة من الخبرة طويلة المدى في هذا المجال ..

كما يسعدي أنأشكر معالي الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بجمهورية مصر العربية ، على ما بذله من جهد في تفعيل آليات الاتحاد ، وهذا ليس بغريب عليه بما يتوفر له من خبرة في إدارة المحافل الإقليمية والدولية .

أيتها الأخوة والأخوات

أحبكم وأنقل إليكم تحيات الأخوة أعضاء أمانة مؤتمر الشعب العام ، والأخوة أعضاء مؤتمر الشعب العام ، والأخوة أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية . وآمل لمؤتمrnنا هذا النجاح والتوفيق في مهامه والخروج بقرارات ونوصيات إيجابية لمصلحة الأمة



كلمة

الشيخ الزناتي محمد الزناتي
أمين مؤتمر الشعب العام في
الجماهيرية العربية الليبية

الاتجاه ، خاصة وأن أعضاء البرلمانات العربية هم بدون شك إفرازات شعبية مختارة من الشعوب العربية ، ولابد لهذه الإفرازات من ترجمة أحاسيس ومشاعر الجماهير المتuelle إلى مستقبل أفضل .

ولما كان العالم يمر الآن بمخاض ولادة ما يسمى بالعولمة مع بداية الألفية الثالثة ، وهي النظام الاقتصادي ، الجديد الذي هو في حقيقته هيمنة الدول ذات المطامع والنظام الاقتصادي القوي على الدول التي ما زالت في بداية مرحلة التحول والتنمية ، ولديها ثروات ومعادن وخامات ومواقع جغرافية متميزة ، فإن الأمة العربية وإفريقيا مستهدفتان بالهيمنة ونهب ثرواتهما ، عليه ينبغي العمل على فتح الحدود العربية وتسهيل إنساب البضائع والمنتجات الصناعية والزراعية ، بين أقطار الوطن العربي وتخفيف الضرائب والرسوم الجمركية عليها ، ووضع حد للإستيراد من الخارج للمنتجات التي يمكن صناعتها عربياً وتحقيق التكامل الاقتصادي والصناعي من خلال وضع المشاريع الانتاجية والصناعية في الأقطار العربية وفق ما يتوفّر فيها من مواد خام .. وثروات طبيعية يمكن استغلالها صناعياً بدل تصديرها كمواد خام ، ثم يتم استيرادها مواد مصنعة وبأسعار مرتفعة ، كما ينبغي العمل على بناء جسور التعاون المشترك مع قارة إفريقيا ، التي تشارك مع الأمة العربية في الجوار الجغرافي وتتفق معها في التطلعات .

أيها الأخوة والأخوات

أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن الشكر للاتحاد البرلماني العربي ، على مواقفه المشرفة ، وكذلك الشكر للجنة المتابعة المنبثقة عنه على مساعيها من أجل رفع العقوبات الجائرة التي كانت مفروضة على ليبيا .. كما نطمئن من هذا المحفل الإقليمي الهام المتمثل في الاتحاد البرلماني العربي ، أن يؤكّد على رفع العقوبات بدلأ من تعليقها ، خاصة وأنّ ليبيا أوفت بكل التزاماتها والتي أيدتها محكمة

العربية التي تتطلع إلينا هذه الأيام في انتظار ما يسفر عنه مؤتمرنا هذا من نتائج وقرارات . ونحن في الجماهيرية العظمى قد كافحنا طويلاً من أجل وحدة أمتنا العربية ودعم نضالها الشرعي في حقها في الوجود والحياة الحرة الكريمة .

كذلك كافحنا طويلاً ونكاح من أجل إفريقيا التي هبت ترفض عنها غبار عهود التخلف والإستعمار ، فمدّنا لها أيدينا لبناء إفريقيا المتحدة عمّاً إستراتيجياً للوطن العربي ، وخطّونا معها خطوات رائدة لبناء الاتحاد الإفريقي .

ومما لا شك فيه أن الوحدة العربية هي الهدف الذي نسعى جميعاً لتحقيقه من خلال إيماننا الراسخ بأنه لم يعد هناك وجود للكيانات الصغيرة ، في ظل عالم تتنازعه قوى كبرى سياسية واقتصادية وعسكرية .. تسعى جميعها لفرض سيطرتها وهيمنتها على الشعوب .

أيها الأخوة والأخوات

إن الوطن العربي الذي يشكل رقة جغرافية وتاريخية وثقافية واجتماعية واحدة ، يتمتع بطبقات لا تتوفّر لغيره من المجموعات البشرية والجغرافية الأمر الذي يجعله قادرًا على إزالة العقبات التي أدت إلى تعطيل العديد من المشروعات القومية كمشروع الاتحاد العربي والسوق العربية المشتركة واتفاقيات الدفاع المشترك وغيرها من المشاريع التي مرت عليها سنوات دون أن تتحقق ، والتي بدونها تضعف الأمة العربية وتكون الفرصة متاحة لذوي المطامع الخارجية بفرض هيمنة والسيطرة الاقتصادية والسياسية .

أيها الأخوة والأخوات

إن مسؤولية البرلمانات العربية تكمن في دفع الحكومات العربية إلى تحقيق التضامن العربي الفعال من خلال مناقشة القضايا التي تهم الأمة العربية في حاضرها ومستقبلها واتخاذ القرارات الإيجابية الفاعلة في هذا

وكذلك المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي من جراء الحصار الظالم الذي يدمر بنائه الأساسية وطاقته البشرية . والمماطلة والمرأوغة وعدم انسحاب الإسرائيлиين من هضبة الجولان السورية المحتلة .

كل هذه الظروف وغيرها تحمّل علينا اتخاذ قرارات عملية تتاسب وحجم هذا التحدّي وهذا العدون السافر ، وتكون في المستوى الذي تطمح إليه أمّتنا العربية ، وهي تتبع انعقاد هذا المؤتمر .

وفي الختام أشكركم على حسن الاستماع .

العدل الدولي ، والتأكيد أيضاً على دعم مطالبة ليبية بحقها في التعويض العادل والمنصف ، عن الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بها ، من جراء فرض العقوبات الجائرة .

السيد الرئيس

أيها الأخوة والأخوات

إن الظروف الصعبة التي تمر بها أمّتنا العربية وما يتعرّض له الشعب اللبناني من عدوان مباشر هذه الأيام ، يستهدف المواطنين الآمنين والبنية التحتية ، والشعب الفلسطيني وما يواجهه من ممارسات تعسفية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس الأخوة الأعزاء

أود أن أعبر باسم الشعبة البرلمانية المصرية عن عمق الاعتذار بانعقاد الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمره التاسع على أرض الجزائر الشقيقة التي ضربت أروع الأمثلة في النضال من أجل الاستقلال ، وهذا هي اليوم تواصل مسيرتها الظافرة بقيادة رمز بارز من رموز الجزائر المعاصرة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي كان اختيار الشعب الجزائري له نقطة البداية في الانتصار الحاسم على قوى الإرهاب التي تآمرت على حاضرالجزائر ومستقبلها ، والتي ظن الكثيرون أنها لا قدر الله سوف تنجح في مسعها إلى أن قيض الله لهذا الشعب الأبي أن يضع أقدامه على بداية الطريق الصحيح لكسب المعركة ضد قوى الفرقة والتخلف ، وأن تستعيد الجزائر المناضلة دورها القيادي على كافة المستويات العربية والإفريقية والدولية .

السيد الرئيس

لأشك أننا نلتقي اليوم في ظل ظروف بالغة المشقة تحيط بالوطن العربي وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي ، ولقد تفائل الكثيرون باستثناف المفاوضات لقضايا التي يتضمنها هذان المساران بالإضافة إلى المسار اللبناني - الإسرائيلي ، غير أن إسرائيل ضيّعت مجدداً فرصة أخرى لبناء سلام في المنطقة بموقعاً المتعنت من قضية الإنساب إلى حدود الرابع من يونيو 1967 ، وسياساتها الرافضة لأى تغيير لمواقفها المرفوضة من قضايا المسار الفلسطيني ، وأخيراً وليس آخرأ تصعيدها العسكري في الجنوب اللبناني والذي وصل إلى حد الاعتداء الغاشم على الأراضي والبنية الأساسية في لبنان وما أسف عنه ذلك من سقوط شهداء ومصابين ، وهو ما يعتبر انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني يتأنى



كلمة

السيد الأستاذ كمال الشاذلي

رئيس وفد الشعبة البرلمانية

المصرية

وزير مجلس الشعب والشورى

الإسرائيلي المستمر على الحقوق العربية . كما تؤكد على ضرورة التزام إسرائيل بالتنفيذ الأمين للاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، وفي مواعيدها المحددة حتى يمكن السير قدماً في مفاوضات الوضع النهائي لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه ، وفي هذا الصدد أود التأكيد على ضرورة دعم الأدوار الدولية المخلصة في سعيها لتحقيق السلام كي تعم شعوب المنطقة جميعها بالأمن والاستقرار ، وتنطلق إلى الآفاق الراحة للتنمية والتقدم .

**السيد الرئيس
الأخوة الأعزاء**

لعل من نافلة القول أن أؤكد على ما يشعر به إخوانكم في الشعبة البرلمانية المصرية من أن تبني المواقف السابقة وغيرها من قبلنا جميعاً لن يكون له مردود إيجابي ما لم ينطلق من قاعدة صلبة للتضامن العربي بعد تقيية الأجراء العربية حتى يتفرغ العالم العربي لمعركة التنمية ويواجه تحديات العولمة بكل ما يملكه من إمكانيات ومقدرات ، ومن هنا فإن الشعبة البرلمانية المصرية تؤكد على ضرورة انقاد القمة العربية الشاملة لتقيية الأجراء العربية ، وإحياء التضامن العربي لبناء موقف عربي موحد لدعم المفاوضات العربية على كافة المسارات، وإقامة التكتل العربي الذي يمكننا من الحفاظ على مصالحنا ومقدراتنا وأمننا القومي وكفاءة تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التقدم ورفع مستوى معيشة شعبينا في عصر التجمعات السياسية والاقتصادية العملاقة .

السيد الرئيس

من هذا المنطلق شاركت الشعبة البرلمانية المصرية بكل الفاعلية الممكنة في أنشطة الاتحاد في الفترة الماضية سواء في مجال متابعة العمل على إنشاء السوق العربية المشتركة أو البرلمان العربي الموحد أو تعديل

منه المجتمع الدولي .

ومن هذا المنطلق فإننا نؤيد الاقتراحين اللذين تقدم بهما الدكتور أحمد فتحي سرور بصفته رئيساً للاتحاد البرلماني العربي بشأن تشكيل لجنة تقصي حقائق برلمانية عربية لبحث انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني وتقديم شكوى للجنة التحقيق الدولية لتحقق الحقائق عن هذه الانتهاكات .

ولقد حرصت مصر بقيادة الرئيس محمد حسني مبارك على دعم مسيرة السلام العادل والشامل ومساندة كل من سوريا ولبنان وفلسطين في مواجهة تلك السياسات الإسرائيلية المتعنتة والهجمات الوحشية الغادرة ، وفي أعقاب استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية رحبت مصر باستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها عام 1996 وأكملت على أهمية الاحتفاظ بقوة الدفع للمفاوضات السورية - الإسرائيلية حتى يمكن التوصل إلى اتفاق متوازن يستند على قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وعملت مصر بقيادة الرئيس مبارك على دفع عملية السلام من خلال اتفاق شرم الشيخ ، إلا أن إسرائيل للأسف الشديد لازالت تضع العراقيل نحو تنفيذ هذا الاتفاق مما يعطي الفرصة لقوى التطرف لما لم يتحقق السلام العادل الشامل في أسرع وقت . ومن ناحية أخرى أكدت مصر على أهمية تزامن التحرك على كافة المسارات التفاوضية خاصة المسار اللبناني حتى يمكن تحقيق إنسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي في أسرع وقت تطبيقاً للقرار 425 الصادر عن مجلس الأمن ، وفي هذا السياق تحفيز مصر صمود الشعب اللبناني الشقيق في وجه الاعتداءات الإسرائيلية وممارسته لحقه المشروع في مقاومة الاحتلال وتحرير أرضه واستعادة كامل ترابه الوطني . وتطالب بأن يتبنى الاتحاد البرلماني العربي موقف التضامن والدعم الكاملين للبنان والسعى للتوصى إلى أوسع إدانة دولية ممكنة للعدوان

وإنني لعلى ثقة من أن هذا الملتقى الهام سوف يكون قادرًا بإذن الله على التصدي بنجاح لدراسة ومناقشة كافة القضايا الهامة المطروحة على جدول أعماله موacialاً بذلك التقاليد الراسخة لاتحادنا العربي العتيد الذي نلقي عليه آمالاً كباراً في تحقيق أهداف أمتنا العربية . وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي ، واتبعت في هذا الصدد نهجاً يقوم على إشراك أكبر عدد من أعضائها في مناقشة هذه القضايا الهامة ضماناً للوصول إلى أفضل الرؤى الممكنة بشأنها ، وإننا لعلى ثقة من أن جهود الاتحاد البرلماني العربي في هذا الاتجاه تمثل إضافة إيجابية للمسعى العربي من أجل تحقيق نقلة نوعية في الأوضاع العربية لا يمكن بدونها أن نطمئن على حاضرنا ومستقبلنا .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمَرْسُلِينَ وَآلِهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

السَّيِّدِ رَئِيسِ الْإِتَّهَادِ الْبَرْلَمَانِيِّ الْعَرَبِيِّ وَرَئِيسِ
الْمَجْلِسِ الْوطَنِيِّ الشَّعْبِيِّ الْجَزَائِريِّ

السَّيِّدِ الْأَمِينِ الْعَامِ الْإِتَّهَادِ

السَّادَةِ رَؤُسَاءِ الْبَرْلَمَانَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَرَؤُسَاءِ الْوَفُودِ

السَّيْدَاتِ وَالسَّادَةِ أَعْصَاءِ الْمُرْتَمِرِ

أَوْدُ فِي الْبَدَائِيَّةِ أَنْ أَهْنِيَ السَّيِّدِ رَئِيسِ الْمَجْلِسِ
الْشَّعْبِيِّ الْوطَنِيِّ الْجَزَائِريِّ ، وَصَدِيقِيِّ الْعَزِيزِ الْأَسْتَاذِ
عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ صَالِحٍ عَلَى اِنْتَخَابِهِ بِالْإِجْمَاعِ رَئِيسًا
لِإِتَّهَادِنَا .

إِنَّ هَذَا الْإِنْتَخَابَ هُوَ تَكْرِيمٌ لِشَخْصِهِ ، وَتَوْيِيجٌ لِكُلِّ
مَا بَذَلَهُ فِي سَبِيلِ الْجَزَائِرِ الشَّفَقِيَّةِ قَبْلَ وَبَعْدِ الْإِسْتَقْلَالِ ،
وَمَا أَسْدَاهُ لِأَمْتَنَا الْعَرَبِيَّةِ طَيْلَةً مَسَارِهِ كَمُنَاضِلٍ كَفُوَّ
وَمُخْلِصٍ ، إِنَّهُ نَمْوَذْجُ الْمُنَاضِلِ الْمُتَسَمِّ بِالْفَعَالِيَّةِ
وَالْتَّوَاضِعِ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ .

إِنَّ هَذَا الْإِنْتَخَابَ هُوَ كَذَلِكَ تَكْرِيمٌ لِلْأَمَةِ الْجَزَائِيرِيَّةِ
شَعْبًا وَحُكْمَةً وَعَلَى رَأْسِهِمْ فَخَامَةُ الرَّئِيسِ عَبْدِ الْعَزِيزِ
بُونَفْلِيَّةَ ، لَمَّا يَمْثُلَهُ هَذَا الْبَلَدُ ، وَبِالْأَخْصِ بِالنَّسْبَةِ لِجِيلِنَا
فِي مَيْدَانِ مَقَاوِمَةِ الْإِحْتَلَالِ وَالنَّضَالِ مِنْ أَجْلِ الدِّفَاعِ
عَنْ هُويَّتِهِ الْوَطَنِيَّةِ وَكَرَامَتِهِ وَمِنْ أَجْلِ التَّقدِيمِ
وَالرَّفَاهِيَّةِ .

أَوْدُ كَذَلِكَ بِاسْمِ الشَّعْبَةِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ الْمَغْرِبِيَّةِ وَبِاسْمِيِّ
الْخَاصِّ أَنْتَقَدْمُ بِالشَّكْرِ لِلْمَجْمُوعَةِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ
الْجَزَائِيرِيَّةِ فِي الْإِتَّهَادِ الْبَرْلَمَانِيِّ الْعَرَبِيِّ ، وَمِنْ خَلَالِهَا
لِلْبَرْلَمَانِ الْجَزَائِريِّ وَالشَّعْبِ الْجَزَائِريِّ الشَّفَقِيِّ عَلَى
حَسَنِ الْاسْتِقبَالِ وَكَرَمِ الضِّيَافَةِ ، وَهَذَا لِيُسَ بِغَرِيبٍ
عَلَى شَعْبٍ مِثْلِ الشَّعْبِ الْجَزَائِريِّ .

إِنَّا عَلَى يقِينٍ بِأَنَّ اِتَّهَادِنَا سَيَكُونُ بِيَدِ أَمِينَةٍ طَيْلَةٍ
السَّنْتَيْنِ الْمُقْبَلَتَيْنِ ، وَأَنَّهُ سَيَعْمَلُ عَلَى تَقدِيمِ الْعَمَلِ فِي



كلمة

السيد عبد الواحد الرazi
رئيس مجلس النواب المغربي

الجهوية وجعلها من المؤسسات التي يحسب لها حساب على المستوى الدولي ، كما أدخل بمعية الأمين العام العقلانية في التدبير والانتظام والدقة في الأعمال واحترام المواعيد والأجال المقررة لعقد اللقاءات .

أن أسلوبه في تسيير اجتماعاتا وإدارة خلافتنا جعل من مؤسستنا إطاراً للحوار الحر والصريح ، والذي لا يخلو من حدة في طرح الأفكار والمواقف دونما إخلال بالعلاقات الأخوية والاحترام المتبادل .

وإذا كنا قد وصلنا إلى مرحلة متقدمة وواعدة في اتحادنا فذلك نتيجة لجهود كل واحد منا ، ولكن بالتأكيد أيضاً بفضل حكمة الرجل وبصره ، وخلال رئاسته للاتحاد البرلماني الدولي فإنه رفع التحدي وبرهن على أنه قادر على أن يكون في مستوى عطاء من سبقوه ، بل وأكثر عطاءً وبذلاً ، حيث تمكّن الاتحاد البرلماني الدولي برئاسته من تحقيق إصلاحات عميقة ، وساهم بقدر وافر في التقدم الديمقراطي ، كما احتلت القضايا العربية عامّة والفلسطينية خاصة مساحة متزايدة من الاهتمامات الدولية الكبرى وخاصة في مؤتمر سيول ، وأبرم الاتحاد البرلماني الدولي اتفاقاً مع منظمة الأمم المتحدة لتنمية دور العمل البرلماني في المحافل الدولية .

من أجل كل هذا نقول بكل وفاء وتقانية شكرأ لك الدكتور فتحي سرور ، على عطاءاتك التي رفعت عالياً رأس الأمة العربية .

زملائي الأعزاء أيتها السيدات والسادة

كما لاحظتم جميعاً ، فإننا نجتمع اليوم في الجزائر وأمتنا العربية تجتاز مرحلة دقيقة إنها المرحلة الحاسمة من أجل تحرير جنوب لبنان ، فالمقاومة اللبنانية تسجل انتصارات حقيقة ، والشعب اللبناني يواجه بشجاعة وتضحية الهجمومات الوحشية الإسرائيلية ، وبهذه المناسبة نعلن تأييدنا ودعمنا للشعب اللبناني الشقيق

الملفات الكبرى التي سلمها له أخونا الرئيس الدكتور أحمد فتحي سرور . سواء تعلق الأمر بتقنية الأجهزة العربية - وهو يتوفّر على كل المؤهلات الدبلوماسية الضرورية لذلك - أو تعلق الأمر بقضايا التضامن العربي من أجل الدفاع عن الحقوق العربية المشروعة - وهو يتمتع بروح وطنية عالية - أو ارتبط الأمر بالتعاون والتنسيق في جميع الميادين وبالأشخاص إنشاء السوق العربية المشتركة ، وتنمية الأسس الداعمة للوحدة العربية ، وإدخال الإصلاحات الضرورية على اتحادنا بعد ربع قرن من ميلاده ، ليتكيف مع معطيات العالم الجديد ، وتهيئة لولوج الألفية الثالثة وعصر العولمة والتكتلات الاقتصادية الكبرى .

إلى جانب هذه الملفات الاستراتيجية فإن رئيس اتحادنا الجديد ، وأنا متّيق من ذلك سيعاشه بكفاءة الاستحقاقات الدولية المقبلة التي تنتظرنا ، تعلق الأمر بالمؤتمرات البرلمانية العربية الأفريقية ، أو العربية الأوروبيّة ، أو العربية المتوسطية ، أو تعلق الأمر بالدورات 103 للاتحاد البرلماني الدولي أو المؤتمر الثالث للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط .

وبهذه المناسبة نجدد له دعمنا وتأييدها وننتمي له كامل التوفيق والنجاح في مهامه .

أريد كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأنّقد بالتوبيخ الخالص والحار لرجل كبير أدى خدمات كبرى لوطنه ولأمّتنا العربية وللمجتمع الدولي ، إنه الرئيس الصديق العزيز الأخ الدكتور أحمد فتحي سرور ، أريد أن أقدم له جزيل الشكر على ما أسداه طيلة حياته البرلمانية الحافلة الطويلة والمشرفة ، خدمة للديمقراطية ، ففي بلاده يترأس بحنكة واقتدار مجلس الشعب المصري ، الشيء الذي يجعله باستمرار جديراً بالثقة والاحترام ، وخلال رئاسته للاتحاد البرلماني العربي أعطى لهذه المؤسسة القومية قوة دفع جديدة وإشعاعاً كبيراً ، ومكانة مرموقة بين المنظمات البرلمانية

الاستجابة الواسعة لمقررات هذا اللقاء التاريخي .

إننا متيقنون بأن النصر سيكون حليف شعوبنا العربية في فلسطين ولبنان وسوريا ، لأنها تدافع على قضايا عادلة ، بعد أن كانت ضحية لأكبر ظلم في التاريخ المعاصر ، إنه الوقت الذي تحتاج فيه دعمنا ومساندتنا ووقوفنا صفاً واحداً بجانبها .

هناك أيضاً شعوب عربية شقيقة أخرى في العراق ولibia وغيرها تحتاج إلى دعمنا ومساندتنا فالبنسبة للعراق ن فهو بموقف الموظفين السامين الذين قدموا استقالتهم احتجاجاً على استمرار الحصار ضد الشعب العراقي ، وعواقبه الوخيمة على كرامة وحياة الأبرياء ، ونُشجب الهجمات الأمريكية والبريطانية اللاشرعية التي لا زالت الأرضي العراقية تتعرض لها والتي تم عن إرادة عدوانية مفجنة ومبينة .

وبالنسبة لليبيا الشقيقة فإننا نطالب برفع ما تبقى من عقوبات جائرة مفروضة عليها ضد منطق الحق والقانون .

السيد الرئيس

زملائي الأعزاء

السيدات والسادة

إن المهمة الملقاة على عاتقنا صعبة وثقيلة ولكن الجو الذي يحيط بمجتمعاتنا داخل اتحادنا يبعث على التفاؤل والأمل في تقوية الديمقراطية والوحدة والازدهار لعالمنا العربي .

شكراً على حسن متابعتكم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

ومقاومته الشرعية من أجل تحرير أراضيه ، وندين بشدة اعتداءات قوة الاحتلال الإسرائيلي ونرفض كل التصريحات العدوانية والتبريرات المزيفة للمعتدين مهما كان مصدرها .

إن هذه المرحلة كذلك تشكل منعطفاً حاسماً في مفاوضات السلام على المسارين الفلسطيني والسورى ، وفي هذا الصدد نعبر عن تأييدنا للمطالب السورية من أجل الاسترجاع الكامل لهضبة الجولان في حدودها القائمة قبل عدوان سنة 1967 ، والاحتفاظ بحقوقها في جميع الميادين ، ونددد في نفس الوقت بال態 الإسرائيلى للالتزامات خلال جولات المفاوضات السابقة .

إما بالنسبة لإخواننا الفلسطينيين فإن الظروف ليست بأقل خطورة ، لأنهم يواجهون مفاصلاً لا يحترم أي تعهد من تعاهداته ، فيما يخص عملية إعادة الانتشار لم يقع احترام أي اتفاق منذ أوسلو ، ومروراً بواشنطن ووايت بلانتيشن وشم الشيخ وغيرها من الاتفاقيات ، وبالنسبة للمستوطنات فإن الحكومة الحالية لإسرائيل سمحـت بإقامة مستوطنات أكثر من سابقاتها .

أما بالنسبة لمدينة القدس الشريف فتحيى الاتفاقية الموقعة بين قداسة البابا والرئيس ياسر عرفات هذه الاتفاقية التي ترفض سياسة الأمر الواقع ، أو كل قرار من جانب واحد يهم مستقبل المدينة المقدسة ، ونعلن عن دعمنا لقرارات لجنة القدس في اجتماع مجلس إدارة بيت مال القدس المنعقد في الأسبوع الفارط السادس والرئيس ياسر عرفات ، وندعو إلى



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على نبيه الكريم
السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي
السيد رئيس المؤتمر ، رئيس المجلس الوطني
بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
السادة رؤساء البرلمانات العربية رؤساء الوفود
السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي
أيها السادة أيتها السيدات
إنه لمن دواعي السعادة أن يلتم جمعنا هذا اليوم
في الجزائر الشقيقة ، رمز التحرر والتضحية ، و بلد
التواصل واللقاء .

وإنني لأنووجه بالشكر الجليل إلى أخينا عبد القادر
بن صالح ، والشعبة الجزائرية الشقيقة على الدعوة
الكريمة التي وجهت إلينا بغية المشاركة في أشغال
المؤتمر الناسع للاتحاد البرلماني العربي والدورة
الخامسة والثلاثين للمجلس ، كما نعرب عن امتناننا
للشعب وللسلطات الجزائرية على حفاوة الاستقبال
وكرم الضيافة وعلى التنظيم المحكم لهذه النظاهرة
العربية الهامة مما سيكون له - بدون شك - أثر
إيجابي على نتائج أعمالنا .

السيد الرئيس

زملاي الأعزاء

لقد جئنا إلى الجزائر مؤمنين بحتمية وحدة الصف
العربي وضرورة توطيد التضامن والعمل العربي
المشترك يحدونا عزم أكيد وأمل كبير في أن يشكل
لقاء الجزائر منعطفاً إيجابياً يتسم بالعمل الملموس
وفعالية أكثر لاتحادنا بعد ما تمت التعديلات المقترحة
على ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي
ويصادق على استراتيجية عربية موحدة لمواجهة
الأوضاع المستجدة في العالم ، ويحدد دور البرلمانيين
العرب في تحقيق المصالحة الشاملة والتضامن العربي
الفعال .



كلمة

الشيخ سيدى أحمد ولد بابا

رئيس الجمعية الوطنية

الموريتانية

الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى .

ولا شك أن المهمة شاقة ، إلا أنه يجب علينا أن نعمل بعزم وإصرار وبذل المستطاع من أجل الوصول إلى كل أهدافنا من وحدة وتضامن حقيقين وذود مستميت عن حقوق أمتنا المشروعية . وستكون مداواتنا ومناقشاتنا في إطار هذا الاتحاد خير معين لنا على هذا الدرب . والله أسمأ أن يوفقنا لما فيه صالح وخير أمتنا وشعوبنا .

أيها السادة ، أيتها السيدات

لا يسعني في نهاية هذه الكلمة إلا أن أهنئ رئيس اتحادنا الجديد متمنيا له النجاح التام في مأموريته الصعبة وأن أشيد بالجهود الموفقة والحكمة والكفاءة لسلفه السيد الدكتور أحمد فتحي سرور والأمانة العامة مما كان له أثر بالغ في تسهيل العمل البرلماني العربي المشترك .

وأتوجه بالشكر من جديد للشعبة الجزائرية الشقيقة على الظروف الجيدة التي اكتفت أعمالنا وعلى كل التسهيلات التي حظينا بها طيلة إقامتنا في هذا البلد المضيف الشقيق .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

وأغتنم هذه الفرصة - زملائي الأعزاء - لأنكر بأن مواقفنا في موريتانيا تحت القيادة الرشيدة للرئيس معاوية ولد سيدى أحمد الطابع من قضايا الأمة العربية تبقى مبدئية وثابتة .

وفي هذا السياق فإن السلام الذي هو خيار استراتيجي لأمتنا هو السلام الشامل والدائم والعادل الذي يضمن الأمن والاستقرار في المنطقة ويقوم على تحقيق مصير الشعب العربي الفلسطيني وإقامة دولة المستقلة وعاصمتها القدس واسترجاع الجولان السوري والجنوب اللبناني وبقاعه الغربي وذلك طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام .

وإننا لندعوا إلى استكمال المسار الفلسطيني واستئناف المسار السوري والتشبث بتقاهم نيسان 1996 ، كل ذلك في إطار العمل الدؤوب من أجل استرجاع أمتنا لحقوقها كاملة .

السيد الرئيس

أيها السادة ، أيتها السيدات

إننا نطالب برفع الحصار عن الشعب العراقي الشقيق وإيجاد حل لقضية الأسرى والمفقودين ، كما نؤكد دعمنا لدولة الإمارات العربية الشقيقة في حقها في استرجاع الجزر



بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الأستاذ عبد القادر بن صالح رئيس المجلس
الشعبي الوطني الجزائري ورئيس مجلس الاتحاد
البرلماني العربي

الأخوة رؤساء المجالس النوابية العربية
الأخوة رؤساء الوفود النوابية المشاركة
الأخ الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي
الحاضرين جميعاً

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمحوا لي في البداية أن أبارك للأستاذ عبد القادر
بن صالح بمناسبة فوزه برئاسة الاتحاد البرلماني
العربي والثقة التي حاز عليها من إخوانه في
البرلمانات العربية وهو بلا شك أهل لذلك .

كما أود أنأشكر الأخ الدكتور أحمد فتحي سرور
الرئيس السابق للاتحاد والذي عمل بكل إخلاص وتفان
من أجل تطوير وتفعيل دور الاتحاد طوال فترة
رئاسته له ولا يفوتي أن أعبر عن بالغ شكري
وتقديرني للشعبة البرلمانية الجزائرية الشقيقة على
استضافتها لأعمال الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس
الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمره التاسع وعلى حفارة
الاستقبال وكرم الضيافة الأصيل الذي قوبلنا به منذ
وصولنا إلى هذه الأرض الطيبة الأبية ، كما أوجه
الشكر للأمانة العامة للاتحاد التي بذلت الكثير من
الجهد في سبيل الإعداد والتهيئة لهذا التجمع البرلماني
العربي الذي ينعقد على تراب الجزائر العزيزة على
أنفسنا الغالية في قلوبنا بلد المليون شهيد وبهذه
ال المناسبة أود أن أعبر عن مباركة اليمنيين جميعاً
لمسيرة الإصلاحات التنموية والوئام الوطني بقيادة
وفخامة الأخ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حتى يتفرغ
أبناء الجزائر لبناء وطنهم وتعويضه عما فات خلال
الأزمة الماضية .



كلمة الأخ الشيف
عبد الله بن حسين الأحمر
رئيس مجلس النواب اليمني

بالعديد من الموضوعات الهامة والتي يعكس بعضها آمال وتطلعات شعبينا ولذلك ينبغي علينا الوقوف أمامها بوعي ومسؤولية لما لها من مردود إيجابي على طموحاتنا في العمل المشترك الذي يعود بالخير على أمتنا ويقفر بنا نحو آفاق رحبة لنرسم من جديد مكاننا اللائق بين الأمم ولعل موضوع السوق العربية المشتركة هو واحد من الهموم التي ينبغي أن نسعى بكل جدية لجعلها حقيقة واقعية فهي البداية التي لا تشكل صعوبة فلية ويمكن أن تبدأ من خلال التعاون الاقتصادي وإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة بين أقطارنا على مستوى الأفراد والقطاع الخاص كمرحلة أولى بحيث تتعمق المصالح الاقتصادية لتكون السوق العربية المشتركة هي المرحلة اللاحقة لتلك البدايات.

الأخ رئيس المؤتمر الأخوة الزملاء

لقد لفت انتباهي بعض البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر وهي وإن كانت مهمة إلا أنني أعتقد أن لدينا أولويات في الوقت الراهن أهم من غيرها فالقضية الفلسطينية لاتزال قضية قضايا العرب والمسلمين . وعملية السلام المزعومة تمر بأزمات مخططة ومنظمة وعثرات متكررة والعدو يزداد قوة وغطرسة في المنطقة وبنطاق الربح والخسارة فإنه يربح كل يوم فيما نخسر نحن بالمقابل ولا نملك مع الأسف الشديد إلا الاستغاثة بالمجتمع الدولي ومساندته المستمرة لكي يضغط على إسرائيل من أجل حقوق الشعب الفلسطيني وهكذا تسير الأمور منذ أن أعلن عن قيام هذا الكيان الغاضب في أقدس مقدساتنا . وإذا كانت الحكومات العربية تتعرض للضغوط المختلفة فإننا كبرلمانيين ممثلين للشعوب لابد لنا من مواقف جادة وعملية تجاه هذه القضية المحورية إذ أن الشعوب العربية حتى الآن ترفض كل أنواع التقارب والتطبيع المجاني مع إسرائيل . ولا يمكن أن تتجه مساعي السلام ما لم

الحاضرون جميعاً ..

إن الأمل يحدونا في أن يكون هذا اللقاء البرلماني فاتحة خير من أجل استعادة التضامن العربي وتحقيق المصالحة العربية المنشودة والذان بغيابهما خسر العرب الكثير من الفرص التاريخية وتجاوزتهم الأحداث وطماع فيها الأعداء .. ومن هذا المنطلق فإن علينا كبرلمانيين أن نستشعر المسؤولية وندرك بوعي الظروف والأوضاع الصعبة التي تعيشها أمتنا العربية وما ألت إليه ومن ثم نبذل الجهد اللازم لاستعادة التضامن العربي الفعال الذي بدونه ستظل لقاءاتنا ومؤتمراتنا مجرد مناسبات موسمية تنتهي بإصدار البيانات التي لا يتبعها إلا النسيان .

الأخ رئيس المؤتمر .. الحاضرون جميعاً ..

إننا في البرلمانات العربية نتحمل اليوم جزءاً من المسؤولية تجاه العديد من القضايا داخل البيت العربي باعتبارنا في موقع المسؤولية ونستطيع المساهمة الفاعلة في اتجاه إحياء التضامن العربي وتفعيل آليات المجالس النيلية في بلداننا صوب الهدف الذي نتغنى به جميعاً كما يمكن التفكير في وضع استراتيجية بعيدة المدى على طريق إرساء قاعدة شرعية موحدة تبدأ بالجوانب التي يقل فيها الخلاف مستلهمة القواسم المشتركة وفيينا الإسلامية وتراثنا العربي .

إن الجماهير العربية التي انتخبتا ممثليها تنتظر منا السعي الحثيث والعمل الدؤوب نحو كل ما يجمع الشمل ويوحد الطاقات والقدرات حتى نخرج من عثرتنا ونجاوز خلافاتنا الهمشية التي أنهكت قوانا لينطلق الجميع نحو حياة حرة كريمة تحقق نهضة تنموية شاملة بما نملك من رصيد حضاري وطاقات مختلفة تؤهلنا للريادة وخدمة الإنسانية جماء .

الأخ رئيس المؤتمر .. الأخوة الزملاء ..

إن جدول الأعمال للمؤتمر التاسع قد حفل

جروح فيما بيننا أدمتنا كثيراً ولا زالت وهي
تهدونا إلى المزيد من التأخر والخلف لشعوبنا
وفي ظل هذه الأوضاع التي نعيشها والهجمة
الشرسة علينا من أعدائنا لا أدرى كيف يمكن
لنا أن نبلور استراتيجية عربية موحدة لمواجهة
المستجدات في العالم . أعتقد أن علينا البدء
بقضايانا وليس عيناً أن يطول حولها الحوار
والنقاش أو يحصل الخلاف فيها وتتنوع وجهات
النظر إذ لابد في النهاية من الوصول إلى وفاق
إذا توفرت العزيمة على ذلك ، ومن المعلوم أن
إحياء التضامن العربي ليس من المهمات السهلة
والميسورة إنها مهمة تتطلب العمل المتواصل
والإيمان العميق بأهمية الهدف لأنه هو مفتاح
الحلول وبه ومن خلاله يستطيع العرب تجاوز
الكثير من المعوقات .

الأخ رئيس المؤتمر ..
الحاضرون الأجلاء ..

إن الآلام كثيرة ولكن الآمال كبيرة ومسافة
الآلف ميل تبدأ بخطوة والبيت واحد والأمر
يحتاج إلى التعاون والتلاقي من كل المسؤولين
في الوطن العربي وما لم نفك في الغد المشرق
لأمّتنا ومتطلباته ونجاوز الماضي وإخفاقاته
فإنه لا مستقبل لنا بين الآخرين خاصة في ظل
عصر التكتلات الاقتصادية والعلمة التي تخفي
في ثيابها الكثير من الأطماع الاستعمارية
القيمة الجديدة الهدافة إلى صياغة العالم وفق
منظور غربي يصطدم مع قيمنا وأخلاقنا
ورؤيتنا للكون والحياة .

أثمنى لمؤمننا هذا النجاح في أعماله .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يُكَلِّفُ هَذَا السَّلَامُ مِنْظُومَةً مُكَامَلَةً تُرْكِزُ عَلَى
الْعَدْلِ وَتَكْفِلُ عُودَةَ الْفَلَسْطِينِيِّينَ إِلَى أَرْضِهِمْ
وَإِقَامَةَ دُولَتِهِمُ الْمُسْتَقْلَةَ بِعَاصِمَتِهَا الْقَدْسُ
الشَّرِيفُ وَتَضْمِنُ كَذَلِكَ اسْتِعَادَةَ الْجُولَانَ
وَتَحْرِيرَ جُنُوبِ لَبَانَ الْمُحْتَلِ الَّذِي يَتَعَرَّضُ كُلُّ
يَوْمٍ لِفَصْفِ الْهَمْجِيِّ وَمَا يَنْتَجُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ
ضَحَايَا وَتَدْمِيرِ الْبَنِيةِ التَّحتِيَّةِ فِي مَحَاوِلَةِ جَيْانِهِ
لِإِذْلَالِهِ وَسَطْ صَمْتِ مُطْبِقِ مِنْ مَجْلِسِ الْأَمْنِ
وَالْمَجْتَمِعِ الدُّولِيِّ وَبِمَا يَخْلُفُ الْأَعْرَافَ
وَالْمُواثِيقِ الدُّولِيَّةِ بِلِنْجِدِ أَمْرِيْكَا الرَّاعِيَّةِ الْأُولَى
لِعَمَلِيَّةِ السَّلَامِ تَمَارِسُ كُلُّ الضَّغْوُطِ مِنْ أَجْلِ
عَدْمِ تَطْبِيقِ قَرَارَاتِ الشَّرِيعَةِ الدُّولِيَّةِ ذَاتِ
الصَّلَةِ وَالْمُتَخَذَّةِ ضَدِّ إِسْرَائِيلَ وَتَوْقِعُ مَعَهَا
الصَّفَقَاتُ الضَّخْمَةُ مِنْ أَجْلِ تَسْلِيْحِهَا حَتَّى يَسْتَمِرُ
الْإِخْلَالُ بِمِيزَانِ الْقُوَّةِ الْعَسْكَرِيَّةِ بِالْمَنْطَقَةِ
لِصَالِحِ الْمُعْتَدِينَ وَإِذَا سَقَطَ قَتْلَى مِنْ جُنُودِ
الْاِحْتِلَالِ الإِسْرَائِيلِيِّ سَوَاءً فِي فَلَسْطِينِ أَوْ
الْجَنُوبِ الْلَّبَانِيِّ تَقْيِيمُ الدُّنْيَا لِكُنَّهَا تَدِيرُ وَجْهَهَا
إِزَاءَ مَا يَتَعَرَّضُ لِهِ الْمُدْنِيُّونَ فِي هَذِهِ الْبَلَادِ .
أَضَفْ إِلَى ذَلِكَ مَا تَمَارِسُهُ مِنْ ضَغْوُطٍ لِإِطْلَالِ
مَعَانِيَ الشَّعْبِ الْعَرَاقِيِّ .

إن التحديات الكبيرة التي نتعرض لها اليوم تتطلب من الجميع الوقوف بمسؤولية تجاهها واستيعاب أبعادها الخطيرة على أوضاعنا جميعاً. ولو نظرنا إلى أي قطر في وطننا العربي لوجدناه متقلباً بالمشاكل والصعوبات التي تتفق حائلاً دون التحولات المطلوبة على المستوى الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي . ومن المؤسف أن نلقي اللوم على غيرنا ولا نعاتب حتى أنفسنا فيما تسبينا فيه من



بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس/ عبد العزيز بوتفليقة
 رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 معالي الأستاذ عبد القادر بن صالح رئيس
 المجلس الشعبي الوطني للجمهورية الجزائرية
 الديمقراطية الشعبية

رئيس الاتحاد البرلماني العربي
 معالي الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحي سرور
 رئيس مجلس الشعب لجمهورية مصر العربية
 أصحاب المعالي والسعادة
 السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن أتوب عن
 معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام
 لجامعة الدول العربية في افتتاح أعمال الدورة
 الخامسة والثلاثين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ،
 والمؤتمر التاسع للاتحاد وأن أحمل إلى حضرانتكم
 أطيب تحياته وتننياته ، وكم كان يود أن يكون مشاركاً
 مع هذه النخبة المتميزة من البرلمانيين العرب لولا
 سابق الارتباطات .

ويشرفني كل التشريف أن أنوّجه بالنيابة عن
 سيادته بأجزل الشكر وفائق التقدير والاحترام للجزائر
 رئيساً وبرلماناً وحكومة وشعباً ، على كرم الوفادة
 وحسن استضافتها للمؤتمر وبرئاستها للاتحاد
 البرلماني العربي ، الذي تعتقد أعماله على أرض
 الجزائر ... أرض المليون ونصف المليون شهيد ،
 وتحت الرعاية السامية للقائد والمناضل العربي الكبير
 فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، الذي استطاع
 خلال فترة وجيزة أن يضع الجزائر في قلب متغيرات
 وتطورات القرن الحادي والعشرين ، وإن يحدث نقلة
 نوعية كبيرة ، بقانون الوئام المدني الذي أقره مجلس

**كلمة معالي الدكتور
 أحمد عصمت عبد المجيد
 الأمين العام لجامعة الدول العربية
 ألقاها بالنيابة
 المستشار السيد
 طلعت حامد السيد**

لمؤتمركم من تشكيل لجنة تقصي حقائق برلمانية عربية ودولية لتعريمة الممارسات الإسرائيلية الهمجية في لبنان ، تلك الممارسات المنافية لكل القيم والأعراف ، وتطال جامعة الدول العربية ، المجتمع الدولي بضرورة فرض العقوبات على إسرائيل ، بما في ذلك إجبارها على دفع التعويضات الالزامية عن الأضرار البشرية والمادية الجسيمة التي ارتكبتها ليس في لبنان فحسب وإنما فيسائر الأراضي العربية التي احتلتها في الخامس من يونيو عام 1967 ، وتحذر جامعة الدول العربية ، إسرائيل ، من أن العنف لا يولد إلا العنف ، وأن مناوراتها لوقف العمليات السلمية على كافة المسارات لن تخلق الأجواء المناسبة ، ولا التقة المطلوبة لتحقيق السلام العادل والشامل ومنطقة الشرق الأوسط والقائم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية 242 و 338 و 425 وبما يؤدي إلى إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان وبقاعه الغربي .

وإن أمتنا العربية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالعمل على استعادة تضامنها القوي المتين حتى تتمكن من مواجهة الكثير من التحديات التي تستهدف إعاقة مسيرتها نحو السلام والأمن والاستقرار بدءاً من احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة ، واستمرار احتلال إيران لجزر الإمارات العربية المتحدة طب الكجرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، وأزمة لوكربي والأزمة الصومالية والوضع في جزر القمر ، وكل ذلك يلقي على عاتق حضراتكم وأنتم تمثّلون صوت الأمة وضميرها السعي الحثيث لتحقيق المصالحة القومية العربية الشاملة ، والهادفة إلى معالجة تداعيات أزمة الخليج وخاصة إجلاء مصير الأسرى والمعقّدين الكويتيين وغيرهم ، ورفع المعاناة عن الشعب العراقي في إطار الالتزام بقرارات مجلس الأمن ، ذات الصلة .

فخامة الرئيس

يتناول جدول أعمال الاتحاد البرلماني

الشعب الوطني في الثاني عشر من شهر يونيو الماضي ، وحظى بمساندة حقيقة من الشعب الجزائري الشقيق ، الأمر الذي مكن الجزائري من أن تسترد وجهها المشرق ، ودورها المتألق في المحافظة على الأقلية والدولية ، وإذ نرجي التهنئة للجزائر رئيساً وبرلماناً وحكومة وشعباً بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس العاصمة الجزائرية ... فإن هذه الاحتفالات تأتي متواكبة مع الجهود الحثيثة التي تبذلها القيادة الجزائرية الحكيمة من أجل إعادة بناء الاقتصاد الذي دمره العنف والارهاب ، وتكريس المسار الديمقراطي القائم على الشفافية والمصارحة والمكافحة .

فخامة الرئيس

إن دولتنا العربية أعلنت في بيان مؤتمر قمتها العربي التاريخي الذي دعا إليه فخامته الرئيس محمد حسني مبارك في شهر يونيو من عام 1996 ، تمسكها بالسلام العادل والشامل كهدف وخيار استراتيجي ، يتحقق في ظل الشرعية الدولية ويستوجب التزاماً مقبلاً تؤكده إسرائيل بجدية وبدون مواربة وبما يعيد الحقوق والأراضي المحتلة ، ويضمن الأمن المتساوزن والمتكافئ لجميع دول المنطقة ... إن اختيار أمتنا لهذا السلام لم يأت عن ضعف أو تهاون في الحقوق العربية ، وإنما بغية أن تشهد منطقة الشرق الأوسط السلام والأمن والاستقرار ، والتنمية الشاملة ، ولكن سياسة غطرسة القوة التي تمارسها إسرائيل وعدوانها الوحشي المستمر على لبنان ، وما أدى إليه من ضحايا مدنيين أبرياء وتدمير للبنية التحتية اللبنانية في السابع من شهر فبراير الحالي مخالفة في ذلك تقاصم نيسان (أبريل) لعام 1996 ، أكد بما لا يدع مجال للشك أن إسرائيل تسعى إلى تدمير عملية السلام ، وإلى فرض مفهومها للسلام القائم على التوسيع والعدوان ، وهو أمر لا يمكن القبول به أو الاستسلام له . وفي هذا الإطار تعلن جامعة الدول العربية عن ترحيبها وتأييدها لما طرّحه الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور في افتتاح أعمال الدورة الخامسة والثلاثين

تفعيلها في مجال حماية وضمان الاستثمار وحواجزه، ذلك أن تدفق رؤوس الأموال بصفة عامة إلى الداخل يستهدف إيجاد حلقة جديدة تزيد من كفاءة السوق المحلية عن طريق الاتصال بالمؤسسات العربية والأجنبية التي تملك تكنولوجيا متقدمة يكون لها أثراً هاماً في اجتذاب المزيد من التدفقات الرأسمالية، وزيادة المعرفة ببنك الأسواق بدوره يشجع على تشطيط الاستثمارات.

فخامة الرئيس

مرة أخرى نحيي الجزائر رئيساً وبرلماناً
وحكومة وشعباً على كرم الوفادة وحسن
الاستضافة لأعمال هذا المؤتمر الذي يعبر بحق
عن تأكيد المواقف العربية الداعمة للجزائر
ومسيرتها نحو تحقيق الرفاهية للشعب
الجزائري الشقيق ، والشفافية الديمقراطية ،
تحت القيادة الحكيمة والخطوات المباركة
للمناضل العربي الكبير فخامة الرئيس عبد
العزيز بوتفليقة .

وقم الله وسد على طريق الحق والخير
خطاكم وابدكم بنصر من عنده .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

العربي العديد من الموضوعات التي تمس
الأمن الاقتصادي العربي ، واثر العولمة على
الاقتصادات العربية ، ووضع خطة عمل
لمشروع السوق العربية المشتركة ، وانجازات
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي
انطلقت في الأول من يناير من عام 1998 ،
ودخلت عامها الثالث ابتداء من الأول من يناير
من هذا العام بتحفيض في الرسوم الجمركية
على السلع ذات المنشأ العربي بنسبة 30%
وتزداد هذه النسبة لتصل إلى 100% بحلول
عام 2007 ، وقد بلغ عدد الدول التي انضمت
إلى هذه المنطقة حتى الآن خمسة عشرة دولة
عربية ، يصل معدل اتفاقاتها على العالم
الخارجي مقاساً بنسبة التجارة الخارجية إلى
الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 45,5% للعام
1998 ، وتصل الصادرات العربية البينية
للمجموعة الدول العربية الأعضاء في المنطقة
إلى حوالي 92% ، الأمر الذي يؤكد أن إقامة
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مثل نقلة
 نوعية في العمل الاقتصادي العربي المشترك ،
 ودفعت به من مرحلة التعاون الاقتصادي إلى
 مرحلة التكامل الاقتصادي الذي تمثل فيه هذه
 المنطقة اللبنة الأولى والخطوة الرئيسة نحو
 إقامة السوق العربية المشتركة .

إن دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في مجال عامها الثالث يحتم اتخاذ إجراءات وسياسات موازية في مجال الاستثمار ... نظراً لعلاقة التغذية العكسية بين الاستثمار والتجارة ... فزيادة التجارة العربية البينية تدفع لمزيد من الاستثمارات العربية البينية ، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار ، واتساع نطاق السوق العربية التي قوامها قرابة 260 مليون نسمة .

ويكشف المجلس الاقتصادي والاجتماعي حالياً على تقييم الاتفاقية الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية بهدف

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الرؤساء والنواب والمستشارون
السيد الأمين العام
اصحاب المعالي والسعادة
حضرات السيدات والسادة

إنه لمن دواعي الشرف والسرور أن أحضر، باسم اتحاد المغرب العربي ، فعاليات المؤتمر التاسع ، والدورة الخامسة والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي ، الذي تختضنها الجزائر اليوم ، هذه الأرض المغاربية الطيبة ، وفي جو عربي أصيل ، تمتزج فيه روح الأخوة والتضامن إزاء القضايا المصيرية لأمتنا ، بتطبعات الجماهير الواسعة نحو الغد العربي الأفضل ، غد المؤسسات ، والتمثيل النبأي ، والمشاركة الواسعة في الخيارات التنموية والحضارية ، لرفع مجمل التحديات .

وإذا كانت هذه الفعاليات تلتئم اليوم هنا بالجزائر ، العضو المؤسس للاتحاد المغرب العربي ، والمحضن لمقر مجلس الشورى المغربي ، والذي سبق له كذلك احتضان فعاليات نيابية فلسطينية ، فإنما ذلك اعتراف حقيقي لما بذله ، وما زال يبذله ، قادة هذا البلد ، ومناضلوه ، وخبرة أبنائه ، من أجل إرساء دولة المؤسسات والهيئات الدستورية بالجزائر ، والإسهام بهذه الممارسة الوطنية في دعم ثقافة المشاركة المسؤولة وقواعد التمثيل النبأي لدى الإنسان العربي بصفة عامة ، حيث يشكل مبدأ الشورى عنصراً أساسياً في موروثنا الحضاري والثقافي .

وبهذه المناسبة ، يشرفني أن أرفع إلى فخامة الرئيس ، عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، والذي ينعقد مؤتمرنا اليومي تحت سامي إشرافه ، فائق آيات التقدير والإكبار للمجهودات التي يبذلها فخامته من أجل ترسيخ المسار الديمقراطي والنبأي في هذا البلد

كلمة

السيد محمد عمamu

أمين عام اتحاد المغرب العربي

الاستلال الثقافي ، في إطار جملة من المناورات السياسية والإعلامية اليائسة لطمس هويتنا ، وتهميش قضيائنا العربية المصيرية .

حضرات السيدات والسادة

بقدر من استبشرت الأمة العربية خيراً ، في المغرب والمشرق ، إثر تعليق الحظر الأممي على الجماهيرية العظمى ، التي أعربت عن استعدادها الكامل لحل ما يعرف بقضية لوكريبي ، فإننا نجدد المطالبة ، ومن أعلى هذا المنبر ، بالرفع الكامل والفوري لهذا الحظر ، والإستجابة للمطالب الليبية بشأن التعويضات عن الخسائر والأضرار ذات العلاقة . ونعتقد أن هذا الحظر أعاد إلى حد كبير المجهودات التنموية الليبية ومسيرة بناء اتحاد المغرب العربي ، وحال ، في فترة ما ، إسهام طرابلس الفاعل ، وكما كان دوماً ، في القضايا الجوية والعربية والدولية .

ومن القضايا المصيرية كذلك لأمتنا العربية، ومثمنا أكد على ذلك من سبقوني على هذا المنبر ، قضية فلسطين والقدس الشريف ، حيث بات واضحاً أن مسار السلام يدور في حلقة مفرغة على كافة الجبهات بفعل تعنت الجانب الإسرائيلي ، وعدم إيفائه بالتزاماته الدولية الموقعة وتبني التسويف والمماطلة والتراجع ، منهجاً سياسياً في التفاوض . وبقدر ما نندد بهذه السياسات الخرقاء وندعو سلطات الاحتلال إلى الالتزام بالعهود والاتفاقيات والاستجابة للمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس ، فإننا نحذر من مغبة الإنزلاقات الأمنية ، وتصعيد الأوضاع في الأراضي المحتلة ، داعين راعيي «مباحثات السلام» للمبادرة بفتح الجماح الإسرائيلي والعمل من أجل إنجاح هذا الخيار السلمي على كافة مساراته .

وفي الوقت الذي ما يزال ، فيه الاحتلال الإسرائيلي جاثماً على مرتفعات الجولان ، الأرض العربية السورية المحتلة ، ضارباً عرض الحائط بكل المواقف والأعراف الدولية

العزيز وما حققه سياسته الحكيمة التي تحظى بتأييد واسع من الجماهير والمؤسسات من نتائج واضحة على درب إحلال الوفاق وتكريس المصالحة الوطنية .

كما يطيب لي التوجيه بما ورد في الخطاب الافتتاحي لفخامته من توجيهات قيمة وتحليل عميق لمجمل التحديات التي تواجهها الأمة العربية وآفاق مستقبلها ، والذي لا بد وأن يراهن على قدرة الإنسان العربي على نحت المصير ، في كف المشاركة المسؤولة والتضامن العربي الفعال

حضرات السيدات والسادة

يكتب المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي ، الملتمس اليوم ، أكثر من دلالة ، باعتباره يجمع وفوداً نيابية عن ثمانية عشرة دولة عربية ، وبحضور فعلي لقرابة خمسة عشر رئيس هيئة نيابية في العالم العربي ، الأمر الذي يكسب ، إلى حد كبير ، هذه الفعاليات صبغة الدورة النبابية العربية المفتوحة ، معزة بذلك ، الجهات الصادقة لإكساب المنظومة العربية ، مع مطلع الألفية الثالثة ، الهيئة النيابية الواسعة ، التي ستكون الامتداد الطبيعي لمسألة إنشاء برلمان عربي موحد ، المعروضة على أنظار هذه الدولة .

وفي الوقت الذي ستتوزع فيه اهتمامات المؤتمرين الأفضل ، خلال هذه الدورة ، على أكثر من مسألة مصرية ، تهم المجتمع العربي والتحديات التي يواجهها ، فإن التأكيد من خلال جدول الأعمال ، على تداعيات العولمة على الاقتصاديات العربية ، وضرورة تشيط السوق العربية المشتركة ووضعية المرأة في المجهود التنموي ، ويبحث ذلك على خلفية تعطي أولوية بارزة إلى ضرورة تدعيم التضامن العربي ، وتكرис المصالحة بين الأشقاء وتقوية الأ gioاء ، إنما يستجيب لمجمل مشاغل الإنسان العربي في كده اليومي ، ولهمومه المصيرية والحضارية ، مع مطلع الألفية الجديدة ، وما يرافقها من مظاهر الغزو الخارجي ومحاولات

التضامن العربي والأخوة الصادقة تجاه كل العرب ، نجدد المطالبة ، وبالاحراج ، برفع العقوبات الاقتصادية عن الشعب العراقي ، وهي مطالبة أعراب عنها في الأمس القريب فقط فريق بالكونجرس الأمريكي ، والأمل معقود في أن يتم فتح صفحة جديدة من التعاون الإيجابي مع الأمم المتحدة لتسوية الأزمة العراقية نهائياً ، بما يكفل لكافة دول هذه المنطقة العربية ، العزيزة علينا ، أسباب الأمن والاستقرار والاحترام المتبادل .

ونعتقد اعتقاداً جازماً ، من جهة أخرى ، بأن المصالحة العربية التامة ، أصبحت اليوم ضرورة ملحة ، كما أشار إلى ذلك العديد من المتداخلين الأفضل ، من منطلق ما يختلجم الجماهير العربية الواسعة والداعية إلى لم الشمل العربي من المحيط إلى الخليج ومقاربة غد الأمة الواحدة بناء على ترابط المصير ومكونات الوحدة والتقارب التي لم تتوفر عليها شعوب أخرى ، ومع ذلك توقفت في تكوين تجمعات ذات مصداقية .

ومع اهتمام الاتحاد البرلماني العربي اليوم ، بقضية مؤسساتية مصرية من خلال دعم المنظومة العربية بدراسة مسألة بعث برلمان عربي موحد ، يكون خير إطار تمثيلي للقواعد العربية ، أو في مرحلة أولى لهيئاتها التبابية ، لمناقشة القضايا العربية المصيرية من مختلف الحساسيات ، فإن المساعي الجارية حالياً على مستوى جامعة الدول العربية لإكساب مؤتمر القمة العربية الصفة المؤسساتية ، ودعوته للانعقاد بصفة دورية ، سوف يكون خير منشط للمصالحة العربية المنشودة ودعمها أساسية ، للعمل العربي الفعال في كافة الميادين . وهو مطمح جماهيري قاعدي لا ريب أنه يحظى باهتمام واسع من لدن هذا المجتمع الكريم من التواب الأفضل .

حضرات السيدات والسادة

تعرف بعض مجتمعنا العربي حركات أصولية متطرفة ، تهاج العنف والأعمال

والقرارات الأممية ، بفعل الاستيطان وتغيير التركيبة الديمغرافية والبنوية لهذه البقعة ، وانتهاج سياسة المساومة إزاء أصحاب الحق الأصليين ، فإن الأمة العربية تجدد بحزم اليوم المطالبة بالجلاء الفوري وغير المشروط عن هذه الأرض العربية السورية المحتلة ، وتساند بكل حزم المطالب السورية المشروعة ، لاسترجاع الحق السليم .

وبشكل ، من جهة أخرى ، التصعيد الأخير للوحشية الإسرائيلية ضد لبنان موضوع انشغال واستثمار لجماهيرنا في المغرب العربي والمشرق ، حيث ما انفك إسرائيل تهدد أمن واستقرار هذا البلد العربي وتحتل شريطاً حدودياً في جنوبه ، ولايسعنا إلا أن نضم صوتنا للتذيد بالعمليات الإسرائيلية العدوانية ، التي استهدفت هذا الأسبوع ، منشآت مدنية في كافة التراب اللبناني مختلفة دماراً واسع النطاق على البنية التحتية وخسائر في الأرواح . وبقدر ما نطالب بالوقف الفوري لهذه الحملات الصهيونية الآثمة والانسحاب التام من الجنوب اللبناني تتفيداً لقرار مجلس الأمن رقم 425 ، فإننا نهيب بالمجتمع الدولي وبالضمير العالمي لإنصاف هذا البلد العربي ودعم مجهوده التعميري بعد سنوات مديدة من الاستزاف الإسرائيلي .

وتمر اليوم كذلك ، قرابة عشر سنوات مديدة على الحظر الأممي ضد الشعب العراقي الشقيق ، والذي ما يزال يضر يومياً ، بالعديد من الأطفال والنساء والشيوخ في المقام الأول . وإذا كانت الإجراءات الأممية الإنسانية والاستثنائية لتقادي هذه الأضرار ، سواء تعلق الأكر ببرنامج « النفط مقابل الغذاء » أو التسهيلات الممنوعة للبرنامج العالمي للتغذية في هذا النطاق ، قد برهنت مرة أخرى هذا الأسبوع وعلى لسان مسؤوليتها عن فشلها التريع في تحقيق أهدافها ، ومحدودية تدخلاتها الإنسانية بفعل فداحة الأوضاع ، وقلة المخزون من الدواء والطعام ، فإننا ، من منطلق

والرامي إلى توظيف كل الطاقات لكسب معركة التنمية والرقي في الوطن العربي .

تلك أهم القضايا الحضارية والمصيرية التي تتمحور حولها اهتمامات المواطن العربي في المغرب الكبير . هذا المواطن الذي يشعر بانتمائه العميق إلى الأمة العربية وقوماتها ، وتحتلجه مشاعر التأييد والتضامن مع جملة قضاياها المصيرية ، مثلما أعرب عنه دوماً ، وبأمانة النيابيون المغاربيون من أعلى منبر الاتحاد البرلماني العربي في مختلف دوراته . ولا شك أن برنامج العمل الذي سوف تتمخض عنه أشغال هذا المؤتمر سيكون خير معبر عن هذه المختلقات القاعدية الصادقة في كافة المجالات الحضارية والتنموية .

وهذا الأمر من الأهمية بمكانته ، ونحن على اعتاب الألفية الثالثة . هذه الألفية التي تتطلب من الأمة العربية كافة ، تضافر الجهد لإنجاح البرامج الاندماجية الجهوية ، وتنسيق السياسات التنموية ، من أجل رفع رهانات العولمة والتخفيض من تداعياتها على اقتصادياتنا العربية الصاعدة .

حضرات السيدات والسادة

في ختام كلمتي ، لا يسعني إلا أن أجدد خالص عبارات الشكر لرئيس الاتحاد ، وأمينه العام ، على الدعوة الكريمة للمشاركة في هذا المؤتمر ، راجياً لأعماله كامل التوفيق والنجاح . كما يطيب لي التوجّه بخالص عبارات الشكر والامتنان للسلطات الجزائرية على ما حبّتنا به ، منذ وصولنا إلى هذه الأرضي الطيبة ، من حسن الوفادة والاستقبال ، وكرم الضيافة والرعاية .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

المجية وسيلة حوار وإنقاص ضد المجموعة الوطنية الآمنة والمتمسكة بتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف ، هذا الدين المبني على التسامح والاعتدال ، وحب الخير للجميع والحفاظ على الأرواح والممتلكات . وإذا كان مجلس وزراء الداخلية العرب قد اعتمد الشهر الماضي هنا في هذه الربوع الطيبة إعلان الجزائر ضد الإرهاب ، ممِيزاً حق التمييز بينه وبين المقاومة المشروعة للاحتلال ، فلاشك أن هذه المسألة ستحظى بما تستحقه من اهتمام من لدن الهيئات النيابية العربية والاتحاد البرلماني العربي ، كما كان عليه الأمر في الدورات السابقة ، إسهاماً من الجميع في إرساء المجتمعات العربية المتوازنة على قواعد الوسطية ، والوئام الاجتماعي والتعادلية بين الأصالة والحداثة المعاصرة .

ولا يفوتي التوبيه ، في هذا الإطار ، بالمبادرة التي تميز ، لأول مرة ، بشغل الاتحاد البرلماني العربي والمنتشرة في بحث مجموعة من النساء البرلمانيات المشاركات في هذا المؤتمر ، للمسائل المتعلقة بوضعية المرأة العربية ، من منطلق الحرص على التوفيق بين الموروث الحضاري والثقافي ، وضروريات الحداثة المعاصرة . هذه الحداثة التي تملّي اليوم ، إلى حد كبير ، المشاركة النسوية في المجهود التنموي ، وبناء غد الإنسان العربي ، على أساس تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة ، والمساواة في الرسالة النبيلة إزاء المجتمع الصاعد ، ولا شك في أن نتائج هذه المداولات المسؤولة بين برلمانيات عرب سوف تثير النقاش المفتوح على أكثر من منبر وطني حول هذا الموضوع الحضاري المصيري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي
السادة رؤساء البرلمانات العربية و المجالس
الشوري
السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني
السيدات والسادة أعضاء البرلمانات العربية
حضرة الضيوف الكرام

يشرفني باسم اتحاد المحامين العرب ونيابة عن
الأمين العام الأستاذ فاروق أبو عيسى أن أشكركم على
دعوة اتحادنا للحضور بينكم ومتتابعة أشغالكم القيمة
بصفة مراقب .

وبهذه المناسبة فإننا نقدم كل التهاني لمعالي السيد
عبد القادر بن صالح على انتخابه كرئيس للعهدة
القادمة ونتمي له كل التوفيق مع كل الأعضاء في
المهمة النبيلة التي تتمثل في إنجاز كل المشاريع التي
يرسمها الاتحاد البرلماني العربي الخاصة بالتضامن
العربي في شتى المجالات .

كما نقدم للسيد نور الدين بوشكوح كل التهاني على
تجديد انتخابه للعهدة القادمة كأمين عام لاتحاد
البرلماني العربي .

ولا ننسى أن نقدم كل التحية والتقدير للرئيس
السابق للاتحاد الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور مع
كل الأعضاء على ما قدموه من إسهامات في مجال
وضع التقاليد والأعراف الخاصة لهذا الاتحاد .

إننا نأمل وبدون شك أن تكون انطلاقة الاتحاد من
الجزائر أرض الوطن المدنى إلى تحقيق الوئام العربي
الشامل في كل المجالات لمواجهة التحديات كل
التحديات التي تحيط وتواجه الوطن العربي .

كما نأمل لاتحادكم أن يرمي جسور العلاقات بين
الشعوب العربية وبيني جسوراً جديدة لحفظ مقومات

كلمة

الأستاذ محمد أرزقي علاوي

نقيب محامي الجزائر

ممثل الأمين العام

لاتحاد المحامين العرب

التفاعل والتصدي للظواهر المستجدة المصاحبة لتلك التحولات وسبل صياغة الحلول القانونية لها ، ضمن سياق أشمل وجهود مكملة من أقرانهم علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا والمعلوماتية .

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل إن القراءة المتأنية للتغيرات والتحولات الدولية ، تضعنا أمام عدد من الحقائق والنتائج نوجزها فيما يلي :

إن العالم ، ومع نهاية التسعينيات من هذا القرن ، قد بدأ يشهد تبلور النظام والعمل على رفع الحصار عن شعب العراق وتخفيف المعاناة عن أطفاله ونسائه وشيوخه ... والسعى لعقد قمة عاجلة تطلق من النقطة الأخيرة لجهود المصالحة نحو تدارس التحديات والمخاطر المحيطة بالأمة العربية وعلى رأسها التحديات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية ، وسبل تبني برنامج عربي يركز على مشاريع عملية تتلقى عبر خطوات نوعية إلى مستوى التحدي القائم ... على أن يتواكب مع هذا الجهد، التسييق الكامل في شتى القضايا الرئيسية وفي القلب منها قضايا الصراع العربي الإسرائيلي ومخططات عزل الشعوب العربية بسلاح العقوبات الدولية ، وأيضاً سبل معالجة عمليات التفتت والتجزئة التي تتم بخطوات خبيثة في بعض الساحات العربية .. وكذا وفق الحروب الأهلية ومواجهة مخططات التطرف والعنف المنتشر بعيادة الدين والدين براء .

إننا نحي صمود كل الشعوب العربية وقيادتها في كل من سوريا ولبنان وفلسطين على جهودها التي ترمي إلى استعادة أراضيها كل أراضيها من العدوان الإسرائيلي .

كما نحي صمود شعب العراق وجهوده لرفع الحصار القائم عليه .

كما لا ننسى أن نحي ونساند صمود الشعب الليبي وجهوده في رفع الحصار الكامل بصورة نهائية .

هذه الشعوب ونهضتها وبيني عورتها قبل عولتها .

إن اتحاد المحامين العرب الذي نشا في إطار الاستجابة لمقتضيات النهضة العربية الشاملة والمتكلمة ظل يتابع ويتفاعل مع الأحداث العربية ويقدم الدراسات والاقتراحات ، لاسيما ما تعلق بتوحيد التشريعات العربية في شتى المجالات .

ونتمنى أن ترقى النتائج إلى مستوى طموحات المحامين العرب للمشاركة في إنجاز وتجسيد التضامن العربي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

إن اتحاد المحامين العرب الذي يعتبر عميد الاتحادات المهنية العربية وأقدمها وفي ظل شعاره الدائم «الحق والعروبة» يسعى دائماً إلى نشر ثقافة تعزيز وإثراء المصالح القومية .

كما يتعامل مع القضايا والحقوق العربية المشروعة ، وكل المستجدات والتحديات الدولية التي تدخل في إطار العولمة وما تحمله من خفايا حول مفاهيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجديدة .

إن نشاط اتحاد المحامين العرب - بعد جوانبه المهنية - ينصب كله في تدعيم ومساندة قضايا الأمة العربية والتضامن مع شعوبها في كل اجتماعاته الدورية وذلك بتحسيس الرأي العام الدولي بما يصدره من بيانات وتصريحات وما يأخذه من قرارات عن طريق مكتبه الدائم الذي يجتمع في دورة عادية مرتين في السنة ومؤتمره الذي ينعقد مرة في كل ثلاث سنوات .

إن تقارير الاتحاد تخص أبرز الاشكاليات والقضايا وتحليل وقائتها وانعكاساتها علينا كامة عربية ، تعيش في تلك الساحة الممتدة من الخليج العربي إلى المحيط الاطلسي والمنسابة مع مناطق حيوية وقوى دولية هائلة ، محركة لعملية التحولات القائمة ، لنجاول استشراف المستقبل ومدى قدرتنا على التعامل مع تحدياته وأزماته المتوقعة سواء الظاهر منها أو الكامل وكذا مدى قدرة المحامين العرب على

إن الاتحاد يساند ويعزز حقوق دولة الإمارات وشعبها في استرجاع الجزر الثلاث المحتلة من طرف إيران .

إن الاتحاد يحث على تفعيل وتعزيز العمل التضامني على إعادة تعبئة الجماهير العربية حول قضية الوحدة العربية على قاعدة تركيز البنية التحتية للوحدة في بعدها الاقتصادي (طرق مواصلات ، شبكات كهربائية ، عملة نقدية موحدة ، مناطق حرة وسوق عربية مشتركة) .

إن الاتحاد يدين الاعتداءات الجسيمة المتكررة التي يقوم بها العدوان الإسرائيلي الصهيوني المحتل على الموارد الطبيعية في الجولان واستغلال الأرض العربية لخدمة الاحتلال الغاشم .

إن الاتحاد يدين الممارسات القمعية التي تقوم بها قوات الاحتلال الصهيوني ضد السكان المدنيين في فلسطين المحتلة والجولان السوري والجنوب اللبناني وتعتبر هذه الممارسات جرائم مستمرة ضد الإنسانية وانتهاكاً صريحاً للقانون الدولي الإنساني وخاصة بنود اتفاقية جنيف الرابعة 1949 .



السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي

سيداتي ساداتي البرلمانيين

السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

أيها المندوبيون الكرام

اسمحوا لي بداية أن أعرب لكم عن شكراتي وامتناني على دعوتكم لي لحضور مؤتمركم التاسع بصفة مراقباً ، سيماء وأن مؤتمركم هذا يعقد في عاصمة الجزائر التي أشعر فيها كل مرة بحرارة الاستقبال وكرم الضيافة .

واسمحوا لي أيضاً أن أبلغكم التحيات الأخوية لمعالي الرئيس « روبرتو دي المايدة » رئيس المجلس الوطني لأنغولا ، الرئيس الحالي للاتحاد البرلماني الإفريقي .

كما أتني أبلغكم بمتنياته الحارة من أجل نجاح أعمالكم وهو على يقين من أن ما تسفر عنه مداولاتكم سيسهم بترقية وتعزيز روابط التضامن العربي ويواصل الجهود الرامية إلى تحقيق ما يصبو إليه الاتحاد .

السيد الرئيس

أيها المندوبيون الكرام ،

إن المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي المنعقد بالجزائر يكتسي طابعاً خاصاً لأهمية جدول أعماله حيث أن بعض بنوده تترجم اهتمامات عالم يشهد تطوراً مستديماً كما أنها تعرب عن عزم العالم العربي على أن يمسك بناصية هذا التطور . ومن ثم تمنى لنا أن مؤتمركم هذا قد أدرج من بين انشغالاته إنشاء السوق العربية المشتركة من جهة وإرساء برلمان عربي موحد من جهة أخرى .

كما أتمنى نلاحظ بارتياح إدراج البند المتعلق باجتماع النساء البرلمانيات العربيات اللائي ، على غرار نساء العالم الأخريات عليهن أن ينجرفن في هذا التيار الزاحف الذي لا مفر منه من حيث المشاركة الفعالة والدفاع عن مصالحهن . وبسمائهم لهم بالاجتماع على هامش هذا المؤتمر بغية دراسة



كلمة

السيد أدوسيس هنري

الأمين العام

للاتحاد البرلماني الإفريقي

التجمع الاقتصادي المنفرد للقاراء الإفريقية برمتها وتماشياً مع هذا النهج فقد بدأ التفكير في إنشاء برلمان إفريقي مشترك مثلاً تنص عليه المادة 15 من المعاهدة السالف الذكر حيث أن جميع جوانبه القانونية والدستورية هي الآن موضوع دراسة يقوم بها خبراء في هذا المجال .

ولهذا سيداتي وسادتي البرلمانيين نشاطركم اهتمامكم وانشغالاتكم ونحن سعداء لذلك . إذ أنه من غير المعقول اليوم أن الأفارقة والعرب يبقون مكتوفي الأيدي حيال هذا التطور . وإن فعلنا فسوف تتبعنا القوى العظمى .

ولذلك سيدى الرئيس ،

إنني على قناعة تامة من أن هذه الأيام الأربعية من التفكير وتبادل وجهات النظر والمناقشات التي تديرنها ستتمكن البرلمانيين العرب من الإسهام بحزم في إحلال عالم عربي يستمد قوته من الوحدة والتضامن .

ذلك هي بنات الأفكار التي أوحها لي جدول أعمال مؤتمركم الذي تدل بنوده مرة أخرى على انشغال البرلمانيين العرب الدائم بضمان المستقبل الظاهر لشعوب منطقتهم .

هذا ، ولا يفوتي في الختام الإعراب باسم الاتحاد البرلماني الإفريقي عن شكرنا للاتحاد البرلماني العربي على دعمه الدائم .

وأرجو النجاح الكامل لأنشغالكم ..

المسائل الخاصة بهن كما جرت العادة دائماً أثناء مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الإفريقي وبالتالي تؤكدون على قناعتكم باعتبار المرأة الشريك الأمثل في بناء مجتمع تحترم فيه القيم الثقافية والحضارية .

وإذ نحن على أبواب العولمة ، كيف لا نشعر بالارتياح وقد أدركتم ضرورة تجمعكم في فضاء اقتصادي شاسع من أجل بقائكم على قيد الحياة والدفاع عن مصالحكم الحيوية تجاه القوى العظمى التي تجمعت بدورها في فضاءات متوازنة . إن هذا التجمع الاقتصادي سيعمل في مرحلته الأولى على تنمية اقتصادياتكم وفي مرحلته الثانية على تسهيل الاستفادة من الأسواق الخارجية الأخرى .

ومن ثمة فإن الاتحاد البرلماني الإفريقي لا يسعه إلا أن يهنى نفسه على هذه المبادرة السعيدة التي ستجعل منكم ، بفضل ثرواتكم الهائلة قوة اقتصادية متوازنة التي ستؤخذ في الحسبان .

هل لي أن أذكركم بأنه على مستوى القارة الإفريقية هناك مثل هذا التجمع الجاري إنشاؤه بموجب معاهدة « أبوجا » الرامية إلى إنشاء المجموعة الاقتصادية الإفريقية التي يتواصل إرساءها منهجياً بإنشاء المجموعات الاقتصادية الإقليمية وهي اللبنة الضرورية لوجود هذا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سيدي الرئيس

السادة رؤساء المجالس النيابية والاستشارية العربية

السادة رؤساء الوفود

السيد الأمين العام لمجلس الاتحاد البرلماني العربي
 إنه لمن دواعي الغبطة والسرور ، أن أتناول الكلمة باسم مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي العضو الملاحظ في الاتحاد البرلماني العربي منذ مطلع التسعينات ، في هذا الحفل العربي البهيج المخصص لدراسة مقتضيات عالمنا العربي وما له حاضراً ومستقبلاً.

بداية أهنئ الجزائر ، ممثلة في شخص معالي الأستاذ عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس الشعبي الوطني للثقة التي وضعتها فيه كافة المجالس النيابية والاستشارية العربية من خلال انتخابه رئيساً للاتحاد البرلماني العربي ، كما أهنئ الأخ نور الدين بوشكوح على تجديد الثقة فيه لعهدة جديدة .

سيدي الرئيس ،

أيها الجمع الكريم

لقد أيقن العالم اليوم أجمع بتغير الخريطة السياسية
للكون وبأن لا مناص من التكتلات الاقتصادية
الإقليمية التي تفرضها مقتضيات اقتصادية وسياسية
كمعطيات بدءيهية لرفاهية الشعوب والأمم .

هذه المسلمات ينبغي تفعيلها في عالمنا العربي
الذى لازال يسير على وتأثر بطئنة جداً ، (لا تخدم
مطلقاً مصلحة شعوبنا ، بل وتزيدها تفاوتات خطيرة
وتبقيات اقتصادية كبيرة) على حساب التكامل
والتقارب ، خاصة في الميدان الغذائي والعلمي
والثقافي .

فالشروط الضرورية لقيام المجتمعات العربية
برسالتها النبيلة في حاجة إلى دعم متواصل ، بدءاً
بالعمل على تنمية الأجياء العربية وانهاج المسار
الشوري البناء ، الشفاف والمسؤول .

كلمة

السيد سعيد مقدم

الأمين العام

لمجلس الشورى المغربي

الخفيفة والمتوسطة والمساعدة على امتصاص البطالة والآفات الاجتماعية الأخرى ، التي تهدى بنفس التوازن الاجتماعي والاقتصادي للعديد من بلداننا .

إن العناية بالتنمية الشاملة لمجتمعاتنا العربية باتت من أولوية الأولويات في إطار تعزيز التكامل بينهما في مختلف مناحي الحياة ، بدءاً ببناء أنظمة عربية إقليمية صلبة ، بآليات وميكانيزمات وطنية وجهوية فعالة ، قادرة على المساهمة في بناء الوحدة العربية المنشودة . فالوحدة العربية شيء مقدس ولا تخلو الدبياجات الدستورية العربية من إقرارها ، كما أن أدبياتنا العربية مقتضبة بضرورة أهداف الوحدة ، غير أنها تشكو من غياب التفعيل .

فرحية تقل الأشخاص والأموال والبضائع العربية وتوحيد التعرفة الجمركية والتنسيق في السياسات الفلاحية والصناعية ، النقدية والمالية ، وكذا توحيد التشريعات في هذا المجال أهداف سلطتها الإنفاقية الاقتصادية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عام 1957 بالقاهرة وهي نفس الفترة التي بعثت فيها السوق الأوروبية المشتركة التي سارت على هديها الدول العربية في سنة 1964 باختيارها طريق السوق العربية المشتركة كمشروع لا يزال في طور الدراسة والتأمل .

في الوقت الذي قطع الاتحاد الأوروبي فيه أشواطاً معتبرة ، تدعت فيه مكانة أوروبا وتعززت فيه المؤسسات الاتحادية ، وتوحدت عملتها عام 1999 وغدت قابلة للتداول . كما أن مسار اندماجها أصبح في مرحلة جد متقدمة ، على غرار دخول اتفاق التبادل الحر لشمال أمريكا ENAL حيز التنفيذ بتاريخ 1994/1/1 .

فنحن بعيدون عن النظرة الديناميكية للوحدة الاقتصادية التي تبحث عن دمج مختلف الاقتصاديات وإفراغها في تجمع كبير ومنسجم ، وبمعنى آخر ، فإننا مطالبون باتخاذ سلسلة من القرارات التي تحقق تكوين نظام اقتصادي

وهي المبادرة التي تعمل اليوم مجالسنا العربية على تجسيدها من خلال توفير المناخ الملائم والتمهيد للبورة استراتيجية عربية شاملة ، ومنها تعزيز وتوحيد منظومتنا التشريعية التي من شأنها تقوية القدرات العربية الوطنية في المجالات العلمية والتكنولوجية والفنية من حيث توظيفها وتسخيرها فيما توصل إليه العلم الحديث أملاً في تحقيق نهضة شاملة متعددة لوجه أمتنا المشرق والتعبير عن مساعها الدائم نحو إرساء مجتمع قائم على المودة والإخاء والسلام والوثام والقدم والرقي .

أمة نريدها مؤهلة للقيام بدور فعال في مسيرة الحضارة العالمية الإنسانية وفي بناء مستقبل مزدهر لشعبنا وفق مبادئ السلم والعدل والتعاون والتفاؤل الإيجابي الذي يصون مصالح بلداننا ويصون وحدة أمتنا دون أي زيادة أو استغلال لقيم أمتنا لأغراض ضيقة نخبوية فردية ، أو سياسوية .

فلم يعد لعالمنا اليوم مرجعيات سوى العلم دون تقصير أو إهمال للذاكرة المشتركة لكل أمة عبر العصور .

إننا اليوم مطالبون أكثر من أي وقت مضى بالتخلي عن التفوق والتمركز في موقع مضادة نتقاذف فيها المسؤوليات والدخول في المتأهات السياسية على حساب تجميع القوى لمواجهة التحديات العصرية التي لا ترحم لا سياسياً ولا اجتماعياً .

فحن في غنى عن المزيد من التشتت ، وفي حاجة إلى تدعيم تقاربنا على حساب تبعادنا وصدقت الحكمة القائلة بأن الذي لا يتقدم يتأخر .

فأمتنا في حاجة إلى مصالحة حقيقة صادقة ، كما أنتا في حاجة إلى جميع القوى العربية المخلصة التي تتفاعل فيها الوظيفة التكاملية لمختلف قطاعات النشاطات الحيوية لبلداننا بفعل تشجيع الاستثمارات في مختلف المجالات ، كالإعلام والاتصال ودور النشر والثقافة وفي الصناعات

الشأن بالنسبة للشعب العراقي والسوداني ، رفعاً نهائياً ، وتمكن كافة الدول العربية من أسباب العيش في طمأنينة وسلام واستقرار ، مودعين بذلك وبصورة نهائية ، بئر التوتر والأزمات من حيث أسبابها وأثارها الارتدادية ، التي طبعت هذا القرن العشرين تمهدأً لنهاية عالمنا المعاصر بالتنمية الاقتصادية الشاملة ، في إطار أخلاقيات جديدة في العلاقات الدولية .

وفي ختام كلمتي هذه أضم صوتي إلى من سبقوني بتناول الكلمة في هذا الشأن وأنتهز هذه الفرصة لأجدد خالص عبارات الشكر لرئيسة البرلمان الجزائري والحكومة الجزائرية والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ، بمساهمة المجالس التنابية والشؤون العربية ، مما ينلوه من جهود مضنية وما وفره مشكورين من ظروف مريحة لإنجاح هذا الملتقى العربية الكبير ، الذي تحيط به العاصمة الجزائرية وهي تستعيد حلتها البيضاء وعزتها وكرامتها التي جسدتها سياسة الوئام الرشيدة التي انتهجها فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية الجزائرية ، والرئيس المباشر لاتحاد المغرب العربي .

أثمني لأشغال مؤتمرنا هذا كل التوفيق والنجاح خدمة لرسالة برلماناتنا النبيلة وتدعمها لمسارها التشاروري .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

عربي واحد قوامه التضامن السائد أو المرجو بين مختلف العناصر المكونة لهذا التجمع كقطب نمو حقيقي وليس ظاهري ، يرجى منه بلوغ مرحلة نمو متقدمة يتلاءم والمعطيات الإنسانية الطبيعية والمالية والبيكولوجية التي تتوفر عليها بلداننا العربية .

**سيد الرئيس ،
أيها الجمع الكريم**

لقد بات من المؤكد أن لا مكانة لمنطقة العربية بين الأمم في محيطها الجغرافي ذاته ، ما لم توحد صفوفها وتشد أزرها ، ولن يكون لها بدون ذلك وجود في عصر سيمته الغالية ، هي السير نحو التكامل معايرة للنقطة الجديدة في العلاقات الدولية التي هجرت فكرة الثانوية التفاوضية ، لتعتمد حالياً ومستقبلاً على مبدأ التفاوض الجماعي .

إن التنسيق بين دول المجموعة العربية ينبغي أن يطبع كل مساعينا إقليمياً ودولياً ، وفي مختلف المجالات .

كما أننا مطالبون بالتصدي للاعتداءات والاستفزازات المتكررة التي تتعرض إليها منذ أمد غير قريب كل من دولة فلسطين وسوريا ولبنان . موازاة مع العمل على رفع العقوبات القاسية والجائرة المسلطة على الشعب الليبي التي أثرت وأخرت مسيرة بناء الصرح المغاربي وعلى علاقاتنا مع جيراننا قاطني الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ، وكذا



**المذكرات وأوراق العمل والمداخلات
المقدمة من الشعب البرلمانية الشقيقة
حول بنود جدول أعمال المؤتمر**

البند 4 / مؤ 9

تقرير عن اجتماع الهيئة البرلمانية العربية لمشروع السوق العربية المشتركة الكبرى

القادر بن صالح ، رئيس المجلس الشعبي الوطني بالجمهورية الجزائرية ، والسيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ، أمين الهيئة .

وفي بداية الاجتماع استكملت الهيئة تشكيل مكتبها ، فانتخب السيد عبد الوهاب الهارون ، عضو مجلس الأمة الكويتي نائباً للرئيس والسيد علي الخليل ، عضو مجلس النواب اللبناني مقرراً . ثم استمعت الهيئة إلى تقرير عن الأوضاع الحالية للسوق العربية المشتركة قدمه السيد الدكتور احمد فتحي سرور .

ونظراً لانشغال الدكتور سرور بمتابعة أعمال بعض الهيئات الأخرى المجتمعة في إطار المؤتمر فقد كلف السيد الدكتور عبد الأحد جمال الدين ، رئيس لجنة الشؤون العربية ورئيس لجنة المتابعة البرلمانية للسوق العربية المشتركة في مجلس الشعب المصري برئاسة الاجتماع .

استمعت الهيئة إلى التقارير والمداخلات المتعلقة بنشاط لجان الهيئة في البرلمانات والمجالس العربية ، وناقشت بروح عالية من المسؤولية جميع القضايا المتعلقة بتنفيذ السوق العربية المشتركة ودفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي إلى الأمام لمواجهة التحديات الكبيرة التي أفرزتها المستجدات الدولية على مختلف الأصعدة .

وتوصلت الهيئة إلى جملة من التوصيات التي يتضمنها مشروع القرار والذي تلتمس الهيئة من المؤتمر الموقر الموافقة عليها .

اجتمعت الهيئة البرلمانية العربية لمشروع السوق العربية المشتركة الكبرى في الجزائر في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأحد الواقع في 20/2/2000 بحضور ممثلي عن وفد الشعب البرلمانية العربية المشاركة في أعمال الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس الاتحاد والمؤتمر التاسع للاتحاد . وشارك في الاجتماع أيضاً السيد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وممثل جامعة الدول العربية .

ناقشت الهيئة في اجتماعها جدول أعمال تضمن البنود الآتية :

1 - انتخاب مكتب الهيئة (نائب رئيس ومقرر وفقاً لنص المادة 7 من اللائحة الداخلية للهيئة) .

2 - تقرير أمين الهيئة (الأمين العام للاتحاد) حول متابعة تنفيذ قرار الدورة الـ 34 لمجلس الاتحاد واجتماع الهيئة البرلمانية العربية الأول المتعلق بتفعيل مشروعات التكامل الاقتصادي العربي :

- تشكيل اللجان البرلمانية الخاصة بمتابعة موضوع السوق العربية المشتركة .

- نشاط هذه اللجان فيما يتعلق بتنفيذ قرار دورة دمشق لمجلس الاتحاد .

3 - وضع خطة ملموسة لعمل الهيئة البرلمانية العربية لمشروع السوق العربية المشتركة خلال العام 2000 .

افتتح الاجتماع السيد الدكتور احمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، ورئيس الهيئة بحضور السيد عبد

هذا وتشير «البرلمان العربي» فيما يلي
نصوص المدخلات وأوراق العمل التي قدمت
من ممثلي الشعب البرلمانية في اجتماعات
الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة .

(وافق المؤتمر على مشروع القرار المقدم
من الهيئة وقد نشر نص القرار في متن البيان
الختامي الصادر عن المؤتمر ، انظر نص
القرار في هذا العدد) .



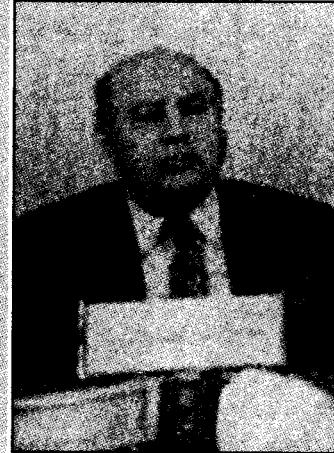
بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

أصحاب المعالي والسعادة

حضرات السيدات والسادة

إن التكامل الاقتصادي العربي كان دائماً هدف القيادات العربية ، من أجل بناء اقتصادي عربي قوي ، ليحقق حياة أفضل للإنسان العربي ليكون قادراً على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية ، والتعامل مع المستجدات والمتغيرات الدولية وقد تم إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957 ، بعد دراسات عميقة ، ومباحثات طويلة ، في إطار جامعة الدول العربية ومؤسساتها وقد جاء القرار كرد فعل مباشر على العدوان الثلاثي الذي تعرضت له جمهورية مصر العربية عام 1956 ، كما بدأ تنفيذ الاتفاقية بعد انعقاد القمة العربية عام 1964 للنظر في التحدي الإسرائيلي في محاولة تحويل مياه نهر الأردن عام 1964 ، وهكذا كان الصراع العربي الإسرائيلي انعكاسات خطيرة على العالم العربي ، لم تتوقف عند احتلال إسرائيل على أرض فلسطين العربية وتهجير قسم كبير من شعبها والاستيلاء على أراضيه ، وقد أدى إلى تحويل الاقتصادات العربية أعباء كبيرة أثرت سلباً على التنمية العربية القطرية والشمولية ، ورغم المحاولات المستمرة لدفع المسيرة ، فإن الاقتصاد العربي ظل ضعيفاً ، يواجه المصاعب والاستنزاف ، طوال العقود الماضية ، وجاءت مرحلة التسعينات تحمل تحديات جديدة تمثلت في اتفاقية الجات التي وقعت عام 1994 في مراكش ، وقيام منظمة التجارة العالمية ، من أجل تنظيم التجارة الدولية ، وقيادة النظام الاقتصادي العالمي على أساس سياسة السوق وتحرير التجارة وهيمنة اقتصاد العولمة بإيجابياتها وسلبياتها على العالم ، وقد أظهر المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة الدولية في سياتل الكثير



كلمة

الأستاذ حسن ابراهيم

الأمين العام

لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

العربية المشتركة .

كما قرر مؤتمر الاتحاد الثامن الذي عقد في نواكشوط « إنشاء هيئة برلمانية عربية تضم أعضاء هذه اللجان وقد عقدت الهيئة اجتماعاتها في دمشق في شهر يونيو (حزيران) عام 1999 بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس الاتحاد ، واتخذت توصيات أقرها المجلس من أبرزها « دعوة وزراء الاقتصاد العرب لدراسة إمكانيات تقصير المدة المتبقية من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بخفض الرسوم الجمركية إلى 15% بدلاً من 10% سنوياً ، والتأكيد على اعتبار هذه المنطقة خطوة أولى نحو السوق المشتركة .

معالي الرئيس

إن قرارات الاتحاد البرلماني العربي واضحة الأهداف والوسائل كما أسلفنا ، كما أن الآليات العاملة لتحقيق تحرير التجارة العربية محددة بالآليات التالية :

1 - السوق العربية المشتركة القائمة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ عام 1964 والذي قرر المجلس تفعيلها باستثناف التطبيق الكامل لأحكامها اعتباراً من 1/1/2000 استناداً إلى البرنامج التنفيذي الذي أقره المجلس بموافقة الدول الأعضاء السبع في السوق منها دولتان هما اليمن وموريتانيا تعاملهما معاملة الدول الأقل نمواً ، وأعربت كل من الأردن وسوريا عن ضرورة إعطاء فرصة لمنطقة التجارة الحرة في المرحلة الحالية ، وتجرى الاتصالات مع كل من مصر ولibia والعراق للالتزام بالتطبيق في الموعد المحدد .

2 - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إطار المجلس الاقتصادي الاجتماعي والتي بدأ تطبيقها في 1/1/1998 استناداً إلى البرنامج التنفيذي الذي أقره المجلس ، وقد دخلت المنطقة في السنة الثالثة من مرحلة التطبيق البالغة عشر سنوات ، وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة إليها حتى الآن ، خمسة عشر دولة ، والأمل كبير أن تضم بقية الدول إليها

من السلبيات ليس على الدول النامية ومنها الدول العربية فحسب بل على بعض أقطاب العولمة وقد أكدت مجريات الأمور في مؤتمر دافوس هذه السلبيات في نواح متعددة ، كما أن أبناء مؤتمر الاونكتاد في الأيام الماضية ، لم يغير من الحال كثيراً . أمام هذا كله ، نستطيع القول إن موضوع التكامل الاقتصادي العربي أصبح قضية رئيسية تطرح نفسها على العالم العربي من جديد ، ومن هذا الواقع والمنطلق ، فإن الأحداث كل يوم ، تؤكد على ضرورة قيام المشروع القومي الحضاري العربي ، والمتمثل في التكتل الاقتصادي العربي والمعبر عنه في السوق العربية المشتركة ، الحلم القديم ، والهدف المنشود ، فكيف السبيل إلى ذلك ؟

إن الاتحاد البرلماني العربي أجاب على هذا التساؤل مرات متتالية ، من خلال الاجتماعات والندوات التي عقدها حول التكامل الاقتصادي العربي وأهميته ، وتباور هذا الموقف في السنوات الأخيرة ، ببرؤية واضحة ومحددة ، وتبني مدخلاً عملياً ومسوقاً للتكامل ، ألا وهو السوق العربية المشتركة ، وقد اتخذ المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي ، في القاهرة في مايو عام 1997 ، قراراً شاملأ حول التكامل الاقتصادي واعتبر تفعيل السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وضرورة العمل على إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مركزاً أساسياً لتحقيق التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية والانتقال إلى إقامة الاتحاد الجمركي ، للوصول إلى السوق العربية المشتركة ، ودعا البرلمانيات العربية للقيام بدور فاعل في دعم مسيرتها من خلال تقويب وتوحيد التشريعات الاقتصادية والتعريفات الجمركية وتوفير الإرادة السياسية بين الدول العربية المساعدة لها .

وقد دعا مجلس الاتحاد في دورته الحادية والثلاثين المنعقدة في صنعاء إلى إنشاء لجنة برلمانية في كل قطر لمتابعة تنفيذ السوق

جميع المحاور والآليات العاملة من أجل تحرير التجارة العربية التي أشرنا إليها وتشكيل لجنة للتنسيق بينها ، وتبادل الخبرات والاستفادة من الإنجازات التي يتم التوصل إليها من أجل خلق قاسم مشترك يجمع بينها وتوحيد فيما بعد .

3 - تفعيل دور الهيئة البرلمانية العربية في متابعة خطوات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتصدير مدة تنفيذها وتشجيع الدول الأعضاء في السوق المشتركة القائمة حالياً على تعزيزها وتوسيع عضوية الدول فيها ، وتشجيع الدول المؤهلة والراغبة في الانضمام إليها .

4 - تطوير دور الهيئة البرلمانية العربية في متابعة الخطوات التنفيذية لتحقيق قيام السوق المشتركة الموسعة وتطويرها على ضوء خبرة الاتحاد الأوروبي بحيث تأخذ شكلاً موسسياً يمثل المشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية التعديلية ، بقيام الاتحاد العربي .

5 - التأكيد على مبدأ التخطيط التنموي في رسم السياسات الاقتصادية التكاملية وتنسيق السياسات المالية والنقدية والتشريعات والتعريفات الجمركية في الدول العربية .

6 - الأخذ بأسباب البحث العلمي والتكنولوجيا في تحقيق التنمية التكاملية العربية ، وإقامة المشاريع المشتركة لخلق قاعدة إنتاجية واسعة ، تساعد على إيجاد فرص عمل لمواجهة البطالة.

معالي الرئيس

حضرات السيدات والسادة

وختاماً ، نؤكد من جديد بضرورة قيام التكتل الاقتصادي العربي ، مثلاً بالسوق العربية المشتركة وأن دور الاتحاد البرلماني العربي أساسي في تحقيقها ومتابعتها ، واتخاذ القرارات التنفيذية اللازمة لذلك .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

في المستقبل القريب . وتعتبر منطقة التجارة الحرة مرحلة أولى نحو السوق العربية المشتركة التي تسبقها المرحلة الثانية بقيام الاتحاد الجمركي .

3 - اتفاقيات مناطق التجارة الحرة الثانية ، استناداً إلى البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، قام عدد من الدول بعدد اتفاقيات بإقامة مناطق تجارة حرة على المستوى الثنائي وأن أحكام هذه الاتفاقيات تتجاوز في بعض أحکامها من ناحية تخفيض نسب الرسوم الجمركية والإجراءات الجمركية على أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مما يساعد على خلق مناخ مناسب لتحرير التجارة العربية .

4 - اتفاقيات المجالس الفرعية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي ، ودول إعلان دمشق ، والتي تعمل على تحرير التجارة بينها ، وقد وصل مجلس التعاون الخليجي إلى مراحل متقدمة من تحرير التجارة وإقامة الجدار الجمركي وصولاً إلى سوق خليجية مشتركة .

معالي الرئيس

حضرات السيدات والسادة

إن المرحلة المقبلة تتطلب من البرلمانيين العرب ما يلي :

1 - التأكيد على أن قيام السوق العربية المشتركة كأطار الشامل من أجل تحرير التجارة العربية وباعتبارها التكتل الاقتصادي العربي الذي يشمل جميع الدول العربية ، والختار الصحيح لبناء اقتصاد عربي قوي قادر على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية والتعامل معها من موقع الكفاءة التنافسية والقدرة التفاوضية .

2- ضرورة شمول إطار السوق المنشودة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سيدي الرئيس ، أيها الأخوة والأخوات أعضاء
الشعب البرلمانية العربية ...

سامحوني فهذه هي المرة الأولى التي أشارك فيها بفعاليات الاتحاد البرلماني العربي ، ولذلك فأنا أغبط الأخوة الذين مضى عليهم سنوات وهم منشغلون بالعمل العربي بمختلف أشكاله ومنها الاتحاد البرلماني العربي ... فيبدو أن الله سبحانه وتعالى قد منحهم صبراً جميلاً على ما يحيط بالعمل العربي المشترك من سلبيات وإحباطات.

وأود أن أقول بعد أن استمعنا إلى كلمة الدكتور أحمد فتحي سرور والكلمة القيمة التي ألقاها الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، فإننا أمام خيارين ، فإما أن نستسلم لهذا الواقع المر الذي يحيط بالعمل العربي المشترك ، أو أن نتمسك بالأمل والإيمان بالمصير المشترك لشعوب هذه الأمة ، وهذا ما يجب أن نختاره ، ولذلك أعتقد أن علينا في الشعب البرلمانية العربية أن نعود إلى أقطارنا وأن نقوم بمراجعة حقيقة وجادة لموافقات دولنا من السوق العربية المشتركة ، وأن تضغط الشعب البرلمانية العربية على حكومات بلدانها إذا كانت هذه البرلمانات مقتنة بضرورة السوق العربية المشتركة - من أجل العمل على توفير الشروط الموضوعية لقيام هذه السوق وتذليل العقبات التي تقف أمامها .

والقضية الأخرى التي لا بد من أن نصارح بعضنا البعض بها - هي أن السياسات والمصالح الاقتصادية الدولية لها مصلحة كبيرة في غياب السوق العربية المشتركة ، لأن الدول الغربية تستطيع أن تحقق مصالحها بسهولة أكثر بكثير مما لو كانت هناك مؤسسات عربية على غرار السوق العربية المشتركة حيث يمكن للعرب في هذه الحالة أن يقايضوا المصالح الاقتصادية للغرب والتكاليف الغربية بالمصالح السياسية والاقتصادية العربية .

وشكرًا .

مداخلة

السيد أحمد عبيدات

نائب رئيس مجلس الأعيان الأردني

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

أود في البداية أن أشكركم على إعطائي هذه المداخلة المتعلقة بما تم الإشارة إليه .

إن السوق العربية المشتركة أمل يراودنا جميعاً ولكن لابد وأن يستند على أساس ويخطو خطى متصاعدة وبفعالية .

السيد الرئيس

إن الآمال كبيرة ولكنها بدون عمل تصبح سراباً .
إن دول مجلس التعاون استطاعت وتحاول أن تبني سوق مشتركة بينها وفي عملها هذا ليست ضد ولا تعيق أي عمل عربي في هذا الاتجاه بل تسعى نحو تحقيقه .

إن انضمام بعض دول مجلس التعاون إلى منظمة التجارة العالمية وما تتباه من سياسات اقتصادية تقوم على حرية السوق .

أود أن أشير إلى أن دول مجلس التعاون ترحب دائماً بأي عمل عربي في هذا الاتجاه ، وقد ساهمت بكل جهودها منذ بداية الفكرة وإلى الأبد .

وشكرأً سيد الرئيس ..

كلمة

السيد راشد محمد المزروعي

عضو المجلس الوطني الاتحادي

في دولة الإمارات العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

التأكيد على :

- * تحديد العمل الاقتصادي بين الدول العربية عن القضايا والخلافات السياسية .
- * التتويج بقيمة العلاقات الاقتصادية الثانية بين البلدان العربية وضرورة دعمها وتشجيعها كمرحلة أولى نحو مزيد من التكامل .
- * تسجيل الخطوات التي تمت في تطبيق اتفاقية التبادل الحر العربية وبلغ الخطوة سنتها الثالثة .
- * نجاح التبادل التجاري بين البلدان العربية ، رهين عمل بلداننا على تحسين جودة منتوجها والتخفيف من كلفتها .
- * اضطرار البلدان العربية للتقدم منفردة للتعامل مع التكتلات العالمية إذا ما تعذر عليها أن تتقدم مع البلدان العربية الأخرى مجتمعة .

اقتراحات مقدمة من
السيد عمر البجاوي

عضو مجلس النواب التونسي

مذكرة الشعبة البرلمانية الجزائرية حول السوق العربية المشتركة الكبرى

وعليه ، فإن مستقبل البلدان العربية يمكن في بلورة المشروع الاقتصادي العربي المتكامل و منحه المساندة المطلقة من طرف الحكومات العربية .

أهداف السوق العربية المشتركة الكبرى :
يرى المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي :

1 - إن صيغة السوق العربية المشتركة يجب أن تتمد لتحرير حركة العوامل والموارد الاقتصادية حتى تتجنب و تعالج السلبيات التي تولدت عن التركيز على التجارة والتي تستفيد منها الدول ذات القدرة الإنتاجية التصديرية ، وبالتالي فإنه يسمح بتوزيع أكثر توازناً و فرص أكثر تكافأً للمكاسب والتضحيات الناجمة عن التكامل الاقتصادي العربي .

2 - إن صيغة السوق العربية المشتركة الكبرى تتسمج مع تنوع الموارد الاقتصادية للدول العربية ، وفي نفس الوقت لا تتعارض مع ثناوت النمو الموجود بين الدول العربية بشرط تطبيق سياسة متعددة الجوانب للتكامل قصد تضييق فجوات النمو من خلال معاملة مرحلية و ميسرة و مرننة تشمل على مزايا خاصة تفضيلية تمنح للدول الأقل نمواً .

3 - إن خيار السوق العربية المشتركة الكبرى يسمح بالاستفادة من كل ما تحققه من إنجاز على صعيد تحرير التجارة البينية ، كما يسد الثغرات التي وردت في إعلان منطقة التجارة الحرة و برنامجهما التنفيذي والتي اعتربت المنطقة مرحلة منفصلة .

4 - إن توسيع حجم السوق العربية

إن السوق العربية المشتركة خيار ينبغي أن يحظ باهتمام كبيرة من مختلف الدوائر الرسمية والشعبية ، وبصرف النظر عن مختلف الاعتراضات المثارة حول مسارات تطبيق هذا الخيار ، فشلة فوائد كبيرة يمكن تحقيقها ، وبالتالي جني ثمارها من كل الأطراف .

فبواعث هذا التصور لا تعود - فحسب - إلى حتمية الحديث بالخطاب الاقتصادي الذي يتعاطاه عالم اليوم ، ويفتح بعداً حاسماً للجانب الاقتصادي في العلاقات الدولية المتميزة بانتشار و تعميق التكتلات الاقتصادية ، بل و تعود أيضاً إلى الطرح الملحوظ للمصالح العربية المتبادلة والمنافع المشتركة التي تتولد عنها ، مقارنة بأي مجموعة إقليمية أخرى في العالم .

ومن منظور استراتيجي ، توجد مجموعة مشابكة من العوامل تدعوه إلى أهمية دفع العلاقات العربية - العربية نحو التكامل لمواجهة المخاطر الدولية والإقليمية التي تتعرض لها البلدان العربية ، وكذلك مقاربة للحوار مع التكتلات الاقتصادية المتمامنة والنظام التجاري العالمي الجديد .

ومن البديهي أن بلوغ تلك المقاصد لن يتأنى إلا بإحياء المشروع الاقتصادي القومي التكاملـي ، المتمثل في السوق العربية المشتركة الكبرى .

ويتميز خيار السوق العربية المشتركة باعتماده على مجموعة من المقومات الجغرافية والتاريخية والروابط الثقافية والتجانس والنظمـات والأمال والغايات المشتركة والمصير الواحد .

وغياب آليات للتأكد من التزام الدول بتحرير التجارة والاكتفاء بما تذكره كل دولة .

6 - ضخامة الطلبات ، التي تقدم بها الدول العربية لاستثناء عدد من السلع من أحكام منطقة التجارة الحرة العربية . وكثرة طلبات الاستثناء المقدمة استناداً للرزنامة الزراعية (مواسم الإنتاج) ، حيث أدى تشابه مواسم الإنتاج ونوعية المحاصيل الزراعية في كل الدول العربية ، إلى قيام بعض الدول بتمديد مواسم إنتاجها على موسم إنتاج وتصدير دول أخرى كأسلوب حمائي .

7 - اختلاف القوانين والتشريعات الاقتصادية بين الدول العربية ووجود قيود على تحويلات العملة في بعض الدول .

8 - انعدام الميكانيزمات التي تمكن من مساعدة الدول ذات الدخل الضعيف ، وهو الأمر الذي يعيق التنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقية .
إن المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي يوصي :

1 - بدعة البرلمانات العربية للعمل من أجل إزالة العقبات التي تواجه السوق العربية المشتركة .

2 - بضرورة الاهتمام والالتزام بالاتفاقيات والمواضيق العربية التي شكلت مرجعية العمل الاقتصادي العربي المشترك .

3 - بإسراع البرلمانيات العربية للمصادقة على الاتفاقيات التي توقع من قبل الدول العربية ، سواء الثنائية أو الجماعية في مجال تحرير التجارة فيما بينها ، قصد الاستفادة من المزايا التي تتيجها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

4 - بالتأكيد على أن العمل الاقتصادي المشترك هو الأصل والقاعدة ، واعتبار التكتلات الإقليمية (مجلس التعاون الخليجي ، الاتحاد المغاربي) ، مجرد روافد تصب في

المشتركة الكبرى يرتكز على تكثيف المشروعات الإنتاجية وتطوير الهياكل الأساسية السائدة مع تنمية الطلب فيها على السلع العربية وتقوية القدرات الشرائية ورفع الطاقة الاستيعابية للسوق وزيادة فرص الربح ، ومن ثم تحفيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثماري العربي ، والأجنبي .

5 - إن زيادة اندماج الأسواق والاقتصاديات العربية يؤدي بالضرورة إلى تنمية حركة اليد العاملة العربية مع تحسين الخدمات الأخرى للوفاء بالاحتياجات الإنتاجية ورفع نوعية اليد العاملة بالتأهيل والتدريب .

الصعوبات التي تواجه السوق العربية المشتركة :

يسجل الاتحاد البرلماني العربي ما يلي :
1 - اختلاط أنماط الهياكل الاقتصادية لدول المنطقة ، حيث يتبنى عدد من الدول ، الاقتصاد الحر بينما لا زالت دول أخرى تطبق سياسة اقتصادية موجهة ، وتستخدم القيود الجمركية ، وغير الجمركية في تجارتها الخارجية وحماية الصناعة الوطنية .

2 - النقص في تعديل المؤسسات التي تحكم في صنع واتخاذ القرارات الاقتصادية بما يضمن استمرارية السياسة الاقتصادية والتجارية للدول الأطراف .

3 - انخفاض مستوى الكفاءة الفنية للأجهزة التنفيذية التي تدير التجارة الحرة ، مما يؤدي إلى التناول في تطبيق القرارات .

4 - الفقر إلى قواعد منشأ عربية تفصيلية تحدد السلعة التي تكتسب صفة منشأ الدولة ، في بعض الدول الأعضاء تعتبر السلعة ذات المنشأ العربي إذا كانت القيمة المضافة إليها لا تقل عن 40 % .

5 - عدم وجود مواصفات معيارية عربية إلزامية للسلع تطبق على السلع المتبادلة ،

الفعل للتجارة ، ورفع العراقيل من أجل تسهيل حركة اليد العاملة العربية بين الدول الأطراف وحمايتها .

8 - بتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي من أجل تحقيق مشاريع اقتصادية لاستيعاب اليد العاملة العربية وبالتالي القضاء على ظاهرة البطالة .

9 - بضرورة التنسيق بين الغرف التجارية والصناعية والفلاحية المتواجدة في البلدان العربية .

الغاية الأسمى وهي تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الشامل .

5 - بتحييد العمل الاقتصادي العربي عن الخلافات والتوترات السياسية .

6 - بمنع الإزدواجية من خلال قيام مجلس الوحدة الاقتصادية بالتشاور والتنسيق مع المجلس الاقتصادي الاجتماعي لإكمال مسيرة منطقة التجارة الحرة وصولاً للسوق العربية المشتركة .

7 - بدعوة البلدان العربية إلى الإسراع للوصول إلى آلية عمل موحدة ، تسمح بالتحرير



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس
السادة الأعضاء

نهنى أولاً مكتب اللجنة الذي انتخبته الهيئة في هذه الدورة وأتمنى له النجاح لأنه نجاح لنا جميعاً.

أما عن واقع الاقتصاد العربي المجزأ فإننا نشارك مع الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس هيئة السوق العربية المشتركة أنه واقع سلبي ، ولكننا نقول أنه قابل للتحسين إذا ما قمنا نحن البرلمانيين العرب بواجبنا من خلال دورنا في البرلمانات العربية . كما نطلب من مكتب الهيئة تنفيذ اللائحة الداخلية المقررة في مجلس الاتحاد التي انعقدت في دمشق عام 1999 ، خاصة في النواحي الآتية :

1 - تنظيم ندوات اقتصادية يشارك فيها برلمانيون يمثلون شعب الأعضاء وختصاصيون لدراسة قضايا التكامل الاقتصادي العربي وفقاً للمادة (2) من اللائحة الداخلية .

2 - تطبيق أحكام المادة (13) من اللائحة

ولاسيما :

- متابعة عمل اللجان المعنية بالسوق العربية المشتركة في الشعب البرلمانية .

- التنسيق بين الهيئة وجامعة الدول العربية والاتفاق على آلية عمل موضوعية قابلة للتطبيق .

وأخيراً ، إن الشعبية السورية توافق على مشروع القرار المقدم من رئيس المؤتمر رئيس هيئة السوق العربية المشتركة في الاتحاد البرلماني العربي إلى هذا الاجتماع وتؤيد ما اقترحه ممثلي لبنان بهذا الخصوص وشكراً .

مداخلة

السيد أحمد السعيد
عضو مجلس الشعب السوري

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي / رئيس
الهيئة البرلمانية العربية لمشروع السوق العربية
المشتركة الكبرى المحترم .
السادة رؤساء ، وأعضاء الوفود المشاركة
المحترمون
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

تحية العروبة خاصة إلى أعضاء السلطة
 التشريعية في أممها العربية وتحية إلى الجزائر
 رقعة لواء القومية العربية .

حضرات السيدات والسادة

كان العمل العربي المشترك يعبر عن طموح
 جماهير أممها العربية في تحقيق مستقبل أفضل لأمتها
 كما تحقق لعدد من شعوب العالم من تقدم وازدهار
 ... وعلى الرغم من المعوقات التي واجهته إلا
 أنه لا يمكن إغفال ما تحقق من مواضيق ومعاهدات
 واتفاقيات ومنظمات وصناديق ومؤسسات وشركات
 واتحادات عملت في مختلف الميادين وال المجالات
 الاقتصادية .

وجاء إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957
 في أبرز إنجازاته ، وكانت تمثل انعكاساً واقعياً
 لطلعات وأمال أبناء الأمة العربية في حماية المصالح
 الاقتصادية العربية وتهيئة ظرفاً أنسباً للتنمية وتحسين
 المستوى المعاشي وتسيير المسار نحو الوحدة
 الاقتصادية العربية . وكان قرار إنشاء السوق العربية
 المشتركة عام 1964 يمثل أحد أهم إنجازات مجلس
 الوحدة الاقتصادية حيث مثلت السوق المدخل التبادلي
 التجاري والذي يشكل ركناً أساسياً للتكامل الاقتصادي

مداخلة

السيد رسول راضي
عضو المجلس الوطني العراقي

والدوائية وغير ذلك تجاوز عددها الـ 22 اتحاداً نوعياً.

ومع المتغيرات على الساحتين العربية والدولية لتنظيم التجارة العالمية واتفاقيات الكات التي أقرت في مراكش 1994 التي تم بموجبها إعلان قيام منطقة التجارة العالمية WTO أقر مجلس الوحدة الاقتصادية البرنامج التنفيذي لاستناف التطبيق الكامل لأحكام السوق العربية المشتركة في كانون أول 1998.

حضرات الأكارم

قامت فعلاً منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويمكن لمثل هذه المنظمة أن تقوم بين أية بلدان لا تمتلك أية خصوصيات أو روابط قومية لتلك البلدان ، ولكن قيام السوق لا يتم ويأخذ حرياته كاملة إلا في البلاد التي تجمع أقطاراً ذات خصوصيات وطنية وقومية نابعة من انتماء تلك البلدان إلى إرث حضاري روحي ومعنوي تربوي واجتماعي سياسي واقتصادي وهذا حال أمتنا العربية وأقطارها . ولهذا يمكن لمنطقة التجارة الحرة ، أن تكون مكملاً للسوق العربية المشتركة ولكن لا تكون بديلاً عنها . ولنجاح السوق العربية الكبرى التي نطمح لها نرى :

أولاً - العمل على توفير الإمكانيات اللازمة لنشاط مجلس الوحدة الاقتصادية وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك عن طريق حث الحكومات العربية لنشاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة العربية ل توفير سبل دعم المجلس المذكور .

ثانياً - العمل على تقليل الفترة الزمنية للإغفاء الجمركي الكامل لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ثالثاً - معرفة الأسباب الحقيقة لتراجع بعض أقطار السوق عن قواعده السوق وفضيلتها منطقة التجارة الحرة ومناشدتها لنصرة السوق وإن المنطقة هي جزءاً من السوق .

رابعاً - إزالة التناقضات الهيكلية والتمويلية

وهيأ لمستوى متقدماً في الإنماء والتسيير الإنتاجي والاستثماري والنقل والاتصالات . وفتح المجال واسعاً لانسيابية عناصر الإنتاج وإعادة تخصيص الموارد في إطار المزايا النسبية والتنافسية بما يحقق استخداماً كثيفاً للتكنولوجيا المتقدمة وتحقيق وفورات الإنتاج الداخلية والخارجية .

وبهذا إن هذه السوق تمثل القاعدة المادية للمدخل التبادلي التجاري في التكامل الاقتصادي العربي وإن منطقة التجارة الحرة العربية تشكل إحدى مفردات السوق العربية المشتركة الكبرى .

صحيح أن معالجة الجزء يقوم الكل ولكن تصحيح مسار الكل (السوق المشتركة الكبرى) يعطي ثماراً أكثر بسبب صفات العضوية بمداخل التكامل الاقتصادي الأخرى التي أشرتها الوثائق الهمامة لمؤتمر القمة العربية الذي انعقد في عمان عام 1980 وأهم تلك الوثائق هي استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وعقد التنمية العربية ، والميثاق القومي العربي، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري . ولكن هذه القرارات لم تدخل حيز التنفيذ حتى قرار قمة القاهرة 1996 بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي بدأت منذ 1/1/1998 وعلى مراحل لمدة عشر سنوات .

ورغم سرورنا بقيام منطقة التجارة الحرة العربية إلا أن آلياتها هي ذات آليات السوق العربية المشتركة ، وإن السوق تجاوزت ما جاءت به المنطقة حيث حققت زيادة واضحة في حجم التبادل التجاري بين دول السوق وتزامن ذلك مع إنجازات أخرى منها إنشاء عدد من الشركات العربية المشتركة القابضة التي تجاوز رأس المال 1500 مليون دولار ولها ما يزيد عن مائة مشروع في جميع الأقطار العربية . رافق ذلك توسيع في إنشاء الاتحادات العربية النوعية المتخصصة التي تمارس نشاطها في القطاعات الصناعية والغذائية

سابعاً - تغليب العمل الاقتصادي على العمل السياسي .

ثامناً - تأسيس مصرف استثماري عربي لتمويل نشاطات دول السوق وتوفير الخدمات اللازمة لأغراض الاستثمار العربي المشترك .

تاسعاً - تفعيل الحريات الخمسة التي تقوم عليها السوق العربية المشتركة . وفق الله مسعاكم وعلى طريق الوحدة العربية سدد خطاكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

داخل الاقتصادات العربية من خلال تشريع المدخل الإنمائي والتنسيقي الذي يمثل المدخل الثاني للتكامل العربي والمشروع في تنسيق التشريعات المالية والنقدية والتجارية وتوحيدها.

خامساً - إزالة التناقض بين استمرارية القيود الإدارية والكمية الاستيرادية والنقدية القائمة على التجارة بين دول السوق وقصور قرار السوق العربية المشتركة على علاج السياسات القطرية ذات الآثار المعاكلة لأنوار القيود الجمركية .

سادساً - تفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرار ومتابعة تنفيذه على المستوى المحلي والقومي .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس ، الأخوة الزملاء ..
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة التي تحكمها ظاهرة العولمة الاقتصادية تحول الأسواق العالمية إلى سوق واحدة ، تتبادل فيها الدول المنتجات الأولية والمصنعة ، فضلاً عن رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعلومات والتقنيات الحديثة .

ولقد استلزم ظهور ظاهرة العولمة الاقتصادية وتناميها في السنوات الأخيرة ، حتية مواجهتها من خلال التكتلات الاقتصادية سواء على مستوى الدول أو على مستوى المشروعات الاقتصادية المختلفة ، ومن ثم شهد العالم تكتلات اقتصادية عديدة بين دول أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا ، كما شهد العالم أيضاً تكتلات اقتصادية على مستوى المشروعات ، حيث برزت حركة اندماجات متزايدة بين المشروعات المختلفة في كافة الأنشطة الاقتصادية وظهور الشركات القارية التي تسيطر على نسبة كبيرة ومتزايدة من الإنتاج العالمي ، وقد تمكنت الدول والمشروعات المختلفة بدخولها في تلك التكتلات الاقتصادية من مواجهة المنافسة الشرسة في السوق العالمي .

وبالرغم من أسبقية الدول العربية في مجال التعاون الاقتصادي والذي بدأ منذ فترة طويلة بإنشاء المجلس الاقتصادي العربي عام 1950 م والذي صادق على مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1957 م وما تضمنته على إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي وافق سنة 1964 م على إنشاء السوق العربية المشتركة .

وبالرغم مما تملكه الدول العربية من مقومات القوة الاقتصادية من موارد بشرية وثروات طبيعية ورؤوس أموال إضافة إلى التجانس الثقافي والحضاري والامتداد الجغرافي إلا أنه من الملاحظ أن نتاج التعاون العربي في المجال الاقتصادي قد اقتصر على

مداخلة

السيد عبد الوهاب الهارون

عضو مجلس الأمة الكويتي

وتأمل دولة الكويت في إعادة النظر في البرنامج الزمني لاستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة والذي تضمنته الاتفاقية والبالغ عشر سنوات وذلك من خلال تسريع استكمالها قبل هذه المدة ، في ضوء التطورات السريعة في السوق العالمي قبل هذه المدة ، في ضوء التطورات السريعة في السوق العالمي وتدنى تأثير الاقتصاديات العربية في اتجاهات هذا السوق بما لا يتلائم مع القدرة الاقتصادية للدول العربية ، وبذلك تختفي الرسوم الجمركية على التجارة الدولية البينية بين الدول العربية في أقصر فترة ممكنة لكي تتمكن تلك الدول من الدخول في مرحلة الاتحاد الجمركي العربي الموحد والتي تتوحد فيها التعريفة الجمركية بين الدول العربية والعالم الخارجي كخطوة أساسية للوصول إلى السوق العربية المشتركة أملًا في تحقيق أهدافها الرئيسية والمتمثلة في :

- 1 - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- 2 - حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي .
- 3 - حرية تبادل السلع والخدمات .
- 4 - حرية النقل والعبور .

وبذلك فقط تستطيع الدول العربية الاندماج في الاقتصادي العالمي كقوة مؤثرة في السوق العالمي الذي لا مكان فيه للكيانات الصغيرة والضعيفة ، ودون الاستسلام لمقررات منظمة التجارة العالمية بما تتضمنه من إجحاف بحقوق الدول النامية في التجارة الدولية وفي التنمية الاقتصادية .

سيادة الرئيس ، الأخوة الزملاء ..

إذا كان من الصعب إنكار المزايا والفوائد الكبيرة التي تتحققها السوق العربية المشتركة ، والسابق الإشارة إليها ، فإن الحاجة تصبح مؤكدة إلى ضرورة الإسراع في تنفيذها من خلال الإسراع في استكمال منطقة التجارة الحرة للدخول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي

مجموعة من الاتفاقيات الثنائية ذات التأثير المحدود على التجارة البينية للدول العربية والتي بلغت فقط أقل من 9% من إجمالي تجاراتها الدولية .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة البدء في إنشاء أول كيان اقتصادي عربي موحد وهو منطقة التجارة الحرة العربية والتي ما زالت في مراحلها الأولى في حين تمكنت مجموعات الدول الأخرى في شرق العالم وغربيه من إنشاء كيانات اقتصادية قوية ومؤثرة في السوق العالمي وبشكل يهدد ويهمش قوة العرب الاقتصادية .

سيادة الرئيس ، الأخوة الزملاء ..

لعلنا لا نضيف جديداً إذا قلنا أن دولة الكويت تعد من الدول العربية السباقة في دعم كل أشكال التعاون الاقتصادي العربي ، كما أنها لا تتوانى عن المشاركة في جميع الكيانات الاقتصادية العربية ، لإيمانها العميق بمزايا هذا التعاون والتكتل الاقتصادي في دعم القدرة الفاوضية للدول العربية مع التكتلات الاقتصادية الخارجية ، وفي توفير المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية والارتفاع بمستوى معيشة المواطنين في الدول العربية .

ونود التأكيد هنا إلى أن دولة الكويت كانت أول دولة عربية تعلن موافقتها على أحكام اتفاقية المنطقة الحرة العربية الكبرى وبرنامجه التنفيذي ، وقد بدأت دولة الكويت بالفعل في تطبيق إجراءات خفض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع العربية بنسبة 10% سنويًا اعتباراً من 1/1/1998م وبذلك بلغت نسبة الخفض في الرسوم الجمركية على كافة السلع العربية 30% في أول يناير سنة 2000م ، وجدير بالذكر بأن دولة الكويت شأنها شأن معظم الدول الخليجية ، تتسم رسومها الجمركية بالانخفاض أصلًا ، فضلًا عن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والمتوجهة إلى إلغاء كافة القيود على التجارة الدولية ومنها الرسوم الجمركية بين أعضائها .

والرقابة والتوصيات أن تهيئ الظروف لدعم العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي منها :

1 - العمل على خلق وعي جماهيري بأهمية التكامل الاقتصادي العربي وخاصة أمام التكتلات العالمية والإقليمية التي تهدد مصالح الدول العربية .

العربي الموحد ، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة حتى تلحق بركب التكتلات الاقتصادية للمجموعات الدولية الأخرى ، وحتى يكون لنا المكان اللائق في السوق العالمية .

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى أن هناك العديد من مجالات العمل البرلماني التي يمكن للمجالس النيابية من خلال التشريع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس

إن النظام الاقتصادي الدولي الراهن الذي تفرضه العولمة ، أصبح أقل توازناً ، وأقل عدلاً وأصبحت فئة القلة القوية تسيطر على مقدرات الأغلبية بما تملك من مقومات اقتصادية وسياسية .

هذه الظواهر في النظام الاقتصادي الدولي والتي تسم بعدم التوازن تشكل تحدياً قوياً لمисيرة التنمية في البلدان خاصة الناحية منها التي تفتقر إلى الميزة النسبية والقدرة التنافسية .

فقد حاولت العديد من الدول النامية إعادة هيكلة اقتصadiاتها بما يتمشى مع آلية السوق ، ولكن تكاليف ذلك باهضة تفوق الإمكانيات المحلية للعديد من الدول النامية ، خاصة وأن الشركاء التجاريين الكبار في الدول المتقدمة لم يقدموا الاهتمام الذي يشمن العلاقات الاقتصادية بينها وبين الدول النامية .

إن في ظل هذه الظروف الاقتصادية غير المتوازنة لابد للدول العربية أن تخلق تكتل اقتصادي يتصرف بالشفافية، ويعتمدا على الميزة النسبية التي تتمتع بها المنطقة العربية ، مسترشداً بالتشريعات الملائمة لتفعيل التكتل .

أما فيما يتعلق بموقف ليبيا من هذا التكتل الاقتصادي، فليبيا كانت ولا تزال الداعمة لإنشاء السوق العربية المشتركة .

وكانت من بين الدول التي التزمت بالشريحة الأولى لمنطقة التجارة الحرة الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ في 1998/1/1 .

ولكن ماذا نقول بعد ما استمعنا إلى ما قاله معالي الدكتور أحمد فتحي سرور عن العقبات التي تعترض سبيل تحقيق الأهداف الطموحة .

إن الدعوة إلى البلدان العربية بأنه لا مجال للدول الصغيرة في عالم تسوده العولمة إلا التكتل .

وربما يأتي التضامن العربي وتنمية الأجواء بين الأشقاء ، والوقوف معاً لدعم الدول العربية لمواجهة التحديات الخارجية تعتبر خطوة هامة للسير نحو التكتل الاقتصادي .

مداخلة

السيد مفتاح سوسي

عضو وقد

الجماهيرية العربية الليبية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

بعد الاستماع إلى كلمة الدكتور أحمد فتحي سرور أعتقد أنه لم يبق هناك مجال لإعداد كلمات مسبقاً وإلقائها أمام هذا الجمع .

الكل مقتضى بأننا لم نقم بأي شيء يذكر لحد الآن فيما يتعلق بالسوق العربية . ولماذا ؟

يمكن الحديث عن المعوقات المختلفة ومنها :

- 1 - اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية .
- 2 - ضعف فاعلية القرار السياسي سواءً في مرحلة اتخاذ القرار أو في مرحلة التنفيذ .
- 3 - الانعكاسات السلبية الضارة للنقبالت في العلاقات العربية .

4 - غياب التنسيق بين الخطط الاقتصادية العربية .
أعتقد أنه ممكن التغلب على كل هذه المشاكل إذا قررنا فعلاً وعملاً أن نخرج من منطقة الكلام إلى مرحلة العمل . ولنأخذ كمثال المجموعة الأوروبية . فقد بدأت هذه السوق ولكن نسيت كل الخلافات والحروب التي مرت بها وقررت أن تتشيء السوق الأوروبية المترنكة واستطاعت أن تتجه نجاحاً كبيراً ووصلت إلى انضمamation عدد كبير من الدول الأوروبية إلى هذه السوق .

واليآن وصلت إلى الوحدة النقدية وستتوح كل هذا بالوحدة السياسية .

لذلك علينا نحن وفي هذه الجلسة بالذات وفي هذه الدورة كذلك أن تكون التوصية التي سترفعها إلى الجمع العام مخالفة تماماً لما كان نصل إليه سابقاً ما دام الجميع يعترف بأننا لم نقم بأي شيء يذكر في هذا المبدأ .
وعلينا أخيراً ما دمنا قد عرفنا المرض أن نأخذ له الدواء المناسب .

ولن يكون هذا إلا بأن تكون واقعين مع أنفسنا ونؤمن نحن بما نريد قبل أن نجعل غيرنا يؤمن به .

وعلينا أن نغير طريقة عملنا ونصادق أنفسنا وشعوبنا وعندئذ سنكون قد قمنا بعمل مهم جداً وأختتم بقوله تعالى أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . صدق الله العظيم

مداخلة

السيد أمين الدمناتي

نائب رئيس مجلس النواب المغربي

البند 5 / مؤ 9

مذكرة الشعبة البرلمانية الجزائرية حول دور البرلمانيين العرب في تحقيق المصالحة العربية الشاملة والتخاذل العربي الفعال

2 - مساندة كل المبادرات الرامية لتدعم التضامن العربي واعتماد مبدأ الحوار وتكرис الديمقراطية كأسلوب حضاري لتحقيق المصالحة وتفعيل التضامن العربي .

3 - تقوية الأجراء العربية وتفعيل التضامن العربي والسعى الدائب على إزالة العوائق والعوارض الدولية للجهود الرامية إلى تحقيق الوئام والمصالحة وتعزيز جهود الدول العربية ونبذ الخلافات والنزاعات عن طريق الحوار على ضوء تأمين المصالح المشتركة للبلدان العربية وتشجيع حل النزاعات والمسائل الشائكة بالطرق السلمية بعيداً عن أساليب القوة والتهديد.

4 - توفير وتفعيل الأجهزة والمؤسسات العربية التي تسمح بتطويق الخلافات الطارئة وتسويتها في أقرب الآجال كما تمكن الدول العربية من تعزيز التضامن العربي .

5 - توحيد المواقف حول القضايا المصيرية للأمة العربية وتعزيز المكانة الدولية للوطن العربي .

6 - تدعيم العمل العربي المشترك قصد تحقيق التكامل في جميع المجالات والعمل على وضع استراتيجية موحدة في إطار العربية لمواجهة تحديات العولمة وانعكاساتها على قيم الأمة العربية .

إن التحولات الدولية الراهنة وتحديات القرن الجديد التي تواجهها الأمة العربية وهي تمر بمنعطف حاسم في تاريخها ، تؤكد على ضرورة تنسيق الجهود وتوحدتها وستدعى العمل المشترك لإيجاد الحلول واستثمار إمكانيات العالم العربي في إطار استراتيجية موحدة ترمي إلى تعزيز التضامن العربي الفعال وتحقيق آمال الجماهير العربية في المصالحة الشاملة التي تساهم في بناء صرح الوحدة العربية وتجسيد أهدافها النبيلة .

وفي خضم هذه التحولات ، فإن الاتحاد البرلماني العربي الذي يجسد إرادة الجماهير العربية الطموحة والمتطلعة للحرية والأمن والاستقرار والوحدة لحربي به أن يبقى دائماً في خدمة الأمة العربية ويظل يتحسس اشغالاتها . من هذا المنطلق وباعتبار الاتحاد البرلماني العربي إطاراً جاماً لممثلي الشعب العربي وقواته السياسية ، وإدراكاً منها بالتحديات التي تطرحها المستجدات الدولية الراهنة ، إضافة إلى ضعف التضامن العربي الناتج عن عدة عوامل منها جمود الأطر المؤسساتية أو غيابها ، فإننا نؤكد على :

- 1 - قيام كل الدول العربية بدراسة التطورات المستجدة واتخاذ المواقف الموحدة المؤدية إلى مصالحة شاملة وفق مبادئ جامعة الدول العربية وأهدافها .

- 14 - وضع استراتيجية موحدة مبنية على تصور مشترك لقضية الأمن القومي وربطها بمسألتي التنمية والوحدة .
- 15 - تعزيز مسيرة الأمن العربي المشترك وتوطيد دعائمه ومواصلة مكافحة آفة الإرهاب ومعالجتها ووضع الآليات الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة على استقرار الأمة العربية والعالم وعلى أسبابها المختلفة وصولاً إلى اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب .
- 16 - تعزيز الحوار مع البرلمانات الإقليمية والعالمية ومنها اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد البرلماني الإفريقي والبرلمان الأوروبي والاتحاد الدولي قصد تدعيم التعاون المشترك في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية على أساس القيم الحضارية والانسانية والاحترام الكامل لسيادة الدول .
- إن الأحداث المستجدة التي تحيط بالوضع العربي ، تدعو لضرورة عقد قمة عربية شاملة لدراسة التطورات الجارية واتخاذ المواقف وتوحيدتها لتحقيق الوئام والمصالحة الشاملة ووضع آليات التضامن العربي قصد تعزيزه تجسيداً للوحدة العربية التي تبقى الهدف الأساسي للبرلمانيين العرب ومن خلالهم الشعوب العربية الطامحة للحرية والعدالة والعزيمة والكرامة في ظل قيم أمتنا الأصلية .
- وفي هذا الظرف المتميز بالتحديات الكبرى، يبقى على عائق المؤسسات الرسمية والشعبية ، مسؤولية تجسيد كل القرارات والتوصيات الرامية إلى خدمة مصالح الأمة العربية وأهدافها السامية .
- 7 - بناء كيان اقتصادي عربي متكملاً قادر على تشطيط التنمية العربية والتكييف مع النظام الاقتصادي الجديد إلى جانب العولمة الحقيقة لقضايا المديونية العربية والشراكة والتجارة الدولية والعملة العربية .
- 8 - تحسين الحكومات والمجتمع المدني والمتقين ووسائل الإعلام بضرورة توفير كل الأساليب المساعدة على تأسيس وإنجاح العمل العربي المشترك .
- 9 - تشجيع كل المبادرات لانسجام القوانين وتوحيدها خدمة لمصالح الأمة العربية ووحدتها المنشودة .
- 10 - دعم الحريات العامة وحقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية وحرية التعبير وفقاً لخصوصية كل دولة عربية .
- 11 - وضع استراتيجية عمل موحدة لمواجهة تحديات مسارات السلام في الشرق الأوسط والعمل على جعله منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية وتدعم كل المساعي الرامية إلى استباب الأمن والاستقرار في العالم .
- 12 - التأكيد على إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف واسترجاع جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان وجنوب لبنان والتصدي لكل القرارات الرامية إلى خنق الوطن العربي وضرب قدراته بالحصار والاعتداء عليه .
- 13 - العمل على تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة والتأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث وأحترام الوحدة الترابية لجمهورية جزر القمر .



ورقة العمل المقدمة من الشعبة البرلمانية العربية السورية

4 - وضع تصور عربي مشترك لمواجهة الغزو السياسي والاقتصادي والثقافي والأجنبي الذي تتعرض له الأمة العربية .

ثانياً - حول العمل العربي المشترك :

1 - البدء بطرح مشاريع قوانين عربية موحدة في النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية والخدمية وغيرها .

2 - العمل على اتخاذ الخطوات الإجرائية التي تساهم في إقامة برلمان عربي واحد استناداً إلى ما تم اتخاذه في ندوة بيروت حول البرلمان العربي الموحد (1999/12/14) .

3 - التأكيد على تطبيق مراحل متقدمة لإقامة السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة والكبرى .

ثالثاً - حول عملية السلام :

1 - التأكيد على وجوب تحقيق سلام عادل وشامل للشرق الأوسط وفقاً لقرارات مجلس الأمن (242 - 338 - 425) وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام .

2 - تقدير مواقف الدول الإسلامية ودول حركة عدم الإنحياز بشأن عملية السلام ومساندتها للقضايا العربية ، والترحيب بال موقف الأوروبي بشأن القدس وإزالة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض العربية المحتلة .

3 - التأكيد على عروبة القدس والقيام بدعم صمود سكانها الهدف لثبتت الوجود العربي ودعم مؤسساتها وإدانة جميع الأعمال المؤدية إلى تغيير معالمها وتركيبها الديموغرافي

تذكيراً بما ورد في ميثاق الاتحاد البرلماني العربي من أهداف تتعلق ببحث القضايا العربية المشتركة في المجالين العربي والدولي ، والقرارات بشأنها ، وتذكيراً بجميع القرارات والتوصيات الصادرة عن مجالس الاتحاد ومؤتمراته السابقة بخصوص التضامن العربي . وتأكيداً على أهمية دور الاتحاد في العمل على تعزيز التضامن العربي والإسهام في توفير حشد جهود الأمة العربية وطاقاتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ومن خلال مؤسساتها البرلمانية والتمثلية فإن الشعبة البرلمانية العربية السورية تقترح ما يلي :

أولاً - حول التضامن العربي :

1 - مناشدة الدول العربية كافة أن تتكافف وتعمل من أجل إعادة بناء التضامن العربي وتعينة جميع الجهود والطاقات العربية للعمل من أجل مستقبل مشترك يحمل للأمة العربية التقدم والازدهار .

2 - وضع استراتيجية عربية قومية توفر حماية الأمن العربي مع التركيز على الترابط بين مسائل الأمن والتنمية والثقافة باعتبارها عناصر متلازمة لا يمكن الفصل فيما بينها .

3 - تعزيز دور الاتحاد البرلماني العربي بما يسهم بتحقيق التضامن العربي وتعزيز دور الجامعة العربية وتطوير ميثاقها ومؤسساته العمل المشترك بما يكفل تشريف دورها وزيادة فاعليتها في تحقيق المصلحة العربية المشتركة ومعالجة الأزمات بكفاءة وابتكار الآلية اللازمة لذلك .

- 2 - تأييد الموقف السوري بأن استئناف المفاوضات التي توقفت يجب أن يعطى الأولوية لترسيم الحدود في الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران عام 1967 .
- 3 - الاستكثار بشدة للتهديدات الإسرائيلية الموجهة ضد سورية من وقت آخر والرامية إلى تصعيد التوتر في المنطقة وتدمير عملية السلام .
- 4 - التصدي لأعمال الاستيطان الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل ومطالبة إسرائيل بإزالة المستوطنات وعدم بناء مستوطنات جديدة .
- 5 - دعوة الحكومات العربية إلى إيقاف خطوات التطبيع مع إسرائيل وإيقاف كافة أشكال التعامل معها وإغلاق المكاتب والبعثات حتى تتصاعد إسرائيل إلى مرحلة مؤتمر مدريد ومبادئ الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية وتنفيذ جميع الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي تم التوصل إليها على كافة المسارات خلال محادثات السلام .
- 6 - التأكيد على التزام الحكومات العربية بتعليق المشاركة العربية في المفاوضات متعددة الأطراف والتأكيد على استمرار المقاطعة العربية من الدرجة الأولى وتفعيلاها إزاء إسرائيل حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل القائم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة .
- 7 - إدانة الممارسات القمعية وأعمال القتل والتكميل والحصار التي تقوم بها إسرائيل بصورة دائمة ضد الشعب العربي في فلسطين والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان وإدانة استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ولاسيما الاعتداءات الأخيرة التي استهدفت المنشآت والبني التحتية وتسببت في الكثير من التدمير والعديد من الضحايا المدنيين .
- رابعاً - حول التضامن مع سورية :
- 1 - تأييد استئناف المفاوضات بين سورية وإسرائيل من النقطة التي توقفت عندها عام 1996/

اللبنانيين والمعتقلين في سجون إسرائيل .

6 - توجيه التحية للمقاومة الوطنية اللبنانية التي تناضل من أجل تحرير الجنوب اللبناني والبقاع الغربي المحتلين والإشادة بهذه المقاومة الصامدة التي أجبرت إسرائيل وعملائها على الانسحاب من عدة مناطق وأثبتت بال العدو الصهيوني هزيمة منكرة وتأكيد حق الشعب اللبناني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وهو حق تكفله القوانين والأعراف الدولية .

7 - الدعوة إلى تقديم كل الدعم المطلوب للمقاومة الوطنية اللبنانية في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي ، ومناشدة الدول العربية الوفاء بالتزاماتها إزاء دعم صمود لبنان وإعادة إعماره .

سادساً - حول الجماهيرية الليبية :

طلب الالتزام بالرفع للحصار بعد رفع الخطر الجوي عن الجماهيرية الليبية وتجدid التضامن مع الشعب الليبي الشقيق .

سابعاً - حول العراق :

1 - التأكيد على وحدة العراق أرضاً وشعباً والعمل على رفع الحصار عن الشعب العراقي .
2 - تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحرب الخليج الثانية ، والمطالبة بالإسراع في معالجة موضوع الأسرى الكويتيين .

3 - رفض أي عمل عسكري موجه ضد العراق ، وأي عمل وإجراء آخر يتم خارج نطاق الأمم المتحدة .

ثامناً - حول السودان :

التضامن مع السودان في الحفاظ على وحدته ورفض الحصار عليه ، وتأييد مساعدته في المصالحة الوطنية .

تاسعاً - حول الأسلحة النووية :

الدعوة إلى اتخاذ موقف موحد ومستمر من مسألة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من

المحتل واعتبار الإجراءات الإسرائيلية غير قانونية ولاغية وباطلة وشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ولاسيما قرار مجلس الأمن رقم /497 / لعام 1981 / وقرار الجمعية العامة في دورتها 38/54 تاريخ 12/1/1999 الذي أكد أن قرار ضم الجولان غير قانوني وباطل ، وأن قرار الكنيست بضم الجولان العربي السوري لاغ وباطل وغير ذي أثر قانوني ويشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الأمن رقم /497 / لعام 1981 / .

خامساً - حول لبنان :

1 - تأكيد موقف وحدة المسارين السوري واللبناني في عملية السلام وتنفيذ قرار مجلس الأمن /425 / الداعي للإنسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية .

2 - إدانة استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وبقاعه الغربي ودعوة مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم /425 / القاضي بانسحاب إسرائيل الفوري غير المشروط من جنوب لبنان والبقاع الغربي ورفض كل محاولات الالتفاف بشأن تنفيذ القرار .

3 - شجب استمرار الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان ، ومطالبة المجتمع الدولي والهيئات الدولية بالضغط على إسرائيل والعمل على إيقاف الممارسات الإسرائيلية ضد الأهالي العزل في الأراضي اللبنانية المحتلة وتقديم التعويضات عن الأضرار الناتجة عن اعتداءات إسرائيل المتكررة إلى الأراضي اللبنانية .

4 - تحمل إسرائيل مسؤولية تعطيل «تفاهم نيسان » ومحاولاتها إدخال بعض التعديلات عليه بما ينجم عن غایياتها العدوانية .

5 - مطالبة إسرائيل بالعمل فوراً على إطلاق سراح جميع الأسرى والمخطوفين

2 - الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي برلماني أو حكومي لتعريف الإرهاب والتمييز ما بين الإرهاب ونضال الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي .

3 - مساندة النضال من أجل تحرير الأراضي المحتلة واستعادة الحقوق وفقاً للمواثيق الدولية باعتباره نضالاً مشروعأً وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

جميع أسلحة الدمار الشامل وبخاصة الأسلحة النووية ومطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

عاشرأً - حول الإرهاب :

1 - إدانة الإرهاب بكلفة أشكاله بما فيه إرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي العربية الفلسطينية والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان .



**ورقة العمل المقدمة من
الشعبة البرلمانية الفلسطينية
حول دور البرلمانيين العرب في تحقيق
المصالحة الشاملة والتضامن العربي الفعال**

- للدخول في مفاوضات الوضع النهائي .
- 3 - يؤكد المؤتمر على أن محاولات إسرائيل استغلال الاحتلال القائم في موازين القوى بينها وبين الأقطار العربية ولجوئها إلى استعمال القوة العسكرية لفرض إملاءاتها وشروطها يتعارض كلياً مع روح السلام وإرادة العيش المشترك ، ويفتقد إلى بعد النظر أو أي إدراك بما ستجره هذه السياسات من وبال على شعبها وعلى شعوب المنطقة والعالم بأسره من ويلات ودمار .
- 4 - يدعو المؤتمر إلى التعجيل في استئناف المفاوضات على المسار اللبناني وضرورة الزام إسرائيل بالإنسحاب الفوري وغير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 425 .
- 5 - يستذكر المؤتمر ويدين الاعتداءات الإسرائيلية الهمجية على لبنان الشقيق وبناء التحتية ومواطنيه الآمنين ، ويطالب المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته وإدانة هذه الاعتداءات الآثمة والعمل على وقفها ومعاقبة المعتدين حماية لأمن مواطنيه وحفظاً على الاستقرار والسلام في المنطقة .
- 6 - يحيي المؤتمر صمود لبنان ومقاومته الوطنية الشجاعة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه ، وبهذه المناسبة يسجل المؤتمر اعترازه بالпозنات العربية الرسمية

1 - يناشد المؤتمر القادة العرب عقد مؤتمر قمة عربي من أجل وضع الاستراتيجيات الضرورية لمواجهة التحديات والأخطار التي تهدد أقطارنا وشعوبنا .

2 - يدعم المؤتمر الهيئة البرلمانية العربية للتضامن والمصالحة لمواصلة نشاطها وتكتيف جهودها من أجل تنفيذ الأجزاء العربية ورأت الصدح والتأكيد على القواسم والمصالح المشتركة .

3 - يدعو المؤتمر الحكومات العربية لوقف أية حملات أو برامج أو تعليقات إعلامية من شأنها توثير الأجزاء ، والقيام بحملات إعلامية وتنفيذية نشطة وفعالة للتأكد على أهمية المصالحة الشاملة والتضامن الفعال .

حول العملية السلمية :

1 - يطالب المؤتمر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره وخاصة راعي عملية السلام دول الاتحاد الأوروبي بالتحرك الفوري لحماية هذه العملية والضغط على الحكومة الإسرائيلية للالتزام بمرجعية مدريد القائمة على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات مجلس الأمن 242 ، 338 ، 425 .

2 - يطالب المؤتمر راعي عملية السلام والاتحاد الأوروبي بالضغط على إسرائيل لتنفيذ بنود الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني كافة والمتعلقة بقضايا المرحلة الانتقالية تمهدًا

وشعب الأمتين العربية والإسلامية بخاصة تقديم جمع أشكال الدعم السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لتمكينه من بناء مجتمعه ودولته المستقلة .

12 - يؤكد المؤتمر على حق اللاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على الخروج من ديارهم في العودة إلى وطنهم عملاً بالقرار 194 . كما يشدد على أن دعوة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم ووطنهم شرط أساسي لأي سلام واستقرار في منطقتنا . ومن هذا المنطلق يرفض المؤتمر أي محاولات أو خطط لتوطين اللاجئين الفلسطينيين خارج وطنهم الأصلي .

13 - يشدد المؤتمر على أن الشعب الفلسطيني بتحضيراته واستمرار صموده البطولي، هو صاحب قرار تجسيد سيادة دولته المستقلة ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجع الأعلى لهذا القرار الوطني ، غير القابل للتفاوض أو النقض من أي طرف . وعليه يدعو المؤتمر الحكومات العربية إلى اتخاذ جميع الترتيبات المناسبة والقيام بالاتصالات الضرورية مع جميع الأطراف الدولية دعماً وإسناداً لهذا الموقف .

14 - يدعو المؤتمر إلى ربط إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بمدى التزام الأخيرة بالعملية السلمية وتتفيدها للاستحقاقات الواردة في قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد والاتفاقات الموقعة معها ، طبقاً لما جاء في قرارات قمة القاهرة (1996) ووزراء الخارجية العربية (القاهرة 1997) .

15 - يندد المؤتمر بموقف إسرائيل الرافض للتتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، ويدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لإجبارها على التوقيع على هذه المعاهدة ، وفتح منشآتها النووية

الداعمة للبنان وكذلك بالمبادرات الشعبية في العديد من الدول العربية المتضامنة والعاملة من أجل نصرة صمود لبنان ومقاومته الوطنية ويدعو إلى تبني هذه المبادرات وتعزيزها .

7 - يرحب المؤتمر باستئناف المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي ، ويدعم الموقف السوري في مطلبه العادل بضرورة الإنسحاب الإسرائيلي من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران 1967 ، كما يشدد المؤتمر على تلازم المسارين السوري اللبناني وبضرورة إنسحاب إسرائيل من الأرضي اللبناني المحتلة طبقاً لقرار مجلس الأمن 425 دون قيد أو شرط .

8 - يؤكد المؤتمر على ضرورة التسويق بين الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات السلمية ، والتمسك بالموقف العربي الثابت المطالب بإنسحاب إسرائيل الكامل من الأرضي العربية المحتلة عام 1967 في فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان وبقاعه الغربي ، وتأكيد الاعتراف العربي الجماعي بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس باعتباره حق طبيعي وشرعي غير قابل للنقض .

9 - يدين المؤتمر سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي القمعية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان والتي تمارسها ضد المواطنين العرب في فلسطين والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان وبقاعه الغربي ، ومصادرتها لحقوقهم الأساسية في التنقل والعبادة والعيش بسلام وأمن على ترابهم الوطني .

10 - يطالب المؤتمر الحكومة الإسرائيلية بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجونها طبقاً لاتفاقية جنيف الرابعة والاتفاقيات الموقعة معها ويدعو المجتمع الدولي للضغط على الحكومة الإسرائيلية للالتزام بذلك .

11 - ينأى المؤتمر المجتمع الدولي بعامة

حول الاستيطان :

1 - يعتبر المؤتمر الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة أبغض أوجه الاحتلال ، وأنه الخطر الأكبر الذي يهدد السلام والأمن في المنطقة ويدعو المجتمع الدولي وخاصة راعيي السلام والاتحاد الأوروبي إلى مطالبة إسرائيل بالتوقف عن الاستمرار في هذه السياسة العدوانية التي تعتبر لاغية وغير شرعية لتناقضها مع القانون الدولي وأحكام السلام . كما يطالب إسرائيل بتفكيك هذه المستوطنات التي أقامتها على الأرض العربية المحتلة في الجولان السوري وفلسطين .

2 - يدعوا المؤتمر الأمتين العربية والإسلامية وخاصة والأسرة الدولية بعامة إلى مساندة ودعم الشعب الفلسطيني في نضاله العادل ضد الاستيطان ، وتوفير الدعم المادي بجميع أشكاله لصندوق الأرض حماية للأرض الفلسطينية وصيانته لحقوق شعبها فيها .

العربى : حول تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن

1 - يطالب المؤتمر الحكومات العربية المنخرطة في مختلف مجالات العمل العربي المشترك العمل من أجل وضع الاتفاقيات والمواثيق التي صادقت عليها موضع التطبيق العملي وإزالة آية عوائق تحول دون ذلك ، وعدم الإقدام على وضع آية نصوص أو أحكام ، في الاتفاقيات التي تقوم بابرامها مع آية جهات خارجية تخالف نصوص وأحكام المواثيق العربية المشتركة .

2 - يكلف المؤتمر اللجنة القانونية في الاتحاد البرلماني بدراسة الاتفاقيات والمواثيق التي تحكم التكامل العربي القائم والعمل العربي المشترك مستعينة بالخبرات المتوفّرة لدى الجامعة العربية واتحاد المحامين العرب للإعداد اللازم من أجل تعديل القوانين والتشريعات الضرورية لعرضها على مجلس الاتحاد

والكيماوية والبيولوجية للتفتيش الدولي . كما يطالب بأن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل .

حول القدس :

1 - يؤكد المؤتمر على أن القدس جزء لا يتجزأ من الأرضي العربية المحتلة في عام 1967 ينطبق عليها ما ينطبق على تلك الأرضي ويدين كل السياسات والممارسات الإسرائيلية من مصادر للأراضي والهويات وفرض لضرائب باهضة وزرع لبؤر استيطانية داخلها وفي محيطها ، وإغلاق مؤسسات ثقافية واجتماعية ودينية وسياسية ، وانتهك لحرمات قدساتها ومنع للازاغيين بزيارتها ، تلك الممارسات الهدافة إلى إفراغ القدس من سكانها العرب وتسهيل تهويدها .

2 - يبارك المؤتمر الاتفاق الذي وقع مؤخراً بين منظمة التحرير الفلسطينية وحاضرة الفاتيكان والذي رفض بشكل قاطع سياسة الأمر الواقع التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية تجاه القدس وأعلن عن عدم الاعتراف بأي تغيير أحادي الجانب للوضع القانوني والديني للمدينة المقدسة واعتباره لاغياً. كما يثمن موقف دول الاتحاد الأوروبي المتمثل في إعلان برلين (مارس 1999) والذي رفض أي ادعاء إسرائيلي بالسيادة على القدس بشرطها الشرقي أو الغربي استناداً لقرار الأمم المتحدة 181 .

3 - ينادى المؤتمر حكومات الأمتين العربية والإسلامية والمنظمات والمؤسسات والشركات والأفراد فيها دعم صمود أهالي القدس في مدينتهم ضد عمليات التفريغ والتهويد حفاظاً على هويتها العربية والإسلامية وعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة والتبرع لصندوق القدس وتنمية موارده وفق البرنامج الذي أقرته لجنة القدس في اجتماعها الأخير في مراكش (فبراير 2000) .

إيلاء أهمية أكبر لقضايا البناء المجتمعي المدني الديمقراطى وتعزيز مسيرة الديمقراطية والشوري في الأقطار المختلفة باعتبارها رافعة أساسية من روافع التنمية والاستقرار والانفتاح، وعاملًا أساسياً من عوامل التقارب وخلق الأجواء المناسبة للتنسيق القانوني .

6 - يدعو المؤتمر إلى رفع الحصار الظالم عن العراق وشعبه ، ويتمسك بوحدة التراب الوطني العراقي وسيادته ، ويدين الاعتداءات الغاشمة على العراق ومواطنه .

ومؤتمره القادم .

3 - يدعو المؤتمر لعقد ملتقى للخبراء التشريعية العربية خلال عام 2000 يعني ببحث ومعالجة ضرورات و مجالات تنسيق وتوحيد التشريع في الوطن العربي .

4 - يدعو المؤتمر إلى التنسيق بين اللجان القانونية التابعة للبرلمانات و المجالس الشوري العربية بهدف تبادل الخبرة والمشورة والتعاون القانوني .

5 - يدعو المؤتمر البرلماني العربي إلى



مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول المصالحة العربية والتضامن العربي الفعال

عميق وإدراك ووعي كبيرين بحجم المسؤولية القومية وضرورة العمل من أجل لم الشمل وتوحيد الصفوف والارتفاع فوق الخلافات وإزالة أسباب الفرقة والتباين والشقاق . ومن هنا تتبع أهمية المساعي الجاربة من أجل عقد قمة عربية شاملة لا تذكر ولا تتجاهل وجود خلافات بين الأشقاء ، إلا أنها ترى أن هذه الخلافات مهما تكون أسبابها تظل مجرد خلافات بين أفراد الأسرة الواحدة ، وأنها - أي الخلافات - يجب أن تتراءج لمكانها الطبيعي كتناقضات ثانوية لا يجوز أن تطغى على التناقض الرئيسي الذي يجمع العرب جميعاً في كفة واحدة ضمن التحديات الهائلة الراهنة والمستقبلية .

وفي هذا الصدد ينبغي الإشادة بتلك الجهود المخلصة التي أسفرت عن تحقيق المصالحة وتحجيم الخلاف بين دولتين عربيتين شقيقتين هما البحرين وقطر . ونأمل أن تكون بداية لنجاحات عربية أخرى في هذا السياق .

من ناحية أخرى فإن توافق الجهود الإقليمية والدولية في الوقت الراهن من أجل تنشيط المفاوضات على المسارات الثانية السورية ولبنانية والفلسطينية يتطلب بالضرورة تنشيط آليات التسويق لخدمة الأطراف العربية المعنية بالمفاوضات الثانية المباشرة . وكذا بين مختلف الأطراف العربية عامة بما يساعد على ترتيب المواقف من ناحية وحرمان المفاوض الإسرائيلي من لعبته التقليدية المتمثلة في ضرب المسارات المختلفة بعضها بعض .

الواقع أن المرحلة الحالية التي تمر بها الأمة العربية تتطلب وبشدة تكثيف العمل الجاد عربياً لمواجهة التحديات الراهنة التي تواجهها على المستويين الإقليمي والدولي .

ولعل في مقدمة الأولويات التي يجب أن يستهدفها العمل العربي المشترك السعي إلى لم الشمل وإحياء التضامن والوفاق بين جميع الدول العربية وترتيب البيت العربي حتى يمكن للعرب التصدي للمخاطر التي تتحقق بالمنطقة والتي يأتي في مقدمتها تحدي استكمال العملية السلمية ، والتحديات المرتبطة بالنظام العالمي الجديد ، وخاصة في أبعادها الاقتصادية ، وكذا تحديات الحفاظ على الهوية الذاتية والخصوصية القافية في ظل العولمة بكل تداعياتها بالغة الخطورة . من ناحية أخرى فإن مجمل هذه الظروف تؤكد على أهمية التعاون والتنسيق على الصعيد العربي لضمان قدرة العرب على تجاوز الخلاف وأسباب الشقاق حرصاً على المصلحة العربية .

ومما لا شك فيه أن أية جهود عربية تبذل - سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي - يكون لها مردودها الإيجابي على مسيرة العمل العربي المشترك ، باعتبارها خطوات مهمة على طريق إحياء التضامن العربي ومواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار، وسلم المنطقة العربية بموقف موحد ومحدد ، ولأنها تمثل خطوات مشتركة تصب في النهاية في مصلحة العرب .

إن التحرّر الوعائي والمدروس لدعم التضامن العربي يجب أن يأتي انعكاساً لفهم

وتأمل الشعبة البرلمانية المصرية أن تشهد المرحلة القادمة استكمال مقتضيات بناء النظام العربي وفي مقدمتها إخراج محكمة العدل العربية إلى حيز الوجود الفعلي ليتسنى لها القيام بدور فعال في تسوية النزاعات العربية بصورة سلمية .

وترصد الشعب البرلمانية المصرية الخطوات الإيجابية التي تمت على طريق إنشاء السوق العربية المشتركة - خاصة على الصعيد البرلماني - والتي تمثلت في إنشاء الهيئة البرلمانية العربية لمشروع السوق العربية المشتركة الكبرى ، وتشكيل لجان برلمانية في البرلمانات العربية تختص بمتابعة العمل في هذا الصدد .

وترى الشعبة البرلمانية المصرية أنه قد آن الأوان لدعم وتعزيز الآليات التنسيقية العربية وفي مقدمتها اجتماعات دول الطوق التي توقفت منذ فترة ؛ وذلك لتدعم مواقف الأطراف العربية ، وترتيب الأوراق العربية في مرحلة تشهد تحركات جدية لاستئناف المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف . وترى الشعبة المصرية أن الجولات التي قام بها الرئيس مبارك لعدد من البلدان العربية ولقاءاته المتكررة مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية إنما تأتي ضمن ما تراه مصر مسؤولية قومية ، وكونه من ترتيب الأوراق العربية في مرحلة حرجة باتت فيها مختلف الأطراف العربية في حاجة ماسة لآليات التنسيق صيانة لمصالحها فرادي وللمصلحة العربية العليا .



ورقة العمل المقدمة من الشعبية البرلمانية المصرية حول آخر تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط

ملموس على صعيد المفاوضات الثانية مع سوريا ولبنان وفلسطين . بينما تعلن وزارة الدفاع الأمريكية توقيع اتفاق لإمداد إسرائيل بخمسين مقاولة قادمة بقيمة 5.2 بليون دولار دعماً لما تتمسك به واشنطن من «استمرار التفوق النوعي الإسرائيلي على جميع الأطراف العربية» .

والواقع إن المجتمع الدولي يتحمل الآن - أكثر من أي وقت مضى - مسؤولية ضمان تنفيذ ما تم توقيعه من اتفاقات للسلام ، وإنجاح المسار السوري الذي استوف مؤخراً ، ووقف المراوغات الإسرائيلية التي لن تقود إلا إلى انتكاسة خطيرة في مسيرة السلام .

ولعل الحقائق السابقة يوضحها استعراض الوضع الحالي لعملية السلام على مساراتها الرئيسية :

فعلى المسار الفلسطيني - الإسرائيلي كان مقرراً وفقاً للاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي الموقع بمدينة شرم الشيخ في الرابع من سبتمبر 1999 أن تستأنف المفاوضات النهائية بين الجانبين في موعد أقصاه الثالث عشر من هذا الشهر (سبتمبر 99) بهدف التوصل إلى اتفاق شامل بشأن كل قضايا الوضع النهائي في غضون عام . وتشمل هذه القضايا : ترسيم حدود الدولة الفلسطينية المقبلة ، ووضع القدس ، ومستقبل المستوطنات ، ومصير اللاجئين الفلسطينيين ، والمياه .

غير أن رئيس الوزراء الإسرائيلي «باراك»، وبعد توقيعه على هذا الاتفاق ، قام بنسف مفاوضات الحل النهائي حتى قبل أن تبدأ ،

لقد شهدت عملية السلام في الفترة الماضية جهوداً مكثفة لوضع أساس جديدة للحوار والتفاوض والاتفاق على قضايا عديدة بشأن الانسحابات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة والترتيبات الأمنية ، وتمت ترجمة ذلك في اتفاقات على المشارف الفلسطينية ، مثل وثيقة شرم الشيخ ، ومن قبلها اتفاق واي ريفر ، كما تم الاتفاق على استئناف المسار السوري ووضع صيغة ما بين اتفاق سلام وإطار المبادئ تسمح بدفع هذا المسار بعد جمود طويل . ومن جانبها لم تمانع إسرائيل في إصدار مثل هذه الوثائق ، غير أنه عندما جاء وقت التنفيذ بدأت إسرائيل في اختلاق الحجج الواهية والتأجيل في مواعيد التنفيذ الواحد تلو الآخر ، مما أفقد الثقة في جدية الطرف الإسرائيلي .

وفي الوقت الذي دخلت فيه المفاوضات السورية - الإسرائيلية ، تحت الرعاية الأمريكية ، مرحلة دقيقة ، فإن إسرائيل بدأت خطة التلاعب بالمسارات الثانية ، فمن ناحية تعمدت تسريب وثيقة محصلة مفاوضات الجولة الثانية ، ومن ناحية ثانية بدأت تناور وتجمد المسار الفلسطيني ، ومن ناحية ثالثة تعمدت توتير الأجواء في الجنوب اللبناني لإظهار عدم ارتباط المسارين السوري واللبناني وأن التهدئة وربما التسوية على المسار السوري لن تتعكس بالقدر نفسه على المسار اللبناني ، في الوقت نفسه تحركت واشنطن وضغطت في اتجاه استئناف المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف . يحدث كل ذلك في وقت لم يتحقق فيه أي تقدم

والإسرائيли في المفاوضات ، غير أن هذه القمة انتهت دون أن تحقق شيئاً باستثناء تصريح للرئيس الأمريكي بأن هذه القمة قد أنشئت عملية السلام في الشرق الأوسط ، وأن قمة أخرى ستعقد في وقت قريب بهدف التحضير لاتفاق حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية دون تحديد لمكان هذه القمة أو تاريخ انعقادها .

ومن هنا نظر الفلسطينيون باهتمام بالغ للقاء القمة الأخيرة في 20 يناير الحالي في البيت الأبيض بين الرئيس بيل كلينتون ويا瑟 عرفات ، باعتباره فرصة قد لا تعود في التحرك سريعاً نحو إنقاذ أو تحريك فعاليات المسار الفلسطيني الذي وقع فريسة للإنتهاكات والمغامرات الإسرائيلية في ضرب المسارات الأخرى والتهرب دوماً من تنفيذ الاتفاقيات أو الوفاء بالتعهدات للفلسطينيين والمجتمع الدولي .

وواقع الأمر ، أنه أصبح من الضروري استغلال عنصر الوقت وأوراق الضغط المتبقية في يد إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون ، والذي ستنتهي فترة ولايته الأخيرة مع نهاية هذا العام ، لممارسة أكبر قدر من التفاهم مع الجانب الإسرائيلي وإقناعه بالتجاوب مع المطالب والمبادرات الأمريكية والفلسطينية بإنهاء مفاوضات الوضع النهائي وإيجاد حلول عاجلة وملائمة للقضايا الخمس الشائكة : القدس واللاجئون والمستوطنات والمياه والحدود ، قبل نهاية سبتمبر المقبل ، حسب التصورات الأمريكية لإنها مسارات السلام ووضع نهاية لحقبة الصراع العربي - الإسرائيلي .

المسار السوري - الإسرائيلي :

لقد تبلورت المعادلة الحاكمة للتسوية على المسار السوري - الإسرائيلي خلال الجولات المبكرة للمفاوضات في صيغة «الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل» أي انسحاب إسرائيل بصورة كاملة من هضبة الجولان

وذلك عندما حدد موقف إسرائيل بكل وضوح وتعنت في لاءاته الأربع ، لا للعودة إلى حدود 1967 ، ولا للتخلي عن مدينة القدس حيث أنها العاصمة الأبدية لإسرائيل ، ولا لإزالة المستوطنات ، ولا لعودة اللاجئين الفلسطينيين . كما قام «بارك» بعدة مناورات استهدف من ورائها إضاعة الوقت ، فمن ناحية قام بمناورة مدرسة يطلب فيها التفاوض حول النقاط أو القضايا التي يمكن الاتفاق عليها ، وتأجيل القضايا الصعبة إلى مفاوضات تالية لا أحد يعلم متى تبدأ أو تنتهي ، وفي المقدمة منها القدس وعودة اللاجئين .

ومن ناحية أخرى أعلن «بارك» موافقته على قيام دولة فلسطينية «مستقلة ذات سيادة» ، لكن هذه السيادة المقترنة وفق المفهوم الإسرائيلي تخضع لسلسلة من القيود والإرتباطات تتسم بمفهوم الدولة والاستقلال والسيادة من أساسها وأبرزها أن تكون هذه الدولة منزوعة السلاح بدون جيش ، وإيقاء المعابر الحدودية في يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي واستمرار سيطرة دولة إسرائيل الكاملة على سماء و المياه الدولة الفلسطينية ، وعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة «المستقلة» إلا بمعدل خمسة آلاف لاجيء كل عام .

ويأتي هذا التعنت الإسرائيلي - فيما يتعلق بمتطلبات الوضع النهائي على المسار الفلسطيني - في الوقت الذي لم تلتزم فيه إسرائيل بتتنفيذ بقية بنود مرحلة المفاوضات الانتقالية ، فهناك 134 بندًا من التزامات هذه المرحلة تتجاهلها إسرائيل حتى الآن ، ومن أبرز تلك البنود البدء في بحث المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار وتنفيذ الالتزامات الاقتصادية وعودة النازحين .

ولقد جاءت قمة اوسلو الثلاثية في نوفمبر الماضي بين كلينتون وعرفات وبارك لتعزيز الثقة شبه المفقودة بين الطرفين الفلسطينيين

سوري ، أي أنه يريد تلبية مطالب إسرائيل في تحقيق «الضرورات الحيوية والتطبيع الكامل». فإن كانت سوريا تتمسك - عن حق - بحقوق تاريخية وشرعية ، اقرتها الشرعية الدولية بقرارات الأمم المتحدة ، خاصة القرار رقم 242 والقرار رقم 338 ، فإن باراك يتمنى بواقعية الأمر المفروض بالقوة العسكرية التي تحدد خرائط الانسحاب ومصادر المياه .

النقطة الثانية : هي التي تتعلق بمفهوم الحدود نفسه ، فسوريا ترى أن حدودها في الجولان هي تلك التي كانت قائمة في 4 يونيو 1967 ، بينما تدعى إسرائيل أن الحدود الدولية بين سوريا وفلسطين تحت الانتداب ، والتي حدتها دولتنا الانتداب بريطانيا وفرنسا عام 1923 غير متطابقة مع حدود الرابع من يونيو 1967 ، ويجد الموقف الإسرائيلي هذا تفسيره ليس فقط في أهمية الموقف الاستراتيجية فوق هضبة الجولان ، المتحكمة في وديان فلسطين التي تحتلها إسرائيل وفي بحيرة طبرية ، وإنما أيضاً في أطماع إسرائيل التاريخية في مصادر المياه المتعددة من الهضبة ، وهي التي تمد إسرائيل الآن بأهم روافد المياه العذبة .

ومما لا شك فيه أنه يحسب لسوريا تأكيدها الواضح أنها ستترجم مواقفها إلى خطوات عملية بكل الجدية المطلوبة وفق أسس عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ، ولذلك يجب على المجتمع الدولي ألا يقبل أن تعيد إسرائيل بمناوراتها المعروفة عملية السلام على المسار السوري إلى النفق المظلم عن طريق الخداع أو المماطلة أو بأساليب التسويف والمراؤحة .

إن على إسرائيل أن تدرك جيداً أن السلام يجب أن يكون شاملاً وعادلاً ومتقناً مع قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المعروفة ، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم 242 ومقررات مدريد التي تدعو لمبادلة الأرض مقابل السلام ،

السورية مقابل أن تقيم سوريا سلاماً كاملاً مع إسرائيل ، بالتوافق مع الاتفاق على الترتيبات الأمنية ، ولم تهتر هذه الصيغة بشدة خلال السنوات الماضية ، باستثناء فترة حكم الليكود في إسرائيل (من منتصف 1996 إلى منتصف 1999) التي حاول نيتنياهو خلالها إحلال ترتيبات الأمن واسعة النطاق محل السلام الكامل مع عدم التعهد سوى بانسحاب ما من الجولان ومع تحقيق الانفراج على المسار باستئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية تحت رعاية الإدارة الأمريكية ، فإنه لم ينقص عملية السلام على هذا المسار سوى روح الجدية التي يجب أن تتسم بها المواقف الإسرائيلية ، للوصول إلى نتائج تليق بمستوى طموح المجتمع الدولي لإقامة السلام العادل الشامل وبناء الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

ولعل أعقد المشاكل التي تواجه المفاوضات السورية - الإسرائيلية هي تمسك كل من الطرفين بتفسيره الخاص للمواقف الناجمة عن مرحلة التفاوض الطويلة السابقة ، حيث تتمسك سوريا بما يطلق عليه «وديعة رابين» لدى واشنطن التي تعهد فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بانسحاب الكامل من الجولان السوري إلى حدود الرابع من يونيو 1967 مقابل السلام الكامل مع سوريا ، بينما يرفض باراك الإقرار بهذا التعهد . وهو الأمر الذي يثير أكثر من موضوع شائك في مقدمته نقطتان أساسيتان :

النقطة الأولى : هي تمسك سوريا بهذا المبدأ ، لتضعه منطلقاً للمفاوضات الجديدة في ظل معادلة مؤتمر مدريد ، الأرض مقابل السلام ، بينما الموقف المعلن لباراك هو رفض فكرة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان ، خاصة بعد زراعتها بنحو 15 ألف مستوطن في 40 مستوطنة إسرائيلية ، مقابل 20 ألف

في الجنوب اللبناني تحت تأثير عمليات المقاومة اللبنانية مع الحصول على ضمانات أمنية تشمل الانفاق على ترتيبات لحفظ الأمن في منطقة الحدود اللبنانية - الإسرائيلي ، بالإضافة إلى ضمان مستقبل جيش لبنان الجنوبي ، إلا ان الحكومة اللبنانية ترفض الطرح الإسرائيلي السابق ، لاعتبارات عديدة ، يأتي في مقدمتها أن لبنان يرفض الشروط الإسرائيلية الخاصة بالترتيبات الأمنية التي تحول الجيش اللبناني إلى أداة لضمان أمن إسرائيل . ومن ناحية أخرى فإنها ترى ضرورة التزام إسرائيل التزاماً كاملاً بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425 الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الجنوب اللبناني فوراً ودون شروط .

وعلى الرغم من مرور وقت كافٍ وفرصة مطولة لرئيس الوزراء الإسرائيلي باراك لكي يجيد التعامل مع الملف اللبناني .. فإن خطوة إيجابية واحدة لم تتخذ في هذا الصدد، بل على العكس من ذلك ، صعدت إسرائيل من هجماتها على لبنان وواصلت الطيران الحربي والمرؤحيات الإسرائيلية غاراته على البقاع والجنوب اللبناني وسط قصف مدفعي مكثف للقرى والبلدات اللبنانية .

والذي يجري في هذا الإطار ليس مفهوماً ، فالملف اللبناني هو الوحيد الذي أثر باراك أن يتعهد عليناً قبل الانتخابات بالانسحاب من طرف واحد ، ثم أنه الملف الأكثر وضوحاً وقبولاً للتسوية . وعلى الرغم من ذلك تظل لبنان باستمرار عرضة لهجمات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، فيصبح القصف والاغتيال وتدمير المرافق والبنى الأساسية اللبنانية عملاً يومياً رئيسيّاً في برنامج الجيش الإسرائيلي .

فذلك هو السبيل الوحيد للدخول مباشرة إلى القضايا الخلافية دون إضاعة الوقت أو الدوران في الحالات الإسرائيلية المفرغة التي تهدف إلى تفريغ القرارات والمرجعيات الدولية من مضمونها الأساسي ، لأنه في غيبة من القبول بنصوص وروح هذه المرجعيات يستحيل التوصل إلى تسوية مرضية على هذا المسار . وليس هناك ما هو أخطر من مواصلة الإدلاء بتصريحات من شأنها القضاء على أجواء التفاؤل واستباق الأحداث ووضع العراقيين مقدماً أمام المفاوضات على المسار السوري ، مثل ذلك ما أعلنه ديفيد ليفي ، وزير الخارجية الإسرائيلي ، من أن إسرائيل لن تعيد إلى سوريا كل الأراضي التي تطالب بها في الجولان خاصة فيما يتعلق بالانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو 1967 ، لأن كل مسؤول في إسرائيل يعلم تماماً أن سوريا لن تتراجع عن التمسك بحقوقها الكاملة انتلاقاً من المرجعيات والمقرارات الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام .

ولا شك أن الفرصة السانحة الآن لإحراز تقدم على المسار السوري الذي سينعكس ، إيجابياً بالضرورة ، على المسار اللبناني هي فرصة ذهبية ينبغي على الجميع ، وفي مقدمتهم إسرائيل ، الإمساك بها جيداً ، لأن ضياع هذه الفرصة قد يؤدي إلى ضياع حلم السلام الشامل أو على الأقل إبقاء المنطقة لسنوات طويلةقادمة تحت مظلة العنف التوتر والصراع .

المسار اللبناني - الإسرائيلي :

لم ينعكس الانفراج النسبي الذي شهد المسار السوري ، باستثناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية ، على المسار اللبناني . وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أبدت رغبة واضحة في الانسحاب من منطقة الشريط الحدودي المحتل

البند 7 / مؤ 9

مذكرة مقدمة من الشعبية اللبنانية

حول البند 7 من جدول الأعمال :

«وضم آلية مولدة لتنمية قرار المؤتمر الثامن

حول تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي»

التي توقف في طريق مستقبلها ومستقبل أجيالها . فكان التشريع ، الباب العريض ، والمدخل الكبير ، والأساس المتبين بناء وطن عربي موحد الآمال وموحد الإرادة والعزمية على الأقل إن لم يكن موحداً قلباً وجسداً في مواجهة العولمة وهموم الألفية الثالثة . وهذا ما وعاه باكراً مجلس الاتحاد البرلماني العربي في مؤتمراته . أوليس العدل أساس بقاء المجتمعات واستمرارها ؟

على ضوء ما سبق ، وقبل البحث في الآلية المطلوبة ، من الضروري ، إلقاء الضوء على الجهود المبذولة في الوطن العربي في سياق تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي بلحمة تاريخية موجزة عند الأجهزة التي تتولى هذا العمل وعن الأشواط التي حققتها .

في أيلول (سبتمبر) عام 1982 صادق مجلس جامعة الدول العربية في دورته الـ (78) على النظام الأساسي لمجلس وزراء العدل العرب وذلك بعد مؤتمر صناعة والرباط اللذين عقدهما وزراء العدل العرب ونص هذا النظام في مادته الثانية على أهداف هذا المجلس وأبرزها :

- تقوية وتعزيز التعاون العربي في المجالات القانونية والقضائية .

مقدمة :

ينعقد المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي على أبواب الألفية الثالثة ، وعلى جدول أعماله الحالي الكثير من الآمال والأعمال ، في حين ينتظره الكثير من الإنجازات التي تختزلها قلوب وعقول أبناء الأمة في الوطن العربي الذين يئسوا من أحلامهم فلعلوها على جدران ذاكرتهم يتحينون الفرصة المناسبة مكاناً وزماناً ليلبسوها من جديد .

وها هي العولمة تدق أبواب هذا الوطن العربي ، تحمل خطر الانزلاق والذوبان وخطر الانسحاق والتيه في ضبابها في زمن أصبح فيه العالم قرية صغيرة تحت وطأة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتحت ضغط تقدم وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية فانتبهنا من غفوة الكرى ليصبح الحلم ضرورة لا غنى عنها في حياة الأمم والشعوب والأفراد .

التجارب العربية في تنسيق التشريع

وتوحيده :

ما لا شك فيه ، أن المجتمعات والدول ، والشعوب والأمم ، ومهما تعددت النظريات والفلسفات وتغيرت ، فهي تعيش في ظل سلسلة من القوانين والأنظمة والتشريعات تنظم حياتها ، وتؤمن حلولاً لمشاكلها ونزاعاتها ، وللعقبات

- القانون الجزائري العربي الموحد .
 - القانون العربي الموحد للتسجيل العقاري.
 - اتفاقية عُمان للتحكيم التجاري .
 - اتفاقية عُمان للتعاون القضائي بين المعاهد القضائية العربية .
 - النظام العربي الموحد للتأهيل القضائي .
- وقد شكلت لجان فنية مؤلفة من خبراء عرب لإجاز ما يلي :
- قانون عمل عربي موحد .
 - قانون تجاري عربي نموذجي .
 - قانون موحد للسلطة القضائية والتفتيش القضائي .
 - قانون موحد لتنظيم السجون .
 - قانون الإجراءات المدنية .
 - قانون الإجراءات الجزائية .
 - قانون عربي موحد لأصول التنفيذ .
 - قانون عربي موحد لرعاية القاصرين والأحداث .

مع العلم أنه هناك لجنة فنية مكلفة بتوحيد المصطلحات القانونية والقضائية في القوانين العربية قطعت شوطاً كبيراً في مهمتها . كما أن هناك الكثير من الدراسات المقارنة التي تم إنجازها ولم يتم استثمارها لأسباب نوردها في فقرات لاحقة والتي تناولت بالبحث والدرس شتى الحقول والميادين القانونية والتشريعية . وفي ذات السياق ، من المهم جداً ذكر مشروعين كبارين ومهماً :

الأول :

قيام أحد المواطنين العرب وعلى مدى 35 سنة بإنجاز القسم الأول من موسوعة التشريعات العربية ، ويتألف من مئة مجلد فيما القسم الثاني الذي جهزت مواده بانتظار الدعم العربي الذي لم يتحقق لإنجازه وهو أيضاً يتألف من مئة مجلد وقد كلف المركز العربي للبحوث

- دعم ومتابعة الجهد المشترك لتوحيد التشريعات العربية ... مع الأخذ بالاعتبار ظروف المجتمع في كل قطر عربي .
- العمل على تطوير الأنظمة القضائية وتوحيدها والمهن القانونية .

ولتحقيق هذه الأهداف فقد وقع الاختيار على الإدارة العامة للشؤون القانونية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتتولى دور الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب في حين أشيء في إطار هذا المجلس ، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية الذي اعتبر بمقدسي أحكامه التنظيمية التي أقرها مجلس وزراء العدل العرب « الجهاز المتخصص الذي يعمل تحت إشراف المجلس لتحقيق أغراضه وأهدافه من خلال إجراء البحوث والدراسات وتهيئة النظم والمشروعات القانونية والقضائية التي تحتاج إليها الدول العربية بهدف الاستهدا بهما في مجالات التشريع والقضاء » . كما نصت هذه الأحكام على أن يكون من أبرز أهداف المركز العربي ما يلي :

- دعم وإجراء البحث العلمي المتخصص في مجال الشريعة والقانون والإسهام في الخطوات الخاصة بتوحيد التشريعات العربية .

- دراسة الأنظمة القانونية والقضائية وإجراء الأبحاث المقارنة بشأنها بهدف تحديث هذه النظم وتطويرها وتوحيدتها .

وقد قطع المجلس والمركز أشواطاً بعيدة إن لجهة إجراء الدراسات المقارنة أو عقد اللقاءات العلمية المتخصصة أو لجهة القوانين العربية الموحدة وهذه الجهود لا تزال مستمرة والأمال كبيرة في بقائهما مستمرة في المستقبل مع الإشارة في هذا المجال إلى ما يلي :

- تم إنجاز :**
- القانون المدني العربي الموحد .

العربية الأخرى غير الممثلة في اللجنة تدعى للمشاركة وغالباً لا تشارك.

ثانياً - عامل الوقت :

تعقد كل لجنة اجتماعاً دوريًا كل عام ، وهذا الاجتماع الوحيد فضلاً عن عدم تفرغ أعضائها يجعل من العسير على هذه اللجان الاستفادة من الوقت ، و يجعلها غير قادرة على الإسراع في إنجاز مهمتها بالسرعة الازمة لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم سبماً وأن هناك حقولاً أصبح من الضروري أن يواكبها التشريع العربي وعلى سبيل المثال لا الحصر :

- الجرائم الحديثة المرافقة للتطور العلمي .
- استعمال الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات.

- الجرائم البيئية .

- الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية ووسائل الدعاية والإعلان ووسائل الاتصالات .

علمًا أن هذه اللجان قد طلبت أن يكون لها اجتماعان في السنة فرفض طلبها .

وفي هذا الإطار فإن المشروع الذي تتجزه اللجنة قد يخرج إلى حيز الوجود فلا يعود متناسبًا مع واقع المجتمعات التي تكون تطوراتها قد سبقت مواد المشروع .

ثالثاً - العامل المعنوي :

إن الكثير من المشاريع المنجزة أو التي ستتجز و الكثير من الاتفاقيات التي تم عقدها لم تبرم ولم تنفذ وما أبرم فقد تأخر إبرامه كثيراً وهناك كثير منها يبدو أنه لن يبرم ، وقد تعدد الأسباب لكن النتيجة هي هي ، وما نبحث عنه فهو النتيجة دون أن نغفل الأسباب ، ولو كانت سياسية ، وهذا العامل رئيسي في عدم إعطاء زخم ودفع لمثل هذه الإنجازات ، وهي سبب في عدم معرفة الكثير من أبناء الوطن العربي أو أجهزته حتى الرسمية بوجود مثل هذه الإنجازات .

القانونية والقضائية التسويق مع الدول العربية لدعم هذا الإنجاز العربي الضخم . وهو لا يزال ينتظر وهو يعتبر أكبر كتاب في العالم .

الثاني :

يجري العمل حالياً في إطار مجلس وزراء العدل العرب من خلال الأمانة الفنية له على إنجاز الشبكة القانونية العربية بواسطة الحاسوب الآلي من خلال تخزين الموسوعة التشريعية والاجتهدات القضائية على الأسطوانات المضغطة وباستخدام أسلوب الانترنت لتصبح وزارات العدل العربية والمحاكم العدالة في الوطن العربي على اتصال مباشر دائم وتحقيق هذا المشروع يكاد يكون قاب قوسين أو أدنى .

بعد هذه العجالات ، وللحمة الموجزة ، لابد من أن نسلط الضوء على العقبات التي يواجهها توحيد التشريع العربي إن لجهة ما سبق ذكره أو لجهة ما قد يواجهه في المستقبل .

وهنا لابد من الإشارة إلى أهم العقبات وأبرزها وأشدتها تأثيراً حيث أتنا لن نشير إلى العقبات التي يمكن تجاوزها أو التغاضي عنها .

أولاً - العقبات المادية :

إن اللجان العاملة في مجال توحيد التشريعات العربية ، مؤلفة من نخبة القضاة العرب يتحلون بالخبرة التي تتعلق بحق عملهم ، وبالعلم والمعرفة ومع ذلك فهم غير متفرغين ، ولا يتقادرون أية بدلات والأمر متزوك على عائق وزارات العدل في بلدتهم ، وغني عن البيان وضع بعض الدول الاقتصادي ومع ذلك فهم يعملون قبل موعد اجتماعهم الدوري السنوي على إعداد مسودة مشروع موحدة تعرض على المجلس في دورته ثم ترفع بعد ذلك إلى أصحاب المعالي وزراء العدل العرب لوضع ملاحظاتهم عليها ليصار بعدها إلى وضعها بصورةها النهائية علماً أن الدول

العلمية التي تم عقدها .

4 - إبرام وتنفيذ وتطبيق المشاريع المنجزة لتكون حافزاً يعيد الروح إلى جسد الوطن العربي المتقل بالآلام والماسي والعزيمة .

5 - وفي هذا الإطار فمن المهم فصل السياسة عن التشريع والعلم والقانون فنحتفظ بأدمنتنا ونسترد ما هاجر منها ونكون قد أنجزنا القسم الكبير من الطريق نحو الوحدة وإن في إن التاريخ لن يرحمنا وواقع العولمة أيضاً لن يتوانى عن تحويلنا إلى مستهلكين ومستوردين يمكن هضمها بسهولة وإعادة صياغتها فيما يشاؤون ، أو لسنا الآن ضحايا الدعاية والإعلان أو ليست فلسطين إحدى ضحايا هذه الدعاية ؟

6 - تشكيل لجنة برلمانية عربية تولى الصالحيات الالزمة للتنسيق فيما بين هذه الأجهزة والأطر والإدارة هذا التعاون البناء وتأمين الدعم اللازم مادياً وبشرياً وسد الثغرات وتذليل العقبات ومتابعة تنفيذ وإقرار ما يتم إنجازه .

أمام هذا الواقع ، فإننا نتلمس طريقنا ، بل أن نشقه بعزم وثبات في سبيل تنفيذ قرار المؤتمر الثامن في وضع الآلية المناسبة لتنسيق التشريع في الوطن العربي وتوطيده ، بل هي تفرض نفسها أدبياً وعلمياً مما يوحى وبالتالي وضع المقترنات التالية لإقرار المناسب منها :

1 - دعم هذه اللجان برلمانية بمدتها ببرلمانيين خبراء صقلتهم التجربة والدراسة يشاركون باشغالها ومناقشاتها وهذا ما يجعل من حركة هذه المشاريع المنجزة باتجاه البرلمانات ومجالس الأمة والشورى سريعة سرعة التطورات التي تستجد في المجتمعات العربية .

2 - مذها أو التوصية بمدتها بالإمكانات المالية ، والوسائل الحديثة ، بحيث إذا أمكن ، تتفرغ هذه اللجان لإنجاز أعمالها بأقصى سرعة ممكنة ودعوة الدول العربية للمشاركة بأعمالها بكل ما يلزم من الجهة المادية .

3 - إنشاء لجان في الحقول التي لم تتعرض لها تلك اللجان والتي لا تزال تتضرر والاستفادة من الدراسات المنجزة واللقاءات



ورقة عمل الشعبة البرلمانية المصرية حول تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي

أخذت بها الدول العربية بعد الاستقلال .
الوضع الراهن للجهود التي بذلت لتنسيق
التشريعات في الوطن العربي والعمل على
توحيدها :

لم يدخل هدف تنسيق التشريع أو توحيد
نقطة محددة ضمن أهداف جامعة الدول
العربية . على أن هناك في داخل الأمانة العامة
للجامعة العربية لجنة قانونية هي واحدة من
الاثني عشرة لجنة فنية أنشئت بهدف تدعيم
التعاون العربي .

ويبين استشراف الواقع التشريعي العربي
والجهود التي بذلت لتنسيق بين تشريعات الدول
العربية حتى الآن أن مسعى التنسيق التشريعي
والقانوني كان واحداً من الغايات التي حظيت
بالاهتمام في العمل الجماعي العربي سواء على
المستوى الوزاري أو على مستوى المنظمات
العربية المتخصصة . ولعل العرض التالي يبين
هذه الحقيقة بوضوح :

فعلى المستوى الوزاري العربي :

أولى مجلس وزراء العدل العرب اهتماماً
كبيراً بدعم ومتابعة الجهود المشتركة لتوحيد
التشريعات العربية وفق أحكام الشريعة
الإسلامية .

وقد قام المجلس حتى الآن باعتماد
القوانين التالية :

- القانون العربي الموحد للأحوال الشخصية (1998/4/4)
- القانون العربي الموحد للتسجيل العقاري (1994/4/28)
- القانون النموذجي للأحداث (1996/11/19)

مقدمة :

لاشك أن تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن
العربي يمثل هدفاً غالياً وأمراً عزيزاً يتطلع إلى
تحقيقه كافة المهتمين والمشغلين بالعمل العام ،
ورجالات القانون والتشريع في وطننا العربي
على نحو خاص .

ذلك أن التشريع يوفر الإطار القانوني الذي
تنظم بمقتضاه حركة الأفراد والمؤسسات
والمنظمات في مسارها السليم . ومن ثم فإن
ضمان التنسيق بين التشريعات القائمة في بلداننا
العربية يمثل دون شك خطوة متقدمة في مسيرة
التقرب والتكميل العربي بشكل عام .

ويفترض الحديث عن تنسيق التشريع على
مستوى الوطن العربي بدأه وجود تفاهم عربي
حول أهمية هذه القضية وإعطائها الأولوية التي
تستحقها في جدول الاهتمامات العربية ، ثم
تخطيط علمي مدروس يفضي إلى خطوات يتم
اتخاذها على مستوى كل دولة من الدول
العربية .

تببدأ بحصر التشريعات المتاحة وبتصنيفها
وتبويبها وفقاً للأسس العلمية والقانونية المتفق
عليها . ثم تحديد المجالات الرئيسة أو
الأولويات الملحة التي يجب البدء بها في عملية
التنسيق . وأخيراً أن يراعي التنسيق اعتبارات
الواقع المحلي والخصوصية الاجتماعية لكل
دولة .

وكذا الميراث التاريخي الناجم عن الهيمنة
الاستعمارية على الوطن العربي في مرحلة من
المراحل من قبل قوى استعمارية مختلفة
(إنجليزية وفرنسية بأساس) الأمر الذي أثر
دون شك على النظم التشريعية والقانونية التي

تسهيل انتقال الأفراد والبضائع ، كذلك أنجز المجلس عدداً من الاتفاقيات الموحدة في مجالات الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية . واتفاقيات لمنع الإزدواج الضريبي وتسيير السياسات النقدية ، واتفاقيات للمستويات الأساسية للتأمينات الاجتماعية ، والشرعية الموحد لهذه التأمينات ، ولتنقل الأيدي العاملة بين الدول العربية .

• في المجال الثقافي :

كان في طليعة المجالات التي عنيت الجامعة العربية بتنسيق التشريعات الخاصة بالعمل فيها على الصعيد العربي المجال الثقافي ، إيماناً بالدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن تلعبه الثقافة في تشكيل وتكوين الشخصية العربية خاصة في ضوء التحديات الراهنة والمستقبلية التي يواجهها العالم العربي .

وفي هذا السياق ابرمت المعاهدة الثقافية العربية عام 1945 التي حددت هدفها في توحيد اتجاهات الدول العربية في الشؤون الثقافية ، وتوحيد المصطلحات العلمية وتوحيد الاتجاهات التشريعية في هذه المجالات . وفي مايو 1964 وافق مجلس الجامعة العربية على ميثاق الوحدة الثقافية والعلوم التي حدد مسؤوليتها في (التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي) الأمر الذي يتطلب بالضرورة إصدار التشريعات التي تمكن من تحقيق الهدف سواء في مجالات التأليف والنشر أو تبادل العلماء والخبراء .

• في المجال القانوني :

عقدت الدول العربية اتفاقيات مهمة مثل الاتفاقيات التي تتعلق بالإعلانات والإنبات القضائية ، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين ، والجنسية ، والميثاق العربي لحقوق اللاجئين .

• في مجال التعاون في المجالات الفنية أو التقنية :

قطعت البلدان العربية شوطاً يعتد به في

- القانون المدني العربي الموحد (1996/11/19)

- القانون الجزائري العربي الموحد (1996/11/19)

- بالإضافة لقوانين التالية التي لا تزال قيد الأعداد وهي :

- مشروع قانون الإجراءات المدنية العربي الموحد .

- مشروع قانون الإجراءات الجزائرية العربي الموحد .

- مشروع قانون عربي موحد لرعاية القاصرين .

- مشروع قانون عربي موحد لتنظيم السجون .

- مشروع قانون عربي موحد للعمل .

- مشروع نموذجي لقانون التجاري العربي الموحد .

أما على مستوى المنظمات العربية المتخصصة فقد تم تنسيق التشريعات التالية :

◦ في المجال الاقتصادي :

استهدفت اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي ووفق عليها من قبل المجلس الاقتصادي العربي تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين الأقطار العربية . الأمر الذي يمكن الوصول إليه - وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية - بتحقيق الوحدة الجمركية بين الأقطار العربية ، تنسيق السياسات الاقتصادية والنقية والمالية ، وتوحيد السياسات التجارية الخارجية في الاستيراد والتصدير ، تنسيق السياسات الاجتماعية وخاصة تشريعات العمل والضمانات الاجتماعية ... الخ .

وقد أمكن على الصعيد العملي تحقيق عدد من هذه الأهداف ، فقد أنجز مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ما سمي بنموذج القانون الجمركي الموحد (في 1975/6/4) الذي يصلح للتطبيق في كل الدول العربية ، ويؤدي إلى

يكن لقانون البيئة الوطنية على مستوى كل الدول العربية حظ موفور قياساً إلى القوانين العامة ، وهو ما يرجع أساساً إلى كون الاهتمام بالمشاكل البيئية يعد حديث العهد نسبياً .. وبصفة عامة فإن المتبع للتشريعات البيئية في الوطن العربي يلاحظ ما يلي :

(1) لم تصدر معظم هذه التشريعات عن قصد بيئي ، وإنما تعالج في معظمها جوانب تتصل بنشاط المؤسسة أو الوزارة أو المرفق الصادر عنه التشريع البيئي ، الأمر الذي لم يحقق المعالجة المتكاملة والمنشودة للبيئة وقضاياها . ومن ثم فإن المعالجة هنا جزئية بينما قضايا البيئة قضايا متكاملة .

(2) معظم التشريعات البيئية العربية ، لم تهتم بالتعريفات البيئية محل التشريع ، فغالبية هذه التعريفات واسعة للغاية ، وهو ما يتبع للملوث فرصة التهرب من تطبيق القانون متلاوباً بمفهوم التعريف .

(3) إن الإزدواجية في النصوص الواردة في أكثر من قانون أو نظام لمعالجة موضوع واحد من الموضوعات المتصلة بالبيئة ، والإزدواجية في عمل المؤسسات المختصة بالبيئة وما نشأ عن ذلك من تطبيق إجراءات مختلفة وفرض عقوبات مختلفة وتزاوج في الاختصاص ، كان له أثر واضح في عدم كفاية ولاءمة النصوص المعهول بها .

(4) لم تضع التشريعات البيئية في اعتبارها التطور التكنولوجي السريع الذي يحدث في الأمة العربية والذي يؤدي بالضرورة إلى ظهور مشاكل بيئية خطيرة ، مثل تشحیح الماء والغذاء والأخطار الناجمة عن التوسيع في إقامة الصناعات الإلكترونية .. مما يعني وجود فراغ تشريعي في توفير المعالجة القانونية والسد القانوني الملزם لتأمين حماية البيئة وإدارتها في هذه الجوانب .

(5) لم توضع المخالفات البيئية في الإطار

مجال تنسيق وتوحيد التشريعات المعهول بها في مجالات مثل المواصلات السلكية واللاسلكية، الإذاعة ، استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، الخطوط الجوية ، الصحة، النقل البحري ، العلوم الإدارية ، المواقف والمقاييس ... الخ .

وبالرغم من هذا الجهد الكبير المبذول من أجل تنسيق وتوحيد التشريعات في مختلف مجالات العمل والانتاج في بلداننا العربية ، إلا أن الطريق ما زال طويلاً أمام تحقيق هذا الهدف بالمستوى المأمول وبحيث يعطي كافة الأنشطة وال المجالات ، وبحيث نصل إلى الإطار التشريعي الموحد والمتكامل على مستوى الوطن العربي .

وسوف تركز الورقة في جزئها التالي على مجالين هامين من مجالات العمل الوطني في العالم العربي هما مجال البيئة والطفولة لترصد واقعهما الحالي والجهود والإمكانات المتاحة لتنسيق وتوحيد التشريعات المنظمة لهما .

- تنسيق وتوحيد قوانين البيئة :

تعد المشاكل البيئية واحدة من القضايا المشتركة بين أقطار الوطن العربي ، وتمثل أهم هذه المشاكل في تدهور قاعدة الموارد الطبيعية المحدودة ، وبصفة خاصة الأراضي القابلة للزراعة والأراضي الرعوية ، والتصحر ، والاستخدام الجائر وغير المرشد للموارد المائية النادرة وبخاصة المياه الجوفية غير المتجدد ، والتخطيط العمراني غير السليم ، وانتشار المناطق العشوائية حول المدن ، إضافة إلى تلوث الهواء وتلوث الأنهر والبحار الثلاثة الرئيسية في الوطن العربي .

ولقد سعت الدول العربية من جانبها لتدارك هذا الخطر المدحّق ، من خلال سن التشريعات الخاصة بحماية البيئة ، ومن خلال تشكيل هيئات ومؤسسات ولجان معنية بحماية البيئة ، ووضع خطط لمكافحة التلوث . غير أنه لم

5 - يتم ترتيب الأولويات في حماية البيئة طبقاً لأهمية المشكلات ذلك أنه لا توجد دولة في العالم يمكنها حل جميع المشاكل البيئية في وقت واحد .

6 - أن تراعى المعايير الدولية التي ارضاها المجتمع الدولي في مجال حماية البيئة .

7 - الاستعانة بالمختصين وذوي الخبرة في مجال البيئة من كل التخصصات ذات الصلة بهذا المجال ، ودفع وتعزيز مراكز الأبحاث البيئية والاستفادة منها في المشروعات القومية الحيوية بالدولة .

8 - أن تكون هذه الاستراتيجية البيئية مرنّة ومتسقة مع احتياجات وضرورات الواقع .

وبعد تنفيذ الخطوات السابقة - والتي يجب أن تكون لرجال القانون دوراً أساسياً فيها من أجل دراسة الواقع التي يمكن أن تتفق حائلاً أمام تنفيذ التشريعات - فإنه يمكن البدء في وضع تشريع عربي موحد لحماية البيئة على المستوى العربي مدعاوم بتشريعات عقابية صارمة قابلة للتنفيذ ، يأخذ في اعتباره المبادئ الآتية :

1 - إن مكافحة تلوث البيئة يجب أن تكون طبقاً لنظريّة المكافحة المتكاملة .

2 - يجب أن ينص التشريع على أن جريمة الإضرار بالبيئة ، جريمة إضرار بمركز البلاد الاقتصادي وبالمصالح القومية وتكون عقوبتها عقوبة جنائية .

3 - وضع تعريفات بيئية محددة ، حتى يمكن تحديد الحالات الواجب تطبيق أحكام القانون بها ، خاصة أن معظم الجرائم البيئية من الصعب إثباتها .

4 - أن يتم وضع قوائم ثابتة بالملوثات ودرجة خطورتها .

5 - إدخال مبادئ المصادر والغرامة والتعويض عن الأضرار والخسائر أو إعادة

الذي يتحقق وحجمها الحقيقي وآثارها المترتبة ، فمعظم العقوبات الناجمة عن الجرم البيئي عقوبات مادية وفي متناول كل ملوث ولا تعادل مقدار الضرر البيئي وتخلو تماماً من إجبار الملوث على إعادة الوضع إلى ما كان عليه ، وهو الإجراء الرادع الذي يجب أن يدفعه الملوث بعد تنفيذ الحكم بالغرامة والسجن حتى يتم إعادة تأهيل البيئة إلى ما كانت عليه .

(6) أن معظم الأجهزة المسؤولة عن حماية البيئة في الوطن العربي ذات منظور تنظيمي ، وليس تنفيذياً ، حيث عادة ما يقوم بالتنفيذ جهات بعيدة كل البعد عن المشكلة البيئية ، كما أن المحاكم التي تنظر تلك القضايا هيمحاكم عادلة لم يسبق لها ممارسة القضايا البيئية وغالباً ما يحتاج أعضاؤها إلى فهم الأبعاد البيئية قبل الحكم فيها .

ويعني ما سبق أن الحديث عن تنسيق التشريعات على مستوى الوطن العربي في مجال البيئة يقتضي بداية اتخاذ إجراءات ضرورية على الصعيد الوطني لعل في مقدمتها :

1 - أن تؤكد كل دولة عربية في دستورها على أحقيّة مواطنيها في بيئة نظيفة وملائمة وصحية لهم وللأجيال القادمة .

2 - أن تقوم كل دولة عربية بتوضيح حالة البيئة الحقيقية على مستوى كل قرية ومدينة ومحافظة وعلى مستوى الدولة كلها . بأن تكون هناك خرائط ، توضح الوضع البيئي بالتفصيل .

3 - أن يتم عمل بنك للمعلومات البيئية على مستوى الدولة يتضمن البيانات الخاصة بالثروات الطبيعية المتعددة وغير المتعددة .

4 - أن تقوم الدول بوضع استراتيجية قومية قصيرة الأمد وأخرى طويلة الأمد يراعي فيها أن يكون تنفيذ مستويات الحد من التلوث مرحلياً وتدريجياً .

مبدأ مجانية التعليم وإلزاميته في العديد منها . يضاف إلى ذلك التشريعات الأدنى درجة من الدستور المنظمة للحقوق الشرعية للطفل وعلى الأخص حقه في الرضاعة والحضانة والمأكل والملبس والمسكن ورؤية والديه ورعاية أمواله ... إلخ .

ولقد حظي موضوع حقوق الطفل العربي باهتمام واسع النطاق على الصعيد العربي من قبل الكثير من المؤسسات والمنظمات العالمية على مستوى العالم العربي ، وأسهمت الجامعة العربية بنصيب وافر في هذا المجال ، خاصة في إطار التنسيق بينها وبين منظمة الأمم المتحدة للفolleyة (يونسيف) وذلك اعتباراً من عام 1974 .

وفي أبريل 1980 عقد في تونس مؤتمر الطفل العربي لتحديد الاحتياجات الأساسية لتنمية الطفل العربي ودراسة قيام منظمة عربية للفolleyة . واتفق المؤتمر على صياغة ميثاق عربي لحقوق الطفل وهو ما تم لاحقاً وافره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الرابعة في ديسمبر 1983 .

وقد تمت الموافقة على إقرار الميثاق من قبل سبع دول عربية هي اليمن (1985) ، فلسطين (1985) ، سوريا (1985) ، العراق (1986) ، ليبيا (1987) ، الأردن (1992) ، مصر (1994) .

فهو الميثاق ومحنته

يتكون ميثاق حقوق الطفل العربي من (51) مادة بعد الدياجة التي ورد في ختامها أنه يصدر حرصاً على تأمين تنمية ورعاية وحماية شاملة وكاملة لكل طفل عربي من يوم مولده إلى بلوغه الخامسة عشر من العمر ، وتعاهد الدول العربية على الالتزام بمبدئه وأحكامه أساساً لسياستها وخطتها وجهودها في مجال تنمية الطفولة ورعايتها .

وقد انتظمت مواد الميثاق كالتالي : عرض

تأهيل البيئة في قانون العقوبات البيئي بجانب الغرامة والسجن .

6 - يجب على الملوث أن يتحمل المسؤولية الجنائية والمدنية الناتجة عن تلویثه لأحد مصادر الثروة الطبيعية اللازمة لحياة المواطنين .

7 - يجب أن تكون الغرامة المدنية في جميع الأحوال أكبر قدرأً من حجم الضرر .

8 - أن يعترف القانون بأحقية المواطن في إقامة الدعوى الخاصة بأية مشكلة بيئية حتى وإن لم يقع عليه الضرر مباشرة .

9 - يجب إنشاء محاكم بيئية خاصة ، وأن تتسم الإجراءات في هذه المحاكم بطبع خاص يتفق وخطورة المشاكل البيئية .

10 - يجب أن تزود محاكم البيئة الخاصة بعنصر فني ، ويفضل أن يخدم المحكمة مجموعة من الخبراء والفنانين في مجال المسح البيئي وتقييم الآثار البيئية .

11 - أن يراعى في من يحمل صفة الضبطية القضائية البيئية أن يكون ذا مستوى علمي رفيع وذراً خبرة عالية وأن تكون عليه رقابة مشددة .

تنسيق وتوحيد قوانين الطفولة :
للطفولة في الوطن العربي وضعها الخاص وطابعها المميز اللذين تستمد هما من المنهج الإسلامي في رعاية الطفولة السائد في المجتمع العربي . وقد انعكس ذلك على التشريعات الوضعية للطفولة في الدول العربية ، فجاءت ترجمة لتلك النظرة المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية التي تطبق في مسائل السرة . يدل على ذلك النصوص التشريعية التي وردت في العديد من دساتير الدول العربية متضمنة النص على حماية الطفولة والأمومة ورعاية النشء ودعم الأسرة باعتبارها أساس المجتمع وتنمية أواصرها وكيانها . وكذلك ما نصت عليه تلك الدساتير من كفالة التعليم لكل طفل مع تقرير

أهمها :

- ضرورة إيراز بعض التطورات الاقتصادية الهامة وخاصة تطور مفهوم التنمية إلى التنمية المستدامة المرتكزة على العدالة والمساواة بين الأجيال ، وعلى احترام وصون التوعي الحضاري والطبيعي للموارد المتاحة ، وعلى نوعية البيئة .
- ضرورة وضع استراتيجية إعلامية عربية موجهة للطفل العربي لحمايته من الغزو الفكري والتلفزيوني ، إشارة الوعي حول الآثار السلبية لبعض مشكلات الطفولة كتشغيل الأحداث .
- الاسترشاد بالاستراتيجيات العربية القائمة مثل (الاستراتيجية العربية للتنمية الصحية ، للعمل الاجتماعي العربي ، السياسة العربية للشباب والرياضة ، البيان العربي لحقوق الطفل ، الخطة القومية الشاملة لنقاوة الطفل العربي ، الاتفاقية العامة بشأن عمل الأحداث) .
- أهمية اتساق نصوص ميثاق الطفل مع الأحكام العامة للإعلانات الدولية والاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل ، وضرورة ربط الاهتمام بالطفلة برعاية الأمومة ، والتأكيد على ضرورة صون حقوق الطفل بواسطة الحماية التشريعية والتنمية الشاملة والتكامل والتعاون العربي .
- النص على الخصوصية العربية لتحقيق حياة أفضل للطفل العربي ، وأهمية وضع آلية لمتابعة تنفيذ العمل وتقديم تقارير حول التدابير المتخذة لضمان حقوق هذا الطفل .
- الواقع أن إعمال نصوص قانونية عربية شاملة لحقوق الطفل إنما يعوقها من الناحية العملية صعوبات عده منها ضعف الإمكانيات المادية الضرورية للتنفيذ في بعض الأقطار العربية، بالإضافة إلى ضعف التكامل والتكافل العربيين عن المستوى المأمول . كما يمثل

المبادئ والأهداف ، والمتطلبات والوسائل ، والعمل العربي المشترك في مجال تنمية ورعاية الطفولة ، وأحكام عامة .

ضرورة تحديث الميثاق العربي لحقوق الطفل :

ثمة وجهة نظر وجاهتها تناولت بضرورة تحديث الميثاق العربي لحقوق الطفل ، و تستند في ذلك إلى أن الميثاق تشوّه عيوب في الصياغة وفي المضمون ، بما يقصر به عن مواجهة تطورات الفترة اللاحقة على صدوره (14 عاماً) وعن مواكبة التطور الدولي في إدراك حقوق الطفل وحمايتها . فضلاً عن خلوه من إنشاء آلية لمراقبة التنفيذ والمتابعة . إضافة إلى ذلك فإن نصوص الميثاق جاءت غامضة أو متداخلة خاصة في شأن صون الحقوق وضبط المناهج والمتطلبات والوسائل ، وفي شأن الحقوق المدنية .

من ناحية أخرى فقد اتسمت نصوص الميثاق بالقصور في شأن بيان التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية الضرورية لحماية الطفل من أشكال العنف والضرر والإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو إساءة المعاملة أو الاستغلال ، وذلك بمضاهاتها بنصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على وجه الخصوص ، لاسيما في شأن حماية الطفل من الاستغلال الجنسي والتعذيب ، ومن أضرار النزاعات المسلحة والمدمرات وفي جانب الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية .

وقد استطاعت إدارة الطفولة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية آراء وملحوظات الدول الأعضاء بالجامعة ، وكذا الأمانات الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة بشأن ما ترى ضرورة تحييته في ميثاق حقوق الطفل العربي في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية . وقد تركز ملاحظاتها في عدد من النقاط لعل من

كفاءات وخبرات قانونية وتشريعية بارزة يمكن أن تقدم إسهامات ثرية في هذا المجال . من ناحية أخرى فإننا نؤكد أن فكرة إقامة جهاز تشريعي عربي شامل - على غرار ذلك المعمول به في نطاق البرلمان الأوروبي - في داخل الجامعة العربية قد يكون المدخل المباشر إلى الاضطلاع بمهمة التسيير والتوحيد التشريعي العربي على أفضل وجه .

وترى الشعبة البرلمانية المصرية أنه ما تم حتى الآن على طريق تسيير التشريع في الوطن العربي ، وخاصة ما تم اعتماده من قوانين من قبل وزراء العدل العرب يمثل خطوات تستحق الإشادة والتقويم .

إلا أنها في نفس الوقت تؤكد أن الطريق ما زال طويلاً أمام استكمال توحيد تشريعات البلدان العربية ، وخاصة في عدد من المجالات الحيوية التي تستحق أن تحظى بالأولوية والاهتمام .

ومن ناحية أخرى فإن مشروعات القوانين التي يتم اعتمادها من قبل مجلس وزراء العدل العرب تحتاج إلى استكمالها بخطوة أهم لكي تصبح نافذة ، وهي أن يتم إقرارها من قبل المجالس التشريعية في الدول العربية بحيث تصبح جزءاً من التشريع الوطني واجب النفاذ . وفي هذا السياق ، فإن الشعبة البرلمانية المصرية تؤكد على أهمية وجود آلية متابعة لرصد مدى التقدم في إقرار برلمانات الدول العربية للتشريعات الموحدة التي تم الوصول إلى اتفاق حولها في المجلس المذكور (مجلس وزراء العدل العرب) ، واتخاذ السبل الكفيلة بدفع وتعزيز هذه العملية .

عدم وضوح الرؤية للتنفيذ بسبب افتقاد الخطة اللازمة للتطبيق العملي والمتابعة سبباً رئيساً من أسباب العائق الخاصة بالطفل على الصعيد العربي .

وفي هذا السياق ثمة وجهة نظر ترى أن الوقت قد حان لتجميع حقوق الطفل وتحديد الآليات الضرورية لحمايتها ، وإن تتم صياغة ذلك في إعلان عربي لحقوق الطفل يكون مصحوباً بخطة مرسومة تحدد الاستراتيجية وخطوات العمل وأطره المستقبلية لجعل� احترام حقوق الطفل واقعاً ملماساً وفعالاً . وذلك من خلال الاسترشاد بخطة العمل التي اعتمدتها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (نيويورك 1990) لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ، والخطة العربية لرعاية الطفولة وتنميتها والتي صدرت عن الاجتماع العربي رفيع المستوى لرعاية الطفولة العربية وحمايتها وتنميتها والذي انعقد في تونس عام 1992 .

وكلمةأخيرة في موضوع تسيير وتوحيد التشريعات العربية ، فإن الشعبة البرلمانية المصرية ترى أن ما أنجز حتى الآن من تراكم تشريعي ومن تسيير بين التشريعات العربية القائمة أمر يستحق التقويم والإشادة . لكننا نرى أيضاً أن ما يمكن تحقيقه أكبر ، شريطة أن تتضافر جهود كافة المؤسسات المعنية في الوطن العربي للوصول إلى هذا الهدف .

ولا شك أن الاتحاد البرلماني العربي يأتي في طليع المنظمات المؤهلة للاضطلاع بدور مهم في جهود تسيير التشريعات وتوحيدتها في العالم العربي ، سواء بوصفه المنظمة البرلمانية الرئيسية في الوطن العربي والتي تعبر في النهاية عن الجماهير العربية ، أو بما يضممه من

البند 8 / مؤ 9

مذكرة الشعبة البرلمانية الجزائرية حول العولمة وضرورة صياغة استراتيجية عربية موحدة لمواجهة الأوضاع المستبددة في العالم

مقدمة :

كل يعلم اليوم ، أننا نعيش في عالم أحادي القطبية تسيطر عليه قوى دولية تجمعها مصالح مشتركة ، وليس بوسع أي قوة أخرى منافستها سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي . ولتفادي موقف العداء والمقاومة لسياسة الهيمنة عملت هذه القوى على تهذيب هذا الوصف باستعمال مصطلح العولمة وتكريسه إعلامياً وميدانياً .

فإن التقدم التكنولوجي في مجالات الإعلام والاتصال ، أدى إلى تعدد دعم الاتصالات والعلاقات بين الشعوب والشركات عابرة القطرية والدول وكانت نتيجة ذلك التأثير على الساحة السياسية العالمية تأثيراً شديداً .

وتصف العولمة مجموعة من العمليات تنطوي أغلب كوكبنا (الشمولي) وهو الأمر الذي يدفعنا في هذا السياق إلى تأكيد فكريتين أساسيتين : الأولى ، أن للعولمة بعد مكاني يتمثل في أن الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أصبحت تبسط روايتها على كل أرجاء المعمورة ، أما الفكرة الثانية ، فهي تتصرّف إلى أن العولمة تتضمن تعميقاً في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات ومن ثمة فإن لهذا المفهوم علاقة بمستويات متعددة في التحليل الاقتصادي السياسي والثقافي والإيديولوجي ، فضلاً مما تشتمل عليه من إعادة تنظيم الانتاج وتدخل

الصناعة عبر الحدود ، وانتشار أسواق التمويل ... إلخ .

وعليه فإن سهولة حركة انتقال الأفراد والسلع ، والخدمات والأفكار والمعلومات ، والأموال ، والمؤسسات ، وأشكال لا حصر لها من السلوكيات هي جوهر العولمة .. إلخ . ومع تطور ظاهرة العولمة فإنه يمكن رصد بعض العوامل التي لازمتها على النحو الآتي :

- 1 - الزيادة الكبيرة في مستوى تنويع السلع والخدمات المتباينة بين الدول ، وتنوع مجالات الاستثمار ومرَاكز التمويل .

2 - أصبحت الشركات عابرة الحدود هي المتحكم في انتقال السلع والأفكار والمعلومات ورؤوس الأموال ، وانماط الاستهلاك ... إلخ .

3 - نسجل صراعاً معيناً أحياناً ومحظى أحياناً آخرى بين العولمة والقطريّة ، ذلك أنه إذا كانت العولمة تقلل من قيمة وأهمية الحدود فإن القطريّة تقدسها .

انعكاسات العولمة على البلدان العربية :
إن المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي يسجل التأثيرات الآتية :

فإذا كانت العولمة تعني تحرير التجارة وفتح أبواب التفاصي الاقتصادي بين جميع البلدان ، فإنها تهدد - بلا شك - اقتصاديات البلدان ذات الانتاج الضعيف ، وتلك التي لا تتميز بقدرات التحكم في التكنولوجيا .

ومن ثم فإن مصير البلدان العربية ، يظل

بالنسبة للبلدان العربية ، إذا ما أرادت الوصول إلى الأسواق أو البقاء فيها .

5 - إن سيطرة المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية والنقدية وتدخلها المتزايد في شؤون البلدان النامية ، وتسارع حركة الاستثمارات ورؤوس الأموال بين الأسواق بصورة تتجاوز قدرة الاستيعاب التي أثارتها العولمة حتى الآن ، هي عوامل تبرز ملامح البعد الاقتصادي للعولمة .

والحاصل فإن العولمة الاقتصادية ليست قدرًا حتمياً بالنسبة للبلدان العربية بل هي تطور يخضع لسفن التغيير وينجح فيها كل من يعلم ويعمل وينتج وينافس ويكرس مبدأ التضامن والتآزر .

من أجل التنسيق والتعاون والتكميل الاقتصادي العربي

إن المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي :

1 - يؤكد على حاجة كافة الاقتصاديات العربية لتوسيع أسواقها مع زيادة إنتاجها والسلك الطبيعي لذلك هو السوق العربية .
2 - يدعو إلى زيادة حجم الاستثمار المشترك والإدخار من خلال إنشاء مشاريع اقتصادية متكاملة قصد تحقيق إنشاع اقتصادي حقيقي ، وامتصاص للبطالة .

3 - يحث البلدان العربية لاستثمار رؤوس أموالها في مشروعات إنتاجية جديدة ، سلعية وخدماتية ، تستخدم تكنولوجيا متقدمة ، بغرض تنويع الصادرات .

4 - يدعو إلى تحديد موقف منسق للبلدان العربية من خلال تكتلها الاقتصادي في إطار (الجات) والمنظمة العالمية للتجارة حتى يتسعى اعتمادها ضمن التجمعات المماثلة ، وتعظيم فوائد الانضمام إليها وبالتالي الحد من آثارها السلبية .

5 - كما يؤكد على أهمية تدعيم التنسيق

مرتبطة بتفاعل المنطق الاقتصادي للشركات عابرة الحدود ، والمنطق الاستراتيجي للدول الصناعية ، لذلك ، فإن موقفنا لا بد أن يتحدد ابتداء من التفكير في استراتيجية موحدة تستدعي الدفاع عن مصالحنا وتأخذ في الاعتبار العوامل الآتية :

1 - التعمق في بحث وإدراك موقف البلدان العربية من التطورات التي تحدث على خريطة العالم ، وتنقي بظلالها على العلاقات الدولية تحت شعار العولمة ، وفي هذا المجال يتبعين علينا أن نعيش تحديات العولمة من خلال مساهماتنا في تطوير أدائها نحو المسار الذي يحقق الإطار المتوازن بين المكسب أو التضحيات .

2 - أن الحفاظ على مصالح البلدان العربية في سياق الحد من مخاطر العولمة يتطلب استيعاب طبيعة وأدوات الرهانات العالمية الراهنة التي تلازم العولمة ، وتحويل القدرات التي يتوفر عليها الوطن العربي إلى مزايا تنافسية ، وعدم الاكتفاء بأداء دور المفترج المهمش .

3 - أن الصراعات حول الهيمنة وعدم التساوي في اكتساب التكنولوجيا ، يجعل من الصعوبة بمكان إدراج البلدان العربية في التقسيم الجديد للعمل ، ولا سيما في شبكات الإنتاج والتوزيع الدولية . وعليه يتبعين على البلدان العربية امتلاك أسباب القوة الاقتصادية والتكنولوجية وزرع عوامل القدرة الإنتاجية والتنافسية والتوطين الصناعي والتقدم التكنولوجي .

4 - إن الحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيا يتوقف على تحالفات استراتيجية ، مع من يراقب شبكات الإنتاج الشاملة ، حيث تصبح تلك التحالفات بين الشركات وسيلة متميزة لنشر المعارف التكنولوجية والعلمية ، والدخول في هذه الاستراتيجية يعد أمر أساسى

- ضرورة تحرير التجارة العربية وبالتالي رؤوس الأموال والاستشارات والخدمات واليد العاملة .
- تطوير سوق عربية للمال لأجل تلبية احتياجات التمويل والاستثمار في السوق العربية المشتركة .
- 6 - يدعو إلى العمل من أجل التخفيف من المديونية الخارجية وخدماتها المتربعة على البلدان العربية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي .
- والتعاون والتكامل الاقتصادي العربي قصد تحقيق ما يلي :
- العمل على تحقيق المزيد من التماسك والارتباط بين الاقتصاديات العربية .
 - تقليل الفوارق الاقتصادية بين البلدان العربية والحد من الاعتماد المفرط على الخارج.
 - زيادة تدفق التجارة العربية الحرة وتوسيع السوق لتحقيق وفورات إنتاجية من خلال تخفيض التكاليف .



**مذكرة الشعبة البرلمانية اللبنانية حول
العرب والعلومة مع بداية الألفية الثالثة
ضرورة صياغة استراتيجية عربية موحدة لمواجهة
الأوضاع المستجدة في العالم**

من اقتصادية إلى اجتماعية ، إلى سياسية ، وثقافية ودينية وهو نظام عام لأنّه يطال الدول ، كل الدول .

الإطار الثاني : يأتي نتيجة للإطار الأول . ذلك أنه نظام يتخطى الدولة ومؤسساتها ، ليجعل العلاقة الحتمية بين المجتمعات ، فيبعث في القيم الاجتماعية للمجتمعات المتقدمة ، دون أي مقاومة على تحصين مجتمعاتنا العربية .

الإطار الثالث : هو الإطار الثقافي ، فتحت عنوان مزيف هو الانفتاح الثقافي تصبح الدول الكبرى مصدرة لثقافتها العامة . فتهيء المناخات العامة في المجتمعات للارتباط بأطر ثقافية غريبة عن معتقداتنا ، كما وعن عاداتنا وتقاليدنا . ينبع عن هذا الاجتياح ، فقدان المناعة الشرقية ، أمام المغريات الأخرى ، لتتحول مجتمعاتنا فيما بعد ، وبسرعة إلى مجتمعات جديدة لا هي شرقية ولا غريبة . فتقوض بذلك القيم ، ويصبح أي اختراق اجتماعي - سياسي جاهزاً للعبور من خلال التغيرات الجديدة - القديمة القائمة على تقاضيات المجتمعات نفسها .

الإطار الرابع : هو الإطار الاقتصادي . فمن خلال العبث بالحماية الاقتصادية المحلية ، تترنح الدول أمام الغزو السلمي للأسوق . فمن خلال قاعدة المنافسة الحرية القائمة على مبدأ «أفضل البضاعة بأرخص الأسعار» ، تفقد الدول النامية مبدأ تكافؤ الفرص . ذلك أن كل سلعة عالمية ، من أي دولة كانت ، ستتفاسن كل

طرح العولمة نفسها كظاهرة اقتصادية - سياسية لاختراق الحدود بين الأقطار المختلفة ، تمهدًا لعلاقات دولية تأتي نتيجة طبيعية للنظام العالمي الجديد الأحادي الجانب .

من هذا المنطلق تبدو العولمة كمشروع عالمي ، يشق طريقه بنجاح في العالم قاطبة ، بعد أن مهد له بالانفتاح الإعلامي المثير الذي اجتاح الدول دون أي قدرة على قول ما يلزم ، ورفض ما يتعارض مع الواقع الاجتماعي - الاقتصادي لكل دولة .

ومع بسط العولمة بأجنحتها التي تطبق على المجتمعات ، وليس على الدول بدت مفاعيلها تظهر بوضوح . إن أبرز هذه المفاعيل تتجسد في إعادة تقسيم العالم وسط مفهوم غير معلن وغير مشرع . إن هذا التقسيم أخذ على عائقه خلق قطبين جغرافيين سياسيين في العالم .

القطب الأول هو مجموعة الدول الكبرى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تحاول فتح الحدود الأخرى في العالم بغية إيجاد أسواق استهلاكية لها ، على خلفية أيديولوجيتها ، أما القطب **الثاني** فيتجسد بمجموعة الدول النامية ، ومنها الدول العربية ، التي لا تزال تتلمس السبل الآيلة إلى الإنماء والتطور وهي تجد في حماية مجتمعها إيجاد الأرضية الصلبة لإنعاش اقتصادها .

تكمن مخاطر العولمة في الأطر التالية : **الإطار الأول** : إنه نظام توتالياري ، شامل وعام فهو شامل لأن مفاعيله تطال كل الأبعاد ،

والمؤتمرات التي تتناول التراث العربي ، وإعادة إحياء هذا التراث شكلاً ومضموناً .

ثالثاً : الإسراع في إقرار السوق العربية المشتركة على أن تتضمن هيكليتها إضافة إلى التبادل التجاري مساهمة الدول في تشطيط المدى التنموي لكل دولة ، فتكامل الأسواق ولا تنافس ، على أن تحول هذه السوق إلى كتلة اقتصادية قائمة على المنافسة ، فلا تستفرد كل سوق عربية فنضرب .

رابعاً : إعادة دراسة القطاعات الإنتاجية في الدول العربية ، وتشجيع الإنتاج المجيدي القادر على المنافسة ، وتشجيع الاستثمار العربي المشترك ، وتسيقه بين الدول العربية .

خامساً : تشطيط أجهزة جامعة الدول العربية وجعلها محوراً تخطيطياً للأمة العربية يفكر بعمل واحد ، وبقلب واحد ولمصلحة واحدة هي مصلحة الأمة العربية .

سادساً : الإسراع في إيجاد البرلمان العربي الموحد وإعطائه دوراً مؤسسياتياً له طابع استمراري ، يساعد في توحيد التشريعات والتخطيط ، وتحث الحكومات العربية على الالتزام بالأدبيات العربية القائمة على قاعدة المصير الواحد ، من أجل استقرار كل قطر عربي .

إن ظاهرة العولمة التي تجتاح العالم اليوم ، مؤهلة في القريب العاجل إلى إنتزاع كل مقدراتنا الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى ضرب دعائم استقلالنا وحربيتنا ، لذا فتوحيد الرؤية ضروري لإثبات الذات والحفاظ على الوجود ، ومنع الاختراقات المختلفة لمجتمعنا العربي الذي يمثل الحفاظ عليه وصونه هدف كل نشاط مستقبلي .

السلع المحلية . فتحتول الدول النامية إلى سوق استهلاكي للإنتاج العالمي . فيما يرقد انتاج هذه الدول دون أي قدرة على تلمس أسواق لها . حتى ضمن نطاق دولتها .

الإطار الخامس : هو الإطار السياسي ، ففي هذا الإطار تتبادل معاهم الدول التقليدية ، وتتبادل أسسها وأركانها وابعادها ووظائفها فتصبح مرتبطة بالنظام العالمي ، تستمد منه قوتها واستمراريتها ، عابثة بكل إطار الدولة الحامية لشعبها . فالدولة ، في النظام الجديد تدخل في متأهات الشرعية الدولية ، مع ما تفترض هذه الشرعية من مصالح متنافضة ومصالح الدولة القومية .

أمام هذه المخاطر ، لابد من صياغة استراتيجية عربية ، واعية لأبعاد العولمة ، ودرءاً لمخاطرها ، الالتفاف عليها والاستفادة من بعض إيجابياتها .

ولوضع هذه الغايات موضع التنفيذ ، يقتضي وضع استراتيجية شاملة وذلك من خلال مسالك العمل التالية :

أولاً : مواجهة الإعلام الغربي الذي يجتاح الأمة العربية ، وبخاصة المرئي عن طريق تشطيط الإعلام العربي الذي رافق القيم العربية والأمة العربية . فينهل من الروحية العربية الأصيلة كل معاهم الطروحات الأدبية والأخلاقية، وينبذ من واقعنا كل محاولة عبثية تحاول الإطاحة برموزنا .

ثانياً : إبراز كنوز الثقافة العربية التي هي أساس التعاطي ، وخلق الشروط الشعبية والرسمية ، لتعيم اللحمة العربية القائمة على تمجيد العروبة وما تحمل من مآثر وعبر وتشجيع التبادل الثقافي والإعلامي والابحاث

مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية

ستتم مستقبلاً بمجرد تبادل وحدات القيمة الالكترونية Digital Value Unit عبر جهاز الحاسوب الخاص دون المرور بالضرورة عبر البنوك أو الحاجة إلى تبديل الصرف من عملة إلى أخرى ، وبدون خضوع هذا التبادل مبدئياً لرقابة المؤسسات المالية للدولة . وينتتج عن هذا التبديل فقدان البعد الجغرافي لمعناه التقليدي ، ومعه قاعدة اختصاص الدولة في تعقب الجرائم وتطبيق القانون ومعانى السيادة .

هذا ولا يستبعد البعض أن تنتهي هذه التغيرات التكنولوجية وما يصاحبها من تحرير للتجارة في ميدان السلع والخدمات المختلفة (المالية والنقل والاتصال والاعلام) إلى تأسيس حضارة كونية جديدة قوامها توحيد الثقافة والفنون والقيم والنظم الاجتماعية والسياسية . ويرى هؤلاء أن الطرف الأقدر على نحت ملامح هذه الحضارة الكونية المرتقبة هو المركز الذي ينتج هذه التكنولوجيا ويقود عملية العولمة الاقتصادية . فلغته وفنونه وثقافته وقيمه ونظمها مرشحة لتكون النواة التي ستتشكل حولها حضارة الألفية القادمة .

العولمة إذن ليست وهمًا بل حقيقة نعيشها كل يوم ، وإن كان لا يتعيّن أبعادها المتамمية ولا نقدر تأثيراتها المختلفة علينا .

فالعولمة هي نمط يعبر عن درجة التطور في المجتمع ، وتأثيرات هذا التطور خارج حدود الأقليم أو الوطن ، وحين يخرج عن حدوده إلى الآخر يعولم ما لديه ويعمله على الآخرين ، وبهذا المعنى فالعولمة ليست وليدة اليوم فقد كانت موجودة عبر التاريخ من عولمة

يشهد العالم اليوم إحدى حقب التحولات التي تحدث مرة كل بضعة عقود من الزمن ، ويكون لها تأثير واضح في البنية السياسية والاقتصادية للدول وعلى مواقف وقيم الأفراد والأمم .

ومن سمات الحقبة الحالية صياغة نظام عالمي جديد تمثل سنته المميزة في تحرير وتكامل أسواق السلع والخدمات ورأس المال ، فالتطورات التي حدثت في الصناعات الثلاث الكبرى - الكمبيوتر والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - أحدثت ثورة جديدة ساعدت في ربط العالم وتحويله إلى ما أصبح يعرف باسم القرية الكونية . وكان لتزايد حركة وحرية انتقال رأس المال عالمياً والانخفاض الكبير في أسعار الاتصالات وتكليف النقل وتوسيع التجارة العالمية اثرها البالغ في اقتصادات الدول التي أصبحت أكثر ترابطاً ، كما أن الحدود التقافية أخذت تتلاشى تدريجياً مع تزايد انتشار استخدام شبكة الانترنت وقنوات التلفزيون الفضائية وغيرها من وسائل الاتصال الأخرى ، مما أدى إلى صياغة سلوكيات وأفضليات مشابهة للجيل الجديد من الشباب على امتداد العالم .

ولعل أيضاً من بين التطورات التكنولوجية المنتظرة على عتبة الألفية الثالثة لميلاد المسيح دخول النقد الالكتروني E-Money إلى ميدان المعاملات التجاري والذي من شأنه أن يعصف بالركيزة الأساسية للدولة الوطنية ألا وهي صك العملة وما يتبعها من جمع للحبایة وحصر حسابات الاقتصاد الوطني .

فالمعاملات في ميدان التجارة الالكترونية

4 - من خلال تماثل المؤسسات .

غير أن ذلك لا يعني أن عملية العولمة تسير على النطاق القومي بغير مقاومة . فهناك صراع مستمر بين العولمة والمحلي . فالعولمة تقل من أهمية الحدود ، بينما تؤكد المحلية على الخطوط الفاصلة بين الحدود . والعولمة تعني توسيع الحدود ، في حين أن المحلية تعني تعريف الحدود ، وفي المجال الثقافي والاجتماعي تعني العولمة انتقالاً للأفكار والمبادئ وغيرها ، بينما قد تمثل المحلية في بعض الأحيان إلى منع انتقال الأفكار والمبادئ .

ويشهد على ذلك موقف الدول العربية من السماح للأفراد باستخدام شبكة الانترنت ، فهناك دول عربية أخرى أكثر ليبرالية مثل مصر لا تضع أية قيود على استخدام الانترنت ودول أخرى تحرم على مواطنيها استخدام الانترنت . ومن هنا يمكن القول أن قبول مختلف جوانب العولمة قد يختلف من بلد إلى آخر . فقد يقبل قطر معين العولمة الاقتصادية ، ولكن قطرًا يرفض العولمة الاتصالية .

- هذا بالإضافة إلى أن أهم شيء بالنسبة للعولمة مرتبط بكيفية التفاعل مع ثلاثة منظمات عالمية هي :

- 1 - صندوق النقد الدولي .
- 2 - منظمة التجارة الدولية .
- 3 - البنك الدولي .

وصندوق النقد الدولي يقوم بمهمة الممول العالمي حيث يقدم التمويل العالمي المشروع بالإصلاح الاقتصادي ويضع معاييرًا محددة ينطلق منها . كما أن التجارة الدولية تضع شروطًا للضرائب على السلع المستوردة في كل بلد وتنقح تحت طائلة العقوبات الاقتصادية .

فالنظام الاقتصادي الذي سيستمر في المستقبل هو نظام (السوق) ، والمنظتان : منظمة التجارة العالمية ، وصندوق النقد الدولي

للكشف الجغرافية والثورة الصناعية إلى الاستعمار ثم التكنولوجيا المعاصرة وتأخذ أشكالاً وأبعاداً مختلفة .

ويرى بعض الباحثين أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة وهي على التوالي :

- المنافسة بين القوى العظمى .
- الابتكار التكنولوجي
- انتشار عولمة الانتاج والتبادل
- التحديث . وبالتالي يمكن القول إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظراً لتنوع تعرفياتها والتي تتاثر أساساً باحتجازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً .

والواقع أنه عند صياغة تعريف شامل للعولمة ، لابد أن نضع الاعتبار ثلاثة عمليات تكشف عن جوهرها :

العملية الأولى : تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى الجميع .

والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول .

والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات .

كل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات ، وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر .

ولعل هذا يقودنا إلى سؤال رئيس ، بأي الطرق أو من خلال أي قنوات يتم انتشار السلع والخدمات والأفراد والأفكار والمعلومات والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود ؟

الحقيقة تتم عملية الانتشار من خلال أربعة طرق متداخلة ومتربطة :

1 - من خلال التفاعل الحواري ثانوي الاتجاه عن طريق تكنولوجيا الاتصال .

2 - الاتصال أحادي الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة .

3 - من خلال المناقشة والمحاكاة .

اقتصاديات الدول النامية وتدق جرس الإنذار لضرورة المراجعة والتوصيب والعلاج وفي

مقدمة هذه المؤشرات ما يلي :

1 - تزايـد الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامي الذي يعيش في دولة أكثر من 70% من سكان العالم ، حيث يبلغ متوسط الدخل الفردي نحو 1300 مليون نسمة أي حوالي ربع سكان العالم أقل من دولار يومياً ، في حين يبلغ متوسط الدخل الفردي نحو 3 مليارات نسمة أي نصف سكان العالم تقريباً 3 دولارات يومياً.

2 - على عكس ما كان متوقعاً فإن معونات التنمية الرسمية من الدول الصناعية الكبرى للدول النامية قد تراجعت إلى 25% فقط من مجمل الناتج القومي للدول الكبرى المانحة ، في حين أن قرارات الأمم المتحدة كانت تطالب بـألا تقل عن 1% سنوياً وذلك مقابل 5% في عام 1996 ومعدل 0.06% في عام 1995 ، مما لا يعطي مؤشراً على إمكانية توفير التمويل اللازم لاحتياجات التنمية الأساسية والضرورية بهذه الدول ، وفي وقت لا تسعى فيه الدول المتقدمة حل مشكلات المديونية الرسمية للدول النامية .

3 - في المقابل فإن تدفقات رأس المال الخاص العالمي لا تتجه للدول النامية وتكاد تختفي من الدول الأقل نمواً والأكثر احتياجاً للمشروعات ، حيث يبلغ نصيبها من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية مجتمعة 5% فقط في عام 1997 مع اتجاه القيمة الإجمالية لهذه الاستثمارات لانخفاض الواضح والملحوظ .

4 - المغالاة في قواعد الحماية ومعاييرها بالدول الصناعية الكبرى سواء تحت مظلة الإغراق أو مظلة المعايير القياسية ومواصفات المنشأ المتشددة ، حيث تشير الواقع إلى أنه في بعض الأحيان كانت الرسوم الحماينية المتشددة في الدول المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وكندا 200% مقارنة

بما منظمتنا المستقبل وهم يحددان شروط العولمة .

وبالتالي لعل هذا الخيار يحتم علينا في بلادنا العربية أن نجدد ما كانا ننطلع إليه في الخمسينيات وهو إحياء السوق المشتركة في العالم العربي .

وبالإضافة لما سبق للعولمة تجليات متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية واتصالية يمكن رصدها على النحو التالي :

التجليات الاقتصادية :

وتظهر أساساً في نمو وتعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية ، وفي وحدة الأسواق المالية وفي توطيد المبادرات التجارية في إطار نزعته القواعد الحماينية التجارية بحكم ما نتج عن آخر دورة للجات ، وإنشاء منظمة التجارة العالمية ، وهذه التجليات الاقتصادية تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ونشاط الشركات، والمؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي وغيرها .

- وفي الوقت الذي تفتح فيه العولمة إمكانات جديدة لدفع التنمية في مختلف البلدان اعتماداً على التصدير ، إلا تتطوّي في الأمر ذاته على تحديات خطيرة تواجه البلدان النامية التي لا تؤهلها إمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية المتواصلة للدخول في منافسة متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسية .

ونتيجة لذلك تواجه تلك البلدان خطر الإقصاء من الدورة الاقتصادية العالمية إن هي لم تتمكن من مواكبة الدفع الجديد لنسق التجارة الدولية ، الأمر الذي يهدد باتساع الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة في مستوى البناء الاقتصادي وظروف المعيشة .

- ولقد جاءت مؤشرات الإطار العالمي الإجمالي لتعبر عن الواقع السلبي للعولمة على

موقف المجتمعات المختلفة من العولمة . هناك معركة كبرى أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة . وهناك اتجاهات رافضة بالكامل ، وهي اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ ، ولن ينال لها النجاح . وهناك اتجاهات تقبل العولمة بغير أي تحفظات باعتبارها لغة العصر القادم ، وهي اتجاهات تتجاهل السليبات الخطيرة لبعض جوانب العولمة . وهناك اتجاهات نقية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة ، وتدرك سلفاً أن العولمة عملية تاريخية حقاً ولكن ليس معنى ذلك التسليم بمحمية القيم التي تقوم عليها في الوقت الراهن ، والتي تمثل في الواقع إلى إعادة انتاج نظام الهيمنة القديم ، وتقديمه في صورة جديدة .

وبالنسبة للوطن العربي فنحن مازلنا في غمار المناقشات الأيديولوجية الرافضة للعولمة بدون دراسة كافية لقوانينها ، أو التيارات التي تقبلها بغير أي شروط أو تحفظات .

- والجدير بالذكر هنا أنه مع تعدد صور العولمة ، أصبحت الأمم المتحدة تعاني من كيفية التعبير عن تعدد تلك الصور ، وأيضاً عن تضارب هذه الصور . فإن العولمة ، بمعناها الراهن ، إنما تشمل آليات اقتصادية ، أسواقاً عالمية وجدت تعبيرها المقنن مؤخراً في الجات .. كما نجد تعبيرها أيضاً في شبكة الشركات العالمية المتعددة الجنسيات ، وأيضاً في الأسواق الكبرى ، بالسوق الأوروبيّة المشتركة ، والنافتا التي تتسع للأمريكيتين ، وإلياك للدول المطلة على المحيط الهادئ كله .

والعولمة هي أيضاً الآلية التي تقرر بمقتضاهما علاقة الدول الكبرى فيما بينها . فهي بصدده أن تقرر شكل النظام العالمي الجديد الذي هو ما زال في طور التكوين .. ومن خلالها سوف يتقرر عالمنا المستقبلي فهو عامل أحادي القطبية متمنلاً في الولايات المتحدة ، أم هو

بما تتيحه بعض المعاملات التجارية في نطاق الدول التي تتمتع معها بقواعد الدولة الأولى بالرعاية تجارياً .

- هذا ويؤكد أيضاً الإطار العام للواقع الاقتصادي الدولي حقوق واضحة عن الخلل وعدم التوازن والافتقار للعدالة واحتكار أرباح التحرير للتجارة السلعية والخدمية للدول الأكثر تقدماً والشركات العملاقة متعددة الجنسية .

(2) التجليات السياسية للعولمة :

من أبرزها سقوط الشمولية والسلطوية والنزوح إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان والواقع أنه في هذا الصدد تثار عدة أسئلة :

هل هناك نظرية وحيدة للديمقراطية هي الديمقراطية الغربية ، أم أن هناك صياغات أخرى متأثرة بالخصوصية السياسية والثقافية للمجتمعات في العالم ؟ بالإضافة إلى ذلك ، هناك مشكلة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان .

(3) التجليات الثقافية :

الواقع أن المشكلة المطروحة هنا هي الاتجاه لصياغة ثقافة عالمية جديدة ، لها قيمها ومعاييرها ، والغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب . والسؤال هنا ، هل تؤدي هذه الثقافة العالمية - حال قيامها وتأسيسها - إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية ، مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة ؟

(4) التجليات الاتصالية للعولمة :

تبهر أكثر ما تبرز من خلال البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية ، وبصورة أكثر عمقاً من خلال شبكة الانترنت التي تربط البشر في كل أنحاء المعمورة . وتدور حول الانترنت أسئلة كبيرة ولكن من المؤكد أن نشأتها وذريوعها وانتشارها إلى أكبر ثورة معرفية في تاريخ الإنسان .

- وتبقى مسألة في منتهى الأهمية ، وهي

الإشارة على وجه الخصوص إلى الارتفاع الخطير في معدلات الأمية في الوطن العربي ، والتي تكاد تصل في بعض التقديرات إلى ٦٠٪، معنى ذلك أن ٦٠٪ من الشعب العربي لن يكون قادرًا على التعامل بكفاءة مع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية ومع حقبة ثورة الاتصالات الكبرى ونشوء مجتمع المعلومات العالمي ، والتي قد تكون شبكة الإنترنت رمزاً دالاً عليها . فالإنترنت هي أحدث منجزات الثورة التكنولوجية والاتصالية في العالم اليوم ، وهذه الشبكة قد تجاوزت الآلات المستخدمة فيها ليصبح مجتمعاً متكاملاً له عاداته وتقاليده بل له لغته الخاصة ، مما سمح لبعض الباحثين أن يقرروا أن الإنترت أصبحت التعبير عن ثقافة ما بعد الحداثة . وهناك إجماع بين الباحثين على أن الإنترنت ستؤثر على طبيعة المعرفة الإنسانية ذاتها .

وبالتالي إذا كانت الإنترت - في النظرية - من شأنها أن تتيح الاطلاع على المعلومات ، ومن هنا طابعها الديمقراطي ، إلا أن هناك مخاطر ظهور نخبوية إعلامية جديدة Information elitism حيث تستأثر جماعات قادرة معنية ، أو بلاد معنية بالمعلومات ، وتحرم منها - لعدم توافر الوسائل - بلاد أخرى .

وإذا كانت الوسائل المتاحة على شبكة الإنترت تصل إلى ما يزيد عن ستة ملايين وثيقة ، فإنه يمكن تصور موقف الأقطار العربية التي تقف نتيجة قصور الوسائل والافتقار إلى البنية التحتية المناسبة - على هامش هذه الثروة من المعلومات ، والتأثير السلبي لهذا الموقف الهماسي على التنمية البشرية ، نتيجة لما يمكن أن نطلق عليه الفقر المعلوماتي .

وهكذا يمكن القول أن الاستفادة القصوى من الإنترنت لن تتم إلا في مجتمع قرر أن يقوم

عالم متعدد الأقطاب ؟

- وهكذا نرى أن العولمة إنما تحمل في طياتها جانبًا شأنه إذابة الفوارق والتمايزات ، عن طريق فرض ضوابط ومعايير وقيم عالمية المراد لها أن تكون متجانسة . لكن هناك أيضاً ، وفي الوقت ذاته أسباباً تبرر تكييف التزامنات والصراعات بين الحضارات والثقافات ، سوف تبرزها على الدوام عملية لن تعود بالنفع على نحو واحد لمختلف قطاعات المجتمع العالمي .

ثانياً : تحديات العولمة وواقع الوطن العربي :

سبق الحديث عن التجليات الاقتصادية والثقافية والسياسية للعولمة والتي يمكن في سياقها تحليل تلك التأثيرات - فالبنسبة للتجليات الاقتصادية للعولمة ، نجد أن أبرز رمز معاصر للعولمة الاقتصادية يظل إنشاء وتأسيس منظمة التجارة العالمية . وإذا كانت غالبية الدول العربية قد وافقت على المعاهدة الخاصة بإنشاء هذه المنظمة التي أخذت على عاتقها فتح الحدود لحرية التجارة ، وإزالة كافة القيود ، وأنماط الدعم التي تفرضها بعض الدول ، فإن أخطر ما يرتبط بها أنه بعد سنوات قليلة ، وبعد فترة السماح التي أعطيت لبعض الدول ، سيفتح الطريق واسعاً وعرضاً أمام التفاف العالمي بغير قيود .

ويفترض التفاف العالمي أن كافة الدول غنيها وفقيرها ستكون على قدم المساواة ، ومن هنا ينبغي أن تلتفت الدول العربية إلى أهمية الارتفاء لمستوى المنافسة العالمية .

- ويختفي صناع القرار العرب لو ظنوا أن تحديات عصر المنافسة العالمية هي تحديات اقتصادية بحتة ، تتصل بزيادة الصادرات أو رفع معدلات الانتاج ، والارتفاع بمستوى الجودة ، ذلك أن أخطر التحديات جميعاً في هذا المجال بالذات ، تحديات ثقافية . وهنا تتم

حرب شرسة في هذا المجال مع الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تضيق بتطبيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان .

وهنا يمكن القول أن من أخطر تحديات العولمة السياسية ما يبرز في ميدان العلاقات الدولية ، حيث يصبح التدخل ، سواء لأسباب سياسية أو لأسباب إنسانية يفرض فرضياً على بعض الدول ، أساساً من خلال تحكم الولايات المتحدة ، وسيطرتها على مجلس الأمن الدولي ، وإعمالاً لهذا الحق الذي يستند - كما يقال - إلى الشرعية الدولية ، تحاصر ثلاثة شعوب عربية لأسباب مختلفة ترتبط بكل حالة على حدة ، هي الشعب العراقي والشعب الليبي والشعب السوداني . ويعتبر حق التدخل - من وجهة نظرنا - من أخطر التحديات الجديدة التي تواجه العالم العربي ، وهو ما يدعوه دولة إلىبذل جهد متصل في مجالين :

- 1 - تعديل الأوضاع التي أدت إلى فرض هذه العقوبات تعديلاً جزرياً ، بحيث تنتهي العوامل المرتبطة باستمرار فرضها بشكل واضح .

- 2 - جهد سياسي وفكري يقع على عاتق رجال الدبلوماسية ، والقسانوں الدوليی ، والمفكرين في تقديم مبادرات دولية ، تناقش على المستوى الدولي لتقنين حق التدخل ، ومنع الازدواجية في تطبيقه ، خاصة ما يتعلق بإخلاء ساحة إسرائيل في هذا المجال ، وعدم تطبيق عقوبات عليها رغم جرائمها اليومية ضد الشعب الفلسطيني .

وهكذا يمكن القول أن تحديات العولمة للوطن العربي متعددة ، ومعقدة وتحتاج إلى جهد كبير من قبل صناع القرار العربي والجامعات العربية ، لمواجهة هذه التحديات ومحاولة علاج القصور الواضح في تكويننا الثقافي والاقتصادي والسياسي ، كما تؤكد أن الطريق الوحيد أمامنا هو التعامل الإيجابي

بعملية تنمية بشرية مستدامة تغير من النظام السياسي بحيث يصبح نظاماً ديمقراطياً يسمح بالتعديدية السياسية وتدالوں السلطة ، وفتح الطريق أمام ثورة ثقافية شاملة حتى تتطرق قوى الابداع في ظل حرية كاملة للتعبير والتفكير ، وتمارس التطوير الاقتصادي من خلال نموذج عصري يؤلف تأليفاً خلاقاً بين الحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية .

- أما بالنسبة للتجليات السياسية للعولمة ، فإنه يمكن القول أنها تتركز في رفع شعارات الديمقراطية أو التعديدية الفكرية والسياسية واحترام حقوق الإنسان ، وفي مواجهة كل شعار من هذه الشعارات الثلاث ، تجاهله الدول العربية جميراً تحديات خطيرة . فقد قطعت بعض الدول العربية خطوات لا بأس بها في طريق الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية والتعديدية السياسية إلا أن هذه التعديدية السياسية لا زالت مقيدة ، كما أن عدداً لا بأس به من الدول العربية لم يبدأ الخطوة الأولى في طريق الديمقراطية .

ومن المشكلات المثارة في هذا المجال ما يطرح حول أي نظرية ديمقراطية يمكن تطبيقها في الوطن العربي ، فهناك أنصار الديمقراطية الغربية الذين يرون ضرورة تطبيقها بحذافيرها ، وهناك معارضون لها التوجه يدافعون عن الخصوصية الثقافية في هذا المجال ، ويدفعون شعار الشورى في مواجهة الديمقراطية الغربية ، أو يطالبون بتأسيس ديمقراطية عربية تتفق مع الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع العربي .

- أما حقوق الإنسان . فهي تمثل تحدياً للدراسات السياسية في كثير من بلاد العالم العربي ، لأن بعض الدول العربية لا تريد أن تطبق المعايير الدولية لحقوق الإنسان زعماً بأنها تتعارض مع بعض سمات الخصوصية الثقافية . وعلى الدول العربية أن تستعد لخوض

1980 ، تقهقرت هذه النسبة ، وأضحت سلبية منذ ذلك الوقت (نافص 2% بين 1980 و 1990 ونافص 4% بين 1990 و 1993) ، في حين كانت هذه النسبة إيجابية في بلدان آسيا الشرقية والمحيط الهادى وارتفعت من 4% عام 1980 إلى 8% عام 1993 .

وعلى ذلك نجد أن مؤشرات الاستثمار والدخل الفردى وانتاجية العمل وهيكلاة الصادرات تدل على أن البلدان العربية لم تحسن استغلال الطفرة النفطية ، في حين اعتمدت البلدان الصاعدة على تطوير انتاجية عنصري العمل ورأس المال لتحقيق نسباً عالية من النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

- وتعرض أيضاً اقتصاديات البلدان العربية إلى مزيد من الضغوط بسبب نسبة النمو الديمografي المقدرة بـ 3% والتي تعد الأعلى في العالم وينجم عنها ارتفاع نسبة نمو اليد العاملة بلغ 2%3 بين 1980 و 1993 .

- هذا ويظل اقتصاد الدول العربية مفككاً وخاصةً تجارياً ومالياً وتقنياً للدول المصنعة ، فلم يمثل التبادل التجاري بين اتحاد دول المغرب العربي سوى 3% من جملة مبادرات الدول الأعضاء فيه في حين مثلت تجاراتها مع دول الاتحاد الأوروبي 65% من مبادراتها الخارجية . أما التبادل البيني في المنطقة العربية فيترواح هو الآخر بين 7 و 10% .

ويعزى المحللون الاقتصاديون ضعف التبادل بين القطار العربي إلى عدة عوامل هيكيلية أهمها ضعف مستوى التصنيع والتخلف التقني والسياسات الحماية الجمركية وغير الجمركية وضعف مستوى المنافسة وضيق الأسواق المحلية وتشابه الانتاج وضعف التسوي في الصادرات واختلاف ميزاني التجارة والمدفوعات وضعف القطاع الخاص وتختلف البنية التحتية في ميدان النقل والمواصلات واختلاف السياسات الاقتصادية العامة .

الخلق مع المتغيرات الاجتماعية الجديدة . والواقع أن مواجهة تحديات العولمة يتطلب بداية التعرف على الواقع العربي في مختلف المجالات وذلك على النحو التالي :

أ- الواقع الاقتصادي العربي :

1 - يكفي أن نقارن مؤشرات الواقع الاقتصادي في البلدان العربية مع مثيلاتها في لبنان الصاعدة في دول آسيا الشرقية والمحيط الهادى في الفترة الممتدة بين 1980 و 1993 مثلاً حتى ندرك جسامه التحديات التي تواجهنا فالناتج القومي من المواد الخام (بما في ذلك البترول) تطور خلال هذه المدة بنسبة 2% مقابل نسبة 7%8 في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادى . أما الدخل الفردى فقد تناقص بمعدل سلبي قدره 4%2 في البلدان العربية ، بينما سجلت الدول الآسيوية المعنية معدلاً إيجابياً قدره 4%6 . وفي حين نما الاستثمار والأدخار في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل 2% كانت هذه النسبة 9%6 في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادى .

- وبالرغم من أن نسبة الصادرات إلى الناتج القومي من المواد الخام قد تطورت في البلدان العربية من 26% عام 1980 إلى 32% عام 1995 (بسبب البترول) فإن هيكلتها بقيت ثابتة إذ مثلت المواد الأولية من 69% إلى 31% خلال الفترة نفسها يلاحظ أن الصادرات التونسية عرفت نمواً بنسبة 7% ومثلت أكثر من 40% من الناتج القومي الخام وارتفعت نسبة الصناعات المعملية فيها إلى 70% الأمر الذي بوأ تونس المرتبة الأولى بين البلدان العربية من حيث نمو الصادرات وتتنوعها ، مع العلم أن الشركات غير المقيمة تساهم بقسط مهم في هذه النسب .

- وفي ميدان انتاجية العمل ، وبعد أن عرفت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة نمو إيجابية بمعدل 25% بين 1965 و

الإنفاق كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة هو الأعلى على نطاق العالم أجمع . فقد بلغ مجموع صادرات الأسلحة بالعالم نحو 41 بليون دولار في عام 1995 ، وكانت منطقة الشرق الأوسط هي المستورد الأكبر لهذه الصادرات إذ حصلت على حوالي ثلثا ، أي ما قيمته 15 بليون دولار .

ولعل هذا الواقع الاقتصادي العربي الصعب يتطلب بالضرورة تطوير البنية الاقتصادية التحتية . في وقت حرج تنهار فيه الحدود الإقليمية أمام زحف الثورة المعلوماتية . وهذا يعني عملياً أن شبكة الانترنت وشبكات الاتصال الدولية الحديثة قللت من الهوة التكنولوجية التي تفصل العرب عن بقية أنحاء العالم وتجعله جزءاً منه .

ب - الواقع الثقافي العربي :

ما لا شك فيه أن هناك مفاهيم ثابتة لكل مجتمع تتطرق من واقعه التاريخي والثقافي والحضاري ، كما أن هناك مفاهيم مستجدة في تلك المجتمعات أو وافدة عليه ، والعرب ضمن الشعوب التي لها تكوين تاريخي عميق أسمهم إسهامات حضارية إنسانية ، والأمة العربية لها مفاهيمها الأساسية في فكرها وتكوينها وتطورها، منها الثابت ومنها المستجد ، فالإسلام دين أغلبية هذه الأمة وهو مفهوم أساسي وعقدي في فكر وتاريخ وتكوين العرب الثقافي والسلوكي ، ولهذا فليس ما يثير القلق مجرد الغزو الثقافي الغربي ، فلدينا ثقافة بقيت متماسكة عبر العصور ولها نسق قوي يستطيع أن يتطور ويواجه المستقبل ، ولكن العامل الخطير هنا هو التبعية السياسية والاقتصادية التي تقود إلى الخلخلة الثقافية ، وإلى الاهتزاز في ثقة الشباب في هويتهم العربية ، وإلى انتشار الشعور بالإحباط بينهم وخاصة مع حملات التشكيك في كل ما هو قومي ، تلك التي تقودها بعض أجهزة الإعلام الأجنبية

- الأمر الذي يتطلب من الدول العربية أن تجعل اقتصاداتها متكاملة مع بقية اقتصادات العالم ، وما قد يساعد على تحقيق ذلك قيامها بإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية خاصة بها . ففي عالم اليوم لا يمكن لأي دولة أن تحقق الاستقلال الأمثل لطاقاتها الكامنة بمفردها ، وأن التعاون الإقليمي بين الدول العربية هو وحده الكفيل بتحقيق الإزدهار الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط كما هو الحال بالنسبة للمناطق الأخرى من العالم .

- فحتى الآن لم يتحقق سوى قدر يسير من التقدم في مسيرة التكامل الاقتصادي بمنطقة الشرق الأوسط ، إذ لا تمثل التجارة البينية سوى 9 % من إجمالي تجارة دول المنطقة الخارجية ، مقارنة بنحو 60 % في أوروبا وأكثر من 35 % في آسيا . وقد زاد حجم التجارة البينية في دول أمريكا اللاتينية بأكثر من أربعة أضعاف منذ عام 1991 ، في الوقت الذي تضاءلت فيه أهمية التجارة البينية للدول العربية وأيضاً تتميز الدول العربية بانخفاض درجة التوع وتأثير في هياكل مبادراتها ، إذ يشكل النفط وبدرجة أقل المنتجات الزراعية أهم السلع التي يتم تبادلها بين دول المنطقة .

والحقيقة أن هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمؤسساتية تعمل كمعوقات للتكامل الاقتصادي والإقليمي بالمنطقة ، وتشمل هذه العوامل الخلافات السياسية التي تظهر من فترة لأخرى بين دول المنطقة ، كما أن الأسواق المحلية لا تزال تخضع لقدر كبير من إجراءات الحماية من المنافسة الخارجية . ويخصص نحو ثلث النفقات المرصودة بالميزانيات السنوية لدول آسيا ككل إلى الدفاع والأمن وفقاً لما أورده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية : فالدول العربية قد خصصت نحو 60 بليون دولار سنوياً لأغراض الدفاع والإنفاق العسكري وبعد هذا

ألف مبرمج ومتخصص في شؤون المعلومات يعملون حالياً في شركات عدّة في مختلف أنحاء العالم ، مما يعني أن لدينا القدرة والإمكانات اللازمة لتطوير صناعة معلوماتية خلقة في الوطن العربي ، وذلك عندما نضع الأسس والثوابت للاستفادة من الموارد البشرية التي نمتلكها . ويدوّي الأمل في المنطقة من أن تتيح لنا ثورة تكنولوجيا المعلومات تطوير صناعات عربية تكمل بعضها بعضاً بدلاً من تكرار عملية تطوير صناعات مشابهة كما حدث في الماضي .

بعد العرض السابق يتضح لنا مدى حاجة الوطن العربي إلى تبني رؤية استراتيجية عصرية ، تتضمن إرادة سياسية حاسمة للتغيير ، وتكامل فيها السياسات : أولاً إلى سياسة علمية تكنولوجية تعنى الطاقات العلمية والتكنولوجية للإبداع التكنولوجيا الملائمة ، ثانياً إلى سياسة اقتصادية بصيرة لا تفتح الباب واسعاً وعرضاً لحرية السوق فقط بقدر ما تهدف إلى التوازن والتخطيط بين القطاعين العام والخاص مع التركيز على دور الدولة ، وتحتاج ثالثاً إلى سياسة ثقافية تتصدى بجسارة للأمية السادسة بين أكثر من نصف الشعب العربي ، وتحتاج أخيراً إلى تطوير للنظام السياسي والانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية والتعديدية واحترام حقوق الإنسان .

وذلك كالتالي :

- 1 - إن العولمة وإن يسرت لنا تطورات هامة في مجال التقدم الذي شهده النظام المالي العالمي من زاوية تحسين كفاءة تدفق رؤوس الأموال والمدفوعات بشكل ملموس ، وهي ضرورة حيوية للدول العربية ، إلا أنها أدت أيضاً إلى سرعة انتقال المشاكل والأزمات إلى أنحاء العالم المختلفة ، وبالتالي فإن تطوير المؤسسات الوطنية يعد من العناصر الأساسية للاستفادة من مزايا العولمة بما يوفر لها القوة

والعربية في منظومة متقدمة أهدافها .

فما زال الدور الذي يلعبه الإعلام العربي في حوار الثقافات والاتصال فيما بينها سطحياً وهامشياً ، فالمحتوى الثقافي في القنوات الفضائية العربية لا يتاسب مع القوة التكنولوجية التي تمتلكها ، وليس قادراً على أن ينافس الإعلام الخارجي الذي يتدفق حراً طليقاً عبر الأقمار الصناعية ، ويصب في دول الأطراف كمجتمعات العالم الثالث ، والتي تصبح في الواقع مجرد مستقبلة لهذه الرسائل الإعلامية والثقافية بكل ما فيها من قيمة . بعضها يعتبر في نظر هذه المجتمعات قيمًا سلبية وأحياناً مدمرة ، وهي في جميع الحالات تحمل أحاطر الغزو الثقافي مما يهدد الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات .

هذا بالإضافة إلى أن الإعلام العربي الرسمي بصحفه وإذاعاته وتلفزيوناته العديدة ، فقد ارضاً واسعة ، بل لقد اهترت مصداقيته وثقة الرأي العام فيه ، بعد ما انصرف معظم جهده في معظم الأقطار العربية إلى تبرير السياسات الحكومية ، وتفسيرها من وجهة النظر الرسمية وإلى الدفاع عن النظم الحاكمة وتجيد الحكم فضلاً عن استمرار السياسات الحكومية العربية ، في فرض سيطرتها وملكيتها للإعلام التلفزيوني والإذاعي باستثناءات ضئيلة ، وفي فرض سلطونها على ملكية وتوجيه معظم الصحف ، وفي فرض الرقابة المباشرة وغير المباشرة والتحكم في حرية الإصدار والنشر والتوزيع والإعلانات بوسائل عديدة .

ج - الواقع التكنولوجي العربي :

يواجه الوطن العربي على اعتاب القرن المقبل سلسلة من التحديات المهمة ، أبرزها التأثير المتوقع لثورة تكنولوجيا المعلومات في بيتنا الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات المقبلة وقد خسر العرب حتى الآن أكثر من 12

6 - إن برامج الاستقرار والإصلاح المالي يجب أن تأخذ في اعتبارها التكفة الإجمالية الباهظة للتحولات المطلوبة في البلدان النامية .

7 - ظهور الحاجة إلى معايير تنظيمية ورقابية ملائمة في كل الدول وبالتالي لابد من وضع المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة . وإذا كانت هذه النقاط تمثل رؤية استراتيجية عربية شاملة فإنها ينبغي أن تتضمن عدداً من الأبعاد الرئيسية :

البعد الأول : خاص بالأمن القومي :
ويتطلب ذلك تحديداً دقيقاً لمصادر التهديد الذي ستواجهه مصر والوطن العربي في العقود القادمة ، ورسم الملامح الرئيسية لمواجهة هذه التحديات ، من خلال تعريف واسع للأمن القومي يشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، فقد مضى زمان القناعة بالأبعاد العسكرية المحسنة في تعريف الأمن القومي ، وأصبح يقوم على مفهوم الدولة بالمعنى الشامل للكلمة .

البعد الثاني :

يتعلق بعلاقات مصر والعرب مع النظام العالمي بشكل عام ومع الأقطاب الدولية الراسخة والصادمة بشكل خاص ، مع الاهتمام الشديد بالعلاقات المتباينة في منطقة الشرق الأوسط وعلاقات الصراع الحضاري مع إسرائيل على وجه الخصوص والذي يبدو أنه لن يتوقف ، بالإضافة إلى أهمية العلاقة مع دول الجوار ، وأهمها تركيا وإيران وإثيوبيا .

البعد الثالث :

يتعلق بضرورة الإصلاح السياسي : ليس ضرورياً أن يبدأ الإصلاح السياسي بتعديل الدستور رغم أهميته ، لضيقه عن استيعاب التحولات الكبرى التي حدثت في البلاد ، وأهمها التعديلية السياسية والافتتاح الاقتصادي والشخصية . لكن مما لا شك فيه أن هناك مشكلات عدة تتعلق بعمل الأحزاب من

والكفاءة الرقابية للتعامل مع التدفقات المالية السريعة . ومن هنا يلزم أن تفذ سياسات تحرير أسواقنا بصورة تدريجية ، وأن تكون تلك السياسات ملائمة لظروف كل بلد .

2 - ظهور ظاهرة العدوى والتي تمثل في امتداد مواطن الضعف في اقتصاد بعض الدول إلى دول أخرى مما يؤدي إلى ظاهرة هروب رأس المال . ومن هنا تبرز أهمية الحوار بين الدول العربية لتبادل المعلومات والخبرة والتنسيق بين السياسات .

3 - العمل على تحسين أداء أجهزة الإعلام العربية ، ووضع أعمالها في المسارات الصحيحة لمواجهة آية سلبيات قد تنتج عن العولمة ، وتوسيع التعاون بين أجهزة الإعلام العربية ، وتفعيل حضور أجهزتها الإعلامية العربية وتوسيع انتشارها ، بهدف تقديم صورة واقعية لتطور العالم العربي وثقافته الوطنية والقومية . فضلاً عن العمل على توثيق التعاون الإعلامي العربي الثاني والجماعي وتوظيف الإمكانيات لتحقيق حد أدنى من العولمة العربية التي تحصن المواطن العربي ضد الأفكار والقيم والسلوكيات الوافدة عبر الفضائيات الدولية التي هي بعيدة عن قيمنا ومعتقداتنا .

4 - أنه في تنفيذ السياسات الاقتصادية في الدول العربية لابد وأن نضع في الاعتبار آثار السلبيات التي تنتهجها الدول الصناعية والتي قد تؤدي إلى حدوث نقلبات سريعة وكبيرة يمكن أن تسبب اضطراباً في تدفق التجارة ورأس المال . ويدعو ذلك إلى حوار مستمر بين مجموعة الـ 15 ، ومجموعة الثمانية .

5 - إن الآية الرئيسية للتطور والتمويل تتحقق من خلال التدفقات الرأسمالية في اقتصادياتها ، لهذا فإن تحرير الحساب الرأسمالي يجب أن يكون متدرجًا وأن يعتمد على ما تحقق من بناء للمؤسسات التي تحفظ استقرار نظامنا المالي .

وإزالة الانقسام بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير .

إلى جانب هذا يكون من مصلحة جميع الأقطار العربية أن تمضي قدمًا في اتخاذ الخطوات التي تؤدي إلى قيام السوق العربية المشتركة ، بحيث تصبح واقعًا ملموساً تجني الجماهير العربية شماره في كل المجالات ، بعد اتخاذ الخطوة الأولى المؤدية إلى قيام السوق وهي منطقة التجارة العربية الحرة ، كما نعمل على تعزيز التعاون والتفاعل مع الأقطار الإفريقية الشقيقة التي تتفق معنا في المصلحة والمصير ، وبالتالي فنحن نؤيد من حيث المبدأ الدعوة إلى تفعيل التعاون والتبادل بين التجمعات الاقتصادية الإفريقية القائمة في المناطق الجغرافية المختلفة على أمل أن يؤدي هذا إلى قيام تكتل اقتصادي يضم دول القارة الإفريقية ويضمن لها مكانها اللائق بين القوى الدولية المختلفة .

في ضوء ذلك كله ، يمكن مواجهة مخاطر العولمة بأقدام ثابتة ، من خلال صياغة رؤية استراتيجية شاملة ما زالت في حاجة إلى جهود مضنية من أجل بلورتها .

الضروري النظر فيها ، حتى تستوعب النظم العربية تيارات سياسية شتى من اليمين واليسار التي ما زالت محجوبة عن الشرعية .

البعد الرابع :

يتعلق بضرورة إقامة التوازن بين الخطة وحرية السوق : بمعنى ضرورة الحفاظ على الدور الأساسي للدولة في مجال التخطيط ، حتى لو اقتصر الأمر على التخطيط التأسيسي حتى تسير التنمية بغير ثغرات .

البعد الخامس :

يتعلق بضرورة مراعاة البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادية : فعلى الرغم من أهمية التوسع في الأخذ بالسياسات الاقتصادية الجديدة في إطار النظام الاقتصادي العالمي ، خاصة ما يتعلق بالشخصية وحرية السوق ، فإن ذلك لا يعني إهمال البعد الاجتماعي في هذه السياسات ، بما قد يؤدي إلى ذوبان الخصوصية العربية ، ولا شك أن النمو مع عدالة التوزيع هي المعادلة الصحيحة التي ينبغي تبنيها .

البعد السادس :

يتعلق بالأبعاد الثقافية للتنمية : وأهمها القيام بعملية إحياء تراثي شامل والقضاء على الأمية



البند 11 / مؤ 9

مذكرة الشعبية البرلمانية الجزائرية حول الأنشطة المستقبلية للاتحاد البرلماني العربي

الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية .
هذا بالإضافة إلى الأهداف التي يجب أخذها
بعين الاعتبار في المؤتمرات والندوات
والملتقيات التي ستعقد خلال الفترة القادمة
والمتمثلة في :

I - النشاط الخارجي :

أولاً - الاتحاد البرلماني الدولي :

- (1) - المؤتمر الثالث بعد المائة للاتحاد
البرلماني الدولي (عمان - مايو 2000) .
 - ب - المؤتمر الرابع بعد المائة للاتحاد
البرلماني الدولي (جاكرتا - أكتوبر 2000) .
- وسيكون المؤتمر فرصة للفوود العربية
المشاركة لتنسيق مواقفها إزاء القضايا
المطروحة والعمل على تحقيق الأهداف التالية :
- التأكيد على خيار السلام في الشرق
الأوسط وفي العالم مع التمسك بالحقوق العربية
في استرجاع الأراضي المغتصبة ودعم الشعب
الفلسطيني في نضاله من أجل إقامة دولته
المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

- المساهمة الفعالة في تحقيق السلم
والاستقرار واستتباب الأمن في العالم ومكافحة
الإرهاب ومعالجته والعمل على تجسيد التعاون
الدولي المبني على احترام الشعوب وسيادة
الدول .

- تعميق الحوار بين الحضارات والثقافات
على أساس القيم الإنسانية والحضارية .
- دعم المبادرات الخاصة بالشراكة وتشجيع
الاستثمار والتعاون الاقتصادي .

إن الأهداف التي سطرها الاتحاد البرلماني
العربي في مختلف مؤتمراته ودورات مجالسه ،
تطلب تكثيف الجهود وتوسيع الأنشطة القادمة
على المستوى الداخلي والعربي والخارجي كما
تطلب تسييقاً ملحاً لتوحيد الموقف وتبنيها
بهدف التأثير في أشغال كل اللقاءات والندوات
والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي يشارك فيها
الاتحاد البرلماني العربي والشعب البرلماني
العربي .

وعلى البرلمانيين العرب ، ومن خلال
نشاطاتهم القادمة أن يعملوا على :

- تسييق الأعمال وتوحيد الموقف في
القضايا المصيرية للأمة العربية .
- إيجاد الدعم الضروري إقليمياً ودولياً
للقضايا العربية العادلة .
- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية
لالأمة العربية وتدعم الشراكة في كل المجالات
الحيوية والعمل على مواجهة التحديات الناجمة
عن العولمة .
- استغلال التجارب العربية والاستفادة من
التجارب المختلفة الأخرى .
- المساهمة بفعالية في مسارات السلام في
الشرق الأوسط والعالم بما يخدم مصالح الأمة
العربية .
- العمل على تحقيق التعاون الدولي في كل
المجالات المتعلقة بالأمن واستتبابه ومحاربة
الإرهاب .
- تشجيع الحوار ما بين الحضارات ضمن

- واستقرارها .
- تشجيع الاستثمار في البلدان العربية والإفريقية .
 - إيجاد الصيغ الكفيلة بمواجهة مشكلة المديونية العربية .
 - تهيئة اقتصاديات الدول العربية للتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن العولمة ومنظمة التجارة الدولية .
 - (2) - الندوة البرلمانية العربية حول القدس :
- ستكون فرصة أخرى لدعمعروبة القدس والتضامن مع الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة .
 - (3) المؤتمر الثالث والعشرون (23) للاتحاد البرلماني الإفريقي :
- الحرص على المشاركة وبقوة في اجتماعات المؤتمر تدعيمًا ل الروابط الإفريقية - العربية التاريخية المتواصلة .
 - ثالثاً - مؤتمر الحوار البرلماني العربي الأوروبي (روما - النصف الأول 2000) :
- العمل على عقد المؤتمر السنوي وتدعيم الحوار مع البرلمان الأوروبي حول القضايا المشتركة .
 - إرساء وتدعيم العلاقات بين الاتحاد البرلماني والمنتدى البرلماني الأوروبي .
 - التأكيد على مبدأ حرية تنقل الأشخاص إلى جانب حرية تنقل البضائع في إطار مسار برشلونة .
 - رفع القيود على الأموال المرصدة في إطار مسار برشلونة وتنعيم استغلالها بما يخدم اقتصاديات دول الضفة الجنوبية .
 - رابعاً - زيارة الوفد البرلماني العربي إلى دول أمريكا اللاتينية :
تدرج هذه الزيارة في إطار الدفاع عن المصالح المشتركة للأمة العربية وتوثيق عرى الروابط مع الجاليات العربية والقوى السياسية والبرلمانية الفاعلة لدعم المواقف العربية .
 - معالجة قضية المديونية وما يتربّع عنها من قيود وضغط على اقتصاديات العالم العربي واتخاذ المواقف بما يضمن المصالح المشتركة للأمة العربية .
 - (2) - المؤتمر الثالث حول الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط (مرسيليا - مارس 2000) .
ويجب التركيز في هذا المؤتمر على القضايا المرتبطة ب :
 - تدعيم الأمن وتطوير التعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط والعمل على الاستقرار الجاهوي .
 - التعاون والشراكة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ودراسة قضية المديونية بما يضمن مصالح العالم العربي .
 - تشجيع كل المبادرات الداعمة للحوار بين الحضارات في ظل الاحترام المتبادل وتدعيم حقوق الإنسان .
 - احترام حقوق الإنسان ومنها حقوق الجاليات العربية المتواجدة في الخارج .
 - ثانياً - الحوار البرلماني الإفريقي - العربي :
 (1) - المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي التاسع (تونس - الربيع الثاني 2000) .
 - التأكيد على القرارات والتوصيات التي صادق عليها المؤتمر الثامن في مارس 1998 ومنها تأييده لمسار السلام في ظل حل عادل وتنديده بأفة الإرهاب وضرورة معالجتها ومحارتها إضافة إلى تشجيع الاستثمار والتنمية في العالم العربي وإفريقيا ، والحرص في هذا المؤتمر على مواصلة الجهود في الوقوف إلى جانب الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس مع العمل على استرجاع الأراضي العربية المحتلة.
 - السهر على تطبيق قرارات القمة الإفريقية والمجالس الوزارية العربية المتعلقة بمحاربة ظاهرة الإرهاب المهددة لأمن الدول

بالسوق العربية المشتركة والعمل على توفير كل الشروط المرتبطة بتحقيق هذا الهدف .

4 - توطيد العلاقات مع جامعة الدول العربية باعتبارها المنظمة الأم المنسقة لعمل الحكومات في كل المجالات وتشرين اتفاق التعاون والتسييق الموقع في نوفمبر 1996 .

5 - تكثيف العلاقات والاتصالات مع كل المنظمات والتنظيمات العربية التي تسعى إلى تحقيق التضامن العربي .

6 - دراسة قضية المديونية التي تخنق اقتصاديات الدول العربية والعمل على توحيد المواقف لمواجهة الشروط الفاسدة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية .

III - النشاط الداخلي :

وتبقى مواصلة العمل البرلماني على مستوى الاتحاد والشعب البرلمانية من أهم الأنشطة التي تساهم في تدعيم هذه المؤسسة وتعزيز دورها بتنظيم اللقاءات التسييقية التالية :

1 - لقاءات تسييقية ثنائية أو متعددة مع رئيس الاتحاد وأمينه العام ، وكذا رؤساء البرلمانات ومجالس الشورى القطرية لتحديد الأعمال ورزنامة الأشغال لأنشطة المختلفة .

2 - لقاء رؤساء اللجان الدائمة للشعب البرلمانية ومجالس الشورى العربية في تحقيق تبادل الخبرات التشريعية تمهيداً لإيجاد لجان موحدة ضمن برلمان عربي موحد .

3 - لقاء البرلمانيات النساء للشعب البرلمانية ومجالس الشورى العربية لترقية مشاركة المرأة في مجالات التشريع والحياة السياسية عامة .

4 - تنظيم لقاءات تسييقية مسبقة ما بين الوفود العربية المشاركة في المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية لتوحيد المواقف والرؤى خدمة لقضايا الأمة العربية .

خامساً - الأنشطة المقترحة :

يمكن للاتحاد البرلماني العربي أن يوسع أنشطته لطرح قضايا الأمة العربية وموافقتها على المستوى الإقليمي والعالمي ومنها التعاون مع :

- برلمانات دول شرق آسيا التي ستسمح بتدعم العلاقات في مجال الشراكة والتنمية .

- اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك بالعمل على توثيق عرى التضامن بما يخدم المصالح المشتركة والقضايا العادلة .

- برلمانات دول أوروبا بهدف تحقيق الشراكة والاستفادة من التجارب المتعددة ومحاربة آفة الإرهاب المهددة لأمن واستقرار العالم وتعزيز الحوار العربي - الأوروبي والتعاون في كل المجالات الحيوية ومنها السعي إلى مسح المديونية وتخفيفها .

II - النشاط العربي :
إن الأنشطة المقترحة على المستوى العربي تهدف إلى :

- الوئام والمصالحة العربية الشاملة .

- التضامن العربي الفعال .

- السعي لتجسيد القرارات المصادق عليها في مؤتمر الاتحاد ومجالسه مع الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه .

وعلى ضوء ذلك ، فإن الاتحاد البرلماني العربي مطالب ببرمجة ما يلي :

1 - العمل على تعزيز التضامن العربي بوضع الآليات والصيغ القادر على توحيد المواقف من كل القضايا المطروحة وعلى ضوء قرارات مؤتمر الاتحاد ومجالسه .

2 - تعزيز كل المبادرات الرامية إلى تدعيم الحريات وترسيخ الديمقراطية .

3 - متابعة أشغال الهيئة البرلمانية الخاصة

اجتماع البرلمانيات العربيات

عقدت البرلمانيات العربيات الأعضاء في الوفود
البرلمانية المشاركة في اجتماعات الجزائر اجتماعهن الأول
في الجزائر وقدمن جملة من الاقتراحات المتعلقة بالنهوض
بدور المرأة العربية في جميع الميادين .

وقد وافق المؤتمر التاسع للاتحاد على المقترنات التي
تضمنها التقرير الصادر عن اجتماع الأخوات البرلمانية
وتضمن البيان الختامي الصادر عن المؤتمر تلك التوصيات .
وفيما يلي نصوص الكلمات التي ألقيت في اجتماع البرلمانيات
العربيات :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ

السادة رؤساء البرلمانات ومجالس الشورى
والأعيان ،
السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ،
السادة رؤساء الوفود الأكابر ،
الأخوات أعضاء المجالس والبرلمانات العربية ،
إنه لشرف كبير للجزائر أن تحضن لقاءكن هذا
الأول من نوعه في تاريخ اتحادنا البرلماني . وإننا
لنشعر بسعادة بالغة أن تكون الجزائر ، الجزائر
عاصمة للمرأة البرلمانية العربية .. هذه المرأة التي
استطاعت بفعل نضالاتها الطويلة أن تنتزع حقاً طبيعياً
حرمت منه زماناً طويلاً .

ولا يختلف إثنان في أن المرأة العربية ، وهي
نصف المجتمع ، قدمت خلال مسيرة التاريخ العربي
الطويل أروع الأمثلة في التضحية والفداء ، وكانت
قدوة يحتذى بها في مجالات عديدة ، وشواهد التاريخ
في هذا كثيرة ، ولا يخلو قطر عربي من رموز نساء
تركت أثراً بالغاً في وجدان الناس ، ومضرباً للأمثال
في البطولة والسياسة والمعرفة .

إن المرأة لم تعد بانياً للأسرة فقط ، إنما أصبحت
بانياً للأمة ، وشريكاً فاعلاً في حركة المجتمع
السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

أيتها السيدات ، أيها السادة ،

إن موقع المرأة في مختلف المنظومات الدولية
يتواضع ، وحضورها في مختلف المحافل وصناعة
القرار يتواتر . فكلما زاد الاهتمام بالمرأة ، زال
الإختلال في المجتمع ، وتقلصت النظرة الضيقية
لدورها ومساهمتها ، وتحقق التوازن الاجتماعي
المطلوب .

والمراة الجزائرية استطاعت عبر حقب التاريخ من
(تين هينان) و (لalla فاطمة نسومر) والآلاف من
البطلات التاثيرات ، الشهيدات ، والمجاهدات ..

كلمة

السيد عبد القادر بن صالح

رئيس الشعبة البرلمانية
الجزائرية في الاجتماع الأول
للنساء البرلمانيات العربيات

صادقين لأن يتزايد العدد ، وتعزز اللجنة بحضور كبير في الدورات والمؤتمرات القادمة، وهذا لا يتم إلا بمزيد من التفتح والتجاوب مع مطالب المرأة الحيوية في العمل السياسي والنيابي .

ولا شك أن المرأة أيضاً مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى لتضاعف من جهدها وتكرس حضورها في شتى الميادين بالعمل والاجتهد ومزيد من الوعي الذي لا يمكن بدونه أن تصل المرأة العربية إلى ما تطمح إليه . فالنضال عملية مستمرة ، ودائمة .

أيتها السيدات ، أيها السادة ،

إننا نهنئ اتحادنا بهذه اللجنة التي تضاف إلى لجانه وهيئاته الأخرى لتشكل في النهاية تجربة كبرى في العمل البرلماني العربي ، وفي توسيع قاعدة العمل المشترك ومعالجة القضايا التي تهم أمتنا وبلداننا .

ونعتقد أن البناء لن يكون قوياً ومتماساً إذا لم يكن لبنة ، وحجرًا حجرًا .. وهذا ما نسعى إلى تحقيقه والعمل من أجله .

أخيراً أجدد ، نيابة عن كل أعضاء البرلمان الجزائري ، ترجيبي بضيفات الجزائر الكريمات ، ورجائي أن يكون حضورهن إلى الجزائر فرصة للتعرف أكثر على هذه المرأة التي أنجبت جيلاً من الشهداء ، وأسهمت بفعالية في بناء مجتمع أصيل ومتماスク .

وفق الله الجميع لما فيه خير الأمة العربية وصلاحها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استطاعت أن تؤكد حضورها القوي والمستحق كجزء من المجتمع لا يمكن تجاوزه أو القفز عليه ، فكان وجودها ينكرس باستمرار في كل مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وفتحت أمامها كل أبواب المشاركة في التنمية وبناء الدولة الوطنية ، ومناصرة قضايا الحق والعدل .

ولا جدال في أن نضالات المرأة الجزائرية تجاوزت دورها التقليدي في الوصول إلى الواقع العليا التي كانت مقتصرة على الرجال ، فمشاركتها البرلمانية كانت فعالة وبارزة ، ووقوفها الحازم في وجه العنف والإرهاب ، وكانت ضحية له ، مبعث اعتزاز وفخر لنا جميعاً .

أيتها السيدات ، أيها السادة ،

إن استخدام أول لجنة في الاتحاد البرلماني العربي تعنى بشؤون المرأة البرلمانية العربية افتداء بتجارب الاتحاد البرلماني الدولي والاتحادات الإفريقية ، يمثل بالنسبة لنا خطوة كبيرة على طريق الإرتقاء بالمرأة وتجاوز تلك الرؤى التي استحكمت في مجتمعاتنا عقوداً طويلة ، وفتح الأبواب أمام مشاركتها فكراً وممارسة ، انطلاقاً من خصوصيات مجتمعاتنا العربية . وایماناً منا كبرلمانيين يؤمنون بالتنوع والاختلاف ونبذ الإقصاء والتهميش ، أن المجتمع لا يبنيه الرجال فقط ، وأن الأسرة لا تبنيها المرأة وحدها .. فهما وجهان لعطاء واحد وجه مشترك .

وإذا كان عدد النساء البرلمانيات العربيات محدوداً في هذه اللجنة اليوم ، فإننا نأمل

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس
الاتحاد البرلماني العربي ،
معالي السيد الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس
الشعب بمصر الشقيقة ،
معالي السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ،
السادة رؤساء الوفود وممثلي الشعب ،
السيدات أعضاء الوفود البرلمانية العربية ،
 أصحاب السعادة السفراء ،
ضيوفنا الكرام ..

يسعدني في بداية هذه الكلمة أن أرحب بكم في
لقاءنا هذا الذي نأمل أن يكون فضاءً يتسع للمرأة كما
للرجل ، وأعتقد صادقة باسمي وباسم كل الأخوات أن
ميلاد لجنتنا ، لهو حدث سعيد ، ولحظة تاريخية ،
ستخلد في الذاكرة كما أنها أجمل هدية يقدمها
البرلمانيون العرب في ذكرى ميلاد مرور ربع قرن
على تأسيس الاتحاد للمرأة ، التي ظلت ذلك العنصر
الحي في مسيرته وتجربته .

اسمحوا لي أيها الحضور إن خصصت كلمتي هذه
للنساء العربيات الحاضرات معنا اليوم بمناسبة لجنة
شؤون المرأة بالاتحاد ، لأقدم شهادة لامرأة باسم كل
النساء الجزائريات .

السيدات أعضاء الوفود البرلمانية العربية أخواتي الكريمات ..

إن الجزائر التي تسعد باستقبالكن اليوم ، تعيش
مرحلة التقويم والتجدد ، بعد أن أحبطت المؤامرة التي
حikت ضدها ، لكن المرأة الجزائرية كانت درعاً واقياً
لالجزائر وإرساء قواعد الممارسة الديمقراطية ، هذه
الديمقراطية التي يعكسها تنوع المشاركة السياسية في
إدارة شؤون الدولة .



كلمة

السيدة نواره جعفر

عضو الوفد الجزائري

استحداث لجنة شؤون المرأة ضمن آليات مجلس الاتحاد البرلمانيات العربية ، سيساعد على إضفاء مزيد من تسليط الضوء على المعوقات التي توقف دون تحقيق ذلك المسعى .

إننا ، إذ نحيي هذا القرار الحكيم الذي يضعنا أمام مسؤولياتنا في تناول قضيائنا التي هي جزء لا يتجزأ من قضيائنا المجتمع كلها ، تناولاً موضوعياً وواقعاً بعيداً عن الديماغوجية والمباهاة .

لن أتحدث في هذا المقام عن منجزات الجزائر وما حققته على صعيد ترقية المرأة والتي قال عنها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، بأنها « لا زالت تعترفها نفائض ناجمة أساساً عن التصرفات الجائرة والذهنيات البالية التي تتعارض مع أخلاقيات وقوانين بلادنا ، ومن ثم ، علينا بالجهود المبذولة لتداركها » .

لن أتناول واقع بلد عربي دون آخر لأنني أؤمن بأنه إذا اشتكتى عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ، لكن اسمحوا لي أخواتي ، أن أقف عند هذا المشهد :

- أكثر من 60 مليون مواطن عربي أمي ،
- أكثر من 9 ملايين طفل خارج المدارس الابتدائية وأغلبهم إناث ،
- 15 مليون خارج المدارس الثانوية ،
- 70 مليون شخص يعيشون دون خط الفقر وأغلبهم من النساء ،
- أكثر من 10 ملايين شخص يعانون من نقص التغذية ،
- 17% فقط من النساء العربيات يشاركن في القوة العاملة الرسمية ،
- 4% نسبة تمثيل النساء البرلمانيات العربيات وهي أدنى نسبة في العالم ،
- 80 حالة وفاة لكل ألف مولود في أقل من سنة ، وهي أعلى من المعدل في البلدان الصناعية خمس مرات .

إن الجزائر تستقبلن وهي تدخل عهداً جديداً ، تختفي فيه أدوات التطرف والإرهاب وتشع فيه أجواء الوئام والاستقرار ، في أواسط أمة تحدها إرادة ، وتصميم على فتح صفحة جديدة ، والانطلاق في تجسيد برنامج عمل فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي زakah الشعب الجزائري يوم 16 أفريل 1999 عن قناعة وبقوه .

أخواتي الكريمات ،

إن انتصارات المرأة العربية عبر التاريخ .. وجزائر تهينان وفاطمة نسومر وجميلة بوحيرد وغيرهن عبر الأجيال من اللواتي عقدن العزمن على أن تبقى جزائر ، الأهقار ، وجرجرة ، والأوراس ، والونشريس ، شامخة ، ضاربة في أغوار الزمن المجيد تدعوكن اليوم ، وهي أكثر انجذاباً من أي وقت مضى لعمقها الاستراتيجي ، قناعة وإدراكاً منها بأن تحديات العصر الذي تطبعه الشمولية أو الكونية لا ترحم ، تدعوكن إلى جعل هذا اللقاء إنطلاقة لمد جسور التعاون بين برلمانيات الوطن العربي لطرح القضيائـاـ الأكثر إلـاحـاـ في عالـمـناـ اليـوـمـ ، ومنـهاـ مـسـأـلةـ حقوق المرأة .

ففي الوقت الذي لا تزال فيه بعض الطروحـاتـ تـتـعـالـمـ معـ هـذـهـ قـضـيـةـ بـكـثـيرـ منـ الحـدـرـ ..ـ هـنـاكـ طـرـوحـاتـ أـخـرىـ تـظـهـرـ تقـهـماـ لـهـذـهـ حـقـوقـ ،ـ لـكـنـ لـمـ يـتـجاـوزـ ذـلـكـ مرـحلـةـ التـعـالـمـ معـ الأـسـنـلـةـ التقـلـيدـيةـ ،ـ حتـىـ لـاـ أـقـولـ التـرـددـ فيـ تـمـكـينـ المـرـأـةـ منـ حـقـوقـهاـ -ـ كـامـلـةـ غيرـ منـقـوـصـةـ -ـ .

صحيح ، أن محـيـطـناـ العـرـبـيـ وبـضـلـ التـحـوـلـاتـ الدـاخـلـيـةـ ،ـ وـحـرـكـةـ التـأـثـيرـ وـالتـأـثـيرـ ،ـ اـسـطاـعـ التـخلـصـ منـ مـظـاهـرـ الانـغـلاقـ التـيـ كانتـ تـطـبعـ قضـيـاـ المـرـأـةـ ،ـ وـتـمـ تـجاـوزـ الكـثـيرـ منـ الـحـواـجـزـ الـوهـمـيـةـ وـالـمـرـجـعـيـاتـ التـقـافـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ الـهـشـةـ .ـ غـيرـ أـنـ هـذـاـ لـمـ يـرـقـ بـمـسـأـلةـ النـهـوضـ بـالـمـرـأـةـ العـرـبـيـةـ إـلـىـ مـاـ تـصـبـوـ إـلـيـهـ وـهـيـ تـمـكـينـهاـ منـ فـرـصـ الـمـسـاـهـةـ فـيـ التـنـمـيـةـ بـصـورـةـ تـعـكـسـ قـدـراتـهاـ الـخـلـاقـةـ ،ـ وـلـعـلـ

ببلدن الثاني ، الذي يستعيد عافيته والحمد لله ، يدعونك إلى التوقف أمام صور قلما شهدناها ، إنها صورة بطلة المرأة الجزائرية التي وقفت صامدة أثناء المحن الأليمة التي تعرض لها وطننا العزيز ، هي التي زرعت الحياة حيث خطط الإرهاب للموت ، هي التي كسرت جدار الصمت حيث ولـى العالم ظهره لما يجزي في بلدنا ، ملأـت الشوارع والساحات من خلال تعليها لحركة مجتمع مدنـي قوي يعيش الحرية والديمقراطـية ، أحـبطـت حـلم السـفـاجـين وـتجـارـ الموتـ في رؤـيةـ الجـازـيرـ رـاكـعـةـ خـاصـعـةـ ، استمرـتـ المـدارـسـ وـالـجـامـعـاتـ وـالـمـؤـسـسـاتـ فيـ الـعـمـلـ بـدـيـنـاـمـيـكـيـةـ اـنـتـزـعـتـ تـقـدـيرـ وـإـعـجابـ الرـأـيـ الـعـالـمـيـ .

لقد أثبتـتـ الزـمـنـ أنـ حـسـابـاتـ أـعـدـاءـ الجـازـيرـ كانتـ خـاطـئـةـ ، وـاستـقـاقـ العـالـمـ لـيـعـتـرـفـ أـخـيـراـ بـأـنـ الإـرـهـابـ يـمـكـنـ أـنـ يـضـرـبـ فـيـ أيـ مـكـانـ ، وـرـاجـعـ وـاضـعـواـ القـوـاعـدـ الـخـلـفـيـةـ لـلـإـرـهـابـ سـيـاسـاتـهـمـ إـزـاءـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ الـتـيـ قدـ يـؤـديـ استـغـالـهـاـ إـلـىـ تـهـيـيدـ الـعـالـمـ أـجـمـعـ ، كلـ هـذـاـ جاءـ بـعـدـ أـنـ دـفـعـنـاـ الثـمـنـ غالـيـاـ وـهـوـ مـاـ لـمـ يـكـنـ بـغـرـيبـ عـلـىـ شـعـبـ يـدـرـكـ جـيـداـ مـكـانـةـ وـعـقـمـ مـوـقـعـهـ الـإـسـتـرـاتـيـجيـ الـذـيـ يـعـدـ إـسـنـادـاـ لـنـضـالـ الـأـمـةـ الـعـرـبـيـةـ فـيـ سـيـبـيـلـ ، اـسـتـرـجـاعـ حـقـوقـهـاـ وـعـلـىـ رـأـسـهـاـ حـقـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ فـيـ إـشـاءـ دـوـلـتـهـ الـمـسـتـقـلـةـ وـعـاصـمـتـهـاـ الـقـدـسـ .

أخواتي الكريمات ،

لا يـسـعـنـيـ إـلـاـ أـجـدـ ماـ جـاءـ عـلـىـ لـسـانـ فـخـامـةـ الرـئـيسـ السـيـدـ عـبـدـ العـزـيزـ بـوـنـقـلـيـةـ إـلـىـ «ـأـنـ الـجـازـيرـ الـيـوـمـ تـضـمـنـ الـجـراحـ ، وـتـتـدـبـرـ وـتـعـتـبـرـ ، وـتـسـتـخـلـصـ الدـرـوـسـ مـنـ الـفـتـتـةـ النـكـرـاءـ الـتـيـ أـلـمـتـ بـهـاـ .ـ إـنـهـاـ تـأـثـبـ رـابـطـةـ الـجـائـشـ ، ثـابـتـةـ الـخـطـوـةـ ، وـهـيـ فـيـ غـمـارـ عـمـلـيـةـ تـجـددـ عـارـمـةـ شـمـلتـ كـلـ الـمـيـادـينـ وـالـمـجاـلـاتـ .ـ»ـ .ـ

أـتـمـنـيـ لـكـنـ مـقـاماـ طـيـباـ فـيـ بـلـدـنـ الـجـازـيرـ ، إـلـىـ لـقاءـاتـ أـخـرىـ فـوـقـ أـرـضـنـاـ الـعـرـبـيـةـ الشـاسـعـةـ أـحـبـيـكـنـ أـجـمـلـ تـحـيةـ .ـ

الـسـلـامـ عـلـيـكـنـ وـرـحـمـةـ اللـهـ وـبـرـكـاتـهـ ..

أخواتي الكريمات ،

مـهـمـاـ تـبـاـيـنـتـ نـسـبةـ ، أوـ درـجـةـ التـحـلـفـ مـنـ هـذـاـ الـبـلـدـ إـلـىـ ذـاكـ ...ـ فـهـوـ مشـهـدـ الـأـلـيمـ لـاـ يـمـكـنـ غـضـ الـطـرفـ عـنـهـ ، تـحـالـلـ كـثـيرـ ذـهـبـتـ إـلـىـ أـنـ أـسـبـابـ ذـلـكـ تـعـوـدـ إـلـىـ الإـبـاءـ عـلـىـ نـصـفـ الـمـجـمـعـ مـهـمـاـ ، بـعـيـداـ عـنـ مـرـاـكـزـ اـتـخـاذـ الـقـرـارـ الـتـيـ يـمـكـنـ لـلـمـرـأـةـ مـنـ خـلـلـهـاـ أـنـ تـدـفـعـ بـالـتـغـيـيرـ نـحـوـ مـزـيدـ مـنـ إـشـراكـهـاـ فـيـ الـحـيـاةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ وـالـتـقـافـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ .ـ

نـقـنـقـاـ كـبـيرـةـ فـيـ أـنـ تـسـعـيـ الـحـوـكـمـاتـ الـعـرـبـيـةـ عـلـىـ الـعـلـمـ مـنـ أـجـلـ إـلـغـاءـ كـافـةـ أـشـكـالـ التـميـزـ حـيـالـ الـمـرـأـةـ .ـ

إـنـ الـمـؤـنـتـرـاتـ الـعـالـمـيـةـ الـتـيـ تـخـصـهـاـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـقـضاـيـاـ الـمـرـأـةـ وـإـشـراكـهـاـ فـيـ الـتـقـمـيـةـ ،ـ أـسـهـمـتـ إـسـهـامـاـ مـلـحوـظـاـ فـيـ اـزـدـيـادـ وـعـيـ الـمـجـمـعـ الـدـولـيـ بـقـضاـيـاـ التـقاـوـاتـ بـيـنـ الـجـنـسـيـنـ ،ـ فـقـدـ رـسـمـتـ لـتـقـلـيـصـ مـنـ هـوـةـ ذـلـكـ التـقاـوـاتـ اـسـتـرـاتـيـجـيـاتـ وـحدـدـتـ أـولـوـيـاتـ وـدـعـتـ إـلـىـ وـضـعـ مـخـطـطـاتـ وـطـنـيـةـ وـاسـتـحـدـاثـ آلـيـاتـ تـطـبـيقـهـاـ .ـ وـهـيـ سـيـاسـةـ تـبـنـنـهـاـ جـلـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ .ـ

فـالـسـؤـالـ الـمـطـرـوـحـ الـيـوـمـ ،ـ هوـ كـيـفـ عـكـسـتـ سـيـاسـتـاـ الـعـرـبـيـةـ هـذـاـ الـاـهـتـامـ وـعـلـىـ أـيـ مـسـتـوـيـ؟ـ مـاـ مـدـىـ نـجـاعـتـهـاـ فـيـ الـحـدـ مـنـ الـلـامـسـلـاـةـ بـيـنـ الـمـرـأـةـ وـالـرـجـلـ؟ـ مـاـ هـيـ الـإـسـتـرـاتـيـجـيـةـ الـتـيـ تـعـتـزـ رـسـمـهـاـ مـعـ مـطـلـعـ الـأـلـفـيـةـ الـثـالـثـةـ الـتـيـ سـيـعـرـفـ فـيـهـاـ التـطـوـرـ الـتـكـنـوـلـوـجـيـ خـاصـةـ فـيـ مـجـالـ الـإـلـاعـمـ وـالـإـنـصـالـ أـكـثـرـ مـاـ عـرـفـنـاهـ فـيـ الـقـرـنـ الـمـاضـيـ .ـ

هـذـهـ الـأـسـتـلـةـ وـغـيرـهـاـ مـنـ الـأـسـتـلـةـ الـكـثـيرـ الـذـيـ يـسـتـهـوـنـاـ طـرـحـهـاـ عـادـةـ ،ـ لـكـنـ سـأـكـنـيـ بـهـذـاـ الـقـدـرـ لـأـتـرـكـ الإـجـابـةـ عـنـهـاـ لـلـمـسـتـقـبـلـ ،ـ لـأـنـ تـحـقـيقـهـاـ يـتـوـقـفـ عـلـىـ مـدـىـ تـكـافـهـ جـهـودـنـاـ ،ـ وـصـدـقـ نـوـاـيـاـهـاـ ،ـ وـنـقـنـقـاـ فـيـ الـمـقـومـاتـ الـتـيـ تـجـمـعـنـاـ ،ـ وـقـدـرـتـنـاـ عـلـىـ تـغـلـبـ الـعـوـامـلـ الـتـيـ تـوـحـدـ وـلـاـ تـفـرـقـ ،ـ تـقـرـبـ وـلـاـ تـبـعـ .ـ

أخواتي أـعـضـاءـ الـوـفـودـ الـبـرـلـمـانـيـةـ الـعـرـبـيـةـ ،ـ إـنـ قـنـاعـتـنـاـ بـمـدـىـ اـرـتـبـاطـكـنـ ،ـ وـتـعـلـقـكـنـ

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي
أيها الحضور الكرام**

بعد تقديمي أسمى عبارات الشكر والتقدير للأخوات والأخوة الجزائريين لحسن ضيافتهم للفوود المشاركة في هذا اللقاء المتميز ، أسجل بكل فخر واعتزاز إفراد الاتحاد البرلماني العربي المرأة البرلمانية العربية بلجنة خاصة دائمة تحمل اسم «لجنة شؤون المرأة » ، وهي فرصة لإنكباب على المواضيع الحيوية والبحث في السبل الكفيلة بتحسين الأوضاع الراهنة للمرأة العربية بعد ندوة لبنان والندوة التي احتضنتها تونس في شهر نوفمبر 1999 وكانت مجالاً لتعزيز الحوار بين الكفاءات العربية حول قضية جوهيرية هي قضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعلاقتها بال מורوث الثقافي ودور وسائل الإعلام في دفعها وتركيزها . وكان هذا اللقاء الذي أشرفت عليه افتتاحه حرم رئيس الدولة السيدة ليلى بن علي مناسبة لدعوة كل الحكومات إلى تركيز القوانين ودعم المؤسسات التي من شأنها أن تسهل عملية هذه المشاركة .

وإن المكانة الجوهرية التي تحظى بها المرأة في تونس في المشروع الحضاري والسياسي للرئيس زين العابدين بن علي تقوم على قناعة راسخة وإيمان ثابت بأن لا مستقبل ولا تقدم بدون المرأة . وإن هذه القناعات جعلت من الحفاظ على مكاسب المرأة في تونس ودعمها وتطويرها المستمر ثوابت للفريق الوطني فضلاً عن اعتبار حقوقها أمراً أساسياً لا تكتفى حقوق الإنسان إلا به .

وإن مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في تونس مضمون بمقتضى النصوص الدستورية والتشريعية . وقد أكد الرئيس زين العابدين بن علي « أن مجلة الأحوال الشخصية مكسب حضاري نحن أوقياء له

كلمة

السيدة قمر الكعبي
عضو مجلس النواب التونسي

المرأة التونسية الفاعلة للرجل على جميع المستويات .

مكاسب المرأة التونسية في أرقام :

- نسبة تدرس الفتيات في سن السادسة 19%.
- نسبة الفتيات بين طلبة التعليم العالي 48%.
- نسبة مؤمل الحياة بالنسبة للمرأة 74 عاماً .
- نسبة التغطية عن طريق مراكز الصحة الأساسية 83% .
- نسبة الولادات داخل وسط مراقب طبياً 80% .
- نسبة المرأة بين مدرسي التعليم الأساسي والثانوي 47% .
- نسبة المرأة بين مدرسي التعليم العالم 30% .
- نسبة المرأة في وسط المحاماة 22% .
- نسبة المرأة في وسط القضاء 23% .
- نسبة المرأة بمجلس النواب 11% .
- نسبة المرأة بالمجالس البلدية 11% وستصبح 20% في انتخابات ماي 2000 .
- نسبة المرأة باللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديمقراطي 20% .

وملتزمون به ونعتز ونفاخر به فلا تراجع فيما حققه تونس لفائدة المرأة والأسرة ولا تفريط فيه » .

وإن ما تحقق للارتفاع بمكانة المرأة في تونس يعد اليوم من أقوى عوامل التوازن والتضامن والاستقرار في مجتمعنا ومن أهم الضمانات لمستقبل الأجيال الناشئة . وقد أصبح تكريس مفهوم الشراكة بين المرأة والرجل في تونس مدخلاً أساسياً لتحقيق قيمة المساواة بينهما .

وإن الإصلاحات التي شملت المرأة والأسرة والطفل من شأنها أن تعزز توازن التحول الاجتماعي الذي تشهده تونس وترسخ مقومات الشخصية الحضارية والروحية في العقليات والسلوك لدى المجتمع التونسي . ولا يفوتنـي هنا أن أشير إلى أنه كان لتونس شرف ترأس لجنة تنسيق النساء البرلمانيات على مستوى الاتحاد البرلماني الدولي وقد تم القيام بهذا الدور على أفضل الوجوه من أجل تدعيم مكانة المرأة العربية والدولية .

وقد مهدت لنا هذه الخطوة أن نكون عضواً في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي . ولعل في هذه الأرقام خير دليلة على مشاركة



بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس ،
أيها الحضور الكريم ،
أود بداية أنأشكر الزميلات الجزائريات على
حسن ضيافهن وعاليتهن وأود أن أعبر لكم عن
سعادتي وفقي في هذا الاجتماع العلم الذي راودني
طيلة ثمانية أعوام من حياتي البرلمانية ، عرف فيها
وطني لبنان الكثير من المرارة والتحديات في مواجهة
آثار حرب داخلية مدمرة وجارحة في الكيان والوجود
والذاكرة والعمران وفي كل ناحية من نواحي الأرض
والإنسان ، وبالإضافة إلى كل ذلك آثار العدوان
والاحتلال الإسرائيلي الجاثم على أرضنا منذ العام
1982 على أثر عملية عسكرية هي الأكبر في تاريخ
الصراع العربي الإسرائيلي فاجتاحت مدننا وقرانا
واحتلت عاصمتنا .

نعم أيتها الزميلات العزيزات وأيها الزملاء
الكرام ، كان علينا مواجهة كل ذلك في ظروف عربية
هي الأصعب في تاريخنا ، ولا أريد أن أغوص كثيراً
في هذا الأمر لأنني أبحث عن أسباب التلاقي والتائف
والحوار والوحدة .

سيدي الرئيس ، وأيها الزملاء ،

إنني أحاول أن أعبر عن سعادتي بتحقيق هذا
إنجاز الديمقراطي العربي المشترك . إن لجنة المرأة
في الاتحاد البرلماني العربي والتي شارك الآن في
بلورة لحظاتها الأولى في اجتماعها الأول بعد إقرارها
من مجلس الاتحاد . إن هذه اللجنة التي كان لي شرف
إطلاق مبادرتها والسعى الدؤوب إلى تحقيقها
وساعدني في ذلك مشكوراً دولة الأستاذ نبيه بري
رئيس المجلس النيلي اللبناني وذلك من خلال تبنيه
لهذه المبادرة بالإضافة إلى قضايا أخرى تهم المرأة
العربية . إن لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي
الذي يمثل الشعوب العربية والذي عليه تقع مسؤولية



كلمة
السيدة بهية الحريري
رئيسة لجنة التربية
في البرلمان اللبناني

5 - التسويق والحوار مع المجالس الوطنية القومية الشبه رسمية الخاصة بالمرأة في البلدان العربية والتي ترأسها بشكل عام السيدات الأول.

6 - تنظيم حوار فاعل وبناء بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ، وخصوصاً أن غالبية المنظمات الغير الحكومية في العالم العربي تلعب المرأة الدور الرئيسي فيها .

7 - التسويق من أجل برمجة نشاطات مشتركة مع المنظمات الدولية لجنة المرأة في الأمم المتحدة و UNDP وغيرها من المؤسسات التي تعمل في إطار المنظمات الدولية وذلك من أجل تأهيل المرأة العربية وتنمية قدرتها من أجل تحصينها كي تمارس دورها بدون ضغوط .

8 - التسويق مع البرلمان الأوروبي .

9 - التسويق مع الاتحاد البرلماني الدولي .

10 - العمل مع وسائل الإعلام العربية من أجل تغيير وجهة التعاطي مع قضايا المرأة لتحسين صورتها وتشجيعها على الانطلاق دون معوقات .

11 - توثيق التجارب النسائية العربية العامة وتقديمها كنموذج لتاريخ حركة المرأة العربية في الحياة العامة .

12 - إيجاد إطار جامع بين البرلمانيات الحاليات والبرلمانيات السابقات وذلك من أجل التواصل بالتجربة والاستفادة من خبراتهن .

13 - إصدار نشرة دورية تعنى بالقضايا القانونية والتشريعية الخاصة بالمرأة العربية .

14 - تنظيم مؤتمرات وندوات دورية جديدة بشكل منظم ودقيق ومنهج على أن تشمل نشاطاتها كافة الأقطار العربية .

15 - إنشاء صندوق خاص باللجنة وإيجاد طريقة مناسبة لتمويله وذلك لتفعيل النشاطات المطلوبة وتغطية نفقاتها .

16 - العمل على عقد قمة للمرأة العربية

تجسيد أحلام مجتمعاتنا بقيام مجتمع سياسي ديمقراطي ومتوازن قادر على الحياة والتطور مواجهة تحديات العولمة والحداثة دفاعاً عن تراثنا وتاريخنا وثقافتنا وقيمنا . إن لجنة المرأة ليست منصباً من المناصب بل إنها مكسب نضالي .. إذاً هي قضية ، فكلنا يعرف ما تحتاجه قضية المرأة العربية من جهود وتضحيات وكثافة في العمل والتخطيط لأن حجمها هو حجم المرأة العربية في مجتمعاتنا ، ومهمتها ملأ كل الفراغ التاريخي لدور المرأة في البرلمانيات العربية والحياة العامة وبنسب متفاوتة وكبيرة جداً بين بلد عربي وأخر بعضها تحت الصفر وبعض الآخر قارب النسبة العالمية لتمثيل المرأة في البرلمان ، لهذا أتمنى أن تكون لجنة المرأة هي لجنة عربية بشكلها ومضمونها ومسارها ، وأن تعمل منذ الآن بشكل مبرمج ومكثف ، وعليها العمل من أجل تحقيق ذلك التوازن المفقود في واقعنا السياسي والاجتماعي .

إن المهام الملقاة على عاتقنا كبيرة :

1 - تحديد القضايا ذات الأولوية الملحة ، والتي تتطلب عملاً فوريًا وسريعاً : سأحاول سرد نقاط النقاش :

أ - قضية المرأة العربية اللبنانية تحت الاحتلال وفي معتقلات العدو الإسرائيلي .

ب - مساعدة المرأة الكويتية من أجل حصولها على حقوقها بالترشيح والانتخاب بالإضافة إلى قضية الكويتيات اللواتي في الأسر .

2 - العمل على توحيد القضايا التشريعية الخاصة بالمرأة والتنسيق المنظم بين البرلمانيات العرب حول هذا الموضوع .

3 - التسويق مع لجنة المرأة في جامعة الدول العربية وبلورة أعمال مشتركة .

4 - العمل على استحداث لجنة المرأة في جميع البرلمانيات العربية .

- 22 - العمل على تأسيس إطار مشترك مع البرلمانيات المتحدرات من أصل عربي .
- 23 - التأكيد على الاحتفال بالأول من فبراير من كل عام « يوم المرأة العربية » .
- أيتها الزميلات ، أيها الزملاء ،
- إنها مجرد عنوان مهمات كبيرة تتظرنا ، وأولها دعم المرأة العربية تحت الاحتلال وفي المعتقلات وإنني إذ أجدد سعادتي بلقائنا هذا وبهذه المناسبة التي تعني لي الكثير لأنها حلم تتحقق ونلتقي الآن تحت مظلة الاتحاد البرلماني العربي لهذا جئت أطلب التعاون والعمل معا لإكمال عناصر هذا الحلم وياحد البنية الحديثة والمتطوره لهذه اللجنة . وإنني أضع كل إمكانياتي بتصرفكم لما لهذه اللجنة من ضرورة لنا في لبنان كسلاح نحن بأمس الحاجة إليه إلا وهو التضامن العربي حول قضيتنا في لبنان لمواجهة الاحتلال ودعمًا لمقاومتنا وأهلنا الرازيحين تحت الاحتلال وفي معتقلاته إنما بحاجة إلى دعمكم وسوف تكون كما كانت دائمًا أوفياء وأقوياء بإذن الله .
- والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..
- من أجل توحيد الخطاب العربي وتحديد أولوياتنا وذلك قبل السادس من حزيران موعد انعقاد المؤتمر التقييمي في نيويورك - بيجين 5 وتحت شعار « كلمة عربية واحدة أمام عالم إنساني واحد » .
- 17 - المشاركة الفعالة في جميع قضايا المجتمع الغربي التي تعنى بالإنسان كالأسرة والشيخوخة والطفولة وغيرها من قضايا تراثية وثقافية .
- 18 - العمل مع المؤسسات المالية العربية والعالمية من أجل تطوير أسباب نهوض المرأة اقتصاديًّا وخصوصًا المرأة الريفية كالبنك الدولي وبنك الفقراء وغيرها .
- 19 - المشاركة بفعالية بعملية تأسيس البرلمان العربي الموحد .
- 20 - تكريم رائدات ورواد ساهموا بنهضة المرأة العربية (ثقافة ، فكر ، فنون ، اقتصاد وغيرها) .
- 21 - تخصيص عنوان أساسي لكل عام يحدد قضية يجري العمل على معالجتها في جميع الأقطار العربية بشكل مشترك :



**قائمة بأسماء أعضاء الوفود البرلمانية العربية
المشاركة في أعمال الدورة 35 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي
والمؤتمرون التاسع للاتحاد المتعاقدين في الجزائر**

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الأمة

(المؤلف من مجلس النواب والأعيان)

- 1 - مuali السيد عبد الهادي المجالي / رئيس مجلس النواب / رئيساً للوفد
- 2 - دولة السيد أحمد عبيدات / النائب الأول لرئيس مجلس الأعيان / عضواً
- 3 - السيد محمد رسول الكيلاني / مقرر لجنة الشؤون القانونية في مجلس الأعيان / عضواً
- 4 - السيد سامي الخصاونة / عضو مجلس النواب / عضواً
- 5 - السيد نايف مولا / عضو مجلس النواب عضواً /
- 6 - السيد الدكتور محمد البطيانيه / عضو مجلس النواب / عضواً
- 7 - السيد الدكتور وليد عوجان / عضو مجلس النواب / عضواً
- 8 - السيد المهندس علي أبو اريحة / عضو مجلس النواب / عضواً
- 9 - السيد محمود الغرابشة / عضو مجلس النواب / عضواً
- 10 - السيد الدكتور خالد أبو ربيع / مدير مكتب الرئيس / عضواً
- 11 - السيد شحادة أبو بقر / مستشار إعلامي لرئيس مجلس النواب
- 12 - السيد عدنان المشاقبة / من الأمانة العامة لمجلس الأعيان

دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الوطني الاتحادي

- 1 - سعادة محمد خليفة بن جابر / رئيس المجلس / رئيساً للوفد
- 2 - السيد راشد محمد المزروعي / عضو المجلس / وكيل اللجنة التنفيذية / عضواً
- 3 - السيد سلطان محمد عمير / عضو المجلس / عضواً
- 4 - السيد أحمد شبيب الظاهري / عضو المجلس / عضواً
- 5 - السيد راشد عبيد الكشف / عضو المجلس عضواً
- 6 - السيد أحمد علي سعيد لحة / عضو المجلس / عضواً

يرافقهم :

- 1 - سعادة محمد سالم المزروعي / الأمين العام للمجلس
- 2 - السيد حسن علي الأنصاري / مدير إدارة الشؤون البرلمانية
- 3 - السيد عبد الله الشحي / رئيس قسم الشؤون البرلمانية

**دولة البحرين
مجلس الشورى**

- 1 - سعادة السيد ابراهيم محمد حسن حميدان / رئيس المجلس / رئيساً
- 2 - السيد سمير ابراهيم رجب / النائب الثاني لرئيس المجلس / رئيس لجنة حقوق الإنسان / عضواً
- 3 - السيد عبد الرزاق محمود آل محمود / عضو مجلس الشورى / عضواً
- 4 - السيد عبد الله محمد فولاد / مدير مكتب الرئيس / عضواً
- 5 - السيد يوسف أحمد الرويعي / رئيس العلاقات العامة والإعلام / عضواً

**الجمهورية التونسية
مجلس النواب**

- 1 - السيد فؤاد المبزع / رئيس مجلس النواب / رئيساً للوفد
- 2 - السيد عمر البجاوي / رئيس لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية / عضواً
- 3 - السيدة قمر الكعبي / مقررة مساعدة لجنة التربية والثقافة والإعلام والشباب / عضواً
- 4 - السيد أحمد العبيدي / مدير العلاقات الخارجية / عضواً

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
البرلمان (المؤلف من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)**

- 1 - السيد عبد القادر بن صالح / رئيس المجلس الشعبي الوطني
- 2 - السيد قاسم كبير / نائب رئيس مجلس الشعبي الوطني
- 3 - السيد زيدان شارف / نائب رئيس مجلس الشعبي الوطني
- 4 - السيد حفناوي عمراني / نائب رئيس مجلس الشعبي الوطني
- 5 - السيد عبد الحق بو مشرة / نائب رئيس مجلس الشعبي الوطني
- 6 - السيد عبد اللطيف بن وارد / نائب رئيس مجلس الشعبي الوطني
- 7 - السيد عبد المجيد شريف / نائب رئيس مجلس الشعبي الوطني
- 8 - السيد الحبيب آدمي / نائب رئيس مجلس الشعبي الوطني
- 9 - السيد عبد السلام مجاهد / نائب رئيس مجلس الشعبي الوطني
- 10 - السيد عبد الكريم سيدى موسى
- 11 - السيد الطيب بن يعقوب
- 12 - السيد علي رزقي
- 13 - السيد محمد مباركي
- 14 - السيد عبد الوهاب أوغيندي
- 15 - السيد نور الدين فكوير
- 16 - السيد محمد مفلح
- 17 - السيد كمال عطاش
- 18 - السيد أحمد بيوض
- 19 - السيد الهاشمي جعوب

- 20 - السيد عبد الكريم دحمن
 - 21 - السيد محمد تمار
 - 22 - السيد علي صديقي
 - 23 - السيد السعيد بوحجة
 - 24 - السيد عمار سعداني
 - 25 - السيد عبد الحميد بو لفعت
 - 26 - السيد بوقرة مصطفى
 - 27 - السيد عبد القادر صماري
 - 28 - السيد عبد الحميد سي عفيف
 - 29 - السيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين
 - 30 - السيد سليم علوني
 - 31 - السيد حسين نية
 - 32 - السيد عز الدين ميهوبي
 - 33 - السيد حسين سالم
 - 34 - السيد ميلود مزيان
 - 35 - السيد مدني حود مويسة
 - 36 - السيد كمال بو نجل
 - 37 - السيد عبد القادر مسوس
 - 38 - السيد محمد الطيب مريم
 - 39 - السيدة نواره جعفر
 - 40 - السيدة خليدة مسعودي
 - 41 - السيدة حسيبة طواهرية
 - 42 - السيد نور الدين بن بraham
 - 43 - السيد محمد الأخضر الأخضرى
 - 44 - السيد صالح عباس
 - 45 - السيد لمين مناصرية
 - 46 - السيدة فاطمة الزهوة منصورى
 - 47 - السيدة خديجة خبizi
 - 48 - السيد طاوس ظريف
- عن مجلس الأمة :

- 1 - السيد عبد الله الحاج أحمد / نائب رئيس مجلس الأمة
- 2 - السيدة تونسي بو ساحية / نائب رئيس مجلس الأمة
- 3 - السيد زين العابدين حشيشي / نائب رئيس مجلس الأمة
- 4 - السيد لحبيب دوaci / نائب رئيس مجلس الأمة
- 5 - السيد بشير بو يجرة / نائب رئيس مجلس الأمة
- 6 - السيد بو علام بسايج

- 7 - السيد محي الديم عميمور
- 8 - السيد عمر عوابدي
- 9 - السيد سليمان الشيخ
- 10 - السيد محمد قميري
- 11 - السيد عبد الله ركبي
- 12 - السيد بشير الطويل
- 13 - السيد عمر زواوي
- 14 - السيد بو جمعة صويلح
- 15 - السيد رشيد رباعي
- 16 - السيد مصطفى دريوش
- 17 - السيد محمد خاخا
- 18 - السيدة مريم بلميهوب زرداي
- 19 - السيدة سعيدة بن حبيلس
- 20 - السيدة نورية حفصي
- 21 - السيدة زهور ونيسي

**جمهورية جيبوتي
الجمعية الوطنية**

- 1 - السيد عبد الرحمن حسن رiale / رئيس لجنة الشؤون الخارجية / رئيساً للوفد
- 2 - السيد عبد محمد حمدو / عضو الجمعية الوطنية / عضواً
- 3 - السيد علي آمدان عبدو / مستشار رئيس الجمعية الوطنية للعلاقات العربية / عضواً

**المملكة العربية السعودية
مجلس الشورى**

- 1 - سعادة الأستاذ منصور بن محمود عبد الغفار / رئيساً للوفد
- 2 - سعادة الدكتور عبد العزيز بن نايف العريعر / عضواً
- 3 - سعادة المستشار عبد الحكيم بن محمد المعمر / عضواً

**جمهورية السودان
المجلس الوطني**

- 1 - السيد ابراهيم محمد ابراهيم / الأمين العام للمجلس / رئيساً للوفد
- 2 - السيد عبد القادر عبد الله / مساعد الأمين العام للعلاقات الخارجية / عضواً
- 3 - السيد يوسف فضل / سفير السودان بالجزائر

الجمهورية العربية السورية مجلس الشعب

- 1 - السيد عبد الله موصلي / نائب رئيس مجلس الشعب / رئيساً
- 2 - السيد شاكر اسعيد / رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية / عضواً
- 3 - السيد أحمد السعيد / رئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية / عضواً
- 4 - السيد عبد الله الأطرش / رئيس لجنة الشكاوى والعرائض / عضواً
- 5 - السيد محمد بشار الشامي / رئيس لجنة الداخلية والإدارة المحلية / عضواً
- 6 - السيدة نجوى طوشان / عضو مجلس الشعب / عضواً
- 7 - السيد سمير مصطفى / علاقات عامة

جمهورية العراق المجلس الوطني

- 1 - السيد الدكتور سعدون حمادي / رئيس المجلس الوطني / رئيساً
- 2 - السيد غانم عزيز خوري / نائب رئيس المجلس الوطني / عضواً
- 3 - السيد عجیل جلال اسماعیل / نائب رئيس المجلس / عضواً
- 4 - السيد حامد يوسف حمادي / عضو المجلس الوطني / عضواً
- 5 - السيد رسول هادي حربی / عضو المجلس الوطني / عضواً
- 6 - السيد أحمد عبد القادر محمد / مرافق رئيس المجلس

سلطنة عمان مجلس الشورى

- 1 - معالي الشيخ عبد الله بن علي القبتي / رئيس مجلس الشورى / رئيساً للوفد
- 2 - سعادة عامر بن محمد بن شامس الحجري / نائب رئيس المجلس / عضواً
- 3 - سعادة رجب بن علي بن رجب الكثيري / عضو مجلس الشورى / عضواً
- 4 - سعادة محمد بن عبد الله العدوبي / عضو مجلس الشورى عضواً
- 5 - سعادة محمد بن علي الكيومي / عضو مجلس الشورى / عضواً
- 6 - سعادة محمد بن يوسف الزراقي / سفير سلطنة عمان بالجزائر
- 7 - سعادة عبد القادر بن سالم الذهب / أمين عام المجلس
- 8 - الفاضل حكم بن سعيد الفارسي - مدير مكتب الرئيس
- 9 - الفاضل الدكتور محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصارى / الأمين العام المساعد لشؤون الجلسات

دولة فلسطين المجلس الوطني الفلسطيني

- 1 - السيد سليم الزعنون / رئيس المجلس الوطني الفلسطيني / رئيساً
- 2 - السيد تيسير قبعة / نائب رئيس المجلس / عضواً
- 3 - السيدة سلوى أبو خضرا / عضو المجلس / عضواً

- 4 - السيد منذ الدجاني / عضو المجلس / عضواً
- 5 - السيد عبد الله عبد الله / عضو المجلس / عضواً
- 6 - السيد توفيق أبو بكر / عضو المجلس / عضواً
- 7 - السيد عبد الرؤوف العلمي / عضو المجلس / عضواً
- 8 - السيد زهير صندوقه / مدير دائرة الشؤون البرلمانية العربية والدولية / مستشاراً
- 9 - السيد محمد كايد أرشيد / سكرتيراً

دولة قطر مجلس الشورى

- 1 - السيد محمد بن مبارك الخليفي / رئيس مجلس الشورى / رئيساً للوقد
- 2 - السيد أحمد محمد يوسف عبيدان / مرافق مجلس الشورى / عضواً
- 3 - السيد محمد مبارك العلي / عضو مجلس الشورى / عضواً
- 4 - السيد خليفة متعب الرميحي / عضو مجلس الشورى / عضواً
- 5 - السيد ابراهيم محمد السند المهendi / عضو مجلس الشورى / عضواً
- 6 - السيد عبد الرحمن محمد الجفيري / السكرتير العام لمجلس الشورى
- 7 - السيد فهد مبارك الخيانى / باحث شريعة
- 8 - السيد غانم سيف الخيارني / مساعد رئيس قسم الإعلام والعلاقات العامة
- 9 - السيد عتيق علي يعقوب البدر / مسؤول علاقات عامa
- 10 - السيد يوسف علي الحرمي / صحفي
- 11 - السيد جاسم عبد الرحمن العمران / مصور تلفزيوني

دولة الكويت مجلس الأمة

- 1 - السيد جاسم محمد الخرافي / رئيس المجلس / رئيساً
- 2 - السيد محمد جاسم الصقر / عضو المجلس / وكيل الشعبة البرلمانية
- 3 - السيد سالم عبد الله الحماد / عضو المجلس / أمين سر الشعبة البرلمانية
- 4 - السيد مبارك نبيه الخرينج / عضو المجلس / أمين صندوق الشعبة البرلمانية
- 5 - السيد الدكتور أحمد عبد الله الربعي / عضو المجلس / عضو اللجنة التنفيذية
- 6 - السيد عبد الوهاب راشد الهارون / عضو المجلس / عضو اللجنة التنفيذية
- 7 - السيد مخلد راشد العازمي / عضو المجلس / عضو اللجنة التنفيذية
- 8 - السيد شريدة عبد الله المعاشرجي / أمين عام مجلس الأمة / سكرتير الشعبة البرلمانية

ويرافق الوفد :

- 1 - السيد توفيق سعود الوهيب / مدير مكتب الشعبة البرلمانية
- 2 - السيد مصطفى هزيم الهزيم / رئيس قسم الشؤون العربية
- 3 - السيد عبد اللطيف محمد الرزيحان / أمين عام جمعية الأمانة
- 4 - السيد مشعل محمد العنزي / باحث سياسي

- 5 - السيد ناصر عبد القادر العبد القادر / باحث إداري
- 6 - السيد عماد جاسم الدخني / باحث إعلامي
- 7 - السيد عبد الله سعود السالم / سكرتير

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

- 1 - دولة الرئيس نبيه بري / رئيس مجلس النواب / رئيساً
- 2 - النائب الدكتور علي الخليل / رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمعتربين / عضواً
- 3 - النائبة بهية الحريري / رئيس لجنة التربية الوطنية والثقافة وشئون التعليم المهني والتكنولوجيا / عضواً
- 4 - النائب فايز غصن / مقرر لجنة المال والموازنة / عضواً
- 5 - النائب جورج قصارجي / عضو لجنة الإعلام والبريد والمواصلات / عضواً
- 6 - الأستاذ عدنان ضاهر / أمين عام مجلس النواب بالوكالة / عضواً
- 7 - الأستاذ بلال شراره / الأمين العام للشؤون الخارجية / عضواً
- 8 - الأستاذ يوسف ديب / رئيس دائرة النشر / عضواً
- 9 - الدكتور علي زراظط / عضواً
- 10 - الأستاذ محمد بلوط / رئيس دائرة الإعلام / عضواً
- 11 - السيد علي فواز / مصور مجلس النواب / عضواً

المرافقون الأمنيون :

- العقيد محمد قاسم
- الرائد حيدر حمود
- النقيب يوسف دمشق
- الملائم أول حسن ديب
- الملائم أول يوسف شعيب
- الملائم أول سعيد شهاب

الجماهيرية العربية الليبية

أمانة مؤتمر الشعب العام

- 1 - الشيخ الزناتي محمد الزناتي / أمين مؤتمر الشعب العام / رئيساً للوقد
- 2 - مفتاح سويسى الفرجانى / عضو المؤتمر الشعب الأساسى / عضواً
- 3 - علي بشير الحاراتى / عضو المؤتمر الشعب الأساسى / عضواً
- 4 - عمر الحامدى / أمين مكتب العلاقات للجماهيرية فى الجماهير / عضواً

جمهورية مصر العربية

مجلس الشعب

أولاً - وفد مجلس الشعب :

- 1 - السيد الدكتور أحمد فتحي سرور / رئيس مجلس الشعب / رئيس الاتحاد البرلماني العربي

- 2 - السيد الأستاذ كمال الشاذلي / وزير مجلس الشعب والشورى
 3 - السيد الدكتور عبد الأحد جمال الدين / رئيس لجنة الشؤون العربية
 4 - السيدة الأستاذة فايدة كامل / عضو مجلس الشعب
 5 - السيد الأستاذ فاروق عاشور / عضو مجلس الشعب
 6 - السيد الأستاذ ممدوح سعد / عضو مجلس الشعب
 7 - السيد الأستاذ عمر بركات / عضو مجلس الشعب
 8 - السيد الأستاذ سامي مهران / أمين عام مجلس الشعب
 9 - السيد الأستاذ شريف خفاجي / مساعد أمين عام مجلس الشعب للعلاقات الدولية والمراسيم
 10 - السيد الأستاذ يسري الشيخ / مدير مكتب السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب
 11 - السيد المقدم محمد مصطفى / الحراسة الخاصة
 12 - السيد الأستاذ أحمد زينة / سكرتير السوق البرلمانية العربية المشتركة
 13 - السيد الرائد أحمد حسام / الحراسة الخاصة
ثانياً - وفد مجلس الشورى :
 14 - السيدة الأستاذة سهير جبانة / عضو مجلس الشورى
 15 - السيد الأستاذ طاهر المصري / عضو مجلس الشورى
 16 - السيد الأستاذ فرج الدرى / أمين عام مجلس الشورى
ثالثاً - الوفد الإعلامي :
 17 - السيد الأستاذ خالد الديب / جريدة الأهرام
 18 - السيد الأستاذ محمد عمر / جريدة أخبار اليوم
 19 - السيد الأستاذ محمد رشاد علام / جريدة الأخبار
 20 - السيد الأستاذ مصطفى عبد الغفار / جريدة الجمهورية
 21 - السيد الأستاذ جهاد عبد المنعم / جريدة الوفد
 22 - السيد الأستاذ مهدي أبو عالية / جريدة مايو
 23 - السيد الأستاذ أشرف علي خليل / جريدة الشعب
 24 - السيد الأستاذ حمدي عبد العزيز / روزاليوسف
رابعاً - التلفزيون :
 25 - السيد الأستاذ صلاح محمود بكري
 26 - السيد الأستاذ أحمد عبد العزيز البلاك

المملكة المغربية

البرلمان (المؤلف من مجلسى النواب والمستشارين)

- 1 - السيد عبد الواحد الراضي / رئيس مجلس النواب / رئيساً
 2 - السيد أمين الدمناتي / الخليفة الثالث لرئيس مجلس النواب
 3 - السيد عبد الرحمن العماراني / عضو مجلس النواب / الفريق الاشتراكي / عضواً
 4 - السيد أحمد حبابة / عضو مجلس النواب / فريق التجمع الوطني للأحرار / عضواً
 5 - السيد العربي وفاق / عضو مجلس النواب / فريق الاتحاد الدستوري / عضواً

- 6 - السيد عبد الغني عادل / عضو مجلس النواب / الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية / عضواً
- 7 - السيدة فاطمة بلمودن / عضو مجلس النواب / الفريق الاشتراكي / عضواً
- 8 - السيد محمد موهوب / عضو مجلس المستشارين - فريق الوحدة والتضامن / عضواً
- 9 - السيد محمد قرو / عضو مجلس المستشارين - فريق التجديد والتقدم الديمقراطي / عضواً
- 10 - السيد محمد محب / رئيس ديوان السيد رئيس المجلس
- 11 - السيد انتصار الوكيلي / قسم العلاقات الخارجية
- 12 - السيد عبد الحي بنيس / مصلحة الصحافة بمجلس النواب

الجمهورية الإسلامية الموريتانية الجمعية الوطنية

- 1 - معالي الشيخ سيدي أحمد ولد بابا / رئيس الجمعية الوطنية / رئيساً
- 2 - السيد محمدن ولد محمد الحافظ / نائب في الجمعية الوطنية / عضواً
- 3 - السيدة الأمينة بنت أمم / نائبة في الجمعية الوطنية / عضواً
- 4 - السيد محمدي ولد صباري / مدير ديوان رئيس الجمعية الوطنية / عضواً

الجمهورية اليمنية مجلس النواب

- 1 - الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر / رئيس مجلس النواب / رئيساً
- 2 - الدكتور عبد الوهاب حمود / نائب رئيس المجلس الشؤون الخارجية / عضواً
- 3 - الأستاذ عبد الرحمن يحيى العمام / نائب رئيس الكتلة البرلمانية لحزب التجمع اليمني للإصلاح / عضواً
- 4 - الأستاذ حبران مجاهد أبو شوارب / رئيس لجنة العلاقات الخارجية ونائب رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام / عضواً
- 5 - السيد سلطان ميهوب السفياني / رئيس جمعية الأخوة والصداقه البرلمانية الجزائرية / عضواً
- 6 - السيد عمر بن الشكل الجعدي / عضو الجمعية / عضواً
- 7 - السيد سلطان حزام العتواني عضو الجمعية / عضواً
- 8 - السيد أحمد الحنيش / عضو الجمعية / عضواً
- 9 - السيد عبد الله صوفان / أمين عام المجلس
- 10 - السيد عبد القوي القيسي / مدير مكتب الرئيس
- 11 - السيد أمين علي زهرة / مدير مراسيم الرئيس
- 12 - السيد محمد مطهر المتوكل / السكرتير الخاص
- 13 - السيد علي الأشمروري / السكرتير الصحفي
- أمين الردمى / حراسة
- طارش عسكر الأحمر / حراسة
- دحان أبو دنيف / حراسة
- خلون الأصحي / مصور

- حمود الشامي / منسق إخباري

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

- 1 - السيد نور الدين بوشكوح / الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي / رئيساً
- 2 - السيد وليد عبد العال / الأمين العام المساعد / عضواً
- 3 - السيد أحمد مكيس / مدير العلاقات البرلمانية والدولية / عضواً
- 4 - السيد ديب الزنبق / المدير المالي للاتحاد / عضواً
- 5 - السيد سمير النحراوي / محاسب / معاون المدير المالي / عضواً
- 6 - السيد لوي قدورة / موظف بإدارة العلاقات العامة / عضواً
- 7 - السيد أيمن صلاح / موظف بالاتحاد / عضواً

المنظمات التي تحضر بصفة مراقب

اتحاد المغرب العربي

- 1 - السيد محمد عمامو / الأمين العام لاتحاد المغرب العربي / رئيساً
- 2 - السيد نوري الحميدي / مدير بالأمانة العامة / عضواً

اتحاد المحامين العرب

- 1 - الأستاذ أحمد رضا / النقيب الاتحدادي لمحامي الجزائر
- 2 - الأستاذ محمد عبد اللاوي / نقيب محامي الجزائر العاصمة

مجلس الوحدة الاقتصادية

- 1 - السيد حسن إبراهيم / الأمين العام للمجلس

اتحاد الاقتصاديين العرب

عند جمعية الاقتصاديين المغاربة

- 1 - السيد الدكتور مصطفى الكثيري / رئيس مجلس اتحاد الاقتصاديين العرب

الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

- 1 - السيد حسن جمام / الأمين العام للاتحاد / رئيساً للوفد
- 2 - السيد صبري بدر / الأمين العام المساعد / عضواً

مجلس الشورى

لاتحاد المغرب العربي

- 1 - السيد سعيد مقدم / الأمين العام للمجلس

جامعة الدول العربية

- 1 - السيد طلعت حامد السيد / مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية

الاتحاد البرلماني الإفريقي

- 1 - هنري أدوسيس / الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي



المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي
والدورة الخامسة والثلاثون لمجلس الاتحاد البرلماني العربي

الجزائر، 19-22 فيفري 2000
قصر الأمم . نادي الصنوبر